

# المعنى والأعراب عند النحويين ونظرية العامل

الدكتور  
عبد العزيز عبده أبو عبد الله

منشورات

الكتاب والتوزيع والإعلان والمطابع

طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

# المعنى والأعراب عند النكويين ونظرية العامل

الدكتور

عبد العزيز عبده أبو عبد الله

المدرس بكلية الآداب جامعة قاريونس

النحو يستغنى لأنني أمتدل به على القرآن والشعر  
هارون الرشيد

القسم الأول

منشورات

الكتاب في التوزيع والإعلان والمطابع

طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الطبعة الأولى  
1391 و.د. 1982

حقوق الطبع والاقتناء من المؤلف محفوظة  
مخطوطة الناشر  
«الكتاب والتوزيع والإعلان للطباعة»  
المطبعة العربية الحديثة للطباعة والنشر  
طرابلس - ليبيا

## تقديم

### المعنى والإعراب عند النحاة

بقلم الدكتور احمد الشرباصي

النحو هو قاعدة العربية الأصيلة ، ومن نافلة القول أن نكرر الحديث عن قيمته ومكانته ، ولم يكن أسلافنا مبالغين حين قالوا « النحو في الكلام كالملح في الطعام » فإذا كان الطعام لا يصلح إلا بالملح ، حتى تعود العامة في الريف أن يسموا الملح بأسم « المصلح » فإن الكلام كذلك لا ينتظم مبناه ، ولا يتحدد معناه الا بالنحو والإعراب .

ولكن النحو - من جهة أخرى - علم « ثقیل الظل والدم » عند الكثيرين ، يضيقون به ، ويقرون منه كلما أناخ عليه بكلكله ، ويفرحون الفرح الكبير كلما رأوا محاولة مبذولة للتخفيف منه ، او للتيسير فيه ، حتى لو أساءت هذه المحاولة إليه ، أو تحاملت عليه .

ولعل هذا هو الذي شجع الضائقين بالنحو على أن تتوالى منهم حركات التيسير - كما يعبرون - ومحاولات التخفيف من وطأة قواعد النحو ، ما بين الحين والحين .

هذا ابن مضاء القرطبي يثور على المؤلف في النحو ، المعروف عند النحاة ، فيأخذ في الدعوة إلى استبدال « نظرية العامل » التي تعد أساسا

من أسس الإعراب ، ويأتي الأستاذ إبراهيم مصطفى بعد حين ليردد آراء ابن مضاء ، اوليكررها ، دون أن ينسب هذه الآراء إلى صاحبها الأول ، وكان من فضل الله على كلية اللغة العربية - حرسها الله معقلا للغة القرآن وأدب العرب - ان يخرج أحد رجالها - هو الشيخ محمد احمد عرفة - ليناقش الأستاذ إبراهيم مصطفى الحساب على هدى وبصيرة .

ثم تأتي محاولة أخرى جعلوا عنوانها : « تيسير تدريس اللغة العربية » ، وكان أهلوها مجموعة من أساتذة الجامعة وكبار المفتشين في « وزارة المعارف » بمصر ورأسها الدكتور طه حسين ، وقد رأت الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي ، كما رأت تسمية ركني الجملة : المسند والمسند اليه .

ثم كانت محاولة الشيخ عبد المتعال الصعيدي لتيسير قواعد الإعراب ، وكان من رأيه إدماج الإعراب المحلي في المبنيات ، في الإعراب التقديري في المقصور والمنقوص ، والاستغناء عن باب المبنيات .

ثم كانت محاولة الأستاذ أمين الخولي الذي طالب بتجديد النحو ، وتذليل اضطراب القواعد والإعراب .

وكانت الصبغة الغالبة على هذه المحاولات أنها تنهم النحاة بالتزمت والتعقيد ، والفلسفة والجدل الذي لا موجب له .

وزادت الطين بلة أن ظهرت دعوة إلى إلغاء الإعراب من العربية ، والاستعاضة عنه بتسكين أواخر الكلمات بدعوى أن الإعراب لا صلة له بالمعنى ، ولا تأثير له فيه ، كما ظهرت دعوة إلى التقريب بين الفصحى لغة الكتابة ، والعامية لغة التخاطب ، بالوقوف على السكون كما في الحديث العامي .

وكان لا بد من الدفاع عن لغة العرب ، وكان لا بد من تأكيد أن الإعراب فرع المعنى ، وإن اللغة العربية ذات حس ، يتأثر معناها بما يدخل الكلمات والأساليب ، مما يكشف عن المعاني .

وقد هيا الله لهذا الدفاع أحد أبناء كلية اللغة العربية - مرة أخرى - يبحث القيم الذي جعل عنوانه : « المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل » . وهذا الباحث أفخر بأنه كان لي بالأمس البعيد تلميذا ، وأسعد بأنه قد صار لي اليوم زميلا ، وهو من مدينة « دمياط » الحبيبة الغالية ، التي قضيت فيها السنوات الطليعة من الثلاثينيات أطلب العلم في معهدنا الديني العلمي الإسلامي ، وقد كانت سنوات من أجل أيام العمر ، وهي أيام لا تنسى ، عليها أطيب التحيات .

ذلك الباحث هو الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله الذي عرفته في شببته طالبا نجيبا ذكيا لماحا ، فيه على العلم إقبال ، وله في التحصيل ، وفي الأدب والأخلاق نصيب كبير ، وعرفته بعد أن تخرج في كلية اللغة العربية ، مربيا فاضلا ومدرسا للعربية ناجحا ، ولم تنقطع عني رسائله الفياضة بلامح الوفاء والتقدير ، وتابعته وهو يسهم بنشاطه الأدبي والعلمي ، تارة بالمحاضرات ، وتارة بالمقالات ، وتارة بالبحوث الأدبية ، حتى رأيته وهو يقف وقفة العملاق يبحث عن « المعنى والإعراب عند النحويين ونظرية العامل » . وهو بحث قد أحسن الدفاع به عن حرمة العربية وكرامة النحاة ومنزلة النحو .

ولم يكن الباحث بالمتزمت ولا بالجامد ، بل هو يرى أن لنا أن ندخل على لغتنا بعض التطوير بالتنظيم والترتيب والعناية بدراسة الأساليب الوظيفية ، على أن لا نبالغ في تسهيلها أو إيجازها ، وعلينا أن ندلل صعوبتها بالمحاكاة والتشويق والتكرار وبذل الجهد ، وهي مبادئ تربوية

لإتقان كل لغة ، والإبتداء بالقراءة ، ثم تطبيق القواعد عليها .

والبحث في الصلة بين المعنى والإعراب يتطلب - كما قيل بحق -  
بحاجة إلى قدر كبير من الفهم والروية ، لأنه بحث يقوم على تلمس المعنى  
الخصب الذي يعنيه النحوي من غير أن يصرح به ، بل يلفت إليه  
بالإعراب .

وقد قام الباحث بدراسة عامة لأصول النحو السماعية التي كانت  
المعين لدى النحاة . وهي القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ،  
ومأثور قول العرب ، فبين كيف كان القرآن سببا في وضع النحو لصيانة  
كتاب الله تعالى من اللحن ، وكيف كانت القراءات القرآنية مجالا لألوان  
من الإعراب يترتب عليها تنوع المعنى حسب كل قراءة .

ثم انتقل إلى المصدر الثاني وهو الحديث الشريف فأبان اهتمام  
النحاة به ، واختلافهم في الاحتجاج به ، وسبب هذا الاختلاف ، ورأى  
الباحث وجوب إلحاق كلام الصحابة بكلام الرسول صلى الله عليه  
وسلم ، ما دام جاريا على سنن الكلام العربي .

وتكلم عن المصدر الثالث ، وهو المأثور من كلام العرب فأوضح  
الذين يوثق بعربيتهم ، ويحتج النحاة بكلامهم ، وخرج من هذه الدراسة  
العامة في هذا الحقل بالنتائج التالية :

1 - ليست القواعد إلا قوانين مستنبطة من طائفة من كلام العرب  
الذين لم تفسد سلاقتهم .

2 - أعلى الكلام العربي في صحة الاحتجاج به هو القرآن الكريم ،  
ثم ما صح من كلام الرسول والصحابة ، ثم نثر العرب وشعرهم .

3 - منتصف المائة الثانية للهجرة هو حد الذين يصح الاستشهاد بكلامهم من الحضريين ، ويمتد الاستشهاد بكلام العرب المنقطعين في البادية حتى منتصف المائة الرابعة من الهجرة .

4 - لا يصح الاحتجاج بكلام مجهول .

5 - لا يحتاج بكلام له روايتان ، إحداهما تؤيد القاعدة التي تقول بها ، والرواية الأخرى لا يكون لها علاقة بها ، لأن الدليل متى تطرق اليه الاحتمال سقط به الاستدلال .

6 - بعض الشواهد تكون محرفة ، ويكون التحريف في موضع الاستشهاد ، فيجب تحرير الشاهد والتوثق من ضبطه في مظانه السليمة قبل الاستشهاد به والبناء عليه .

7 - ينبغي التفريق بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به على السعة والاختيار ، إذ من الخطأ جعل الضرورة الشعرية قانونا عاما .

8 - عند أخذ الشاهد - شعرا كان أو نثرا - يجب أن نراجع ما قبله وما بعده ، فقد يكون مبتورا ، ومن أمثلة ذلك أن يميزوا مثل قولهم : «جاءوا الطلاب» مستشهدين بأن الحديث يقول : « يتعاقبون ملائكة في الليل وملائكة في النهار » مع أننا لو رجعنا إلى « موطأ مالك » لوجدنا الحديث فيه هكذا : « إن لله ملائكة يتعاقبون فيكم : ملائكة في الليل ، وملائكة في النهار » . ومعنى هذا أنه لا يصح الاستشهاد به هنا .

9 - إن التراجع بين أقوال النحاة يجب أن يكون على أساس المعنى قبل كل شيء ، فالمعنى هو الرائد والحكم . وإذا دار الأمر بين مقتضيات المعنى ومقتضيات الصناعة النحوية ، التزمنا الأولى دون الثانية .



10 - يفضل في كل مقام فيه إعرابان الإعراب الذي لا ينجح إلى تقدير محذوف .

وقد أتبع الباحث ذلك بدراسة موضوعية لشواهد « الكتاب » لسيبويه ، أوضح فيها ما كان يأخذ به سيبويه نفسه من الحرص على المعنى ، وإن أتى تخريجه للشواهد بلون من الشذوذ أو الضرورة . ومن المعروف لدى أهل العلم أن « الكتاب » لسيبويه هو المصدر الأول لجميع الدراسات النحوية والصرفية واللهجات العربية والقراءات والأصوات اللغوية ، والمؤلفون يستوحونه ويستلهمون منه ما يؤيد فكرتهم .

وسيبيويه من شدة اهتمامه بالمعنى نراه يندفع إلى تخريج الشاهد من الشواهد على بعض المعاني الثانوية ، متجاوزا بهذا المرحلة التي تعد من لوازم الدراسة النحوية وهي الدلالة على المعاني الأولية .

ويقرر الباحث أن النحويين هم المؤسسون لعلم البلاغة بما فنوا وقعدوا : تقديمًا وتأخيرًا ، أو حذفًا وذكرًا ، وهو ما يؤيد إيغالهم من غير رفق لتمكين المعنى .

وبهذا يمكن أن يقال إن أصول البلاغة نبتت في روضة التحوين ، فكان الإعراب ممزوجا بكثير من أسرار التركيب .

ونخصص الباحث بابا بين فيه أن الصرح العالي الذي يمثل بلاغة عبد القاهر في كتابة « دلائل الإعجاز » لم يرق إلا على القواعد النحوية ، ولولا ما مهدت له من إفادتها لمعان ثرية ما شاد البناء .

ونخصص بعد ذلك بابين يدرس فيهما المذاهب النحوية من ناحية أنها أثر لخلاف على طلب معنى ، أو أن لها منزعا يهيم وراء الإعراب ، أيا كان المعنى الذي يكشف عنه .

وتعرض بالبحث لتخريج علماء النحولما  
أشكل إعرابه من الآيات القرآنية في كتب التفسير ،  
ومن هؤلاء العلماء أبو حيان والفراء والزنجشري  
والزجاج . وانتقل الى عرض آراء النحاة  
المتأخرين من أمثال ابن هشام وابن مالك والسيرافي

ثم انتقل بالبحث إلى « نظرية العامل » وانقسام العوامل في النحو  
الى لفظية ومعنوية ، وأوضح خطأ الذين يريدون التخلص من الإعراب  
بالوقف ، لأن ذلك يضيع العلاقة بين أجزاء الجملة فتضيع المعاني تبعاً  
لذلك . وقد فند الباحث الزعم المقتري القائل بأن لهجات العرب كانت  
مجردة من الإعراب ، وأن النحويين قد خلقوا النحو خلقاً ، وابتدعوه من  
عند أنفسهم ابتداءً ، وإن عدم وجود القواعد في اللهجات العامية دليل  
على عدم وجودها في الفصحى ، واستند الباحث الى الأدلة التالية :

أولاً : عدم وجود القواعد في اللهجات العامية لا ينهض دليلاً على  
أنها لم تكن موجودة في العربية ، فقد انتاب أصوات اللغة وقواعدها كثير  
من صنوف التغير والانحراف فبعدت كثيراً عن أصلها .

ثانياً : ليس بغريب أن تتفق اللهجات العامية في التجرد من  
علامات الإعراب ، فقد خصصت لقوانين التطور الصوتي ، وهو ضعف  
الأصوات الأخيرة في الكلمة وانقراضه وذلك موجود في كل اللهجات .

ثالثاً : دقة القواعد لا تدل على أنها مخترعة اختراعاً كالإيونانية  
واللاتينية قديماً ، أو الألمانية حديثاً ، فكل منها تشتمل على قواعد لا تقل  
في دقتها وتشعبها عن قواعد اللغة العربية ، ولم يؤثر هذا في انتقالها من  
جيل الى جيل ، ولم يقل أحد بأنها مخترعة .

رابعاً خلق القواعد محاولة لا يتصورها العقل ، ولم يحدث لها نظير في التاريخ ، بل هي نشأ من ذات نفسها ، وتتكون بالتدريج .

خامساً ، اذا أمكن أن تتصور أن علماء القواعد تواطئوا على ذلك فإنه لا يمكن أن تتصور أنه قد تواطأ معهم جميع العلماء والمؤرخين من معاصريهم ، فاتفقوا على كتمان هذا الاختراع ، ألهم إلا إذا كان علماء البصرة والكوفة قد سحروا عقول الناس واسترهبوهم فجعلوهم يعتقدون أن ما جاءوا به من أمك ممثّل لمصيح هذه اللغة

سادساً تقوم أوزان الشعر وقواعده الموسيقية على ملاحظة نظام الإعراب في المفردات ، ودون إعراب الكلمات تحتل أوزان هذا الشعر ، وتصطرب موسيقاه ، ولا سبيل إلى إنكار هذا الشعر

سابعاً . أقوى من هذا كله تواتر القرآن الكريم ، ورسم المصحف العثماني ، مع تجرده من الإعحام والشكل ، فذلك دليل على فساد هذا الرعم ، فالمصحف يرمز الى كثير من علامات الإعراب بالحروف ولقد تم كتابة المصحف قبل عصر علماء البصرة والكوفة الذين يزعم الجاهلون أنهم أصحاب اختراع القواعد

وقد استعرض الباحث الصور الدكتور عبد العزيز عبد أبو عبد الله السحو القديم والحديث ، وحاول إيجاد الحلول التي تدلل الصعوبات القائمة في وجه تفسير وصبط قواعده بعد أن دافع عن النحاة دفاعاً كريماً ، ودفع عنهم تهمة الهيام بالصناعة اللفظية ، واستحقاقهم بحائب المعنى

وكان لا بد لهذا الجهد العلمي المصني من تنويه وتقدير فاجتمع حشد كبير من العلماء والمفكرين وطلاب العلم مساء يوم الاثنين الثاني

عشر من شهر رجب الفرد سنة 1395 هـ الموافق للحادي والعشرين من شهر يوليو سنة 1975 في قاعة عباس العقاد بكلية اللغة العربية في جامعة الأزهر ، ليشهدوا حواراً علمياً دسماً بين الدكتور عبد العزيز عبده أبو عبد الله ، وبين طائفة من الأساتذة المتخصصين ، هم الدكتور أحمد السيد علي ، والدكتور إبراهيم عبد الرازق سيوني ، والدكتور أمين علي السيد

وامتدت هذه المناقشة العلمية القيمة ما يبدو من أربع ساعات ، وفي خلالها ظهرت علامات التقدير والتكريم لهذا الباحث الفاضل ، ولعل من أروعها أن يقول الدكتور سيوني إنه هم بأن يأخذ صاحب هذا البحث إلى مقعد « الأستاذية » في كلية اللغة العربية حرسها الله معقلاً للغة لقران وأدب العرب .

وكان لا بد من تتويج لهذا البحث ، وكان تتويجاً باهراً ، إذ استحق أن يبال صاحبه درجة « الدكتوراه » في علم النحو ، بدرجة ممتاز ، مع مرتبة الشرف الأولى

تحية وتهنئة إلى تلميذ الأمل القديم ، ورميل الحاضر المشرق ، وصاحب التألق المأمول في غد قريب ، فقد أفاء على النحو رتبته ، وعلى النحاة كرامتهم ، وفتح باباً واسعاً يعود فيه من حديد إلى حقول الدراسات النحوية ، بمزيد من المتعة العلمية التي تيسر العسير ، وتثمر الكثير ، وعلى الله قصد السبيل .

أحمد الشرباصي

القاهرة



## الإهداء

إلى المؤمنين باللغة العربية كوعاء للقراة ألسها ثوب الإعجاز. . !  
إلى المؤمنين باللغة العربية كدعامة من دعائم ههنا ومقوم من مقومات وحدتنا في العروة والإسلام !  
إلى المؤمنين باللغة العربية كلعة لها قدرة التعبير عن كل شعور وإحساس . !  
إلى المؤمنين باللغة العربية كحصارة للجس الشري أعطته وافر العطاء . !  
إلى المؤمنين باللغة العربية كلعة تسائر بحصائصها ركب الرمن وتنكيف مع الحياة !  
إلى العاملين على رفعتها وسيادتها وقيادتها في كل المجتمعات . !  
إلى روح والديّ اللدين ريباني صغيرا وفتحنا لي مناهل العلم لأرتشف منها أعذب القطرات ، ورياض المعرفة لأقطف منها أنصر الرهات !  
إلى أساتذتي الدين علموني فأشعوا على الصياء والسناء . !

إلى شريكة حياتي التي سهلت لي كل صعب ويسرت كل عسير  
وقلست صحرائي حنة وارفة الظلال

إلى أولادي العزار الذين أدعوا لهم الله صاحب الفصل والسعة أن  
يجعل خطواتهم نحو المستقبل الباهر الباسم أكثر توفيقاً مني في الحياة  
إلى كل من يقف على باب البحث يبدل الجهد وتنشأ منه حبات العرق  
التي تعتبر أرفع وسام على الحياه

أهدى هذا التاج

عبد العزيز عبده أبو عبد الله  
بغازي - 1977 م

## بسم الله الرحمن الرحيم

### مقدمة

الحمد لله خير من علم بالقلم ، والصلاة والسلام على أشرف  
العرب والعجم ، والمسئول المولى سبحانه أن يعيدني من العجب بما  
أحسن والتكلف لما لا أحسن من فتنة القول وروره ، وحطل الرأي  
وعروره وبعد

فأقدم بين يدي مهج البحث تعريف بالمأظفة فأقول وبالله التوفيق  
في أساس البلاغة . عني بكدا واعتنى به وهو معنى به ، ومنه قول  
سيبويه وهم بيان أعني وعديت بكلامي كذا أي أردته وقصدته ومنه  
( المعنى )

وفي القاموس : عناه الأمر يعنيه ويعنوه عناية وعينية . أهمه ،  
واعتنى به . اهتم . وعى بالصمم عناية ، وكرمي قليل فهو عن ، وعى  
الأمر يعني نزل وحدث . ومعنى الكلام ومعينه ومعناته ومعنيته  
وحد ، والعيان . العنوان ، وقد أعناه وعناه وعسه ، وعى كرمي شب  
في الأسار ، والمعنى كمعظم فرس ، وما يعانون ما لهم ما يقومون  
عليه<sup>(1)</sup>

---

1 ( ترتيب القاموس المبر على طريقه لمصباح المير وأساس البلاغة للشيخ طاهر الرازي  
الطرابلسي ج 3 مطبعة الاستقامة سنة 1959



والإعراب<sup>1</sup> : مصدر أعرب وذكر الحاجة في أصله أربعة أوجه ، أحدها أنه من أعرب الرجل عن حاجته إذا أنان عنها كما في الحديث السوي : والأيم تعرب عن نفسها ، وثانيها أنه من ( أعرب ) إذا تكلم بالعربية قال الأندلسي في شرح المفصل

ومن هذا الوجه قول الكميت :

وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها من تقي ومعرب  
أي متكلم بالعربية ، وأقول : الأولى أن يكون معرب في بيت الكميت بمعنى مبين ويوضح ذلك تفسيرهم ( التقي ) بأنه الذي يكتفم ما عنده ولا يطهره ، فيكون حينئذ قد قبل ( لتقي ) ( بالمعرب ) مقابلة حسنة ولا يعد ما ذكره ، لأن المتكلم بالعربية مبين أيضا ، فإن قبل فالتكلم بالسوء أيضا متكلم بالعربية ، لأن السوء من حملة لعنتهم ، قيل : الباء لا يخص لغة العرب بل هو موحود في كل لغة بخلاف الإعراب فإنه مخصوص بلعنتها<sup>2</sup>

وثالثها : أنه من عربت معدته إذا تغيرت وفسدت في معنى أعرب الكلمة أزال عربها أي فسادها وذلك نحو : أشكيتك : أرلت شكايته  
ورابعاً : أنه من قولهم : امرأة عروب ، إذا كانت متحسنة إلى

---

1 ( لمحصل في شرح الفصول لاس ايدر ( والعصوب لاس معطي ) مخطوط 1908 نحو دار الكتب

2 ( هذا رأي وذهب بعض المحدثين كالاستاذ عبيد العظيم بأنه لا يخص لغة «عربية» وحدها فقد شاع في اليونانية واللاتينية ولهبروعية والعربية والحشية والالمانية في العصر الحديث - مجلة الأزهر شعبان سنة 1391 وبوفى بين الرئيس بنى العربية في الإعراب وتكامل إعرابها

زوحها متحسنة ، لأن الكلام اذا فهم قرب من قلب سامعه واذا لم يفهم  
بفر عنه والمختار هو الأول إذ العرب لم تقصد بإعراب كلمها تحسينا ولا  
تغييرا

وتفسير الإعراب بتعيير أواخر الكلم فيه نظر من ثلاث جهات<sup>(1)</sup>

الأولى : أنه فسر الإعراب بالتعيير ، والتعيير معنى ، وهذا قول  
أكثر أهل العربية ولهذا فسر ( أبو علي ) في الإيضاح بقوله ( الإعراب  
أن يحتلف أواخر الكلم وأن يحتلف مقدر بالاختلاف ، وهو احتير  
( الحرجاني ) وتدل عليه وحوه ، منها أن يقل حركات الإعراب فلو  
كانت الحركة الإعراب لا تمتعت الإضافة ، إذ الشيء لا يضاف إلى  
نفسه ، ومنها أنه قد ترول الحركة في الوقت مع الحكم بالإعراب ،  
ومنها أن السكون قد يكون إعرابا ، ومنها تفسيرهم له بالتعيير أو  
الاختلاف وكل واحد منهما معنى ، ولقائل أن يقول . لا دلالة في جميع  
ذلك ، أما الأول فحواه : أن الحركة لما كانت تنقسم إلى حركة إعراب  
وحركة بناء مثل حركة الإعراب وصحت الإضافة للتخصيص فالحركة  
عامة والإعراب خاص ولا شبهة في مغايرة العام بالخاص ومسوع  
الإضافة المغايرة ، وهي هنا موحودة

وأما الثاني فجوابه إذا لم يقل بأن مطلق الحركة يكون إعرابا وأن  
مطلق الحرف كذلك ، بل الحركة الحادثة بعامل والحرف الحادث  
بعامل هما الإعراب ولا يوحد في المسمى شيء من ذلك .

وأما الثالث فحواه : أن الوقف عارض لا اعتبار به ، وإنما

---

( 1 ) من كلام ابن ايار في المحصول

الإعترار بحال الوصل وأصولهم تقضي بذلك .

وأما الرابع فحواه : أن الإعراب هو الحركة أو حذفها ، ولهذا قال ابن الجاحظ في حده : إنه ما اختلف آخر المعرب به <sup>(1)</sup> ، ولآخر يختلف تارة بالحركة وتارة بحذفها وتارة بالحرف عند من قال إنه يعرب به ، وتارة بحذفه وإذا لم يكن مرادهم أن الحركة وحذفها وحده الإعراب فكيف يرد القصص عليهم بالسكون ؟

وأما الخامس فحواه : إما يفسر بالتغيير أو الاختلاف من كان مذهبه أنه معنى ، ومن خالف ذلك فسرّه بغير ذلك ، وتفسير الحصم الشيء على مقتضى مذهبه لا يكون حجة يملئ محالته .

ومذهب المصنف <sup>(2)</sup> : أن الإعراب معنى ولهذا فسرّه بالتغيير وإذا كان الأمر كذلك فكيف يطابق قوله : في بيان ما لا يحلومه ومن صده بل لا يستقيم كلامه ، ويطلق بعضه على بعض إلا على تقدير حذف مضاف أي لا يحلوا أواخر الكلم من أماراته ولا شك في أن الأمانة على الإعراب بالحركة وهذا واضح .

والثانية أنه لا بد من أن يقول : الإعراب صلاحية تغير الآخر وإلا لم يستقيم أو لا ترى أن ريذا في قولك ( قام ريذ ) معرب وليس فيه اختلاف بالفعل وإنما الاختلاف فيه بالقوة بمعنى أنه صالح لأن يختلف آخره بالنصب والجر فلا بد من هذا القيد ، ومن العجب أن أكثر أهل العربية يحدون به وإذا تبين فلا بد في كلامه من تقدير مضاف وحذف

1 ( شرح الكافية لجم الأئمة محمد بن حسن الرضى ولفظه ما اختلف آخره من ص 15 ح .

لمطبعة الناصرية النجفية 1275 هـ در الكتب 7545 هـ شرح الكافية

2 ( يقصد بن معطي

المصروف محار وهو قد جعل هذا حدا والحدود تصان عن المحاربات .

والثالثة : أنه يحتاح أن يقول : ( الإعراب صلاحية اختلاف هيئة الآخر ، لأن الاختلاف لا يقع في الآخر الذي هو نفس الحرف بل في هيئته ، فالدال من ( ريدا ) كان مصموما ثم صار مفتوحا ثم صار محرورا فلهيئة احتلمت وأما ( الدال ) الذي هو آخر ( ريدا ) فهو باق كما كان فتأمله ، وما ورد في التعريف ( اختلاف العوامل ) احتراز عن المسي فان حره قد يختلف لكن لا لاختلاف في العوامل ، وذلك نحو من ألا تراك تقول ( من ريد ) سكون لود ، ومن أبك بكسرها ، ومن الرحل بفتحها ، وقوله بحركات طاهرة أو مقدرة يريد الصحيح والمعتل ، والذي يقدر هو المعتل ، ولذا قلت . قدم موسى علامة الرفع صمة مقدرة في الألف ، وكذلك قدم القاصي علامة الرفع صمة مقدرة في الياء ، وإنما بدأ بالحركات قبل الحروف لأنها الأصل ، وقوله في التعريف أو بحروفه يريد الأسماء الستة وما أشبهها ، أو بتقدير الحرف مثل . هؤلاء مسلمي فالأصل فيه مسلمون ، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم حدثت النون وصار اللفظ مسلموي فاحتضعت الياء والواو وسقت الأولى بالسكون ، وهذه قاعدة صرفية تفصي نقلت الواو ياء وإدغام الياء في الياء ففعل ذلك وكسرت الميم الثانية فعاد إلى مسلمي علامة الرفع إدن واو مقدرة . ( أو بحدف الحركات ) يراد بذلك الحزم في قولك لم يصرب فإن علامة الحزم سكون الياء وإنما يحصل السكون إذا حدثت حركة الحرف أو بحدف الحروف يريد الأفعال المعتلة والأفعال الخمسة

والصلة وثيقة بين المعنى والإعراب .

ذكر السيوطي في الإتقان في معرض تحدثه عن العلوم التي

يحتاج إليها الإنسان ليكون قادراً على تفسير كتاب الله . اللغة ليعرف بها شرح المفردات والمشتراك من الإعراب ، ثم ذكر النحو ( لأن للمعنى يعبر ويختلف باختلاف هي الإعراب فلا بد من معرفة وحوه الإعراب لتحديد المعنى المراد من التركيب بناء على معرفة إعرابه ، وقد سئل الحسن عن الرجل يتعلم العربية يلتزم بها حسن المنطق ويقيم بها قراءاته ، فقال للسائل : ( حسن فتعلمها فإن الرجل يقرأ الآية فيعني بوجهها فيهلك فيها )<sup>(1)</sup> ولعمري بالعربية هما الإعراب وهو النحو ، والنحو كما قال السكاكي . هو أن ينحو معرفة كيفية تركيب فيما بين الكلمات ، ثم ذكر بعد ذلك التصريف والاشتقاق وعلوم البلاغة الثلاثة وعلم القراءات وأصول الدين والفقه وأسباب الروول والناسخ والمسحوح والحديث ، وإذا كان ابن هشام في المعنى قد ذكر بعض أمثلة من كتب الله روعى فيها جانب المعنى ولم يراع جانب الإعراب وبالعكس ، فانه قد ذكر ذلك ليس مدى التلارم بينهما ، فليس لإعراب إلا الإصح والإبانة ، وقد عقد ابن حن في الحصائص باباً به فيه عما يتبع عدمه يكون تفسير المعنى مخالفاً لتقدير الإعراب ، ووضع في هذ الباب لقاط على الحروف حتى لا تكون هناك فحوة بين النحو ولتفسير فقال فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا عاية وراءه ، وإن كن تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت تقدير الإعراب حتى لا يشوش منها عليه وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر صلاحه<sup>(2)</sup> كما

( 1 ) انظر ص 187 ح 2 الاثنان لطبعة انشائية بالمطبعة لحنينة لصاحبها شيخ عثمان عبد الرزق

باب لشعرية 1306 هـ

( 2 ) الحصائص ح 1 ص 184 تحقيق الأساد محمد عبي النجار مطبعة دار الكتب 1352 هـ

عقد في موضع آخر من كتابه ناه في تحادب المعاني والإعراب فقال  
هذا موضع كان أبو علي رحمه الله يعتاده ويسم كثير به ويعت على  
المراجعة له والطف النظر فيه وذلك أنك تجد في كثير من المنشور  
والمطوم الإعراب والمعنى متحاذيين، هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمسكك  
منه فمتى اعتورا كلاما ما أمسكت بعروة المعنى ورتحت لنصحيح  
الإعراب<sup>1</sup>، وأحد ابن جنى يورد الأمثلة من القرآن الكريم ليوضح هذا  
المعنى الذي كان يبعث على المراجعة له أبو علي الفارسي فيقول  
فمن ذلك قول الله تعالى : ﴿ إله على رجعه لقادر يوم تنبى السرائر ﴾  
فمعنى هذا : إله على رجعه يوم تنبى السرائر لقادر فإن حملته في  
الإعراب على هذا كان خطأ لمصلك بين الطرفين الذي هو ﴿ يوم تنبى ﴾  
أو بين ما هو معلق به المصدر الذي هو المرحع والطرف من صلته ،  
والفصل بين الصلة والموصول بالأجسي أمر لا يحور ، فإن كان المعنى  
مقتضيا له ولاعراب مانعا له بأن تصمر ناصبا يتناول الطرفين ويكون  
المصدر المنفوط به دالا على ذلك الفعل حتى كأنه قال فيما بعد  
يرجعه يوم تنبى السرائر ودل رجعه على يرجعه دلالة المصدر على  
فعله

وفي مباحث النحو كما في محالس العلماء ومنطراتهم في  
حلقات الدرس أو في حصرة الحلفاء ولعدة شواهد قاطعة الدلالة على  
أنهم كانوا يعلمون أن الإعراب قد يوجه المعنى ويؤثر فيه ، إذ كانوا  
يديررون عليه ويربطون به بعض مسائل الفقه وأحكام التشريع وبحسبنا  
من شواهد ذلك كله هذه الشواهد الثلاثة .

1 (انحصان ج 3 ص 255 وأبو علي هو اساده أبو علي الفارسي الحسن بن أحمد بن عبد  
المعز

1 ( يقول السحويون حين الكلام عن الوصف بالا : اذا قال قائل  
له عشرة الا درهم فقد أقوله بتسعة ، لأنه استثنى واحدا من جملة ما أقر  
به ، وان قال له على عشرة الا درهم ، وصف للعشرة فقد أقر له بعشرة ،  
لأن المعنى عشرة معايرة لدرهم ، وكل عشرة معايرة لدرهم<sup>1</sup> ،  
ويقولون : تقول لكم ثوبك مصبوغا بالنصب على الحال . والمعنى كم  
يساوي الثوب في تلك الحال ؟ وان قل لكم ثوبك مصبوع فهو يسأل  
كم صبيع الثوب ، فثوبك متدأ ومصبوع خسرته ، وبكم متعلق  
بمصبوع .

2 ( روى أن الكسائي سأل أبا يوسف في حصرة لرشيد حين دم  
السحو : ما يقول في رحل قال لرحل أنا قاتل غلامك وقال له الأحرأ  
قاتل غلامك بالتسوين أيهما كتب تأخذه فقال أبو يوسف اخذهم جميعا  
فقال له الرشيد : أخطأت وكان له عثم بالعربية فاستحيا وقال : كيف  
ذلك ؟ قال الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتل غلامك  
بالإضافة ، لأنه فعل ماض وأما الذي قال أنا قاتل غلامك بالنصب  
فلا يؤخذ لأنه مستقبل لم يكر بعد ، كما قال الله عز وجل . ﴿ ولا  
تقولن لشيء أبي فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله ﴾ . فلو لا أن التسوين  
مستقبل ما حار فيه غدا<sup>(2)</sup>

3 ( وروي أيضا أن الرشيد كتب ليلة إلى أبي يوسف أفتا  
حاطك الله في قول القائل :

فإن ترفقي يا همد فالرفق أيمن وإن تحرقي يا همد فالحرق أشأم

1 ( حاشية الصياد على الأشموي ج 2 ص 121

2 ( الأشباه والنظائر ج 1 ص 253 ومعجم الأدباء 13 ص 177 .

فأت طلاق والطلاق عزيمة ثلاثا ، ومن يحرق أعق وأظلم

فإن ثلاثا في البيت تشد بالرفع والنصب فكم تطلق عني  
الحالين ، فابطلق أبو يوسف الى الكسائي يستعيثه فقال أما من أشد  
البيت بالرفع فقد طلقها واحدة وأساها أن الطلاق لا يكون إلا ثلاث وأما  
من أشده بالنصب فقد طلقها وأباها . لأنه قال لها أت طالق ثلاثا<sup>(1)</sup>

فالأعراب وثيق الصلة بالمعنى من وجهين : الأول . هذه  
القراءات المتعددة التي قرئ بها القرآن الكريم وكان لكل منها توجيه  
في معاني الآيات التي قرئت بها ( الثاني ) وحود أساليب لا يتصح معناه  
إلا بالأعراب مثل : أعان الصديق صديقه ، واستشار الرئيس مرءوسه ،  
ونقد الوالد الولد وهكذا من كل حملة فعلية بيت على فعل متعدد يصح  
أن يباشره الفاعل والمفعول ولا سبيل الى التفرقة بينهما إلا بالأعراب  
ما لم تكن ثمة قرينة لمطية او عقلية تدل على أن هذا وقع الفعل منه ،  
وداك وقع الفعل عليه ولهذا أوجبوا تقديم الفاعل وتأخير المفعول إذا  
حكي إعرابهما ولم تكن ثمة هذه القرينة لقولنا سبق يحيى مصطفي  
وسمر محاور القراءات ان شاء الله في أبواب البحث مغتربين من كل  
بحر قطرة ونعرج على بسائين الأفكار مقتطفين من كل سنان رهرة .

وبرى أما المتح اس حي في الحصائص يبين العلاقة بين اللفظ  
والمعنى فيقول

حد اللغة . أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . وفي  
المحتصر لاس المحاحب . ( حد اللغة كل لفظ وصع لمعنى ) من هذا

( 1 ) لاشاء والظائر ( 3 254 ) ومراد الكسائي أن أت طالق مقصود به وأما قوله والطلاق  
عزيمة كلام آخر انظر حد 3 ص 256



نرى أن اللغة تتألف من الألفاظ والمعاني والأعراس ، وإن لم تذكر هذه الثلاثة صراحة فلم يسع من حي ، وقد أهمل المعاني التي هي مدلولات الألفاظ أن لا يراعيها مقدرة في نفسه وإن لم يردّها في لفظه<sup>1</sup> كما أنه لم يسع من الحاجب أن لا يلاحظ الأغراض التي يرمي إليها المتكلم من وراء الألفاظ الدالة ثم لا بد لهذه الألفاظ التي تدل على المعاني مقصودة بها أعراس خاصة عن طريق خاص فيه تجتمع تلك الألفاظ خذا بعضها برفق بعض وهو ما يسمى بالأسلوب ( على أن هذين الأستاذين وأحدهما من أئمة العربية والآخر من أئمة الشريعة لم يحددا اللغة لعربية وإنما حد اللغة من حيث هي لغة كما يقول ( الهوري ) صاحب التعبيرات على دياحة القاموس ولذلك حد هذا اللغة العربية فقال هي عبارة عما حفظ من كلام العرب المحلص ونقل عنهم من الألفاظ الدالة على المعاني وقد رأى أن هذا هو التعريف لهذه العربية وإن كان لم يذكر الأسلوب ولا الأعراس ولعل هذا الشيخ ومن لف لفه ممن لم يدكروا في حد اللغة لأسلوب والأعراس وأردوا حد اللغة التي هم يصدّد الكلام عليها من أن هذا اللفظ يدل على هذا المعنى أولاً يدل كما هو شأن الباحثين في متن اللغة ، وإلا فلو أنهم كانوا يبحثون في مقارنة اللغة قبل الإسلام وبعده ما وجدوا بدا من تعريفها بمثل هي ما نقل عن العرب من الألفاظ الدالة على المعاني مقصوداً بها إلى أعراس خاصة بطريق خاص إذ لا يمكن أن تكون لغة الأمة ، وهي صورة حياتها كما أسلفنا ومستودع أفكارها ألفاظ محددة عن معانيها ، لأنها عند ذلك مهمة فلا قيمة لها ، كما أنه من غير المعقول أن تكون ألفاظ ذات معان لا يقصد بها إلى عرض مرد منها ،

---

1 ( انحصار ج 1 ص 33

لأنها عند ذلك عبث ، وكذلك لا يتأتى أن تكون ألفاظا ذات معان يراد بها أعراس ولا يراعى فيها طريق نظم هذه الألفاظ على شكل خاص يصل منه المعنى إلى النفس ما دام لكل لغة أسلوب خاص تتميز به عما سواها من اللغات <sup>1</sup> )

وهذا يؤدي بنا إلى الحديث عن نظرية العامل فما العوالم وما انقسامها ؟

حاء في لسان لعرب مادة عمل - والعامل هو الذي يتولى أمور لرجل في ماله وملكه وعمله ومه قبل للذي يستحرج الركاة عمل والعمل المهمة والفعل والجمع أعمال عمل عملا وأعماله غيره ، والعامل في العربية ما عمل عملا ما فرفع أو نصب كالفعل والناصب والحزم ، وكالأسماء التي من شأنها أن تعمل أيضا وكأسماء الفعل وقد عمل الشيء في الشيء أحدث فيه نوعا من إعراب <sup>2</sup>

وللنحويين في بيان معنى العامل تعريفات أشهرها ثلاثة وهي :

1 ( ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب وهو تعريف اس المحاسب في الكافية ، والفعل في نحو : أكرم محمد عبدا ، عامل في الاسم إن حصل به معنى في محمد وهو سنة الإكرام إليه على جهة الوقوع عليه ، وكل من المعيين يقتضي نوعا خاصا من الإعراب لتمييز به عن صاحبه فافتضت الفاعلية في محمد أن يكون مرفوعا والمفعولية في على أن يكون منصوبا ، ومن النحويين من يعيب هذا التعريف بأنه قاصر إذ لا يطلق على عوامل الأفعال كإن مثلا إذ لم يتقوم بها معنى

1 ( من كتاب أثر القرآن الكريم في اللغة العربية للأستاذ / أحمد حسن الباقوري

2 ( شرح الكافية لدرسي ج 1 ص 25

## يقتضي الحرم<sup>1</sup>

ويظهر أن اس الحاحب يريد تعريفه تفسير عامل الاسم ولدا يقول المحقق الرصي معلقا عليه فاذا ثبت أن العامل في الاسم ما نحصل بواسطة في ذلك الاسم المعنى المفتصي للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمده أو فصله أو مصفا إليه العمدة أو الفصلة فاعلم أن بينهم خلافا الح<sup>2</sup> ولقد ائل أن يقول :

إن المعاني المختلفة قد تتعاقب على الفعل في بعض الصور ويحدث الفصل بين هذه المعاني بأنواع الإعراب وأي مانع من عتار عوامل الفعل حيثد محصلة لها وعلى ذلك يكون تعريف اس الحاحب شاملا لعوامل الفعل في هذه الصور ؟ على أننا إذا أخذنا بوجهة نظر المعارض وخذنا أن التعريف قاصر بالنسبة لبعض عوامل الأسماء أيضا . فما النافية التي تعمل الرفع والنصب عند الحاحازيين لم يتقوم بها معنى يقتضي الإعراب ، وإن المؤكدة لتي تنصب وترفع لم يتقوم بها معنى يقتضي الإعراب

للهم إلا أن يحاب عن مثل هذا بأن اس الحاحب يشير الى العوامل الأصلية كالمصادر والأفعال وسائر المشتقات وكذا حروف الحر فإن هذه العوامل هي التي تحدث في معمولاتها معاني لا تنصح إلا بالحركات الإعرابية ، وأما نحو إن فعملها النصب والرفع عن صريق شهبها بالأفعال المتعدية وتشبيه مرفوعها بالفاعل ومنصوبها بالمفعول

---

1 ( حاشية نصار على لاشموي ج 1 ص 43

2 ( ج ، ص 15

ب ) ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا نحو : حاء ريد ورأيت زيدا ومررت بريد ، ولم يفعل ، ذكره الشيخ خالد في شرحه لمتن العوامل للخرجاني . قال : العامل في اللغة من يعمل مع الدوام وإن قل ، والماعل أعم منه ، وهو في اصطلاح النحويين ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا ومثل بالأمثلة التي ذكرناها ثم قال . وهذا التعريف للعامل المطلق ، وأما التعريف للعامل المقيد أعني عامل الاسم فهو ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب كما قال ابن الحاحب في الكافية ، أ هـ .

وقريب من هذا التعريف ما ذكره ابن منظور في لسان العرب في تعريف العامل عند النحويين وقد تقدم .

وتعريف العامل بهذا التعريف لا يحلو من عموم ويحتاج الى تخصيص حتى لا يدخل فيه مثل التقاء الساكنين والاتباع والماسبة والوقف والإدغام والتخفيف فاد هذه أمور تقتضي تأثيرا خاصا في أواخر الكلمات وليست عوامل عند النحاة .

جـ ) ما أثر في آخر الكلمة أثرا له تعلق بالمعنى التركيبي ، ذكره ابن مالك في شرحه للتسهيل ونقله الدماميني في شرحه للتسهيل وهو تعريف أدق من التعريف السابق كما هو ظاهر ، والعامل بهذا التفسير العام مطبق على جميع العوامل النحوية شامل لما كان منها زائدا وما كان غير زائد ( فم ) الزائدة في قوله ( ما قام من رجل ) أحدثت كسرة رحل ، وللکسرة تعلق بالمعنى التركيبي من حيث إنها علامة على أن مدخولها محل لما دل عليه الحرف من نصوصية الاستعراق وكذا الباء في نحو . ما زيد بقائم فإنها رائدة للتأكيد وقد أحدثت الكسرة التي هي علامة على أن مدخولها متعلق ما دلت عليه من التأكيد الحادث بالتركيب . والمعل

من ( جاء محمد ) أحدث الصمة في محمد ، وللصمة تعلق بالمعنى الحادث بالتركيب من حيث كونه علامة على وعدية محمد ، ولم في نحو ( لم يصرب محمد ) أحدثت السكون في يصرب والسكون علامة على أن الفعل متعلق ما دلت عليه لم من المعنى وقلب زمن الفعل من المستقبل إلى لماضي ، وهذا التعريف هو حير التعريفات عدي و كان لا يعد كثيرا عن تعريف ابن لحاحب ، والصلة بين المعنيين : المعوي والاصطلاحي ظاهرة إذ بينهما العموم والخصوص المطلق ، ولعلماء يقسمون العامل النحوي إلى لفظي ومعوي ووجهتهم في هذا التقسيم أن لعمل قد يأتي مسسا عن لفظ يصحب لتركيب بحيث يمكن سة العمل إليه ، وقد يكون الناعث عليه معنى ذهبيا من المعاني لم يدل عليه في الكلام بلفظ من الألفاظ .

على أن من العلماء من يميل أحيانا إلى اعتبار المعنى هو العامل مع وجود اللفظ الذي تقوم به المعنى فيرى أن العامل في الفاعل هو الفاعلية وفي المفعول المفعولية وهكذا ، ولأكثر من يرون أن العامل هو اللفظ وإن كان المعنى هو السبب المباشر للتأثير ، لأن أولى سة التأثير إلى العلل الظاهرة على طريقة الأصوليين في علة القياس

والمعاني حصة وإن حي يقرر أن لعوامل اللفظية ترجع في الحقيقة إلى العوامل المعنوية فيقول ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول : رفعت هذا ، لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معوي لا لفظي ، ولأجله كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ثم يقول

وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسسا عن لفظ يصحبه كمررت يريد وليت عمرا قائم وبعضه

يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المستدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، ثم يقول وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهر من اثار فعل المتكلم بمصاحبة اللفظ للفظ وباستعمال المعنى على اللفظ وهذا واضح<sup>1</sup>

وقد كثر الكلام على العامل قديماً وحديثاً وما له من أثر سيء في النحو العربي وفي الأساليب وصياعتها ومهامها ، ولم يرب بين المتكلمين فيه من راعي جانب الاعتدال والإبصار ، وأقوى ما وجهوه إلى العامل من طعن أن النحاة بسوا العمل إليه فجعلوه هو الذي يرفع ويصب ويحر ويحرم مع أنه قد يخفي المعنى أو يعقد ، وكيف يسب إليه العمل وهو لا يعمل شيئاً وإنما الذي يعمل هو المتكلم

ثانيها . أن النحاة وقد قصروا عليه العمل وحده بحثوا في بعض التراكيب العربية الصحيحة فلم يحدوه وقد اضطروا أن يقدروه وأن يفترضوا وجوده ويتكلموا ويتفلسفوا ، والحق أن النحاة أرباء مما اتهموا به بل أدكياء نارعون فيما قرروه بشأن ( نظرية العامل ) التي قامت على أساس يوافق حير أسس التربية الحديثة لتعليم اللغة وصبط قواعدها وتيسير استعمالها ، فالتكلم هو الفاعل في قولنا مثلاً . يسر الله وبدل أن يقول . ان لفظ الحلالة هو فاعل التيسير استعسيا عن ذلك برمر صغير اصطلاح عليه النحاة ، هو الصمة التي في آخر لفظ الحلالة ، وفي ذلك توفير للوقت والجهد وهذا اصطلاح موحد بأقل إشارة ، فالعمل دليل على الفاعل باعتباره سافيه وشارة دالة عليه كما يقول العرب : أست الغيث الكلاً ، والله سبحانه مننت الكلاً المسبب عن العيث ، وإسناد

---

1 ( الحصائص ج 1 ص 109 باب في معاني العربية

الإنبات للغيث محاز عقلي علاقته السببية، ومثل ذلك يقال في المفعول الذي وقع عليه شيء فقولنا . سجل الطالب البحث : استعينا بالفتحة عن عبارة : إن البحث قد وقع عليه التسجيل والذي أرشدنا إلى ذلك هو سجل والطالب فهما أصل في إيجاد العلامة ، وما يقال في الفعل والفاعل يقل في غيرهما من العوامل الأخرى مع معمولاتها سواء كانت عوامل لفظية كالفعل أم معنوية كالابتداء فهذه العوامل مع معمولاتها ليست مخلوقات تسري فيها الروح تؤثر وتحدث حركات الإعراب وإنما الذي يؤثر هو المتكلم وقد سبب إليها السحابة العمل باعتبار أنها المرشد إلى المعاني<sup>(1)</sup> فما أشبه العائين النحاة بقول القائل :

كناطح يوما صحرة ليوهنها      فلم يضره وأوهى قرنه الوعل  
إن الإعراب جانب من الجوانب المهمة في لغتنا وهو خاصة من خصائص هذه اللغة المتميزة عن بقية لغات العالم<sup>(2)</sup> فأنت لا ترى أثرا من آثار هذه الظاهرة في لغة ما . حتى في أخوات العربية الساميات . فلا ترى في العبرية ولا في السريانية ولا في الحبشية ولا الآرامية شيئا يقال له : ( الإعراب ) إلا إشارات قليلة جدا في بعضها كالعبرية فقد زعم كثير من المستشرقين أنها آثار الإعراب في هذه اللغة في عهده القديم . وادعي دارسو اللاتينية أن النهايات التي تختلف في الأسماء

---

1 ( المحو الوافي للاستاد عباس حسن بنصرف

2 ( لا ينافي هذا ما نقله في الصفحة الأولى من وجود الإعراب في بعض اللغات بعالمية القديمة والحديثة على السواء والتي تحدث عنها بعض كتاب مجلة الأزهر نقلا عن كتاب القواعد الحوية مادنها وطريقتها للاستاد عبد الحميد حسن وقد وفقا بتكامل إعراب لعربية

من حالة إلى حالة هي دلائل إعرابية ، والواضح أن البون واسع بين  
نهايات اللاتينية ونهايات العربية ولا التقاء بين اللغتين في هذه الظاهرة  
البنية .

والعرب مد يدعوا يهتمون بلغتهم يدرسونها ويضعون لها القواعد  
والأصول والأحكام فوصلوا بطريق الاستقراء إلى أنها ذات حدود  
ومقاييس لا يخرج عليها المتكلم الا حين يلحن أو يخطئ ، وكان  
كتاب سيبويه قد جمع هذه الأصول فأصبحت أساسا يحتذي لمن اهتم  
بدراسة نحو اللغة .

ومرت هذه الدراسات بأصول العربية وخصائصها بمراحل  
تحددت خلالها إرادات الدارسين وعنايتهم بجوانب خاصة من طواهر  
اللغة فألف ابن حني ( في الحصاص ) وابن فارس في ( فقه اللغة  
وآخرون في ( العوامل ) كما فعل الجرجاني في القرن الخامس  
الهجري - حتى إذا كان عصر ابن مضاء وصع كتابه ( في الرد على  
النحاة ) عالج فيه قضية العامل وبحث فيه مشكلة الإعراب ودلالة  
الحركات عند النحاة ، وكانت هذه الدراسات جميعها تتجه من  
الدراسات العامة لقواعد اللغة إلى التخصص والتجديد ولكنها لوقيست  
إلى ما ألف في عامة قواعد اللغة من مطولات كتب النحول رأيناها غيضا  
من قيض

وقد ردد بعض مدعي التحديد آراء ابن مضاء القرطبي من غير أن  
يشيروا إلى ذلك ، وبلغ من إعجابه بما وفقوا إليه من كشف حدا جعلهم  
يؤمنون إيمانا لا ريب فيه بأن نظرية العامل قد لقيت حتمها ولم يبق  
لأنصارها الا ان يشيعوها إلى عالم المناء اسفين على أحقاب وآماد  
أصاعها طلاب النحوف في العكوف على ما ليس فيه فائدة أو غناء كان



هذا لما شاءت الأقدار موضوعا لمسححة علمية بين الأهر الشريف  
والجامعة المصرية وحاء الحق وذهب الساطل وبقيت الحقيقة الحادثة  
على مر السنين وكسر الأعوام ( فَمَا الربد فيذهب حياء وأما ما يجمع  
الناس فيمكث في الأرض ، وستناول ذلك بتفصيل إن شاء الله عند  
التحدث عن نظرية العامل ( الشطر الثاني من الموضوع ) وإيه لعمل  
صعب شاق عسير أسأل المولى سبحانه تذييله وتعييده وتيسيره ، فليس  
سيلي هنا نقل كلمات صماء وإما هو نقل الحياة إليها لتنظر ولا نعلم  
فقط و فرق كبير بين المصور والملق ، إيه لمع المعنى الذي يعبر عنه  
المعرب ويستشف من خلال الكلمات ، إيه إطالة ركوب البحر مع  
سيويه وليس سرد الحلافات وتنوعها واحصاءها ، لأن هذا موجود في  
الكتب يستوي في معرفته المتخصص وغير المتخصص طويل العهد  
بصحبة النحو وحديث الصحبة

فسيبي في هذه الرسالة أن أيس الصلة بين المعنى والإعراب عند  
النحاة كما قل أستاذنا الدكتور أحمد عالي ( فاذا أمكن للطالب بما  
يكتب ويدرس أن يدفع عن الحويين تهمة تحريمهم وراء الإعراب ' من  
غير أن يحفلوا بالمعنى فإنه بهذا يكون قد أضاف إلى المكتبة العربية نون  
جديدا من الدراسة وهو يلمس المعنى الحصب الذي يعيه الحوي من  
غير أن يصرح به وإما لفت إليه بالإعراب . على غير ما يتبادر<sup>12</sup>

فإذا أدخلنا المدارس النحوية في متاهة ينوء بها الأسلوب من  
الناحية اللفظية وهي الإعراب نظرننا ألهم في ذلك عذر ونحس نوم ؟  
سبيلنا أن نبين السبب الذي حداهما إلى ذلك ، أكات بهد تريد

1 ( المقصود بالإعراب هنا الصاعقة النحوية

2 ( الاستاد الدكتور أحمد السيد عالي المشرف في بيته عن موضوع البحث

الوصول إلى فقه المعنى أم كانت تتعصب لمذهب لم يكن وسيدنا لهم  
أو إلهام

وها هو ذا منهج البحث

1 ( دراسة عامة لأصول النحو السماعية التي كانت المعين لدى  
الحويين في استنباط قواعد النحو

2 ( طريقة استدلال أئمة النحو على القواعد بهذه الأصول ، وهل  
كانوا ينزعون إلى جانب المعنى أو الإعراب

3 ( دراسة موضوعية لشواهد الكتاب لسبويه ، لأنه لقمة ، وبيان  
ما كان يأخذ به نفسه من الحرص على المعنى وإن جاء تخريجه لشاهد  
على الشذوذ أو الضرورة .

4 ( اعتبار سبويه المعنى دفعة إلى تحريج الشاهد على المعاني  
الثانوية متجاوزا بهذه المرحلة التي تعد من لوازم الدراسة الحوية وهي  
الدلالة على المعاني الأولية .

5 ( الحويون هم المؤسسون الأول لعلم البلاغة بما فسوا وقعدوا  
تقديمًا وتأخيرًا وذكرًا وحذفًا وهو ما يؤيد إيمانهم من غير رفق في  
البحث عن المعنى .

6 ( الصرح العالي الذي يمثل بلاغة ( عبد القاهر ) في دلائل  
الإعجاز لم يقم إلا على القواعد الحوية ولولا ما مهدت له من إفادتها  
لمعان ثرية ما تأتي له أن يشيد هذا البناء للمعاني الثانوية .

7 ( دراسة المذاهب الحوية من حيث إنها أثر لحلاف على طلب  
معنى أو أن لها منزعًا آخر يهيم وراء الإعراب أي كان المعنى الذي

يكشف عنه

8 ( تحديد دقيق للحلاف بين المدرس السحوية وطبيعة كل مدرسة مما يتصل أصلا بموضوعها ( المعنى والإعراب ) .

9 ( نخرج علماء لنحولما أشكل إعرابه من الآيات القرآنية فيما ألف من كتب التفسير ، لهؤلاء النحويين وهم : أبو حيان الفراء .  
الرمحشري الزحاح تطبيقا وتأيدا للرأي الذي بوجهه .

10 ( عرض عام لأراء النحويين المتأخرين من أمثال : ابن هشام وابن مالث والسيرافي . إثباتا أو نفياً لما براه .

11 ( نظرية العامل وبواعثها ودعاتها .

أ - كتاب العوامل لأبي علي الفارسي ومما يفتح العلوم  
للمحواردي .

ب - حركات التيسير التي قامت لما ضاق بعصر الناس بهذه  
لنظرية لمدعاة .

ج - المحاولات التي ظهرت في نطاق هذا التيسير والرد عليها ،  
إلى غير هذا من بحوث تحيء ردف ما قدمناه أو تكون رائدة

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

« عبد العزيز عبده أبو عبد الله »

الباب الأول  
1 ( دراسة عامة لأصول النحو السماعية  
والتي كانت المعين لدى النحويين في استنباط  
قواعد النحو



يقول اس الأساري في لمع لأدلة - أصول النحو أدلة النحو التي  
تفرعت منها فروعها وفائدته التحويل في إثبات الحكم على الحجة  
والتعليل والارتجاع عن حصيص التقييد الى يفاع الاطلاع على الدليل  
فان لمجلد الى التقليد لا يعرف وجه الخط من الصواب ولا يفتك في  
أكثر الأمر من عوارض الارتياح<sup>(1)</sup>

ولأستاذنا الدكتور محمد رفعت تعريف يبيع في رسالته أصول  
النحو السماعية<sup>(2)</sup>.

- 
- 1 ( كد في لمع لأدلة في أصول النحو 10689 هـ دار نكت وفي نسخة أخرى لعظه أصول  
النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله كما أن أصول لغة أدلة لغة التي تنوعت  
عنها حملته ونقصه وفائدته تحويل في إثبات الحكم على الحجة والتعليل والارتجاع عن  
حصيص التقييد الى يفاع الاطلاع على الدليل فإن لمجلد الى التقييد لا يعرف وجه الخطأ  
عن الصواب ولا يفتك غالباً عن ارتياح و يعرف حذف المشبه به وفي لمختصره  
لحظيته وأصوله أدلة التي تفرعت منها فروعها وفصوله كما أن أصول اللغة أدلة التي  
تنوعت عنها حملته ونقصه وفائدته التحويل في إثبات الحكم على الدليل أو المصدر لا  
يعرف الخطأ من الصواب ولا يفتك غالباً عن ريبات صحت محقق سعيد الأعمامي في  
كاتب الاغراب في جدول لاغراب ولمع الأدلة برمر 278 معهد الدراسات العربية  
2 ( أصول النحو السماعية رقم 8351 كنية لغة العربية

« أصول النحو ثمانية ودعاؤه وهي ميراث قواعده إذا اضطرب  
التقدير ومصاحها إذا أطلم السيل ولديها مجلس القضاة إذا خنصب  
المداهب النحوية يفيض منها عرق العvisية وإليه مرجع التحديد لسيه  
على الأساس الصحيح إذا أراد دعاء التحديد في هذا لعصر لدي  
تفشاه الادعاء وإذا كان النحو في الكلام كالمثلح في الطعام فان هذه  
الأصول مصانع إحداده وإتقانه

ونقرأ في مختار الصحاح مادة ( ن ح ) ح النحو المقصد  
والطريق يقال نحا نحوه أي قصد قصده ، ونحا نصره إليه أي صرف ،  
والنحو إعراب الكلام العربي ( ويسم العلم من وضع أهله ومصطنحهم  
لمقتضى الملاسات المناسبة في نظرهم ، وقد سلف أن أبا الأسود لما  
عرض على الإمام ما وضعه فأقره بقوله : ( ما أحسن هذا النحو الذي  
نحوت ) فاطر العلماء تسمية هذا العلم باسم النحو استيفاء لكلمة الإمام  
التي كان يراد بها أحد معاني النحو اللغوية ، والمماصة بين المعينين  
الدعوي والاصطلاحي حلية ( 1 ) .

وأصول النحو السماعية قائمة لدعم النحو بطريقيه ( مفردا  
ومركبا ) باعتبار إطلاق النحو على التصريف كما تقوم لدعم اللغة  
أيضا ، ولكنها أصيبت بالإهمال والإغفال أكثر مما أصيبت سائر  
الأصول ، حتى إن نصيها من اقتراح السيوطي وهو التأمل الجامع  
صفحات لا تبلغ عدد الأصابع

هذه الأصول منسوبة إلى سماع الكلام العربي سواء كان ذلك

---

1 ( نشأه النحو لمرحوم الاستاد الشيخ محمد الطنطاوي طبعه 1947

الكلام من كلام الله المعبر المتواتر أم لم يكن منه سواء كان ذلك الثاني  
مما استفرد بروايته وتدوينه لمقام الرسالة والتشريع أم لم يكن له فهذه  
الثلاثة هي . القرآن والحديث وقول العرب



## الفصل الأول : القرآن الكريم المصدر الأول من مصادر النحو السماعية

كان النحو لعربي وليدا لم تكتمل قواه وما هذا الوليد في طلال  
الرعاية والتطور الى أن اردهر عوده واكمل نموه ليؤدي رسالته في  
الحياة !

وشاة النحو العربي مرتبطة ارتباطا وثيقا بالقرآن الكريم ولولا هذا  
القرآن لما شأ هذا العلم الذي تمت له السيطرة فيما بعد على كل علم من  
علوم العربية وادائها

هو يد نوحه عام ثمرة من ثمرات لدراسة القرآنية فقد رُئِ  
الدارسين لم يفكروا باديء ذي بدء في دراسة تناول لتأليف وعنده ولكن  
اهتمامهم كان قد انصب على حفظ القرآن وصيائمه من اللحن  
والتحريف .

وقد مرت الرعة في حفظ القرآن بمراحل تمتد أولا في جمع القرآن  
وتوحيد نصه وهو العمل الذي اصطلح به عثمان وحيد لتحقيقه حفظة  
القرآن من صحابة الرسول الكريم ثم في تفسير آياته المتشابهات  
واستخراج الأحكام والافتاء بها بين الناس وتكميلها بما سمع من النبي  
صلى الله عليه وسلم من أقوال وأحاديث وما صدر عنه من أعمال بمجموعة

من المتدوي أعمل الفقهاء ، الأولون اراءهم فيها مصطربين لإعوار  
النصوص من الكتاب والسنة ، ثم في عر به بوضع رموز حركات وأحر  
كلماته وهو العمل الذي قام به أبو الأسود ثم في إعجابه بتميز الحروف  
الاهوائية المتشابهة في الصورة بعضها عن بعض ، وقد شأ من وضع فقط  
الإعراب إلى جانب فقط الإعجام لس و بهام اقتضى لأمر التفرقة بين  
نوعي فقط بالألوان وقد لم يف ذلك لوفاء كله بالعرض ، عمد الخليل بن  
أحمد إلى إبدال الحروف من فقط التي وضعت لتمييز حركات الأحر  
وبقيت فقط الإعجام على ما كانت عليه ، ولم تستدل بحروف فقط<sup>١</sup>  
إلا بعد تقدم الدراسة الدعوية السحوية وكان هذا الاستبدال يسبىء على  
رأي الخليل في أن هذه الحركات إن هي إلا حروف لينة قصيرة ستعين<sup>٢</sup>  
وسائر حروف اللين على النطق بالحروف السواكن التي لا يمكن لنطقها  
وحدده دون الاعتماد على هذه الحروف الطويلة والقصيرة ، وأخيراً  
تطورت الدراسة القرآنية حتى احتضت بعائتها الجانب اللعوي من القرآن  
وقد تعاون على إصاح هذه الدراسة عاملان .

أولهما . تلك الرعة الدينية القديمة التي كانت تهدف إلى حفظ  
القرآن وصيائته مما يتعرض له نص ، كتب بحروف مهيمة وحط برسم  
محرد من أصوات اللين القصيرة وهي الفتحة والكسرة والصمة وأقبل  
على قراءته واستظهار آياته المسلمون جميعاً من عرب ومستعربين .

ثانيهما . رعة العناصر الأحسية التي دخلت في الإسلام في تعلم  
لعة الدولة التي كانوا يعيشون في ظلها ليصموا لأنصهم حياة مستقرة

---

( ١ ) الماء هنا داحنة على المتروك على حد قوله تعالى ﴿واستدلون لدي هو أدنى بالدي هو  
خير﴾

آمنة تحفظ فيها دماؤهم وحرّياتهم وأموالهم

تطورت الدراسة القرآنية فنشأ عن هذا التطور دراسة لغوية تهدف إلى البحث في التأليف وعلمه ثم أخذت تستقل عن الغرض الديني شيئاً فشيئاً حتى لم تعد نصوص القرآن غرضها الأول بل أصبحت هذه النصوص غرضاً من أغراضها .

ولم نستطع تتبع تطورها خطوة خطوة لجهلنا المراحل التي مر فيها التطور ولم نستطع رصد التفاعل الذي تم بين العناصر العربية والأجنبية والمؤثرات الأجنبية التي وجهت العقلية العربية الإسلامية إلى هذه الوجهة وكل ما نستطيع تقريره مطمئنين هو : أن الحاجة إلى مثل هذه الدراسة كانت ملحة وقد تعاون على الوصول إلى تطعيمها داتك العاملان اللذان أشرنا إليهما

وإن الدارسين الذين كانوا يعنون بالأعمال القرآنية الأخرى من تحقيق النص عن طريق الرواية واستخراج الأحكام التي احتاج إليها المسلمون منذ أن مضت الأمصار وظهرت حاجات جديدة لا بد من الإفتاء فيها ومن إعرابه وإعجابه . إن أولئك الدارسين كانوا قد تعارفوا على السهول بدراسة التأليف وعلمه وشغلوا برواية الآداب واللغة ليكون منها مصافة إلى نصوص القرآن مصادر لدراساتهم الجديدة ، وإن البيئات العلمية في البصرة في أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني كانت قد شهدت دراسات لغوية ونحوية ناضجة بعض النصح حتى جاء التحليل بن أحمد وطبقته وحملوا عبء هذا العمل فإذا بالدراسة النحوية في عهده كانت قد سارت خطوات واسعة إلى التنظيم وإلى الاستغلال ، هذا هو تاريخ نشأة النحوي ظل القرآن ومنه يتبين أن أهم الأسباب التي

جعلت أولى الأمر من المسلمين وعلمائهم يفكرون في وضع اسمه الأولى في صرح هذا العلم هو اللحن في قراءة القرآن

وإذا كان اللحن في قراءة القرآن سبباً مباشراً في نشأة لحن يحررنا أن نعلم بمعناه ونضع أيدينا على الرمن الذي حدث فيه لسعرف على أسائه ونقف على دواعيه . وليكن استطرادنا بقدر فلا نذكر من المعنى اللعوي لكلمة اللحن إلا ما يتصل بموضوعنا بقول ابن فارس « اللام والحاء والنون ناءان يدل أحدهما على إمالة الشيء من جهته ويدل الآخر على القطعة والدكاء . فأما اللحن يسكون الحاء في إمالة الكلام عن جهته الصحيحة في العربية يقال لحن لحناً ومن هذا الباب قولهم هو طيب اللحن وهو يقرأ بالألحان ، وذلك إذا قرأ كذلك أزال الشيء من جهته الصحيحة بالربادة والقصان في ترجمه ، ويرى ابن فارس أن اللحن يعني الخطأ محدث لم يكن في العرب العاربة الذين تكلموا بطباعهم السليمة<sup>(1)</sup>

وفي هذا الرأي نظر لأن اللحن بمعنى الخطأ عرف في عهد الرسول عليه السلام مما يدل على أن زيع الناس عن طبيعته العربية وخروجه عن نهجها في الكلام كان يسمى لحناً ، وقد قال النبي عليه السلام . « أنا من قريش ونشأت في بني سعد فأبى لي اللحن »<sup>(2)</sup>

وعن أبي الدرداء قال : سمع النبي صلى الله عليه وسلم رجلاً قرأ فلحن قال أرشدوا أحاكم فقد صل ، قال أبو الطيب واعلم أن أول ما احتل في كلام العرب وأحوج إلى التكلم الإعراب ؛ لأن اللحن ظهر

1 ( معجم مقديس اللغة ج 5 ص 239 )

2 ( مراتب الحويين لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللعوي ص 6 )

في كلام المولى والمتعربين من عهد لبي صلى الله عليه وسلم فقد روى أن رجلاً لحن بحصرتة فقال « أرشدوا أحاكم فقد صل » وقب أبو بكر لأن أقرأ فأسقط أحب إلى من أن أقرأ فألحن <sup>١</sup> وقب يافوت ومرت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على قوم يستثيرون الرمي ففرعتهم فقالوا إنا قوم متعلمين فأعرض معصب وقال . والله لحطؤكم في لسانكم أشد على من حطئكم في رميكم <sup>٢</sup> ، وقب ابن حبي ( وروواً أيضاً أن أحد ولادة عمر رضي الله عنه كتب إليه كتاباً لحن فيه فكتب إليه عمر لقن كاتك سوطاً <sup>٣</sup> ، وقال بن فقيه سمع أعرابي مؤدب يقول أشهد أن محمداً رسول الله بنصب رسول فقال ويحك يفعل ماذا <sup>٤</sup> ودخل أعرابي السوق فسمعهم يبحون فقال سبحان الله يبحون ويربحون ويبحر لا يلحن ولا يربح <sup>(٤)</sup> .

وقصة الأعرابي الذي طلب إقراءه شيئاً من القرآن في عهد عمر رضي الله عنه مشهورة ، فقد قرأ مقرأه <sup>١</sup> « أن الله بريء من المشركين ورسوله » بحر رسوله ، فقال الأعرابي . أو قد برىء الله من رسوله أن يكن قد برىء من رسوله فأنا أبرأ منه فبلغ عمر مقالة الأعرابي فدعاه وقال ليس هكذا يا أعرابي فقال . كيف هي يا أمير المؤمنين فقال . أن الله بريء من المشركين ورسوله بالضم ، فقال لأعرابي . وأب والله أبرأ ممن برىء الله ورسوله منهم فأمر عمر ألا يقرىء لقران إلا عالم بالغة ، وروي أنه أمر أبا الأسود الدؤلي أن يضع النحو .

1 ( مراتب النحويين ومعجم لأدباء ج 1 ص 82 الفصل الأول فصل الأدب

2 ( انرجع السابق في المعجم

3 ( الحصائص في باب ترك الأحاد عن أهل لمدرك كما أحد عن أهل الحضر ص 408

4 ( عيون الاحار كتاب العلم والبيان ( لاعراب والنحو ) مجلد 2 ص 158 وما بعدها

ولم يقتصر خطؤهم على أواخر الكلمات التي تختلف المعاني باختلافها بل امتد إلى الصيغ والأسية ومن أمثلة اللحن في الصيغ والأسية ما روي أن أبا عمرو بن العلاء سمع رجلا يشد قول المرقش الأصغر .

ومن ينق خيرا بحمد الناس أمره ومن يعولا يعدم على العي لائم  
فقال له أفومك أم أتركك تتسكع في طمئتك فقال بل قومي  
فقال قل . ومن يعو ألا ترى إلى قول الله تعالى . ﴿ وعصى آدم ربه فغوى ﴾

ومن ذلك قول عدي بن زيد ويلومون فيك يا به عد الله والقلب  
عندكم موثوق والصواب موثق اد الفعل أوثق ولدا أثاره الأصمعي  
يقول المحاحط . أول لحن سمع بالبادية هذه عصاتي والصواب  
عصاي<sup>1</sup>

لدا فرع العير على اللعة والدين وحافوا أن تفسد الملكة ويطول  
العهد فيستعصي فهم القرآن والحديث

والآن فلتحدث عن القرآن الكريم كمصدر من المصادر  
السماعية لتقعيد قواعد النحو لا ريب أن مصطفى النحر القرآن دليلا  
ويجعله رائدا وهو العربي الذي دعا به أفصح العرب رآه النحويون أصح  
ما يستندون إليه فيما يسونه من حطط النحو إذ انتشر كما يقول الماقلاني .  
بالقل المتواتر الذي يقع عنده العلم الضروري به

---

1 ( المرحوم الاستاد عبد السميع شبانه في دراسات تطبيقية

قال ابن الأثير في لمع الأدلة في أصول النحو . ( أعلم أن  
العمل ينقسم إلى قسمين نوثر وحاد فأما النوثر فبعضه القرآن وما تواتر من  
السنة وكلام العرب ، وهذا لقسم دبل قطعي من أدلة النحو يصح  
لعلم ، ولقد رأيت في تاريخ النحو أن ولد في أحضان العرب وشأ في  
حريته ، فقد روى ابن الأثير وغيره أن بعض الناس لحس في قراءة  
القرآن في زمن عمر أو علي فبح أبو الأسود هذا النحو كما سوس  
فدما '

ونظرة إلى كتاب سبويه وهو لإمام تشعرب سمسالك السحوس  
بالقرآن العظيم ونأثرهم به فكثير من صفحات الكتاب مرصع بالآيات ،  
وصاحبه يحدث بما سمعه أو بلغه من لقراءات حتى قراءات الكوفيين ،  
ويدكر في بعض ما يقرره أن هذا النحو في القرآن كثير ، وهذا الصرب  
في لقراء كثير ، ويشير إلى وحوه العربية فيما يقرأ ويبين أن القراءات لا  
تحالف لأنها السنة '

وكيف لا يتأثر السحويون بالقرآن العظيم وهم يرون العرب  
أصحاب اللغة يتأثرون به قال سبويه في الكتاب ومثل ذلك قوله عروحن  
﴿ ما هذا بشر ﴾ في لغة أهل الحجاز ، وسونميم يرفعونها إلا من عرف  
كيف هي في المصحف

والقرآن حجة قائمة في المقام الأول من الاحتجاج والاستشهاد به  
محشو في كتب العربية فلقد تعد في كتاب كتوصيح ابن هشام أكثر من  
سعمائة موضع منه

فحقيق بالسحويين أن يعتصموا به وأن يتحدوه أصلا يستلهمونه

---

( 1 ) نظر جامع لقرطبي ج 1 ص 20 ومقدمة شرح الأشموني ص 19 وشأ النحو ص 8

وهم يحون ، ومما يريد اعتصامهم به أنه تصرف في فنون القوب وإذا  
أصاف من أحوال المفردات وألوان من إعراب المركبات تكاد تلح كل  
أبواب النحو ثم تكاد تنزع في فصول كل باب ولا يراى في حاجة الى  
إيراد الشواهد على ذلك فالشواهد القرآنية تطالعها فرادى وجماعات في  
كتب النحو ، قديمها وحديثها كبيرها وصغيرها .

ولقد كان التفسير الدعوي السحوي معيا ثرا وحدولا فباصا وكان  
يمد هذا الحدول علماء اللغة والنحو بسحوثهم واتحدوا من عريب ألفاظ  
القرآن ولعته وتراكيبه ميدانا لهم وحاولوا التعرف على ألوان الغريب في  
الألفاظ فهي إما عربية أصيلة أو دحيلة فارسية أو سبطية أو حشبية أو رومية  
أو غيرها من لغات البلدان المحيطة بحريرة العرب والتي أثرت في  
لسانهم بحكم التلاصق والتحارة وغيرها ، وقد حاول جماعة علماء  
العرب أن يشتوا عربية الألفاظ اعتسارا لما فهم الحر لقوله تعالى : ﴿ لسان  
الذي يلحدون إليه أعجمي وهذا لسان عربي مبين ﴾<sup>(1)</sup> ويرى هذا  
الاهتمام واصحا في مقدمة إعمار القرآن ، لأبي عبيدة ومشكل القرآن ،  
لأبن قتيبة ، ثم مقدمة تفسير الطبري ، وقد رجعوا في عريب العربية إلى  
البادية وألما باللهجات المختلفة للقبائل وجمعوا الشواهد ، ونفرت  
دراسات العريب الى محاولات لغوية بعيدة عن النص القرآني لحفظ  
اللغة وتنقيتها ، كما فعل ابن قتيبة في ( أدب الكاتب ) وثعلب في  
( المصباح ) وكانت هذه تتعلق باللفظ المفرد وصحة استعماله وصحة  
عربيته وصيغته وإلى جانب هذه السحوث قامت سحوث أخرى تتعلق  
بالمعنى اللفظي أو المدلول وصلة اللفظ بالمعنى العام للعبارة وهذا

---

1 ( يه 103 سورة النحل



واصح في كتاب الأصداد للأصمعي وأبو حاتم وابن الأنباري وغيرهم .  
ثم الحان التركيب الحرس أو الموسيقى للفظ وصنعه بالمعنى وربط  
العارة وهو ما انتهى إلى علم الحساس في الديدع ، ومن هذه الكتب  
كتاب ( الأحناس ) للأصمعي ، ( الأحناس ) لأبي عبيدة القاسم  
وغيرهما مما كان القرآن هو الدافع الأول إليه .

قال سيبويه في الكتب<sup>(1)</sup> وأما قوله سبحانه : ﴿ ويل يومئذ  
للمكذبين وويل للمطمعين ﴾ فإنه لا ينبغي أن يقال إنه ( دعاء هها ) لأن  
الكلام نداءك واللفظ به قبيح ولكن العباد كلموا بكلامهم وحاء القرآن  
على لغتهم وعنى ما يعنون فكأنه والله أعلم قيل لهم : ويل للمطمعين  
وويل يومئذ للمكذبين أي هؤلاء ممن وجب هذا لقول لهم لأن هذا  
الكلام إنما يقال لصاحب الشر والهلكة فويل هؤلاء ممن دخل في  
الشر والهلكة ووجب لهم هذا ، ومثل ذلك ﴿ قاتلهم الله ﴾ وإنما أخرى  
هذا على كلام العباد وبه أنزل القرآن ، وكان المبرد يحتج بالقراءات  
حتى الشادة مع أن هناك خلافات بين العلماء في الاحتجاج بها ،  
فالمصريون لا يعطفون على الضمير المحفوظ إلا بإعادة الحافض ما لم  
يصطر إليه الشاعر قال الزجاج في معاني القرآن العظيم : فأما الخفص  
في الأرحام في قراءة حمرة فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطراب  
شعر .

قال في الكشف والحر على عطف الطاهر على المصمر وليس  
بسدید ، لأن الضمير المتصل متصل كاسمه والحر والمحروور كشيء

---

( 1 ) ج 1 ص 196 طبعه بيروت

وحد فكانا في قولك مررت به وريد وهذا علامه وريد شديدي  
الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره أشبه العطف على بعض الكلم فلم  
يحر ، ووجب تكرير العام كقولك مررت به ويزيد وهذا غلامه وغلام  
زيد<sup>(١)</sup> وقد نحتمل للصحة هذه القراءة بأنها على تقدير الحار وبظيها  
فما بك والأيام من عجب .

ومع إعجابي بمهح الرمحيشري رحمه الله في التفسير وذهبه  
الرائق الذي حلّى لنا المعاني البارة إلا أنني أحالته في تقدير هذه الهاء  
وأقول : إن ورود القرآن على مثال كلام العرب إنما هو دليل على أعلى  
أنوع الإعجاز ، وقرأ معي هذا الفصل الممتع من كتاب الرها في  
علوم القرآن<sup>(٢)</sup> قال :

تصل في اشتمال القرآن على أعلى أنواع الإعجاز ، وهو أن يقع  
التركيب بحيث لا يمتنع أن يوجد ما هو أشد تناسبا ولا اعتدالا في إفادة  
ذلك المعنى .

وقد اختلف<sup>(٣)</sup> في أنه هل تتفاوت فيه مراتب الفصاحة ؟ واحتار  
القاضي أبو بكر بن الطيب في كتاب الإعجاز<sup>(٣)</sup> المنع وأن كل كلمة  
موصوفة بالدروة العليا ، وإن كان بعض الناس أحسن احساسا له من  
بعض ، وهذا كما أن بعضهم يفتن للوزن بخلاف بعض

١ ( ) الكشف ص 372 ح 1 مطبعة عيسى البابي الحلبي 1948

2 ( ) ح 2 ص 121 تحقيق محمد أبو الفصّل إبراهيم طبع الحلبي

3 ( ) لأعجاز ص 64 - 64

واختار أبو نصر القشيري<sup>(1)</sup> في تفسيره التماوت فقال : وقد رد على الرجاح وغيره تصحيحهم قراءة ( والأرحام )<sup>(2)</sup> بالحر ، ومثل هد الكلام مردود عند أئمة الدين لأن القراءات السبع متواترة عن النبي ( ص ) وإذا ثبت شيء عن النبي ( ص ) فمن رد ذلك فكأنما رد السوة وهذا مقام محدود لا يقلد فيه ، فإن العربية تتلقى من النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا يشك أحد في فصاحته ولعلهم أرادوا أنه صحيح فصيح وإن كان غيره أفصح منه فإن لا ندعي أن كل ما في القرآن على أرفع الدرجات في المصاحبة وإلى هذا نحا الشيخ عز الدين في كتاب ( المجار ) وأورد سؤالا فقال ( فإن قلت . فلم لم يأت القرآن جميعه بالأفصح والأملح وقال . فيه إشكال يبر الله حله .

قال القاضي صدر الدين موهوب الحزري رحمه الله وقد وقع لي حل هذا الإشكال بتوفيق الله تعالى فأقول : البارئ حلقت قدرته له أساليب مختلفة على مجاري تعريف أقداره فإنه كان قادرا على الحاء المشركين إلى الإقرار بسوة محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى<sup>(3)</sup> ﴿ إِنْ شَأْ نَزَلَ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ أَعْقَابُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ ﴾ ، لكة سبحانه أرسل رسوله على أساليب الأسباب والمسببات وحاري العوائد الواقعة من أهل الرمان ، ولذلك تكون حروب الأنبياء سحالا بينهم وبين الكفار ويستديء أمر الأنبياء بأسباب خفيفة ولا تزال تسمى

(1) هو أبو نصر عبد الرحيم بن عبد الكريم لقشيري نقله عن القرطبي في الجامع لأحكام القرآن

(2) سورة الساء آية 11 وانتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام والحصص بعد قراءة ابراهيم الحمي وقتاد والأعمش وحمزة وقرأ الباقر بالهـ

(3) سورة الشعراء 4

وتشتد ، كل ذلك يدل على أن أساليبهم في الإرسال على ما هو المألوف والمعتاد من أحوال غيرهم . إذا عرف ذلك كان مجيء القرآن بغير الأفصح والأملح حميعة ، لأنه تحداهم بمعارضته على المعتاد فلو وقع على غير المعتاد لكان ذلك نمطا غير النمط الذي أراده الله عز وجل ولما كان الأمر على ما وصفا جاء القرآن على نهج إشائهم الحطب والأشعار ليحصل لهم التمكن من المعارض فيظهر الفلح بالحجة

ومثل الآية السابقة الفصل بين المصاف والمصاف إليه المعمول المصاف في سورة إبراهيم ﴿ فلا تحسن الله محلف وعده رسله ﴾ بفتح دال وعده وكسر لام رسله . وسورة الأنعام ﴿ وكذلك رين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ﴾ .

قال الزمخشري في الكشف في سورة الأنعام وأما قراءة ابن عامر قتل أولادهم شركائهم ، برفع القتل وبصب الأولاد وحر الشركاء ، على إصافة القتل إلى الشركاء والفصل بينهما بغير الظروف فشيء لو كان في مكان الضرورات لكان سمحا مردودا ، كما سمج ورد - رح العنوص أبي مزاده فكيف به في الكلام المشور ؟ فكيف به في القرآن المعحر بحسن نظمه وجزالته والذي حمله على ذلك أنه رأى في بعض المصاحف ( شركائهم ) مكتوبا بالياء ولو قرأ بحر الأولاد والشركاء لأن الأولاد شركائهم في أموالهم لوحد في ذلك مدوحة عن هذا الارتكاب<sup>(1)</sup> ، وقد تابع الفخر الرازي الزمخشري في سورة الأنعام ورد عليه في سورة النساء دفاعا عن حمزة لأنه من السعة .

والحلافات في القراءات خلاقات لغوية تتعلق ببناء الألفاظ أو

1 ( الكشف ص 530 ح 1

إعرابها أو تقديمها أو تأخيرها ( وبحوث القراءات في دراسات القرآن  
لأولى مهدت لكثير من الدراسات اللغوية وأثارت كثيرا من المسائل  
التي تتعلق بالإعراب وقد تفرغ لهذه الدراسات أئمة اللغويين والنحويين  
فأقدموا علم القراءات على أسس علمية وصغت حدا للتقول والطعن  
وكان اختلاف اللمط الواحد في الإعراب ، أو الحركات دافعا لكثير من  
العلماء الى الاجتهاد في الحصول على محرج سليم يتفق والقراءة  
وينمشی مع سياق الآية

وقد فتح ادعاء النحن في لغة القرآن الباب أمام بحوث السحاة  
وتأويلاتهم وأثرت القراءات أيضا همم العلماء لتتبع اللهجات المختلفة  
للعرب وما قد يطرأ على الألفاظ المختلفة من ابدال لبعض الحروف  
سعر وحذف بعضها وإعراب بعضها وباء الآخر وغير ذلك من  
الموضوعات التي أثارت همم العلماء فحاصوا فيها وصنعوا الكتب في  
مباحث اللغة المختلفة<sup>(1)</sup> فلم يختلف أحد من السحاة في أن القرن  
الكريم أصل من أصول الاستشهاد في اللغة والحوال أن كتاب الله المنزل  
على نبيه في أسلوب عربي في القمة من الرقي والكمال .

والقرآن الكريم نزل بلغة قریش وقریش كما قال عنها أبو نصر  
الفارابي : ( وكانت أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ وأسهلها  
على اللسان عند الطق<sup>(2)</sup> ) وقد استبعد البصريون من منهجهم الاستشهاد  
بالقراءات إلا إذا كان هناك شعريسدها أو كلام عربي يؤيدها أو قياس  
يدعمها . وقد حاسوا الصواب ، لأن قریشا كانت محل وفادة وكانت

1 ( شكل انقراء لاس فتيبة سحه دار لكتاب المصرية ص 24

2 ( المرهر ج 1 ص 128 مطبعة دار لعامة

منصلة غيرها في رحلتي لشتاء ولصيف وبو كات لعلها صعيمة لرفص  
 الاحتجاج بالقرآن الكريم الذي برز بمعنتهم ، وقد حصر البصريون  
 استشهادهم في قبائل لادية التي بعثت عن المؤثرات الأحسية وهذا  
 المصدر لا يقوم على أساس علمي فحصر اللغة العربية في سلامة سائها  
 وصحة تراكيها ومتانة عباراتها في قبائل معينة أمر يحاط بالصواب  
 ويستعد عن الحكمة ورحم الله لمرء الذي قال ردا على اختلاف  
 الكوفيين والبصريين والمدنيين والمكيين حول أي لقائل أفصح . قال  
 ( لغة لقرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق )<sup>(1)</sup>

( وحق الاحتجاج بالقرآن أن يكون بالمرءات لمنوثة ولحاجة قد  
 أجمعوا على الاحتجاج بالمرء ولم يجمعوا على شيء كإجماعهم على  
 هذا فكل نحوي يصح في كتابه باب من لقرآن بدعم بها قواعد وهو  
 يعلم أنه الحجة الأول للمحتج والتواتر أقوى محمل بحمل عنه  
 لقرآن وبه كان في بدئته الأدلة في علم العربية ، ولقد أربى تواتره أنه  
 الكتاب العربي الذي قصدت ألفاظه لتعبد بها ، والتواتر طهارة  
 اجتماعية تستبين فيما تهتم به لحماهير وتلقفه العلماء )<sup>(2)</sup>

في جمع الجوامع . إن لمرءات السعة متواترة وهي قراءة  
 الكوفيين ، حمزة ولخسائي وعاصم ، والبصري أبو عمرو والشامي اس  
 عمر والمدني نافع والمكي بن كثير وذلك بلا خلاف وصرح في مع  
 لمواقع . إن قراءة يعقوب وأبي جعفر وحلف متواترة والشاذ ما وراء  
 العشرة

1 لغة عربية وهذا فك ص ٩ هامش

(2) الدكتور محمد رفعت مع الله في رسالته "أصول النحو لسماعة ٨٣٥١ كنية بضمه لغيره

( وانظر الى من لا يبالي إنكار النحويين لقراءة حمزة ولأعمش  
ويحيى بن وثاب ﴿ وما أنتم بمصرحي ﴾ فقد قال حسين الجعفي ،  
قلت لأبي عمر بن لعلاء . إن أصحاب النحويين حوسا فقل . هي حائرة  
أيضا لا تبالي . لي أسفل حركتها أو إلى فوق ، قال أبو حنيد . ( أبو عمرو  
إمام لغة وإمام نحو وإمام قراءة وعربي الصريح ) ومن العجب أن يكرها  
الفراء وقد سمع بعض العرب يشدد قال لها هل لك يا ثاني قالت له  
ما أنت بالمرصعي<sup>(2)</sup> ، وذكر أن القاسم بن معن وكان عنده ثقة بصيرا زعم  
أنه صواب وزعم أنه لغة بني يربوع ومن العجب أيضا أن يركن الزجاج  
والرمحشري في تصغيره هذه القراءات إلى أنهم استشهدوا لها بيت  
مجهول ، إن هذه البيت ليس بمجهول بل هو للأعجب العجبي من  
أرجوزة في أول ديوانه أولها

أمثل في ثوب معفري بين احتلاط الليل والعشي  
إن الدين طعموا على بعض الفراءات المتواترة قد ست بهم  
المذاهب فكنت بهم الأقلام وطرقة فاحصة إلى هذه الطعرات يرى الناظر  
بها أن لدي بعثها اختلاف المذاهب النحوية وهوى التعصب لها وتكلف  
الدفع عنها وسرعة الاندفاع حولها ولعل الناظر في الأمثلة التي سقناها  
فيما سلف قد يلاحظ أنها مما علقته محالب المذاهب النحوية ،  
فالبصريون ومن قصد قصدهم في بعض المشاكل من العداديين  
وغيرهم يطعمون فيمن حالهم من الكوفيين ونحويو العراقيين ومن لف  
لهم يطعمون فيمن حالهم من نحويي الحجاز حتى يصل بهم الطعن  
إلى قراءة ، عما الله عنهم ماذا يحسون أيتزل القرآن على قواعدهم

(1) ص 419 لبحر المحيط ج ٢

(2) ص 420 لبحر المحيط ج 5

ليوافقهم أم يرتفعون اليه ليوافقوه ، أو لم يكفهم أنه برى على أفصح  
العرب فلقفته لأذن والأفواه الحالصة :

قد أوجبان في البحر المحيط : ومن ادعى لعلط عبي حمرة  
فقد كذب وقد ورد عن ذلك في شعر العرب كثير يحرج عن أن يجعل  
من ذلك ضروره ، ثم ذكر بعد ذلك تسعة أبيات وقد متعج ومعجب من  
الرمحشري وأعجب محمي يرد على عربي صريح محض قراءة  
متواترة موحودة نظيرها في لسان العرب في غير ما يثبت<sup>(2)</sup>

وأعجب لسوء طر هذا الرخص بالقرء الأئمة الذين تحيرتهم هذه  
لأمة فقلوا كتاب الله شرقا وغربا وقد اعتمد المسلمون على بقدهم  
لصطهم ومعرفتهم وديانتهم

وقال الشهاب في لعابة ردا على لمرد في تشيعه على حمرة  
قراءته أن العطف على الصمير المحرور بدون إعاده الحار صحيح  
عند الكوفيين فصيح مشهور في كلام العرب وهذه القراءة من التسعة  
لمصنعة بالنبي صلى الله عليه وسلم متواترة فمثل هذا حسارة لا تليق  
بأحد ، وحمرة رحمه الله أحل فدرا مما توهموه وقال انتصافا لاس عامر  
وردا على الرمخشري وهذا من مقلطاته والقراءات التسعة لا بد فيها من  
نقل صحيح أو متواتر وأي مسلم يقدم على أن يقرأ كلام الله برأيه ويتبع  
رسم المصحف من غير سماع خصوصا هؤلاء الأئمة الأعلام الواقفين  
على دقائق الكلام وهو يظن أن القراء يقر بالرأي كما ذهب إلى ذلك

(1) المرجع السابق ص 33

(2) نظر البحر المحيط ص 230 ح 4 انه الأعمام 37، الطبعة الأولى سنة 1328 هـ وأوجان  
الوحيدى المذكورة حديثه الحديثي ص 424 مطبعة السعادة



بعض الجهلة مع أنه ليس بصحيح

وقال الفرطبي رداً على من ستقبح قراءة متواترة قل وهذا محال ، لأنه إذا ثبت التواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو الصحيح لا القبيح كما قال رحمه الله « لأن القراءات التي قرأها أثمه القراء ثبتت عن النبي ( ص ) تواتراً يعرفه أهل الصعة<sup>(1)</sup> » .

إن القراء الكريم أصل قواعد الحول لا شك في ذلك وإذا ورد فيه بعض كلمات تحالف المعهود في أسلوب الحو فذلك لحكمة نادرة منها الاختصار والتفنن في الأسلوب ومنها تسيه الذهن للتأمل ، والمعروف في قواعد البلاغة أن ما يرد تسيه السمع إليه من المفردات أو الجمل يميز على غيره إما بتعريف سبق الإعراب وإما برفع الصوت في الخطأ وإما بتكبير الحروف في الكتابة أو تغيير لون الحرف أو وضع خط فوق الكتابة ( والآن نوضح الخطوط تحت الكلام ) ومن البلاغة تغيير الإعراب قصداً إلى المعاني الثانوية هذه الآيات : كما أن منها ما رجع فيه إعراب على إعراب لفصده معنى من المعاني وما أتى على لسان العرب :

1 ( قال الله تعالى . ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليهم وما أنزل من قبلك والمقيمِينَ الصلاة والمؤتُونَ الزكاة والمؤمنون بالله وليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجراً عظيماً ﴾<sup>(2)</sup> ، قال صاحب الكشف في تفسير ﴿ والمقيمِينَ الصلاة ﴾ نصب على المدح لبيان فصل الصلاة وهو باب واسع وقد كسره سيويه على أمثلة وشواهد لا يلتفت إلى ما رعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف وربما

(1) الفرطبي ص 574 ، كتاب شعب 17

(2) سورة البقرة 163

لتمت اليه من لم يطره في الكتاب أي كتاب سيويه ، ولم يعرف  
مذهب لعرب ومذهب من النصب على الاختصاص من الافتد ،  
وحمي عليه أن السابقين الأولين كانوا أعد همة في الغيرة على الإسلام  
ودب لمطاعن عنه أن يتركوا في كتاب الله كلمة يسدها من بعدهم  
وحرق يرفوه من ينحق بهم<sup>1</sup>

وقال صاحب المصار هو حمة مستقنة والمقيم فيه مصوب  
على الاختصاص أو لمدح على ما قاله لسحاة البصريون سيويه وغيره  
ولتقدير أعني أو أخص المقيمين بالصلاة منهم لدين يؤدونها على  
وجه لكمال فإنهم أجدر المؤمنين بالرسوخ في الإيمان والنصب  
على المدح أو العاية لا يأتي في الكلام البليغ لا لكثرة ولكن هـ ما  
ذكر من مزية للصلاة وكون أقيمتها به كمال الإيمان على أن تعبير  
الإعراب في كلمة بين أمثلها يسه لذهن لي التأمل فيها ويهدي فكر  
إلى استجراح مريتها وهو من أركان البلاغة<sup>2</sup>

2 ( قال تعالى ﴿ ومن كان في هذه أعمى فهو في لآخره أعمى  
وأصل سيلا ﴿ ولهدا قرأ أبو عمرو الأوز على أنه لا ماله لأنه اسم  
والثاني بالتصحيح ليصرف بين ما هو اسم وما هو أفعل منه لا ماله  
وتركها ، فان قلت فقد قال البحيون أفعل لتفصيل لا تأتي من  
الحق فلا يقدر ريد أعمى من عمرو لأنه لا يتعدوت<sup>3</sup>

قلت إنما حار في الآية لأنه من عمى القلب أي من كان في هذه

1 ( ص 438 ح 1

2 ( سورة لاسر 72 واسره 262

3 ( سورة لمانده 64

الدين أعمى القلب عما يرى من القدرة الإلهية ولا يؤمن به فهو عما  
يعيب من أمر الآخرة أعمى أن يؤمن به أي أشد عمى ولا شك أن عمى  
النسيرة متفاوت

3 ( قال الله تعالى في سورة المائدة<sup>(١)</sup> ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَصْنَافًا  
مِمَّا تَعْمَلُونَ فِي الْأَيَّامِ الْأُولَىٰ وَالصَّالِحِينَ يَجْعَلُهُمْ  
خَوْفًا عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾

ذكر الله سبحانه وتعالى في هذه الآية الكريمة أركان الدين  
الأساسية التي نعت بها جميع رسله وباط بها سعاده لشر في الدين  
والآخرة وهي الإيمان بالله تعالى والإيمان باليوم الآخر وما يكون فيه من  
المعث والحساب والحراء على الإهمال والعمل الصالح وهو من نور  
الإيمان بالله تعالى ومن لوازم الإيمان بالحراء على الإهمال ، وقد بين  
الله تعالى هذه الأركان الثلاثة في سورة البقرة فقال حل شأنه ﴿إِنَّ  
الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْحَقُوا بِهِم مِّنَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ لَمَّا جَاءَهُمُ  
الْحَرَاءُ يَوْمَ يُصْعَقُونَ فِي الْآخِرَةِ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْوَحْدَانُ فِي  
الْآخِرَةِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الَّذِينَ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ لَمُسَوِّغٌ  
لِّأَكْثَرِ الْعَالَمِ ۚ﴾ وفي سورة المائدة ذكرت كلمة الصالحين بالرفع ، قال  
لرمحشري في الكشف إن فائدة هذا لتقديم التسمية على أن الصالحين  
أبين هؤلاء المعدودين صلا لا وأشدهم عيا وما سموا صالحين إلا لأهم  
صنوا عن الأديان كلها أي حرحو

وقال صاحب المار ما ملخصه إن الرفع في اعرانه وجوه .  
أشهرها أنه متدا حره محدود والتقدير والصالحون كذلك أما لكثرة  
في هذا الرفع ومحالمة عطف المصوب على المصوب فهو تنبيه الدهن

---

1 ( ح ٦ ص ٦٤ من تفسير المار الحكيم الشهير بتفسير المار طبعة أولى ص 20978 دار الكتب

الى ان الصائين كسو اهل كتاب وأن الله جعل حكمهم كحكم المسلمين و ليهود والبصاري في تعليق بقي الحوف والحرر عنهم يوم القيامة بشرط الإيمان الصحيح والعمل الصالح .

4 ( قال الله تعالى في سورة الأنعام ﴿ إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَنْ يَصِلَ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾<sup>1</sup> أَيِ إِنْ رَبُّكَ لَدَيْ رَبِّكَ وَعِلْمُكَ أَيْهَا الرُّسُولُ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا وَيَسْأَلُكَ فِيهِ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ يَصِلُ عَنْ سَبِيلِهِ الْقَوِيمَ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ السَّالِكِينَ صِرَاطَ الْمُسْتَقِيمِ وَقَدْ ائْتَمَّتِ الْحَوِيَّاتُ فِي إِعْرَابِ قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ أَعْلَمُ مَنْ يَصِلُ ﴾ لِمَحِيَّتِهِ عَلَى حِلَافِ الْمَعْهُودِ مِنْ اقْتِرَانِ مَعْمُولِ اسْمِ التَّفْصِيلِ بِالْهَاءِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي مِثْلِ هَذِهِ الْآيَةِ مِنْ سُورَةِ الْقَلَمِ ﴿ إِنْ رَبُّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ يَصِلُ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ ﴾ فَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنْ الْهَاءُ حُدِفَتْ مِنْهُ كَتَمَاءُ بِاقْتِرَانِهَا بِمُقَابِلَةِ لِمَتَّصِلٍ بِهِ وَهُوَ قَوْلُهُ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ

وقال صاحب المنار وقد يكون حذف الراء لتسبيه إلى التأويل ولنفكر في كون الله تعالى أعلم بأحوالهم لأنها هي المقصودة هنا بالذات بدليل سابق الكلام ولا حقه إذ هو فيهم ، وم ذكر العلم بالمهتدين إلا لأجل التكملة والمقابلة ولذلك عطف على ما قبله عطف جملة لا عطف فرد متأمل<sup>2</sup>

5 ( قال تعالى في سورة الأنعام ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ أَيِ أَنْ اللَّهَ تَعَالَى كَافٍ لَكَ كُلُّ مَا يَهْمُكَ مِنْ أَمْرِ

1 ( سورة الأنعام 117

2 ( 8 تفسير المنار ص 17

الأعداء وغيره كاف لمن أيدك من المؤمنين ويرجح بعض النحاة من  
 المتسبين لمذهب الكوفيين كالأهواء عطف ﴿ ومن اتبعك من  
 المؤمنين ﴾ على ﴿ الله ﴾ ومعنى هذا أن كفاية لرسول مستمدة من الله  
 تعالى ومن المؤمنين لا أن الله كاف لرسوله وللمؤمنين ، ولأولى عطفتها  
 عنى حسب ، لأن مقتضى كمال التوحيد أن يكون الإحسان من الله  
 وحده وعلى هذا المعنى فتصر ابن كثير راويا عن الشعبي أنه قال في  
 تفسير الآية حسب الله وحسب من شهد معك ، قال بن كثير وروى  
 مثله عن عطاء الحراسبي وعند الرحمن ريد فيكون العطف على لصمير  
 المحصوص بدون عادة الحافض لمصاف حسب

وفي تفسير الطبري<sup>(١)</sup> قال أبو جعفر يقول تعالى ذكره لسيه محمد  
 صلى الله عليه وسلم ﴿ يا أيها النبي حسبك الله وحسب من اتبعك من  
 المؤمنين ﴾ الله يقول لهم حل ثأوه . هههوا عدوكم فإن الله كهيكم  
 أمرهم ولا يهولكم كثرة عددهم وقلة عددكم فان الله مؤيدكم ببصره  
 وسحو ما قلنا في ذلك قال أهل التأويل . ذكر من قال ذلك

حدثنا محمد بن بشاره قال حدثنا مؤمل بن اسمعيل قال حدثنا  
 شعبان عن شاذب أبي معد الشعبي في قوله ﴿ يا أيها النبي حسبك الله  
 ومن اتبعك من المؤمنين ﴾ قال حسبك الله وحسب من اتبعك من  
 المؤمنين الله

حدثني أحمد بن عثمان عن حكيم الأودي قال حدثنا عبد الله بن  
 موسى قال أخبرني سفيان عن شاذب عن عامر بن جوه إلا أنه قال حسبك  
 الله وحسب من شهد معك حدثني يونس قال أخبرنا ابن وهب عن بن

(١) ج ١٤ ص ٤٨ تحقيق محمود محمد شاكر

ريد في قوله ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وَمَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، قال  
 يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ حَسْبُكَ اللَّهُ وحسب من اتبعك من المؤمنين ، إن حَسْبُكَ أَمْتُ  
 وهم الله فمن من قوله : ومن اتبعك من المؤمنين على هذا التأويل الذي  
 ذكرناه عن الشعبي نضب عظماً على معنى ( الكاف ) في قوله حَسْبُكَ  
 الله لا على لفظه ، لأنها في كل حصص في الطاهر وهي محل نصب في  
 المعنى ، لأن معنى الكلام يكفيك الله ويكفي من اتبعك من  
 المؤمنين

وقال بعض أهل العربية في ( من ) إنها في موضع رفع على  
 لعطف على اسم ( الله ) كأنه قال : حَسْبُكَ اللَّهُ ومنعوك إلى جهاد  
 العدو من المؤمنين دون القاعدين عنك منهم و ستشهد على صحة قوله  
 ذلك بقوله « حرص المؤمنين على القتال »<sup>1</sup>

الوجه الأول وهو عطف ( من ) الاسم الموصول على معنى  
 حسب بمعنى كاف ومحذوها النصب ، اعتمد على معنى قوي فهل من  
 كاف كإلإله العظيم ما أعظم كفايته ، إن فيها الاطمئنان الكامل وإن فيها  
 النصر الأكيد ( وما رميت إلا رميت ولكن الله رمى ) ﴿ الَّذِينَ قَالُوا لَهُمْ  
 النَّاسُ إِنَّا نَبَأٌ كَذِبٌ فَمَعْزُومٌ ﴾ فرادهم إيماناً وقالوا حسناً ، الله ونعم  
 الوكيل ، ولذلك حرص الكوفيون على هذا الإعراب

ولكن إذا سرن مع الفراء في معناه وأن محلها رفع عطف على لفظ  
 الحلالة فما المانع ؟ إن لها لوحها من الإعراب يؤيده - والله أعلم -  
 القرآن الكريم حيث يقول سبحانه هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين ،

1 ( نظر مفسر ( لحريرص ) فيما سبق 8 579

والمعنى هو وجهة النحوي في إعرابه ، لا يهدف إلى الصياغة وحدها وإنما وجهته المعنى الذي لا يتعارض مع هذا التبريل الحكيم ومع أهدافه وتشريعاته المنظمة - حياة البشر وكن الأحوال .

6 ( قل الله تعالى في سورة طه ﴿ قالوا ان هذا لساحران يريدان أن يحرحاكم من أرضكم يسحرهما ويذهب بطريقتكم المثلى ﴾<sup>11</sup> إن المشددة تنصب الاسم وترفع الحروف المكسورة المحممة يحور فيها الإهمال والإعمال ، وقرأ ابن كثير وحفص والحليل إن هذا لساحران تنحيف إن ، واللام هي الفارقة بين إن النافية ولمحممة من لثقيفة ، وقرأ ابن أبو عمرو ﴿ إن هذين لساحران ﴾ وهو ظاهر ، ولكنه محلف لمصحف الإمام وقرأ بعضهم ﴿ إن هذا لساحران ﴾ تشديد النون ، قيل هي لغة بلخارث بن كعب ومراد وكناه التشية في لعنتهم بالألف أبدا رفعا ونصب وحرا ، وقال الزجاج ان بمعنى نعم وهذا مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف ، واللام دحلة على لمبتدأ المحذوف تقديره : هذا لهما ساحران

7 ( فلم يقع في القرآن صيغة تعجب لا قوله ﴿ فما أضمرهم على النار ﴾<sup>(2)</sup> وقوله : ﴿ قتل الإنسان ما أكفره ﴾<sup>(3)</sup> ويأبها الإنسان أعرك في قراءة من راد الهمزة ، ثم قال المحققون التعجب مصروف إلى المحاطب ، أي هؤلاء يحب أن يتعجب منهم ، ولهد تلطف الرمحي فمر عنه بالتعجب ومحبي التعجب من الله كمحيي المدعاء منه والترجي وإنما هذا بالنظر إلى ما تفهمه العرب أي هؤلاء عندكم ممن يحب أن تقول لهم هذه ، وكذلك تفسير سيبويه قوله تعالى :

1 ( سورة طه الآية 63

3 ( سورة عيسى 17

2 ( سورة بقره 75 ،

﴿ لعله يتذكر أو يخشى ﴾<sup>1</sup> فإن المعنى ادها على رجائكما وطمعكما ، قال ابن الصائع وهو حسن جدا فالترحي هنا كالتعجب مصروف إلى المحاطب .

8 ( هناك آيات يحب أن ترد إلى أصولها وهي آيات لتي احتجف فيها على أقوال كثيرة لا يقطع على واحد من لأقوال وأن مراد الله منها عبر معلوم بـ مفصلاً يقطع به ، وقد نظر السحاة والمفسرون إلى معان تحت الإعراب كقوله تعالى في الآية السابعة من سورة آل عمران<sup>2</sup> ﴿ هو الذي أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم لكتب وأحر متشابهات فأما الذين في قلوبهم ريح فيتبعون ما تشابه منه انتغاء الفتنة وانتغاء تأويله وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يقولون أما به كل من عند ربنا وما يذكر إلا أولو الألباب ﴾

الآية من حيث تردد الوقف فيها بين أن يكون على ﴿ إلا الله ﴾ وبين أن يكون على ﴿ والراسخون في العلم يقولون أما به ﴾ وتردد الوو في والراسخون بين الاستثاف والعطف ومن ثم ثار الخلاف في ذلك فمنهم من رجح أنها للاستثاف وأن لوقف على ﴿ إلا الله ﴾ وأن الله تعد من كتبه بما لا يعلمون وهو المتشابه كما تعدهم من ديه بما لا يعقلون وهو التعيرات ، ولأن قوله ﴿ يقولون أما به ﴾ متردد بين كونه حالاً فصلة وحرراً عمدة والثاني أولى ومنهم من رجح أنها للعطف لأن الله تعالى لم يكلف الخلق بما لا يعلمون ، وصعب الأول لأن الله لم يرل شيئاً من القرآن الا ليستمع به عباده ويدل على معنى أرادته ، فلو

1، نكتات جـ ص 196 طبعة بيروت ولعمارة به فاعلم قد أنى من وراء ما يكون والآية سورة طه 44

2 ( ص 72 من البرهان في علوم القرآن جـ 2 تحقيق محمد أبي الفصل برهم



كان المتشابه لا يعلمه غير الله للرما ، ولا يسوع لأحد أن يقول : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، لم يعلم المتشابه فإدا جر أن يعرفه لرسول مع قوله ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله ﴾ . جاز أن يعرفه الربانيون من صحابته والمفسرون من أمته ألا ترى أن اس عباس كان يقول :<sup>(1)</sup> من الراسخين في العلم ويقول عند قراءة قوله في أصحاب الكهف ﴿ ما يعلمهم إلا قليل ﴾<sup>(2)</sup> أنا من أولئك لقليل .

وقال مجاهد قوله تعالى ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم يعلمونه يقولون أما به ولو لم يكن للراسخين في العلم حظ من المتشابه إلا أن يقولوا أما به لم يكن لهم فصل على الحاهل ، لأن الكل قائلون بذلك ، ونحن لم نر المفسرين إلى هذه الغاية توقفوا عن شيء من لقران فقالوا هو متشابه لا يعلمه إلا الله بل أمروه على التفسير حتى فسروا الحروف المقطعة فان قيل كيف يحور في اللغة أن يعلم الراسخون والله يقول : والراسخون في العلم يقولون اما به وإدا أشركهم في العلم انقطعوا عن قوله ﴿ يقولون ﴾ ؛ لأنه ليس لها عطف حتى يوحى للراسخين فعلى .

قلنا : إن ﴿ يقولون ﴾ هنا في معنى الحال كأنه قال . والراسخون في العلم قائلين اما كما قال الشاعر :

الربيع تبكي شحوها والبرق يلمع في غمامة

أي لامعا ، وقيل المعنى يعلمون ويقولون ، فحدوا العطف كقوله ﴿ وحوه يومئذ ناصرة ﴾<sup>(2)</sup> والمعنى يقولون علمت واما ؛ لأن

(1) الكهف 22

(2) سورة النجم 22

الايمن قبل العلم محال ؛ إذ لا يتصور الإيمان مع الجهل وأيضا لو لم يعلموه لم يكونوا من لراسحين ولم يقع الفرق بينهم وبين الجهل

إن جعل الواو للاستئناف كان معنى التركيب الكريم غير جعلها للعطف إذ الأول لا يشرك في العلم تعددا والثاني أشرك في العلم وجعل ﴿ يقولون ﴾ حالا وكل فريق من العلماء نظر الى معنى باء على الإعراب ولا نقول إن هذا نظر الى لفظ وصناعة وهذا نظر الى معنى

9 ( قال تعالى في سورة الحجر ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من اتعك من العاوين ﴾ <sup>(1)</sup> الاستثناء منقطع لقوله تعالى في سورة الإسراء : ﴿ إن عبادي ليس لك عليهم سلطان وكفى برئت وكيلا ﴾ <sup>(2)</sup>

ولو كان العاوين داخلين ضمن لعباد الذين تحدثت عنهم سورة الحجر لاستشاهم في سورة الإسراء فدم يستثنهم فدل ذلك على أنهم لم يدخلوا ، فالمراد في الآيتين العباد الصالحون

10 ( باسم الله - معنى باسم الله أبدأ بتسمية الله وذكره قبل كل شيء أو أقرأ بتسميتي الله لا أنه يعني بقبيله ﴿ بسم الله ﴾ أقوم بالله أو أقرأ بالله فيكون قول القائل . أقرأ بالله أو أقوم أو أقعد بالله أولى بوجه الصواب في ذلك من قوله ﴿ باسم الله ﴾ فإن قال : فإن كان الأمر في ذلك على ما وضعت فكيف قيل : ﴿ باسم الله ﴾ وقد علمت أن الاسم اسم وأن التسمية مصدر من قولك سميت ؟ قيل إن العرب قد تحرج

(1) سورة الحجر 42

(2) سورة الإسراء 65

المصادر مبهمه على أسماء مختلفة كقولهم أكرمت فلان كرامة ، وإنما  
نأ مصدر أعلت إذا أخرج على فعه الأفعال وكقولهم . أهت فلانا  
هوانا وكلمته كلاما وساء مصدر فعلت التصعيل ومن ذلك قول القطامي .

أكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتد

فإذا كن الأمر عني ما وصعنا من . حراج العرب مصادر الأفعال  
عني غير بناء أفعالها ، وكن تصديرها إليها على محارج الأسماء موحود ،  
فاشيا فيس بذلك صواب ما قلنا من التأويل في قول القائل ﴿ باسم الله ﴾  
إن معناه في ذلك عند ابتداءه في فعل أو قول أبدأ بتسمية الله قبل فعله أو  
قبل قولي وكذلك معنى قول القائل عند ابتدائه تلاوة القرآن ﴿ سم  
الله الرحمن الرحيم ﴾ إنما معناه أقرأ مبتدأ بتسمية الله أو ابتدئ قرائتي  
بتسمية الله فجعل الاسم مكان التسمية كما جعل الكلام مكان التكليم  
والعطاء مكان الإعطاء ويمثل الذي قلنا من التأويل في ذلك روي الحر  
عن عبد الله بن عباس حدثنا أبو كريب قال حدثنا عثمان بن سعيد قال  
حدثنا بشر بن عمار قال حدثنا أبو ورق عن الضحاك عن عبد الله بن  
عباس قال : ( أول ما نزل جبريل على محمد صلى الله عليه وسلم  
قال : يا محمد قل أستعبد بالمسميع العليم من الشيطان لرحيم ثم قال .  
قل بسم الله الرحمن الرحيم . قال ابن عباس ﴿ بسم الله ﴾ يقول له  
جبريل يا محمد اقرأ بذكر الله ربك وقم واقعد بذكر الله وهد التأويل من  
ابن عباس يبيء عن صحة ما قلنا من أنه يراد بقول القائل مصتح قراءته  
( بسم الله الرحمن الرحيم اقرأ بتسمية الله وذكره وأفتح القراءة بتسمية  
الله بأسمائه لحسنى وصفته العلى ، ويوضح فساد قول من رعم ذلك  
من قائله : بالله الرحمن الرحيم أول كل شيء مع أن العباد إنما أمروا  
أن يتدأوا عند فواتح أمورهم بتسمية الله لا بالخبر عن عظمتة وصفاته

كالذي أمروا به من التسمية على الدبائح ولصيد وعند المطعم والمشرب وسائر أفعالهم فكذلك الذي أمروا به من تسمية عند افتتاح تلاوة تريل الله وصدور رسائلهم وكتبهم<sup>1</sup>

قال الطبري رحمه الله ما ذهب إليه إلى أن لقائل لو قال عبد ادبح بالله ولم يقل سم الله لكان ترك ما من له ثم قال وبس هذا لموضع من مواضع الإكثار في الإبانة عن الاسم أهو المسمى أم غيره أم هو صفة له فطيل الكتاب به وإنما هذا موضع من مواضع الإبانة عن الاسم المصاف إلى الله أهو اسم أم مصدر بمعنى التسمية ، فإن قال قائل فما أنت قائل في بيت لبيد بن ربيعة إلى الحول ثم اسم السلام عليكم ومن يك حولا كاملا فقد اعتذر

فقد تأوله مقدم في لعدم بدعة لعرب أنه معنى به ثم السلام عليكم وأن اسم السلام هو السلام قيل له لو حار ذلك أو صح تأويله فيه على ما تؤول لحر أن يقال رأيت اسم ريد وكنت اسم الطعام وشربت اسم الشراب ، وفي اجماع جميع العرب على إحالة ذلك ما يسىء عن فساد تأويل من تأول قول لبيد ثم اسم السلام عليكم أنه أراد ثم السلام عليكم وادعائه أن إدخال الاسم في ذلك واصافته إلى السلام إنما حاز إذا كان اسم المسمى هو المسمى بعينه

ويسأل القائلون قول من حكيا قوله هذا فيقول له أستعجرون في العربية أن يقال . كُلت اسم العسل ، يعني بذلك أكلت العسل كما حار عندكم اسم السلام عليكم وأنتم تريدون السلام عليكم ؟ فإن قلوا نعم حرحوا من لسان العرب وأحاروا في لعنها ما تحطه جميع العرب

---

( 1 ) لغيري ج ١ ، ١٦ ، ١١٨

في لعتها وإن قالوا لا ، سئلوا الفرق بينهما فمن يقولوا في أحدهما قولاً  
إلا ألزموا في الآخر مثله ، فإن قل له قائل فما معنى قول لبيد هذا  
عندك ؟

قيل له . يحتمل ذلك وجهين كلاهما غير لدي قال من حكى  
قوله ، أحدهما أن لسلام اسم من أسماء الله فحائر أن يكون لبيد عني  
بقوله . ثم اسم السلام عليكما ، ثم ألزم اسم الله وذكره بعد ذلك ،  
ودعا ذكرى والسكاء على عني وجه لإعراء ، ورفع لاسم إذا أحر الحرف  
لدي يأتي بمعنى الإعراء وقد تفعل العرب ذلك إذا أحرحت الإعراء  
وقدمت المعرى به ، وإن كانت قد تنصب به وهو مؤخر ومن ذلك قول  
لشاعر .

يأبها المائح دلوي دويك . بي رأيت لباس يحمودك

فأعري دويك وهي مؤخرة واسم معها دويك دوي فكذلك قول  
لبيد . إني الحوالي ثم اسم السلام عليكما يعني عليكم سم لسلام أي  
الرم ذكر لله ودعا ذكرى ولوحد بي ، لأن من نكى حولاً عني مريء  
ميت فقد اعتذر فهذا أحد وجهيه والوجه الآخر منهما ثم نسميتي الله  
عليكما ، كما يقول القائل للشيء يراه ويعجبه ( اسم لله عبيث ) بعوره  
بذلك من السوء مكانه قال ثم اسم لله عليكما من السوء وكأن الرحه  
الأول أشبه المعيين بقول لبيد

إن الحويين يظرون إلى التركيب منك ملا يظرون إلى لفظ  
( اسم ) في السملة المتعينة بالفعل المحدوف ( اقر ) أمعه لمصدر  
التسميه أم الاسمية ويورد المفسرون الأساليب لعريه تمثيلاً ونظير  
للمعاني التي يقصدونها ويرجحون المعنى الذي تقوى أدلته وأسببه

وليس الأمر أمر تعلق بالفعل أو اضافة دون تعمق في فهم المعنى  
المقصود لمراد من التركيب .

11 ( قل تعالى في سورة البقرة . (حتم الله على قلوبهم وعلى  
سمعهم وعلى أنصارهم عشاوة<sup>1</sup> قل العلامة أبو لفصل شهاب الدين  
لسيد محمود الألوسي السعدادي<sup>2</sup> قد اتفق القراء على الوقف على  
سمعهم<sup>3</sup> وظاهره دليل على أنه لا تعلق له بما بعده فهو معطوف على  
قلوبهم وهذا أولى من كونه هو وما عطف عليه حبرا مقدما لعشاوة أو  
عاملان فيه على التنازع وان احتملته الآية لتعين بطيره في قوله تعالى  
(وحنم على سماعه وقلبه) والقرآن يصير بعينه نص ، ولأن السمع  
كالقلب يدرك ما يدركه من جميع الجهات فاسب أن يقرن معه الحتم  
الذي يسمع من جميعها وان اقتص وقوعه بحال إلا أنه لا يتعين ولما  
كان إدراك البصر لا يكون عادة إلا بالمحاداة والمقابلة جعل المانع ما  
يضع منها وهو العشاوة لأنها في العالب كذلك كعاشية السرح ومثل هذا  
يكفي في النكات المانع ما يسمع منها وهو العشاوة لأنها في العالب  
كذلك كعاشية السرح ومثل هذا يكفي في النكات ولا يصح ستره لجميع  
الحوادث كالأررار وما في الكشف من أن الوحه أن العشاوة مشهورة في  
أمر ص العين فهي أسب بالبصر من غير حاجة لما تكلفوه يكشف عن  
حالة النظر في المعنى اللغوي ممن لا عشاوة على بصره ، ولعل سب  
تقديم السمع على البصر مشاركته للقلب في التصرف في الجهات

1 ( بقره به 7

2 ( روح المعاني تحقيق الدكتور طه محمد الرسي طبع دار الري

3 ( فيكون معنى أنصارهم عشاوة كلام مساهم ولا تعلق للحتم بالأنصار وما هو خاص بالأنصار

و سماع

أست مثله دون لبصر ومن هه قبل أنه أفصل منه والحق أن كلا من  
لحواس ضروري في موضعه ومن فقد حساً فقد عفا وتفصيل البعض  
عنى لبعض تطويل من غير طائل

ثم قال رحمه الله والجمهور عني أن عني أنصارهم خير مقدم  
لعشوة و لقدم مصحح لحوار الانتداء بالكرة مع أن فيه مطابقة الجملة  
فله ، لأنه تقدم الحرة المحكوم به فيها وهذا كذلك فهي الآية حملت  
حريتان فعية دالة على التحدد واسمية دالة على الثبوت حتى كأن  
العشوة حلية منهم ، وكون لحملتين دعائيتين ليس شيء وفي تقديم  
المعلية إشارة إلى أن ذلك قد وقع وفرع منه ، ونصب المفصل وأبو حية  
واسماعيل بن مسلم عشوة فقيل هو على تقدير جعل كما صرح به في  
قوله تعالى (وختم على سمعه وقلبه وجعل عني بصره عشوة) وقيل أنه  
عني حذف الحار ، وقال أبو حيان يحتمل أن يكون مصدراً من معنى  
فتح ، لأن معناه عشي وستر كأنه قيل نعشيه على سبيل التأكيد فيكون  
حيث قلبهم وسمعهم وأنصارهم محتوماً عليها معشاة ، وقيل يحتمل  
أن يكون معمول فتح ، والظروف أحوال أي حتم عشوة<sup>(١)</sup> كأنه على هذه  
الأمور لئلا يتصرف بها بالرفع والإزالة وفي كل ما لا يحصى فقرءة الرفع  
أولى وقد أيدها العلامة أبو جعفر الطبري<sup>(٢)</sup> قال رحمه الله (وعني  
أنصارهم عشوة) خبر متداً بعد تمام الخبر عما حتم الله حل ثاؤه عليه  
من حوارح الكفار التي مصت قصصهم وذلك أن عشوة مرفوعة بقوله  
(وعني أنصارهم) فدا دليل على أنه خبر متداً وأن قوله (ختم الله عني

---

1 ( يكون معنى ضم حيث ( حمل ) أو عشي وانمع هو انطهر ندي لا يحاح إلى تأويل وعنه  
تكون كل حمة منصرفة إلى ما هي له

2 ( ص 264 ج 1 لطري

قبولهم) قد ساهى عند قوله (وعنى سمعهم) وذلك هو القراءة الصحيحة  
لمعنى

أحدهما اتفاق الحجة من الفراء ولعلماء على شهادة  
تصحيحها وانفراد المصنف لهم في ذلك وشدوده عند هم على تحطته  
محمعون وكفى بإجماع الحجة على تحطته قراءته شاهدا على حطه

والثاني أن حتم غير موصوفة به العيون في شيء من كتاب الله ولا  
في حبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا موحود في لغة أحد من  
العرب ، وقد قال تبارك وتعالى في سورة أخرى ﴿وحنم على سمعه  
وقبه﴾<sup>11</sup> ثم قال ﴿وجعل على بصره عشاوه﴾<sup>12</sup> فم يدخل البصر في  
معنى الحتم وذلك هو المعروف في كلام العرب فلم يجر له ولا لأحد من  
الناس لقراءه بصب لعشوة وصبعت من العبس البس ذكرت وإن  
كأن بصبها مخرج معروف في العربية

(12) القول في تأويل قوله تعالى (غير لمعصوب عليهم) قال  
أبو جعفر والقراءه محمعه على قراءة (غير) بحر لراء منها ولحمص  
بايتها من وجهين ، أحدهما أن يكون (غير) صفة (الدين) نعتا للدين  
والدين معرفة وغير مكرة ، لأن الدين ليست بالمعرفة الموقفة  
كالأسماء التي هي أمارات بين الناس مثل ريد وعمرو وما أشبه ذلك ،  
وبما هي كالكلمات المجهولات مثل الرحل والغير وما أشبه ذلك فلما  
كان (الدين) كذلك ، كذلك صفتها وكانت غير مضافة الى مجهول من  
الأسماء وبطير (الدين) في أنه معرفة غير موقفة كما (لدين) معرفة غير

11 سورة عاثه 23



موقفة الساحر من أحل ذلك أن يكون (غير المعصوب عليهم) نعتا للدين  
أنعمت عليهم) كما يقال ألا أحلست إلا لى العالم غير الجاهل ، يراد لا  
أجلس إلا لى من يعلم لا إلى من يجهل ، ولو كان الدين أنعمت عليهم  
معرفة موقفة كان غير حائر أن يكون غير المعصوب عليهم نعتا وذلك أنه  
خطأ في كلام العرب ، إذا وصفت معرفة موقفة سكرة أن تلزم نعتها  
السكرة إعراب المعرفة المسعوت بها إلا على نية تكرير ما أعرب المسعوت  
بها

خطأ في كلامهم أن يقال مررت بعد الله غير العالم فتخفص غير  
إلا على نية تكرار الباء التي أعربت بعد الله فكان معنى ذلك لو قيل  
كذلك : مررت بعد الله مررت بغير العالم فهذا أحد وجهي الخفص في  
(غير المعصوب عليهم)

والوجه الآخر من وجهي الخفص فيها أن يكون الذي بمعنى  
المعرفة الموقفة إذا وجه إلى ذلك كانت غير مخصوصة بنية تكرير  
(الصراط) الذي حفص الدين عليها فكأنك قلت صراط الدين أنعمت  
عليهم صراط غير المعصوب عليهم وإن اختلفا في اختلاف معريهما  
فإنهم يتقارب معهما من أجل أن من أنعم الله عليه  
فهذا لديه الحق فقد سلم من غضب ربه ونج  
من الضلال في دينه فسواء إذا كان سامع قوله (اهدنا الصراط  
المستقيم صراط الدين أنعم الله عليهم بالهداية للصراط غير عاصب ربه  
عليهم مع النعم التي قد عظمت منته بها عليهم في دينهم ولا أن يكونوا  
أصلا لا وقد هداهم الحق ربهم إذ كان مستحيلا في نظرهم اجتماع

1. يعني بالمعرفة الموقفة المعرفة المحددة وهو لعم الشخصي الذي يعين مسماه تعيينا مطلقا  
غير مفيد فهو لا يريد يعين مسماه تعيينا مطلقا أو محددا ، والمعروف بالألف واللام إنما يعين  
مسماه ما دام في ل فذا فادف فادف التعيين ، وانظر معاني الفراء 1 - 7

الرصى من الله حل ثبوته عن شخص والعصب عليه في حد واحد ،  
واحتما مع الهدى و لصلال له في وقت سوء أوصف القوم مع وصف الله  
بهم نعم وصفهم به من توفيقه إياهم وهدايتهم لهم وإعذمتهم عنهم نعم  
أنعم الله به عليهم في دينهم بأنهم غير معصوب عليهم ولا هم صالون  
أم لم يوصفوا بذلك ، لأن الصفة الطاهرة التي وصفوا بها قد أسأت عنهم  
أنهم كذلك وإن لم يصرح وصفهم به هذا إذا وحها (غير) إلى أنها  
محصوة على نية تكرير الصراط الحافض (لدين) ولم يجعل غير  
لمعصوب عليهم ولا الصالين من صفة (الدين أنعمت عليهم) فلا حجة  
سماعه إلى الاستدلال إذا كان الصريح من معناه قد أعنى عن دليل

وقد يحور نصب (غير) في غير لمعصوب عليهم وإن كنت بفراءه  
بها كارهها لشذوده عن قراءة القراء وإن ما شد من القراءة عما جاءت به  
الأمة نقلا طهرا مستقيما فرأى للحق محاتف ووعر سبيل الله وسبيل  
رسوله صلى الله عليه وسلم وسبيل المسلمين متحالف وإن كان له - هو  
كان حائرا القراءة به ، في الصواب محرج وتأويل وجه صوابه إذا نصب  
أن يوجه إلى أن يكون صفة لله والميم اللتين في (عليهم) العائدة على  
(الدين) لأنها وإن كانت محصورة لـ (على) فهي في محل نصب بقوله  
(أنعمت) فكان تأويل الكلام إذا نصت (غير) التي مع المعصوب  
عليهم - صراط الذين هديتهم إماما ملك عليهم غير معصوب عليهم أي  
لا معصوبا عليهم ولا صالين فيكون النص في ذلك حينئذ كالنصب في  
(غير) في قولك مررت بعد الله غير الكريم ولا الرشيد ، فتقطع (غير  
الكريم) من بعد الله إذا كان (بعد الله) معرفة موقنة وغير الكريم بكرة  
مجهولة .

ثم قال أبو جعفر حرير الطري رصى الله عنه بعد ذكره بعض

لنحويين من البصريين ونحوي الكوفيين وأن الأولين يجعلونها للاستثناء  
والآخرين يجعلونها بمعنى الواحد

فهذه أوجه تأويل (غير المخصوص عليهم) باختلاف أوجه إعراب  
ذلك ، وإنما اعترضنا بما اعترضنا في ذلك من بيان وجوه إعرابه و  
كان قصدا في هذا الكتاب الكشف عن تأويل أي القرآن لما في اختلاف  
وجوه إعراب ذلك من اختلاف وجوه تأويله فاضطرت الحاجة إلى كشف  
وجوه إعرابه لتكشف لطالب تأويله وجوه تأويله على قدر اختلاف  
لمختلفة في تأويله وقراءته والصواب من القول في تأويله وقراءته عندما  
القول الأول (غير المخصوص عليهم) بحمص لرء من «غير» تأويل أنها  
صفة لـ (الدين أنعمت عليهم) ونعت لهم لما قدم من البيان إن شئت  
وإن شئت ، فيتأول تكرير (صراط) كل ذلك صواب حسن

(13) قرأ جماعة من البصريين وكثير من أهل مكة منهم عبد الله بن  
كثير وأبو عمرو بن العلاء قوله تعالى . ﴿الحج أشهر معلومات فمن  
فرص منهن الحج فلا رث ولا فسوق ولا جدال في الحج﴾ برفع الرث  
والفسوق وتوابعهما وفتح الجدال بغير تنوين ، وذكر أبو جعفر لطري  
بأن العرب قد تنوع بعض الكلام بعضا بإعراب مع اختلاف لمعاني  
ولكن تعيين ذلك شيء خارجي فإذا حال بين إعراب المعطوفين كان  
ذلك إعلاما باختلاف معنيهما مستشهدا بالحديث الشريف من حج لله  
فلم يرث ولم يمسق رجع كهيئته يوم ولدته أمه فهو دلالة واضحة على أن  
قوله . ﴿ولا جدال في الحج بمعنى النهي عن الحج بأن يكون في وقته  
جدال ومراء دون النهي عن جدال الناس بينهم فيما يعنيه من الأمور أو

لا يعيهم

ودلك أنه صلى الله عليه وسلم أحمر أنه من حج فلم يرفث ولم  
يسق استحق من الله الكرامة ما وصف بأنه استحقه بحجة تاركا للرفث  
والفسوق النديين بهي الله لحاج مهما في حجة من غير أن يصم اليهما  
لحدال ، فلو كان الحدال الذي ذكره الله في قوله ولا حدال في الحج  
فما نهاه الله عنه بهذه الآية على نحو الذي تأور ذلك من تأوله من أنه  
المراد الحصومات أو الساب وما أشبه ذلك لما كان صلى الله عليه  
وسلم ليحصن باستحقاق الكرامة التي ذكر أنه يستحقها الحاج الذي  
وصف أمره باحتساب حنتين مما نهاه الله عنه في حجه دون لشية التي  
هي مقرونة بهما ، ولكن لما كان معنى الثالثة محالفا معنى صاحتيهما  
في أنها حر على المعنى الذي وصفها ، وأن الآخرين بمعنى لهما  
الذي أحمر النبي صلى الله عليه وسلم أن يحتسهما في حجة مستوح ما  
وصف من إكرام الله إياه مما أحمر أنه مكرم به إذ كانتا بمعنى الهي وكان  
المتهى عنهما مطيعا بانتهاه عنهما ، ترك ذكر الثالثة : اد لم تكن في  
معاهما وكانت مخالفة سيدها سيدهما ، لذلك كانت القراءة المخالفة  
في الإعراب أولى القراءات<sup>11</sup> .

وتعليق أبي جعفر عن كل تعليق إذ إن لأعراب هو الذي يوجه

المعنى

14 ( قال تعالى . يتربصن أنفسهم أربعة أشهر وعشر<sup>2</sup> ولم يقل  
وعشره وإذا كان التبريل كذلك أف ليالي تعد المتوفي عنها العشر أم

1 ( مفصل ذلك موع في معاني القرآن للمراء 120 122

2 ( سورة النقرة 218

بالأيام ؟ قيل بل تعدد الأيام بديالها ، فان قال فإذا كان ذلك كدث فكيف قيل (وعشرا ولم يقل وعشرة) ولعشر بعير (لهاء) من عدد الديالي دون الأيام وغير حائز مثله في عدد بني آدم من لرحال والنساء وذلك أن العرب في الأيام والليالي خاصة دا أنهمت العدد عنت فيه الليالي حتى أنهم فيما روى عنهم ليقولون : صمنا عشرا من شهر رمضان ، لتعبيهم الليالي على الأيام وذلك أن العدد عندهم قد جرى بالليالي دون الأيام فإذا أظهروا مع العدد مفسره أسقطوا من عدد لمؤث (لهاء) وأثبوه في عدد المدكر كما قال تعالى (سحرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما (1) فأسقط الهاء من سبع وأثنتها في الثمانية .

وأما بنو آدم فان من شأن العرب إذا اجتمعت الرجال والنساء ثم أنهت عددها أن تحرخه على عدد الذكور دون الإناث وذلك أن الذكور من بني آدم موسوم واحد منهم وجمعه بعير سمة إناثهم وليس كذلك سائر الأشياء غيرهم وذلك أن الذكور من غيرهم ربما وسم بسمة الأنثى كما قيل لندكر والآنثى (شاء) وقيل للذكور والإناث من البقر (بقر) وليس كذلك في بني آدم (2)

فالمعنى مراعى حتى في العدد . وان الحفظ على المعنى هو ما جعل العلماء يوحون على المفسر البداءة بالعلوم اللفظية .

الأول . اعتبار كمية التراكيب بحسب الإعراب ومقابلته من حيث إنها مؤدية أصل المعنى وهو ما دل عليه المركب بحسب الوضع وذلك

(1) سورة الحاقة 7

197 هـ العرة

(2) انظر معاني القرآن للمراء ( 1 ) 151 52 . فهد كلام بعير بضمه

متعنى علم النحو

لثاني عتار كيفية التركيب من جهة إعادته معنى المعنى أعني  
لأرم أصل المعنى الذي يحلف باختلاف مقتضى الحال في تراكيب  
الدعاء وهو الذي يتكفل بإيراد محاسة علم المعنى

الثالث باعتبار طرق تأدية المقصود بحسب وصوح الدلالة  
ومراتبها باعتبار الحقيقه والمجاز والاستعارة والكتابة وهو ما يتعلق بعلم  
البيان

الرابع باعتبار الفصاحة اللفظية والمعنوية والاستحسان ومقابلته  
وهو ما يتعلق بعلم السديع

## الفصل الثاني :

### المصدر الثاني لتقعيد القواعد : الحديث الشريف

والحديث عندنا هو قول الرسول العربي محمد صلى الله عليه وسلم ، وإنما يهتم النحويون بالقول ، لأنه موضوع النحو ومسح استدلالهم ومرجع أحكامهم ، ولما كان صلى الله عليه وسلم هو المصطفى لأداء الرسالة والمحضر بمعجز الكتاب والقائم بمنصب البيان ، نشأة الله الشاة التي تهيه لذلك ، ، وأناه كمال العطرة ، وأكسه حس المطق ورحر اللعة من جمال الطبيعة وحير البيئة ، فاسته في البد الحرام حيث يتوافد العرب من كل فح عميق فيكون قومه ملتقى القائل ويكون لسانهم مجتبى الألسنة ولقریش وجهة أخرى إلى العرب يحالطونهم ويسمعون منطقهم في أرضهم وذلك في إيلافهم رحلة الشتاء والصيف وقد كان مولده صلى الله عليه وسلم في بني هاشم وحنوليه في بني رهرة ورصاعة في بني سعد وتروحه في بني أسد وهجرته إلى بني حارثة فما أحلص عربيته<sup>(1)</sup>

وقد وصف الحاحط حديثه صلى الله عليه وسلم في البيان والتبيين قال : هو الكلام الذي قل عدد حروفه وكثر عدد معانيه وحل عن الصعة ونزه عن التكلف وكان كما قال الله تبارك وتعالى قل يا محمد : وما أنا من

---

1 ( الدكتور محمد رفعت أصول النحو السماعية ص 48

المتكلفين لا فكيف وقد عاب التشديق والمقصود في موضع القصر  
وهجر العريب الوحشي ورغب عن الهجين وقد حث بالعصمة وشدد  
بالتأييد ويسر بالتوفيق ، ولا ريب ألا تتقاعس القوانين المستنطة من  
كلام العرب عن كلام أفصح العرب وأن تكون للحديث منزلة في  
العربية ، تسمو سمو صاحبه في العرب أن يذكر حديث رسول الله بعد  
كلام الله في أدلة العربية ، كما فعل ذلك ابن الأنباري وابن خروف وأبو  
در الحشني وغيرهم ، ولقد كانت المحافظة على الحديث كالقرآن  
والخشية من اغفلاتهما على المفهوم من أكبر الأسباب الداعية الى  
استحراح النحو :

قال ابن خلدون في مقدمته لما جاء الاسلام وفارق العرب  
الحجار لطب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول وخالطوا العمم  
تعيرت الملكة التي في ألسنتهم بما ألقى إليها السمع من المحالفت  
التي للمتعربين والسمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقى إليها مما  
يعايرها لجسورها له باعتبار السمع وحشي أهل العلوم منهم أن تفسد  
تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها فيغلق القرآن والحديث على  
لمفهوم ويستطوا من محاري كلامهم قوانين لتلك الملكة مطردة شبه  
الكليات والقواعد يقيسون عليها سائر أنواع الكلام ويلحقون الأشياء  
بالأشياء<sup>(1)</sup> .

ونحن الآن سبيل الاحتجاج بالحديث في النحو ، وهذه سبيل  
اصطرب فيها العلماء واصطفقت آراؤهم فمنهم من يحتج به ومنهم من  
لا يحتج به ومنهم من يتوسط منحرفا ولسوف أفصل الآراء مبينا رأيي :

(1) ابن خلدون في مقدمته ص 454



يرى بعض العلماء الاحتجاج بالحديث واشتهر بذلك اس ماث  
لإكثاره منه في شرح التسهيل وشرح الكافية وغيرهما ولتوسعة الحوي  
في تحريج أحاديث البحاري كما رأينا ذلك في كتبه . شواهد التصحيح  
والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ففيه يتوضح مذهبه في  
الاحتجاج بالحديث ونحن نقدم جملا مقتطعة منه ثم نقدم مثالا كاملا  
ليتصور محاه يقول قلت تضرع الحديثان وقوع الشرط مضارعا  
والجواب ماصيا لفظا لا معنى ، والحويون يستضعفون ذلك ويراه  
بعضهم مخصوصا بالضرورة والصحيح الحكم بحوازه مطلقا لثبوته في  
كلام أفصح الفصحاء وكثرة صدوره عن فحول الشعراء ، ويقول  
« وأكثر الحويين يخالفون في ترحيحهم السماع من قبل أن الاتصال  
للضمير الثاني نكان ثابت في أفصح الكلام المنشور كقول صلى الله عليه  
وسلم لعمر رضي الله عنه : إن يكنه فلن تسلط عليه وإلا يكنه فلا حير  
لك في قتله ، ويقول « والحويون لا يعرفون مثل هذا الحذف في غير  
الشعر أعني حذف فاء الحواب إذا كان حملة اسمية او طلبية وقد ثبت  
ذلك في هذين الحديثين فطل تحصيله بالشعر ، لكن الشعر به أولى  
ويقول . « وقد خولفت القاعدة في هذه الأحاديث فعلم بتحقيق عدم  
التضييق وأن من حصه بالشعر أو بالصورة المعية من الشر مقصر في فتوه  
وعاخر عن بصرة دعواه ، ثم هو يقول قول عمر رضي الله عنه ما كدت  
أن أصلي العصر حتى كادت الشمس تعرب » وقول أس رضي الله  
عنه . فما كدنا أن نصل إلى منازلنا . وقول بعض الصحابة والرمة بين  
الأنبي قد كادت أن تصبح ، وقول جبير بن مطعم . كاد قلبي أن يطير  
قلت تصمنت هذه الأحاديث وقوع خبر ( كاد ) مقرون بأن وهو مما حمي  
على أكثر النحويين ، أعني وقوعه في كلام لا ضرورة فيه ولصحيح  
جوار وقوعه ، لا أن وقوعه غير مقرون بأن أكثر وأشهر من وقوعه مقروبا

بأن ولذلك لم يقع في القرآن إلا غير مقرون بأن نحو ﴿ وما كادوا  
 يفعلون ﴾<sup>(1)</sup> و ﴿ ولا يكادون يفقهون حديث ﴾<sup>(2)</sup> ﴿ وكاد يربع قلوب  
 فريق منهم ﴾<sup>(3)</sup> ﴿ لقد كدت تركز إليهم ﴾<sup>(4)</sup> ﴿ أكاد أحفيها ﴾<sup>(5)</sup>  
 ﴿ يكادون يسطون ﴾<sup>(6)</sup> ﴿ يكاد سا برقة يذهب بالأنصار ﴾ ولا يجمع  
 عدم وقوعه في القرآن مقروبا بأن من استعماله قياسا لو لم يرد سماع ،  
 لأن السبب المانع من اقتران الحر بأن في باب المقارنة هو دلالة النقل  
 على الشروع كقطع وحمل ، فإن ( أن ) تقتضي الاستقبال ( وفعل  
 الشروع ) يقتضي الحال فتناوب ، وما لا يدل على الشروع كعسى  
 وأوشك وكره وكاد ، فمقتضاه مستقل ، فاقتران حره بأن مؤكدا  
 لمقتضاه ، فإنها تقتضي الاستقبال وذلك مطلوب فمانعه مقنوب وإذا  
 انظم إلى هذا التعليل استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الأحاديث  
 المذكورة تأكد الدليل ولم يوحد لمخالفته سبيل وقد اجتمع الوجهان في  
 قول عمر رضي الله عنه فيما رويته بالسند المفصل : كاد لحسد يعلب  
 القدر وكاد الفقر أن يكون كهرا ، ومن الشواهد الشعرية قول الشاعر  
 أيتم قول السلم ما فكدتم لدى الحرب أن تصوا السيوف عن السبل  
 وهذا الاستعمال مع كونه في شعر ليس بضرورة لتمكن مستعمله  
 من أن يقول :

1 ( القره 71

2 ( النساء 72

3 ( التوبة 117

4 ( الاسراء 74

5 ( طه 20

6 ( الحج 72

7 ( البور 44

أبيتم قبول السلم منا فكدتم      لدى الحرب تفنون السيوف عن السل  
وأنشد سيويه :

فلم أر مثلها حياشة واحد      ونهت نفسي بعدما كدت أفعله  
وقال أردت بعد ما كدت أن أفعله فحذف أن وأبقى عملها<sup>(1)</sup>  
وفي هذا اشعار باطراد اقتران خبر كاد بأن ، لأن العامل لا يحذف  
ويبقى عمله إلا إذا اطرده ثبوته .

فهذا مثال واضح لما يراه ابن مالك وقد احترق ، لأن ابن  
الأنباري يحالعه وذلك لنضع أمام الناظر الكفتين المتقابلتين ، وقد قال  
السيوطي في بعية الدعاة :

وكان ابن مالك أمة في الاطلاع على الحديث فكان أكثر ما  
يستشهد بالقرآن فان لم يكن فيه شاهد عدل الى الحديث فإن لم يكن  
شاهد عدل إلى أشعار العرب<sup>(2)</sup>

### الفصل الثالث

وقال البعدادي في حراة الأدب<sup>(3)</sup> وأما لاستدلال بحديث النبي  
صلى الله عليه وسلم فقد حوزة ابن مالك وتنعه الشارع المحقق في ذلك  
وزاد عليه بالاحتجاج بكلام أهل البيت رضي الله عنهم وقد تبع ابن مالك  
أيضا ابن هشام وابن عقيل والأشموني وغيرهم      وقال البدر الدمايني

( 1 ) عاره سيويه في الكتاب ج 1 ص      كذب أفعله حمته على أن ، لأن الشعر قد  
يستعملون أن هما مصطرين كثيرا ، وهذه أفعاله في النسا أيضا والبيت لعمر وسه  
لامرئ العيس غير صحيحة

( 2 ) ص 55 الطبعة الأولى 132 هـ عن نسخة أحمد ناجي لجمالي ومحمد أمين الحانجي وأخيه

( 3 ) ج 1 ص 55

في شرح التسهيل<sup>(1)</sup> : قد أكثر المصنف من الاستدلال بالأحاديث النبوية وشاع عليه أبو حبان وقال . ان ما استند اليه من ذلك لم يتم له لتطرق احتمال الرواية بالمعنى فلا يوثق بأن ذلك المحتج به لمطه عليه الصلاة والسلام حتى تقوم الحجة ، وقد أجريت ذلك لبعض مشايحنا فصرح رأي ابن مالك فيما يفعله بناء على اليقين ليس بمطوب في هذا الباب ، وأما المطلوب غلبة الظن الذي هو مناط الأحكام لشرعية وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الألفاظ وقوايين الإعراب فالظن في ذلك كله كاف ، ولا يحفى أنه يغلب على الظن أن ذلك المنقول المحتج به لم يبدل ، لأن الأصل عدم التبدل ، لاسيما والتشديد في الصسط والتحري في نقل الأحاديث شائع بين القلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بحواز النقل بالمعنى فانما هو عنده بمعنى التجوير العقلي الذي لا يفي وقوع نقيض ، فذلك يتحرون في الصسط ويتشددون مع قولهم بحواز النقل بالمعنى فيغلب على الظن من هذا كله أنها لم تبدل ، ويكون احتمال التبدل فيها وجوها فيلغى ولا يقدح في صحة الاستدلال بها ، ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو فيما لم يدون ولا كتب ، وأما مادون وحصل في بطون الكتب فلا يحوز تديل ألفاظه من غير خلاف بينهم ، قال ابن الصلاح بعد أن ذكر اختلافهم في نقل الحديث بالمعنى : ان هذا الخلاف لا يراه جاريا ولا أحراه الناس فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لأحد أن يعير لفظ شيء من كتاب مصنف ويثبت فيه لمطا آخر ، وتدون الأحاديث والأخبار بل كثير من المرويات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، حين كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تديلهم يسوع الاحتجاج به وعايته يومئذ

---

(1) ج 1 ص 4

تدبيل لفظ يصح الاحتجاج به بلفظ يصح الاحتجاج به فلا فرق بين  
الجميع نبي صحة الاستدلال ثم دون ذلك المدل على تقدير التبديل  
ومنع من تعبيره ونقله بالمعنى كما قال ابن الصلاح فتقى حجة في داه  
ولا يصح توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر والله أعلم  
بالصواب

هذا هو قول التاريخ تدوين جزء من الأحاديث في الصدر الأول بل  
قالوا : إنه وقع في عهد النبي ( ص ) وكان ممن يكتب الحديث عبد الله  
بن عمرو بن العاص ولهذا كان أكثر جمعا للحديث من أبي هريرة أما  
تدوينه في كتاب فقد وقع بأمر الخليفة عمر بن عبد العزيز المتوفي سنة  
601 ومن المروي في الحديث أنه كتب إلى أهل الأفاق أن انظروا ما كان  
حديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أو سنه فاجمعوه أو اكتبوه وأول  
من دون الحديث محمد بن مسلم الزهري المتوفي سنة 124 والمعروف  
أنه كان يروي عن الصحابة قبل عبد الله ابن عمر ، أس بن مالك وسهل  
بن سعد الساعدي وقيل أن أول من دون الحديث الربيع بن صبيح  
المتوفي سنة 160 وسعيد بن أبي عروبة المتوفي سنة 126

وقد شاع التدوين في الطبقة التي تلي الزهري كمالك بن أنس  
إلى أن جاء أصحاب الكتب الستة وهكذا وإذا رأينا مثل البخاري يقول .  
حدثنا فلان فهذا لا يمنع من أن يكون الحديث مدونا في كتاب . وهذه  
النظرة التاريخية تدلنا على أن ابتداء تدوين الحديث كان في أوائل القرن  
الثاني وأنه لم يمضي القرن الثاني حتى قيد معظم الأحاديث بالكتابة ،  
من هذا نظر إلى حال اللغة من جهة ما دخلها من اللحن وما يكون له من  
أثر في الحديث والفساد دخل اللغة منذ وصلت الفتوح الإسلامية العرب  
بالمعجم وظهر اللحن بحلاء في أواخر الدولة الأموية وكان اقراصها سنة

132 فأسرع البحر في هذا العهد الى ألسنة طائفتين من أساء العرب أو الناشئين في بيئتهم . طائفة كانت أمهاتهم من الأعاجم وطائفة العامة التي تسكن الأمصار ، وبقي بحاب هاتين الطائفتين فريقان سكان الجزيرة البعيدة عن مخالطة الأعاجم وأبناء الحاضرة من سكان الأمصار ، أما سكان الجزيرة فابهم ما يرحوا على الفصاحة الى أواسط القرن الرابع ، وأما الحاضرة من سكان المدن فقوا على فصاحة اللهجة مدة في أوائل الدولة العباسية

ودكر الباحثون في طبقات الشعراء أن ابراهيم بن هرمة آخر من يحتج شعرهم وقد توفي في خلافة الرشيد بعد الخمسين والمائة بقليل ، والذين نشئوا في بيئة عربية لم ينتشر فيها الفساد انتشارا يرفع الثقة بفصاحة لهجتها يوثق بأقوالهم ولو تأخروا عن منتصف القرن الثاني كالامام الشافعي عربية محضة ومن عجمة المولدين مصونة

كما أن التدوين وقع أيضا بعد فساد اللغة قطعاً ولكن من المدوين من يحتج بأقوالهم ، لأنه شأ في بيئة غير عربية أو عربية انتشر فيها الفساد وصارت العربية الفصحى فيها إما تدرك بالتعلم ، فدعوى أن الأحاديث دوت قبل فساد اللغة وأن كلام المدلين على تقدير تبديلهم يصح الاحتجاج به غير مطابقة للتاريخ من كل وجه ولكن الذي نعرفه أن قسماً كبيراً من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية ، وأن كثيراً من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها ويصاف إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى وما عرف من احتياط أئمة الحديث وتحريمهم في الرواية ليحصل الطر الكافي لرححان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه .

وإذا قال المانعون أنه وقع الخبر في كثير من الأحاديث فيحجب عنه بأن كثيرا مما يروى أنه لحسن قد ظهر له وجه من الصحة وادّ وقع في رواية بعض الأحاديث عنط أو تصحيف فان الأشعار يقع فيها الغلط والتصحيف وهي حجة من غير خلاف .

قال محمد بن سلام وحدها رواية لعلم يعطون في الشعر ولا يضبط الشعر الا أهله .

وأبو أحمد العسكري الذي ألف كتابا في تصحيف رواية الحديث قد ألف كتابا فيما وقع من أصحاب الدعة والشعر من لتصحيف ، ولا يسع الدارس الا الاطمئنان الى سلامة ما وصل اليه ان مالك ومن شايعه في اعتبار الأحاديث مصدرا لغويا نحويا هاما .

ومع أن أما حبان قد عاب ابن مالك في استشهاده بالحديث مطلق فقد استشهد بأحاديث كثيرة في كتبه النحوية ، وقد ذكر الكثير منها لمجرد الاستدلال ، بعد أن يذكر القاعدة ويؤيدها بأية من القرآن أو بيت من الشعر ثم يذكر الحديث ، وقد رأيت كثيرا من الأحاديث ذكرها على إثبات حكم نحوي وقاعدة لم يذكر لها الشاهد سوى الحديث كقول الرسول صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أبي من قريش واسترضعت في بني سعد<sup>(1)</sup> ليدل على مجيء (بيد) للاستثناء ، وحديث ثم أتبعه بست من شوال ليدل على جواز تدكير العدد إذا حذف المعدود ، واستشهد في باب الصفة المشبهة بالحديث الذي يصف الدجال فيه أعور عينه اليمى<sup>(2)</sup> ليدل على جواز اتباع معمول الصفة

---

1 ( الارشاف ص 201 ج 1

2 ( الارشاف ص 377 ج 1 تحقيق دكتور مصطفى الماس

المشبهة بجميع التواضع ما عدا الصفة فانه لم يسمع من كلامهم كما  
زعمه الزحاح استعمال جمعاء بمعنى مجتمعة

أحار ابن حيان وابن مالك أن تحيء جمعاء بمعنى مجتمعة وهنا  
نجد أبا حيان<sup>(1)</sup> يذكر الحديث مؤيدا هذه القاعدة فيقول كما في  
الحديث : كما نتائج الابل من بهيمة جمعاء

وفي أفعال المقاربة زاد أبو اسحاق الهاربي بعض أفعال من أفعال  
المقاربة المشهورة منها : ( ألم ) وعند التمثيل ( لآلم ) نجد أبا حيان  
يأتي بالحديث يقول : وأما ألم فحاء في الحديث : ( لولا أنه شيء  
قضاه الله لآلم أن يذهب بصره )<sup>(2)</sup>

وما ادعاه أبو حيان من أن المتأخرين من نحاة الأقاليم تابعو  
المتقدمين في عدم الاحتجاج بالحديث يرده الطر في كتب النحاة من  
أندلسيين وغيرهم فكلها مملوئة بالأحاديث وقد استدل بالحديث الشريف  
الصقلي والشريف العرناطي في شرحيهما لكتاب سيويه ، وابن الحاح  
في شرح المعرب وابن الخاز في شرح ألفية ابن معطي ، وأبو علي  
الشلوبين في كثير من مسائله ، وكذلك استشهد بالحديث السيراقي  
والصغارفي في شرحهما لكتاب سيويه وقال ابن الطيب بل ذكرنا قليل  
الاستدلال بالحديث في كلام ابن حيان نفسه .

(2) ويرى بعض العلماء ترك الاحتجاج بالحديث واشتهر بذلك أبو  
حيان وأطرب في ذلك ورد على ابن مالك وقد نقل عنه السيوطي في

---

(1) الارتشاف ص 300

(2) سيويه والكتاب ص 35



الاقتراح<sup>(1)</sup> والبيدادي في الجزاء ، وقد عاب أبو حيان على من مالك  
استشهاده بالأحاديث على إثبات القواعد الكلية بما فعل السلفين  
واصعبي النحو الأور من مختلف المدارس فعله وقال : وإنما ترك ذلك  
العلماء لعدم وثوقهم أن ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم د لو  
وثقوا بذلك لحري محري القرآن في إثبات القواعد الكلية ، وإنما ذلك  
لأمري :

أحدهم أن الرواة حوزوا النقل بالمعنى فوجد قصة قد حرت في  
زمانه صلى الله عليه وسلم لم تقل تلك الألفاظ جميعها نحوم روي في  
قوله : روحكما بما معك من القرآن وملكتكما بما معك من القرآن ،  
وحدده بما معك من القرآن والرسول صلى الله عليه وسلم قد فلفظا  
واحد مرادفا لهذه الألفاظ فأتى الرواة بالمرادف إذ المعنى هو  
المطوب ، ولا سيما مع تقدم السماع والصائب منهم من صبط لمعنى  
وأم من صبط اللفظ فبعد جد لا سيما في الأحاديث الطوال .

ثانيها . عدم تعاطي علماء العربية رواية الحديث في العهد  
الأول ، ثم ان دواوين الحديث لم تكن مشتهرة في ذلك العهد ولم  
يتناولها علماء العربية كما كانوا يتناولون القرآن الكريم وإنما اشتهرت  
دواوينه ووصلت إلى أيدي جمهور أهل العلم بعد ، فان سلم عدم  
استشهادهم بالحديث فلقدم انتشاره بينهم لا لأنهم يمعنون الاحتجاج  
به<sup>(2)</sup>

على أن كتب الأقدمين في اللغة لا تكاد تحلو من الاستدلال على

( 1 ) ج 1 ص 284

( 2 ) سيويه والكتاب ص 95

إثبات الكلمات بألفاظ الحديث وهما ما يمكن أن يعتد به عنه ولهذا خلا كتاب سيبويه من الاستدلال بالأحاديث ، والظاهر أن ما حدث من سيبويه مع حماد في رواية . ليس أبا الدرداء ورواها سيبويه ، ليس أبو الدرداء خطأ زهده في الاحتجاج به ، لأنه رأى أن من روى الحديث في عصره بعض الأعاجم ولا يؤمن عثارهم كما لم يأمن من نفسه فطرد الباب كله دفعا للريبة وبخاصة أن معظم الأحاديث قصد بها معانيها لا ألفاظها بخلاف القرآن العظيم وبوعي الكلام العربي .

ونحن نتفق مع القدماء في أن الحديث النبوي قد وقع اللبس كثيرا في روايته وأنه أو أن أكثره روي بالمعنى ، ولكن من المعروف أنه لم يكذب ينتهي القرن الثالث الهجري حتى تألفت مجموعات قيمة من الأحاديث النبوية أهمها صحيح البخاري وصحيح مسلم وقد حرص العلماء على أن يجمعوا الناس على طائفة معتمدة من الحديث النبوي كما أراد عثمان بن عفان واللجنة العثمانية من قبل أن تجمع الناس على مصحف واحد وتوحي الجامعون لهذه الأحاديث دقة يشكرون عليها واحلاصا يستحقون من أجله الإعجاب ، ومهما يكن في هذه المجموعات من هبات ومهما يؤخذ على عملهم من النقد فهي بغير شك أصبح ما استطاع العلماء الوصول إليه بعد أن عملوا زمانا طويلا على ( غربلة ) الأحاديث وتنقيتها وتمييز الضعيف من القوى منها ، وفي هذين الصحيحين مادة غنية وثروة قيمة لعالم اللغة فما ورد فيها من الحديث وإن كان ربما لا يمثل حرفية النصوص التي نطق بها النبي عليه السلام فإنه يتألف من ألفاظ وتركيبات عربية تفيد مؤرخ اللغة فائدة عظيمة لأنها على الأقل نصوص قد دونت منذ أكثر من عشرة قرون ، ومهما يكن رواية هذه الأحاديث فقد وفقهم القدماء ووصفهم بالضبط

والعدالة والاتقان ، فمادام لا يعتمد لغتهم ولا يستشهد بها إلا أنهم ولأن  
كثيراً منهم كما رعموا كانوا غير عرب بالطبع تعلموا لسان العرب فصاحة  
لحن ، هذه النظرة إنما نشأت من فكرة قديمة شائعة وهي أن اللغة  
ترتبط بالحس ارتباطاً وثيقاً ، فالعرب كما وصفهم الدكتور ابراهيم  
أيس : ( ينكرون على الفارسي أو اليوناني إمكان اتقان هذه اللغة كما  
يتقنها أهلها من العرب ، ومهما بدلوا في تعلمها وثاروا في المراء  
عليها سيظلون في رأيهم أحانب من اللغة كما هم أجانب عن الحس  
العربي ، فكأنما تصور هؤلاء الرواة أن هناك أمر سوي يمتزج بدماء  
العرب ويختلط برمالهم وخيامهم وهو سر السليقة العربية يورثه العرب  
لأطفالهم وترضعه الأمهات لأطفالهن في الألبان ، ولذا لم يتورع الرواة  
عن الأخذ عن صبيان العرب والرواية فيهم ولذا لم يروا في شعر أبي تمام  
والمتنبي ما يؤهلهم لتلك السليقة اللعوية التي قصروها على قوم معينين  
وقصروها على بيئة معينة فشأ في محيالاتهم ما يمكن أن يعرعه  
بدكتاتورية الزمان والمكان والحوث العلمية الحديثة ترفض هذه  
النظرية القديمة ولا تجد فرقاً جوهرياً بين الأحسبي عن اللغة ولس اللغة  
الذي تربى في كنفها وأنه ليس هالك روابط فردية بين اللغة والحس ،  
فاللغة ملك من يتعلمها ولا أثر للوراثة أو الحس فيها ، فالطفل الذي  
يولد من أبوين مصريين وينشأ بعيداً عن أهله لا يتكلم العربية  
بالسليقة ) .

ومع ذلك فقد رأى بعض العلماء ترك الاحتجاج بالحديث واشتهر  
بذلك أبو حيان وأطنب في ذلك ورد على ابن مالك وقد نقل عنه ذلك  
السيوطي في الاقتراح<sup>(1)</sup> والبعدادي في الحزاة<sup>(2)</sup> .

( 1 ) جزء 1 ص 4 ( 2 ) جزء 1

واعتمد المأعون الاستشهاد على القرآن وصريح النقل عن العرب ولولا تصريح العلماء بحواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في إثبات فصيح اللغة كلام السبي ( ص ) لأنه أفصح العرب ، وابن خروف ويستشهد بالحديث كثيرا فان كان على وجه الاستظهار والتبرك فحسن ، وان كان يرى أن من قبله أعمل شيئا وحب عليه استدراكه فليس كما يرى .

( 3 ) وقد حاول أبو اسحاق الشاطبي التوسط بين الرأيين فحط خطوة قصيرة ثم وقف منحرفا فقد ذكر في شرحه الألفية أنه لم يجد أحدا استشهد بحديث رسول الله ( ص ) مع استشهاده بكلام أجلاف العرب معللا بذلك أن الأحاديث تروى بالمعنى بخلاف كلام العرب وذكر أن الحديث على قسمين : قسم اعتنى ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان ، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود حاصر كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابه لهماذان وكتابه لوائل بن حجر ، والأمثال السوية ، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية

وابن مالك لم يفصل هذا التفصيل الضروري الذي لا بد منه وينى الكلام على الحديث مطلقا وقال : انه لم يعرف له سلفا إلا ابن خروف فانه أتى بأحاديث في بعض المسائل حتى قال ابن الصائغ : لا أعرف هل يأتي بها مستدلا بها أو هي لمجرد التمثيل ، والحق أن ابن مالك غير مصيب في هذا ، فكأنه ساه على امتناع نقل الحديث بالمعنى ، وهو قول ضعيف .

## وخير الأمور الوسط

أ - فاس مالك قد بالغ في الاحتجاج بالحديث حتى ترك لمحنة  
لواضحة فلا يصح أن يطلق لاستدلال بالحديث ، لأن كل ما روي عن  
الرسول صلى الله عليه وسلم ليس بقطعة وللدليل على ذلك ما سبقه من  
رواية الحديث الواحد باللفاظ مترادفة ، حتى أن ابن مالك أجهل نفسه  
في شواهد التصحيح والتصحيح إذ تأثر باختلاف نسخ البخاري وكم  
تكلف من احتمال أثقل به كاهل لسحول التأويل ما سقط في بعض السح  
ليعلل لجوار النصب في رؤيا عبد الله بن عمر لتي رأى فيها أهل النار  
ولقي منكاً يقول له : لن تراع وفي سححة لم تراع ، قال : في لم تراع  
شكال طهر إذ وردت بصورة المحروم والوجه فيه أن يكون سكون عين  
تراع للوقف ثم شبه سكون المحروم بحذف لألف قبله ، كما تحدث  
مثل سكون لمحروم شم أخرى الوصل محرى الوقف ، ويحور أن  
يكون لسكون سكون حرم على لغة من يحرم بلن وهي لغة حكها  
الكسائي

ب - ورأى من حيان حاد عن السيل ايضاً إذ ترك لاحتجاج  
بالحديث كله خوفاً من لحن راو أعجمي ، رحمهم الله لقد كادوا يقتلوا  
اصلاً من اصول العربية بسعاد قواعدهما عن لسان النبي عليه الصلوات  
والتسليمات وتابعين من حيرة لفصحاء وهم الذين هروا الحرية لعربية  
في أصقاع الأرض وألحوا الناس الى تعلمها وتطلب قواعدهما . وشغل  
الأفواه حين دوى في الجزيرة العربية كلها وستمع له شمالها وجنوبها  
وشرقها وغربها واقتحمت رسده وكتبه على العرب ديارهم واستطاع ان  
يحاطب كل قبيلة بلغتها حتى تعجب أبو بكر رضي الله عنه من ذلك وقال  
له : من أدبك يا رسول الله فيقول أدبي ربي فأحسن تأديبي فبست

الرواية بالمعنى محورة بهذا الرقص لأن هناك رواية حافظوا على اللفظ  
 اشد الحفاظ كما اظهر ذلك ابن حزم في الأحكام<sup>(1)</sup> فصلا عن ابن الدين  
 يحورون الرواية بالمعنى يرون الرواية باللفظ أولى ويراقبون عربية  
 الحديث ولا يحورون اللفظ فيه بل يعدونه من الكذب على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لأنه لم يلحق ، ووراء لكذب مقعد النار وكيف  
 يرقص هؤلاء الاستشهاد بالحديث وهم يعلمون ان عدم الحديث  
 وأصوله حافل بالأسايد للأن بالتصحيح والتشريع ولقد والنقص  
 والربط والضغط ، وكل ذلك بمهد سبل الاطمئنان الى بعض الأحاديث  
 ويشير الى عدم الاطمئنان الى بعض في الوقت الذي يستشهدون فيه  
 باللفظ من الأشعار لا يدري أبوه ، والتعريب لا يعلم راوية ،  
 وبالموضوع قد عرف استحاله ، وكان واحدهم ان يبحثوا عن نواعث  
 الاطمئنان ليحتجوا به لا ان يطلقوا القول بالرقص ، ويتدرع رادو  
 الاحتجاج بالحديث من المتأخرين برد المتقدمين قائمين قد ترك ائمة  
 الحو كسيويه وغيره الاستشهاد على اللغة بالحديث فهل رأوا سيويه  
 وجمهور المتقدمين يردون الاحتجاج بالحديث كما يفعلون ، كيف ؟  
 وقد شأن الحو في أحصان رواية الحديث كأبي الأسود ، وعند  
 الرحمن بن هرم ، ويحيى بن يعمر ، وأبي عمرو بن العلاء ، وأبي عمر  
 الشيباني ،

لقد استشهد سيويه بالحديث في الكتاب ( ما من أيام أحب الى  
 الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة )<sup>(2)</sup> بل ان سب طلب سيويه

( 1 ) ج 2 ص 86

( 2 ) 271 حقه بروت وذلك في ( باب ما يكون من الأسماء صفة مفردة وليس فاعل ولا صفة  
 شبه الفاعل كالحسن وأشبهه )

الحديث رسول الله ( ص ) فقد كان سيويه يستملي على حماد فقال  
حماد : قال رسول الله ( ص ) ما من أحد من أصحابي لا من لو شئت  
لأحدث عدليه ليس ( الدرداء ) فقال سيويه ليس أبو الدرداء ، فقد  
حماد ( لحيت يا سيويه ، ليس أنا للدرداء ) فقال . لا جرم لأطلس  
عدم لا ندحي فيه أبدا ) فطلب الحو ولزم الخليل بن أحمد

وقد حور العلماء البقل بالمعنى بشرط ان يكون عارق بالألفاظ  
ومقاصده حيرا بما يخل بمعانيها كما قال ابن الصلاح في مقدمته

والرأي لسديد الذي ذكره الدكتور محمد رفعت اشتراط شرطين  
للاستشهاد بالحديث بحثه والاطمئنان الى الكلام المستشهد به . ثم  
اورد حملة من الأحاديث استشهد بها النحاة مع أنها عند البحث لا تصح  
للباحث موصع الاطمئنان ولذلك نجد محالفة لقواعد المشهورة اد  
الاستشهاد يكون بها على تفعيد القواعد الضعيفة وذلك بسبب تصرف  
الراوي في الحديث وما دامت القواعد العربية حارية حول لكلام  
العربي كان جدير بما ان يلحق بحديث النبي صلى الله عليه وسلم ما  
يكون في كتب الحديث من أقوال الصحابة وسائر من يحتج به اد الطريق  
واحدة ، وهذه الأقوال تحري مع الحديث في شوط الكلام العربي

### الحديث في كتاب سيويه .

( 1 ) ابي عبد الله اكلا كما يأكل العبد وشاربا كما يشرب العبد<sup>(1)</sup>

---

( 1 ) حقق الاحاديث ( حمد راتب المباح ) فهرس شواهد سيويه ( دار الارشاد ، دار لمانه  
بيروت ) ومبحث مواضع للاستشهاد وبغيره في الكتاب صاحب هذه الرسالة نظر ح 1  
ص 257 لطبعة المصورة ص 299 ط ب

لم أحده بهذا اللفظ في شيء من كتب السنن والآثار ، ويظهر أن هذه رواية الأدباء وأصحاب العربية فيه فقد حكاه الجاحظ في البيان والتبيين 2 30 بقريب مما هنا موصولا بكلام آخر وفيه . إنما أنا عبد آكل . . وأشرب ، والمعروف في كتب السنن ( آكل كما يأكل العبد وأجلس كما يجلس العبد ، أخرجه بهذا اللفظ ابن سعد في طبقاته 1 . 381 ط ( بيروت ) عن عائشة وأخرجه فيه 1 371 عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا وزاد في آخره ( فإما أنا عبد ) ذكره السيوطي في الجامع الصغير ونسبه إلى ابن سعد وأبي يعلى واس حيان ، ورواد الماوي أن الحاكم أخرجه في تاريخه أيضا ، وأفاد أن البيهقي أخرجه عن يحيى بن أبي كثير مرسلًا ورواد فإما أنا عبد أي كما هو عند ابن سعد في أحد الموصعين ثم قال . ورواه هنا وعن عمرو بن مرة ، ورواد . فوالدي نسي بيده لو كانت الدنيا تزن عبد الله حجاج بعوضة فأسقي منها كافرا كأسا<sup>(1)</sup> هـ فهرس ذكر سيبويه هذا الحديث الشريف في ( باب ما ينتصب لأنه حر للمعروف المبني على ما هو قبله من الأسماء المبهمة ) ثم ذكر بعض أسماء الإشارة وبعض الصمائر وعطف على عنوان الباب ما ينتصب لأنه خبر للمعروف المبني على الأسماء غير المبهمة

ومثل للوع الأول بقوله . هذا عبد الله مطلقا وذاك عبد الله ذاهبا ، وذكر أن هذا اسم مبتدأ ليبنى عليه ما بعده أو معروفا ، ولم يكن هذا كلاما حتى يبنى عليه أو يبنى على ما قبله ، فالمبتدأ مسند والمبني عليه مسند إليه ، وقد عمل هذا فيما بعده ، كما يفعل الجار والمفعول فيما بعده والمعنى أنك تريد أن تبنيه له مطلقا ، لا تريد أن

(1) نظر فيص القدير 1 55 وقد أخرجه عن عائشة أيضا الذهبي في سير السلاء 2 137 وبعته بأنه حديث حسن عرب



تعرفه عبد الله لأنك ظننت أنه يجهله فكأنك قلت . أنظر إليه مطلقا ،  
فمطلق حال قد صار فيها عبد الله ، وحال عبد الله بين مطلق وهذا كما  
حال بين راكب والفعل حين قلت . جاء عبد الله راكبا ، صار جاء لعبد  
الله وصار الراكب حالا

وفرق سيبويه بين هذا وذاك بأن ذاك تنبيه لشيء مزاح ، وأما هو  
علامة يضمن وهو مستدا ، وحال ما بعده كحاله بعد هذا ، ومثال ذلك هو  
زيد معروفا فصار المعروف حالا وذلك أنك ذكرت للمخاطب بسا كان  
يجهله أو ظننت أنه يجهله فكأنك قلت . انتبه أو لرم معروفا ، فصار  
المعروف حالا ، كما كان المطلق حالا في السوء على اسم الإشارة ،  
والمعنى أنك أردت أن توضح أن المذكور زيد حين قلت معروفا ، ولا  
يحوز أن تذكر في هذا الموضع - أي السوء على الضمير إلا ما أشبه  
المعروف لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكرها الانطلاق كان غير حائر ، لأن  
الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكد ومعنى قوله معروفا لا شك وليس دا  
في مطلق ، ثم أورد الشاهد :

أن ابن دارة معروفا بها نسبي وهل ندارة يا للناس من عار

قال الأعلم الشتمري : الشاهد في قوله معروفا ونسبه على  
الحال المؤكد له ، لأنه إذا قال أنا ابن دارة فقد عرف بهذا النسب ثم قل  
معروفا بها نسبي توكيدا

وفرق سيبويه بين هو وهذا بأن هذا ليس علامة للمصمر ولكنها  
لتعريف شيء بالحصر وقد يعرف المصمر ثم يفسر له حال كأن تقول هو  
عبد الله وإني عبد الله فإخرا أو موعدا أي أعرفني بما كنت تعرف وبما  
كان يطلعك علي ثم يفسر الحال التي كان يعمه عندها أو تطلع فيقول

أنا عبد الله كريما جوادا وهو عبد الله شجاعا بطلا ثم أورد الحديث الشريف تنظيرا لما ذكره قائلا .

ويقول اني عبد الله مصغرا نفسه لربه ثم يصغر حال العيد فيقول اكلا كما يأكل العبد وشارباً كما يشرب العبد

ونخص سيويه الاضمار : عند الاحبار عن عمل أو صفة غير عمل بارادة التعريف بأنه زيد أو عمرو ، أو الوعيد أو الفحر أو التصغير ، لأن هذه الأحوال تعرف ما جهل ، أو ينزل المحاطب منها منزلة من يجهل فحرا أو تهددا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك اياه باسمه

ثم سب الفصل لأستاده الحليل قائلا : وإنما ذكر الحليل هذا التعريف ما يحال منه وما يحسن معللا ذلك بأن الحويين يتهاونون بالخلف اذا عرفوا الاعراب ، وذكر أن المقصود من الحر هو الحال لا الاسم ، والاضمار لا يكون الا اذا علمت من يعني ، فاذا أراد رجل من إخوانك ومعرفتك أن يخبرك عن نفسه فقال أنا عبد الله مطلقا ، كان محالا ، لأن المفهوم من المثال في كلام العرب هو الاحار عن الانطلاق ، ولم يقل : أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية ، بخلاف ما اذا كان رجل خلف حائط أو في موضع تجهله فقلت من أنت فقال أنا زيد مطلقا ، كان حسنا وأما ما ينتصب لأنه حر لمبي على اسم غير مهم مثل : أخوك عبد الله معروفا ، فهذا يجوز فيه جميع ما جار في الاسم الذي بعد هو واخوانها

لله در صيرفي الكلام سيويه ، انه يختار الجيد والحسن من الكلام لا لعوفيه ولا تأنيم لأن المعنى يتطلبه وعبد الله في الجميع خبر في اللفظ وفي الصناعة ولكنه في نائه على الاسم أو المضمر الذي

جعلته سيويه مستنداً بمعنى انظر تفسير للمصمر فقط والحر الحقيقي هو الحال المصوب الذي جعله سيويه مستنداً إليه بما استقر فيه من ضمير وفرق بين أن يكون المستند ضمير معروفاً ما بعده أو اسم إشارة فلا يبرم أن يكون ما بعده معروفاً اكتفاء بالإشارة إليه ونقتصر معرفة ما بعد الضمير إذا كان المتكلم محتثاً مثلاً أو في موضع مجهول كما يلحق بالضمير في نصب الحر بعده دون أن يكون ما بعد المستند معروفاً إذا كان الاسم المصوب الحال حراً في المعنى لمبي على اسم غير منهم مثل أحوك عند الله لأن الحر هت ليس للأخ ولكنه لعند الله

( 2 ) سوحا قدوسا رب الملائكة والروح 1 - 164

الطبعة المصورة

سوح قدوس رب الملائكة والروح 1 - 165

طبعة بيروت 1 - 193

هو من أدعية الركوع ، أحرجه مسلم في صحيحه ( كتاب الصلاة ) باب ما يقل في الركوع والسجود ، 2 - 51 ط دار الخلافة وأبو داود في كتاب لصلاة وسنه 1 - 325 من عون المعبود لسائي ( كتاب التطبيق باب الذكر في الركوع 1 - 160 - 161 ط مصر 1312 هـ وأحمد في المسند 6 - 23 ، 94 ، 115 ، 148 ، 149 ، 176 ، 193 ، 200 ، 244 ، 266 كنهم عن عائشة ، وفي رواية مسلم وأبو داود وبعض روايات أحمد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقوله في ركوعه وسجوده وروايتهم جميعاً ، سوح قدوس بالرفع ، إلا أن صاحب عون المعبود ، نقل عن القاضي عياض أنه قيل فيه : سوحا قدوسا ، على تقدير أسح سوحا أو أفكر أو أعظم أو أجد .

## الشاهد فيه : (1)

ذكره سيويه في الجزء الأول ( باب أيضا من المصادر ينتصب بإصمار الفعل المتروك ) إظهاره ص 191 وما بعدها أول ط بيروت وقال انها مصادر وصعت موضعا واحدا لا تتصرف في الكلام تصرف ما ذكرنا من المصادر وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع ويدخلها الألف واللام وذلك قولك سبحان الله ومعاد الله وريحانه وعمرك الله الا فعلت ، كأنه حيث قال سبحان الله قال تسييحا ، وحيث قال وريحانه قال . واستترافا لأن معنى الريحان الرق فنصب هذا على أسبح الله تسييحا ، واسترق الله استراقا ، فهذا بمنزلة سبحان الله وريحانه وحذف الفعل ههـ لأنه بدل من اللفظ بقوله أسحك ويطير سبحان في الساء من المصادر والمحرف لا في المعنى عمران ، ثم قل وقد جاء سبحان مونا مفردا في الشعر قل الشاعر وهو أمية بن أبي الصلت سبحان ثم سبحانا يعود له وقبلنا سح الجودي والحمد قال علم شاهد 269

الشاهد فيه قوله سبحانا وتكثيره وتنويه ضرورة ، والمعروف فيه أن يضاف الى ما بعده أو يحل محله معرفة ووجه تكثيره وتنويه أن يشبه براءة لأنه في معناها ( يشير الأعلام الى ما ذكره سيويه قل ذلك في قوله تعالى ﴿ ويقولون حجرا محجورا ﴾ أي حراما محرما يريد البراءة من الأمر ويبعد عن نفسه أمرا فكأنه قال أحرم ذلك حراما محرما ) ثم قال سيويه (1) وأما سوحا قدوسا رب الملائكة والروح فليس منزلة سبحان الله لأن السوح والقدوس اسم ولكنه على قوله أذكر سوحا أو قدوسا

( 1 ) أي في موضعه فقد ذكرنا في صفحة 39 أن سيويه لا يستشهد بالحديث وإن كان موضع اهتمامه حسب كلية النحو حديث ليس أبا الدرداء ،

( 2 ) ص 193 ط بيروت للتنظير

وداك أنه خطر على باله أو ذكره دأكر فقال سبوحا أي ذكرت سبوحا متابعاً لها فيما ذكرت وخطر على بالها ، وخزلوا الفعل ، لأن هذا الكلام صار بدلاً من سبحت ، كما كان مرحباً بدلاً من رحبت بلادك وأهلت

ومن العرب من يرفع فيقول سوح قدوس رب الملائكة والروح كما قل أهل داك وصادق والله على ما سمعنا العرب تتكلم به رفعاً ونصباً ، فالنصب على اصمار فعل والرفع على اصمار اسم

( 3 ) كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه ويصراهما 1 . 396 مصورة 1 463 ط بيروت

أخرجه من حديث أبي هريرة بألفاظ متقاربة تختلف عن لمط سبويه البحاري في الصحيح ( كتاب الخائز باب اذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه 2 95 ، وباب ما قيل في أولاد المشركين 2 100 ، وكتاب التفسير سورة القمر 8: 52-54 ط دار الخلافة وأبو داود في مسنه ( كتاب السنة - باب القبر ، 366 من عون المعود ، والترمذي في جامعة كتاب القدر 3 : 197 من تحفة الأحوذى ، ومالك في الموطأ ( كتاب الخائز ص 241 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي وأحمد في السنن : 233 ، 275 ، 410 ، 481 وأخرجه أحمد من حديث حابر بن عبد الله أيضا 3 : 353 وانظر فيص القدير 5 33

ذكره سبويه في ( باب ما يكون فيه هو وأنت وأنا ونحن وأحواتهن فصلاً<sup>(1)</sup> في معرض أنها تحسن أن تكون فصلاً حين يكون ما بعدها معرفة أو ما أشبه المعرفة مما طال ولم تدخله الألف واللام فصارع ريدا

---

( 1 ) انظر تفصيل هذا لباب في هذه الرسالة في صميم الفصل من 254

وعمرنا نحو خير منك ومثلك وأفضل منك وشر منك ، كما أنها لا تكون في المصل إلا وقبلها معرفة أو ما صارعها كذلك لا يكون ما بعدها إلا معرفة أو ما صارعها لو قلت كان زيد هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة أو ما صارعها من النكرة مما لا يدخله الألف واللام وأما قوله عز وجل ﴿ إِن تَرَبَّى أَبٌ أَقْلٌ مِنْكَ مَا لَا وَلَدًا ﴾ فقد تكون أنا فصلا وصفة وكذلك ﴿ وَمَا تَقْدِمُوا لِنَفْسِكُمْ مِنْ حَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَحْرًا ﴾ وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأحواتها في هذا الباب اسما مبتدأ وما بعده مبني عليه فكأنه يقول أظن زيدا أبوه خير منه ووحدت عمرا أخوه خير منه فمن ذلك أنه يلعب أن رؤية كان يقول أظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب يقولون ما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ، وقال الشاعر وهو قيس بن ررع

تبكي على لنى وأنت تركتها وكنت عليها بالمال أنت أقدر<sup>(1)</sup>  
 وكان أبو عمرو يقول : ان كان لهوا لعاقل ، ثم أورد الحديث الشريف ذاكرة الأوجه الثلاثة الجائزة فيه : الرفع من وجهين والنصب من وجه واحد ، فأحد وجهي الرفع أن يكون المولود مضمرا في يكون ، والوالدان مستدان وما بعدها مبني عليهما حتى كأنه قال : حتى يكون المولود أبواه الذان يهودانه وأورد الشاهد خمسمائة وثلاثة وتسعين تنظيرا على ذلك

(1) الشاهد 592 في اسداء أنت ورفع أقدر على الخبر وهو كانت القوي مصوبه لمصبت أقدر وجعل أنت فصلا كما تقدم في باب ووصف تبع به بلي بعد أن طبقها واسملا ما اتبع من الأرض أي كتب أقدر عليها وأب مقيم بالمال معها قبل تعليلها معف به على ما عمل

إذا ما المرء كان أبوه عيسى فحسبك ما تريد من الكلام<sup>(1)</sup>

والوجه الآخر من وجهي الرفع أن تعمل يكون في الأبوين ويكون  
هما مبتدأ وما بعده حيرا له والنصب على أن تجعل هما فصلا ثم يورد  
بعد ذلك ما امتار به سبويه من وجوه الكلام وتركيبه واستشفاف المعنى  
مه ، إذا قلت كان زيد أنت حير منه أو كنت يومئذ أنا حير منك فليس لا  
الرفع لأنك إنما تفصل للذي تعني به الأول إذا كان ما بعد الفصل هو  
الأول وكان خيره ولا يكون الفصل بما تعني به غيرك ، ألا ترى أنك لو  
أخرجت أنت لاستحال الكلام وتغير المعنى وإذا أخرجت هو من قولك  
كان زيد هو حيرا منك لم يتغير المعنى ، لأن ما بعد الفصل ليس راجعا  
إلى زيد في المعنى ، أما إذا كان ما بعد الفصل هو الأول قلت هذا عبد  
الله هو حير منك وضربت عبد الله هو قائم وما شأن عبد الله هو خير  
منك .

أورد ثلاثة أمثلة للرفع والنصب والحر ، يكون الحر مسيا على  
الصمير ، لأن الحملة الحالية عائدة إلى عبد الله فلا تكون هو وأحواتها  
فصلا منها وفي أشاهاها ، لأن ما بعد الاسم ههنا ليس بمنزلة ما يسي  
على المبتدأ ولا يفسد تركه في الكلام .

(4) ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة .

قال صاحب فهرس شواهد سبويه . أحمد راتب الباق ، لم  
أجده بهذا اللفظ في شيء من كتب السنن والدي فيها حديثان أولهما عن

---

(1) سب الفصاحة والبلاغة إلى عيسى والمعنى فحسبك ما تريد من الشرف إلى الكلام أي  
مع الكلام والشاهد فيه اصغار اسم كان قلها وحملة حيرها ولولا ذلك لنصب أحد  
الاسمين بعده

أبي هريرة عن النبي ( ص ) ما من أيام أحب الى الله أن يتعد له فيها من عشر ذي الحجة تعدل صيام كل يوم منها بصيام سنة وقيام كل ليلة منها بقيام ليلة القدر ، أخرجه الترمذي في جامعة 2 59/58 من تحفة الأحودي ، قال عقبه ، هذا حديث غريب لا يعرفه الا من حديث مسعود ابن واصل عن النحاس وسألت محمدا ( يعني البخاري ) عن هذا الحديث فلم يعرفه من غير هذا الوجه . وقال وقد روي عن قتادة عن سعيد بن المسيب عن النبي ( ص ) مرسل هيء من هذا 12 هـ وعن طريق ابن مسعود بن واصل عن النحاس أيضا أخرجه ابن ماجه ( 1 : 550 برقم 1727 تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ) وهو ضعيف من أجل المذكورين ' مسعود لين الحديث والنحاس ضعيف وجه غير واحد وانظر فيض القدير 474 - 475 وميران الاعتدال 4 : 100 والحديث الآخر عن ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما من أيام العمل الصالح فيهن أحب الى الله من هذه الأيام العشر وقالوا . يا رسول الله ولا الجهاد في سبيل الله الا رحل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك شيء ، أخرجه الترمذي في جامعة 2 58 من تحفة الأحودي وقال بعده وهي الباب عن ابن عمرو وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وجابر ثم قال أيضا حديث ابن عباس حديث حسن غريب صحيح وقال الحبار كغوري في شرحه . قوله ( وهي الباب عن ابن عمرو أخرجه أبو عوامة في صحيحه وأبي هريرة أخرجه الترمذي وابن ماجه يعني الحديث السابق ) وعبد الله بن عمرو ولم أقف على من أخرجه وجابر أخرجه أبي عوامة وابن حبان في صحيحهما قوله ( حديث ابن عباس حسن غريب صحيح ) وأخرجه البخاري وأبو داود وابن ماجه 1 هـ

قلت وحديث ابن عباس أخرجه أيضا أحمد في المسند وهو فيه برقم 1968 و 3139 و 3228 بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله



وانظر فيه الحديث رقم 1969 أيضا وهو فيه ونحوه عن ابن عمر أيضا  
برقم 5446 وعن عبد الله بن عمر برقم 6505 و 6559 و 560 وقد مات  
الباركعوري ذلك كله .

#### الشاهد فيه :

ذكر سيبويه هذا الحديث الشريف في باب ما يكون من الأسماء  
صفة مفردا وليس بفاعل ولا صفة تشبه بالفاعل كالحسن وأشابه<sup>(1)</sup> ومثل  
لذلك بقوله : مررت بحية ذراع طولها ، ومررت ثوب سبع طوله  
ومررت برجل مائة أبله ذاكرة أن هذه صفات كما كانت حير منك صفة ،  
ومثل لمعنى الصفة بقول العرب : أخذ سو فلان من بني فلان ابلا مائة  
فجعلوا وصفا ثم استشهد لمعنى بقول الأعشى ( الشاهد ثلاثمائة واثان  
وأربعون

لئن كنت في جب ثماين قامة ورقيت أسباب السماء بسهم  
والشاهد فيه كما قال الأعمى جرى الثماين على الحب نعتا لأنها  
ثوب مناب طويل وعميق ونحوه ، والمعنى لا ينحيك مني بعدك وصرب  
رقية في السماء وهوية تحت الأرض مثلا ، واختار سيبويه الرفع وذكر أن  
بعض العرب يحره لكنه قليل مثل مررت برجل أسد أبوه اذا كنت تريد أن  
تجعله شديدا ومررت برجل مثل الأسد أبوه اذا كنت تشبهه .

ويفرق سيبويه بين الامثلة كاشفا عن المعنى الذي يريده القائل  
بحركات اعرابه من غير أن يكون في الكلام ما يستشف منه من المعنى  
المراد سوى هذه الرموز فيقول : فان قلت مررت بدابة أسد أبوها فهو

---

( 1 ) انظر ص 269 ط بيروت والشاهد ص 271

رفع لأنك إنما تحبر أن أباهما هو السبع وبعد عدة أمثلة من هذا القليل يتبين فيها المعنى المراد من الوصف تحدث عن الصفة المشبهة باسم الفاعل ذاكرة أن الوجه فيها الرفع إلا أنه أبعد مثل مررت برجل حسن أبوه وأورد مثالا آخر وصفت فيه الصفة المشبهة بصفة أخرى مثل مررت برجل حسن ظريف أبوه ضعفه سيئويه للفصل بين العامل حسن وأبوه المعمول فقد جعل حاله كحال الاسماء ابتداء به ثم وصفه وإن قلت مررت برجل شديد رجل أبوه فهو وإن كان صفة اسما بمنزلة أبي عشرة يقبح فيه ما يقبح في أبي عشرة ثم تحدث عن الصفة المشبهة إذا أضيفت وقارن بينها وبين الاسم المضاف أبي عشرة مثل مررت بالرجل الحسن الوجه أبوه فهو بمنزلة حسن وليس هذا بمنزلة أبي عشرة وخير منك لأننا لا نقول مررت بحير من أبوه ولا نقول بأبي عشرة أبوه لأن الصفة المشبهة إنما كانت وصفا للمعمول به وفرع على ذلك المثال : مررت برجل سواء والعدم فهو قبيح حتى نقول هو والعدم لأن في سواء اسما مصعرا مرفوعا كما نقول مررت بقوم عرب أجمعون فارتفع أجمعون على مصعري في عرب بالنية فهي ههنا معطوفة على المصعري وليس بمنزلة أبي عشرة فإن تكلمت به على قبحة رفعت العدم وإن جعلته مبتدأ رفعت سواء .

ثم أورد اسم التفضيل مقارنا بينه وبين مررت برجل حير منه أبوه لأن الأب مفضل على الاسم صاحب الصمير في منه وأما قولنا ما رأيت رجلا أبغض إليه الشرف فيه وما رأيت أحدا أحسن في عييه الكحل منه في عييه ، فنحن لا نريد أن نفصل الكحل على الاسم الذي في منه ولكننا نفصل الكحل على نفسه باعتبارين كما هو مشهور في رفع اسم التفضيل الطاهر ، وأورد سيئويه هذا الحديث الشريف مستشهدا ذاكرة أن الوجه في الوصف هنا النصب فالكلام هنا ليس على الانتداء ولورد هنا عبارة

سيبويه الذي يتصح منها المعنى في بيان ليس للبيان بعدها بيد :  
( وأنت في قولك أحسن في عينه الكحل منه في عينه ) لا تريد أن  
تفصل الكحل على الاسم الذي في من ولا ترعم أنه قد نقص عن أن  
يكون مثله ولكك رعمت أن للكحل ههنا عملا وهيئة ليست له في غيره  
من المواضع فكأنك قلت ما رأيت رجلا عاملا في عينه الكحل كعمله  
في عين زيد وما رأيت رجلا متقصا إليه الشر كما ينقص إلى زيد ،  
وبذلك على أنه ليس بمرلة خير منه أبوه أن الهاء التي تكون في من هي  
الكحل والشر كما أن الأصمار الذي في عمه ويقض هو الكحل  
والشر ، ومما يدل على أنه على أوله ينبغي أن يكون الانتداء فيه محال  
أنك لو قلت أنقص إليه منه الشر لم يضر ولو قلت خير منه أبوه جاز ،  
ومن ذلك ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة  
وان شئت قلت ما رأيت أحدا أحسن في عينه الكحل منه وما رأيت رجلا  
أبغض إليه الشر منه وما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم من عشر ذي  
الحجة ، إنما المعنى الأول إلا أن الهاء ههنا الاسم الأول ولا تحريك  
فصلت الكحل عليه ولا أنك فصلت الصوم على الأيام ولكك فصلت  
بعض الأيام على بعض ( يقصد في الصوم ) والهاء في الأول هو الكحل  
وإنما فصلته في هذا الموضع على نفسه في غير هذا الموضع ولم ترد أن  
تجعله خيرا من نفسه الية

هذا وقد بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة في موضوع الاحتجاج  
بالحديث وشرح بعض أعصائه الأفاضل أصوله ثم أصدر المجمع القرار  
الآتي .

١ ( قرار الاحتجاج بالحديث الشريف<sup>(١)</sup> )

١ ( مجله مجمع مؤاد الأول باللغة العربية ج ٤ ص ٧ )

اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالأحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكثرة الاعاحم في الأعاحم

وقد رأى المجمع الاحتجاج بعضها في أحوال خاصة معينة فيما يأتي :

1 - لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المعروفة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة مما قبلها .

2 ) يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الألفه الذكر على الوجه الآتي :

أ - الأحاديث المتواترة المشهورة .

ب - الأحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبادات .

ج - الأحاديث التي تعد من جوامع الكلم .

د - كتب النبي صلى الله عليه وسلم .

هـ - الأحاديث المروية ببيان أنه صلى الله عليه وسلم يحاطب كل قوم بلغتهم .

و - الأحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء

ز - الأحاديث التي عرف من حال روايتها أنهم لا يجيزون رواية الحديث بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين .

ح - الأحاديث المروية من طرق متعددة وألفاظها واحدة .

## الفصل الثالث :

### المصدر الثالث : قول العرب

قول العرب هو اللفظ الدال على معنى يطلق به من يوثق بعربية لفته ، والنحويون يؤصلون قول العرب تأصيلا لأنهم يعلمون أنهم سستهم الى النحو منتصون للاستنباط مما يقول العرب ووضع الأحكام له حتى غلب على علم النحو أنه علم العربية فهم يهتمون باللفظ الدال على معنى لأن علمهم لساني لا يعتمد على غير اللفظ كالخط والرمز ولا يتعلق بالمهمل ، لأن العرب لا يعدونه من لغتهم وهم يظنون الى من يوثق بعربية لفته ولو كان عبدا غمرته البيئة العربية كسحيم<sup>(1)</sup> لأنهم نسل وضع الأحكام العربية ووثاقة الأحكام تقتضي الوثوق بمصادرها فهم لا يحتجون بمن يوثق بعربية لفته ولو كان عربي السب ولكن غمرته البيئة الأعجمية كالبحتري .

فالنحويون اذ يحصون بيت السحويلرهم أن يسوه على أسس من العربية قوي التأليف ويتحسبوا مدارج البناء الرصيف فهم يتطسبون ما سمع من الأعراب في نواديها ومن خطباء الحلل في نواديها ، وما قرصه الشعراء وتقارصوه لا يحسبهم امرؤ القيس اذا ركب والأعشي اذا طرب

، ( سحيم عبد بي الححاس نجد ترجمته في الأعالي

أشعر عبد بي الححاس من له      عبد المعار مقام الأصل والنور  
ان كنت عبدا فمسي حرة كرم      او أسود اللون اني أبيض الحلو

والساعة اذا رهب ورهبر اذا رعب وعثرة اذا انتصر والجعدي اذا افتخر  
وحسان اذا أيد والحطيئة اذا أرعد ، وبو عدرة اذا نهاووا وأصحاب  
البقائص اذا نهاحوا والأمهات اذا رقصن والشكالي اذا بكين وهكذا لا  
يشيهم حائل عن قائل ولا نقف بهم الا طلبة السحو يتصيدون لها من قول  
العرب عداها ولو كان من الأساطير ، وللموضوع جانبان : أحدهما من  
يستشهد به والثاني ما يستشهد به ، فأما من يستشهد بقوله من العرب  
فهذا بيان العلماء له

وهنا بحث لطيف وهو أن الاستشهاد بكلام المولدين وغيرهم من  
المتأخرين ليس فيه نقص لأن البديع أحد علوم العرب الستة وإذا تحقق  
فإن لكل زمان بديعا يمتنع بلذة الحديد

قال بهي الدين في حجة في حراة الأدب وعاية الأرب<sup>(2)</sup> علوم  
العرب ستة وذلك أنك اذا بطرت في الكلام العربي فإما أن تبحث عن  
المعنى الذي وضع له اللفظ وهو علم اللغة وإما أن تبحث عن ذات  
اللفظ بحسب ما يعتريه وهو علم التصريف وإما أن تبحث عن المعنى  
الذي يفهم من الكلام المركب بحسب اختلاف أواخر الكلم وهو علم  
العربية وإما أن تبحث عن مطابقة الكلام لمقتضى الحال بحسب الوضع  
المعوي وهو علم المعاني وإما أن تبحث عن طرق دلالة الكلام ايضاحا  
وحما بحسب الدلالة العقلية وهو علم البيان وإما أن تبحث عن وجوه  
تحسين الكلام وهو علم البديع فالعلوم الثلاثة الأولى يستشهد عليها  
بكلام العرب نظما ونثرا ، لأن المعترف فيها ضبط ألفاظهم والعلوم الثلاثة  
الأخيرة يستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم ، لأنها راجعة الى المعاني

ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم اذا كان الرجوع الى العقل .

وقال أبو الفتح عثمان بن حني : المولدون يستشهد بهم في المعاني كما يستشهد بالقدماء في الالفاظ .

قال ابن رشيق في العمدة : الذي ذكره أبو الفتح صحيح بين 1 هـ  
كلام ابن حجة

ولعل ابن حجة أخذ ذلك من قول أبي جعفر الاندلسي <sup>(1)</sup> في شرح بديعية رفيقه أبي عبد الله بن حابر .

وقد نقله البغدادي في مقدمة خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب : علوم الأدب ستة : اللغة والصرف والنحو والمعاني والبيان والبديع والثلاثة الأول لا يستشهد عليها الا بكلام العرب دون الثلاثة الأخيرة فانه يستشهد فيها بكلام غيرهم من المولدين لأنها راجعة الى المعاني ، ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم اذ هو أمر راجع الى العقل ولذلك قبل من أهل هذا الفن الاستشهاد بكلام السحري وأبي تمام وأبي الطيب وهلم جرا . ثم قال البغدادي وأقول الكلام الذي يستشهد به نوعان . شعرو وغيره فقائل الأول قد قسم العلماء على طبقات أربع : الشعراء الجاهليون قبل الاسلام كامريء القيس والأعشي ، والثانية : المخضرمون وهم الذين أدركوا الجاهلية والاسلام كليد وحسان ، والثالثة : المتقدمون ، ويقال لهم الاسلاميون ، وهم الذين كانوا في صدر الاسلام كجرير والفرزدق والرابعة : المولدون ، ويقال لهم المحدثون وهم من بعدهم الى زماننا كبشار بن برد وأبي نواس ،

---

( 1 ) ص 5 ، 6 تحقيق عبد السلام هارون ط الفكر سنة 1967

فالطقتان الأوليان يستشهد بشعرهم اجماعاً وأما الثالثة فالصحيح صحة الاستشهاد بكلامها وأما الرابعة فالصحيح لا يستشهد بكلامها مطلقاً وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم واختاره الزمخشري<sup>(1)</sup>

ثم ذكر البغدادي من يستشهد بشعره من العرب فقال انه أحد الطبقات الثلاث الأول من طبقات الشعراء التي قدمناها وقد علق أستاذنا الدكتور محمد رفعت على هذا قائلاً : ونحن نقول هذا كلام حسن غير أن في نواحيه ما تتقاضانا دراستنا للنحو وأصوله أن يبيح من تفصيل وتعليل وتكميل وتذييل مع بيان رأينا فيما نسوقه :

(1) عقد ابن جني في الخصائص<sup>(2)</sup> باباً لاختلاف اللغات ، وقال كلها حجة وقد انتهى فيه الى أن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطيء وان كان ما جاء به خيراً منه .

هذا اذا أريد به قانون النحو وقياسه كما هو ظاهر كلام ابن جني بمبالغة وإفراط ، لأن من لغات العرب ما عده رجال العربية مفصلاً عن هذا اللسان الذي جعل النحو له .

وقد روي ابن سلام في طبقات الشعراء عن أبي عمرو بن العلاء قوله « وما لسان حمير وأقاصي اليمن بلساناً ولا عربيتهم بعربيتنا ومن لغات العرب ما هجرته أطوار وأمشاج لم يصح القياس عليها مع غموض المعالم وفقدان المقومات والشرائط . وما هو ذا ابن حني يحدثنا في هذا الباب عن لغة الحجازيين في اعمال ما ولغة التميميين في ترك اعمالها فيقول : هذا حكم اللغتين اذا كانتا في الاستعمال متدانيتين

---

(1) الخصائص ج 2 ص 10

(2) توفي ابن حجة سنة 837 هـ وتوفي الأندلسي سنة 780 هـ



متراسلتين أو كالمتراسلتين ، ثم يحدثنا عن اللغات المهجورة فيقول  
فأما أن تقل أحدهما جدا وتكثر الأخرى جدا ، فإليك تأخذ بأوسعهما رواية  
وأقواهما قياسا ، ألا تراك لا تقول مررت بك ولا المال لك ، قياسا على  
قول قصاعة المال له ومررت به ، ولا تقول أكرمتك قياسا على لغة من  
قال مررت بك وعشت مسكر

فحذير بالبحويين تهذيب النحو من اللغات المهجورة ، لأنه  
قوانين تحتذي وجدير بهذه اللغات أن تحد مكانها في علوم آخر كتاريخ  
اللغة أو فقه اللغة فأما وضع هذه اللغات في قوانين النحو فمما يطوح  
الناس في مهجور من العربية ، كما شاهد من يصححون بهذه اللغات  
ما يقع في مسح الكتب وما يقعون فيه من التحريف ، وقد رأينا رجال  
العربية القدامى يلحون كثيرا من الكلام الذي يمكن تحريجه على هذه  
اللغات وقد أخذ اللسان العربي عن قریش أفصح العرب وقيس وتميم  
أسد وعليهم اتكل في الغريب والإعراب والتعريف ثم هربل وبعض  
كنة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم وبالجملة  
لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف  
بلادهم التي تجاور سائر الأمم الذين حولهم كدحم وجدام فمن حق  
النحو على أصحابه أن يكونوا أثباتا يتوثقون في نقل العربية عن  
بصادقونهم من الأعراب ويستوثقون منهم فقد سائر تدوين العربية معركة  
الملح والإعراب ولم يكن كل عربي صادقه العلماء قد سلمت له لعتة  
فمنهم من انتقل لسانه ومنهم من لم ينتقل ولا شك أن السبيل إلى متانة  
الحكم النحوي وإحكامه هو وثاقة النقل العربي وأثباته ويقول ابن حني  
في الخصائص : ( ينبغي أن يستوحش من الأحاد عن كل أحد إلا أن  
تقوى لعتة وتشيع فصاحته )<sup>(1)</sup> . وقد كان بعض البحويين لا يتحرى الدقة

فحشد لمسائل النحو ما سمعه من صادقه فصيحاً وغير فصيح فأعرب  
في الإعراب وأسرف في التحريج مما جعل العربية تشكو البطة منه  
وترجو الحمية وهذا ما فتح الباب لشكوى قال أبو محمد اليربدي :

كما يقيس النحو فيما مضى      على لسان العرب الأول  
فحاء أقوام يقيسونه      على لغى أشباح قطر بل  
فكلهم يعمل في نقص ما      به يصاب بالحق لا يأتلى  
إن الكسائي وأصحابه      يرقون في النحو إلى أصل  
ذكر ياقوت في معجم الأدباء والسيوطي في المزهرة قول أبي  
الطيب اللغوي :

وأهل الكوفة يأحدون من أهل البصرة ، وأهل البصرة يمتنعون من  
الأخذ عن أهل الكوفة لأنهم لا يرون الأعراب الذين يحكون عنهم  
حجة

وقد وجد اللحن عريب ررباً في بعض هذه الطبقات وأقعدته  
المزارة فلم يستطع توعلاً ولا فشيأ فقد كان يشار إلى اللاحين بأصابع  
المهزوة فيودون أن تخسف بهم الأرض وقد صاقت دائرة الاستشهاد  
بالطبقات الثلاث بعدهم فقد امتلأ بطن الكتاب بما سمعه سيويه من  
عرب العصر العباسي .

سأل الكسائي الخليل : من أين أخذت علمك هذا فقال الخليل  
من بوادي الحجاز ونجد وتهامة فخرج الكسائي ورجع وقد أنقذ خمس  
عشرة قنينة حبرا في الكتابة عن العرب سوى ما حفظ ، بل إن النحاة  
كانوا يعرضون نحوهم على العرب ليقرؤه .

وأنا لنحس العرض والتقرير من كتاب سيويه إذ يذكر قول بعض

أشياحه ثم يذكر أنه سأل العرب فوجدهم يوافقونه أو رأى أنه لا يقوله أحد من العرب وهذا مثل منه ، ذكر . رعم الخليل من أمام ومن قدام ومن وراء ومن قبل ومن دبر أنهن تكرات اذا لم يضمن الى معرفة كقول أبي النحم :

يأتي لها من أيمن وأشمل

ثم قال سيبويه : وسألت العرب فوجدناهم يوافقونه ، والمسألة الزنبورية مشهورة من حيث مطالبة الكسائي بالرجوع الى العرب . فهذه ناحية من نواحي العربية قد قصدها العلماء ما وجدوا اليها سبيلا ، لأنهم رأوا فيها النماذج الحية للألسنة العربية ، ولأنهم استمدوا منها ما يساعدهم على دعم القواعد وتسويرها وهو أيسر من الاستقراء إذ يشعرون بالمحاذثة ما تقوله العرب وما تأناه ، والعلماء الذين رفضوا شعر المحدثين رفضا تاما أسرفوا في هذا الرفض ، ولكن حرصهم على سلامة القواعد هو الذي دعاهم الى ذلك ، وقد انبرى القاضي الجرجاني يدافع عن شعر المحدثين ذاكرة أنه لا يوجد جواد لم تخنه الحوافر ولمادا يقتصر على شعر الجاهليين والاسلاميين وهي لم تسلم من الخطأ

كما دافع عنهم ( يوهان فنك ) في العربية قائلا : نسي القدماء أمورا هامة لم أجدها في العربية ويظهر رأي في بعض الأصول اللغوية

أ - نسوا أن هذه الشواهد التي حصروها في الطبقتين الأولى قد تكفي لإفهامنا لغة القوم في فترة أو فترات معينة ولكنها ليست بكافية في فهم مسألة هامة : تطور اللغة العربية بأصواتها وصيغها وتراكيبها ، تلك المسألة التي لها صلة وثيقة بقواعد اللغة بل التي لولا هي لما كان في

الامكان أن تعرف هذه القواعد معرفة صحيحة لذلك ترى الدراسة الحديثة أن تضع الى جانب هذه الشواهد شواهد أخرى ان لم تكن أهم من هذه فهي لا تقل عنها أهمية ، شواهد نستمدّها من اللغات السامية بل من تلك اللهجات العربية التي يحتقرها اخواننا القدماء ، لأنها لهجات متأخرة من ناحية ولأنها لهجات السوق والعامّة من ناحية أخرى وسنرى أن في لهجات السوق هذه شواهد أكثر اسهاما في خدمة اللغة العربية واعانة على فهمها من شواهد العربية الفصحى .

ب - ونسوا أن اعتمادهم على شعر الجاهلية وصدر الاسلام دون شعر الباقيين قد يؤدي الى جعل اللغة التي ضخموها بأبحاث لا طائل تحتها فقيرة في قواعدها الأساسية لأنها قواعد تقوم على شعر طبقات معينة كان أكثرها من البدو ، ونحن لا ننكر ما في لغة البدو وشعرهم من قائمة كبيرة ولكن شعر هؤلاء لا يمثل أحوال الأقوام المستحدثين وحاجاتهم وخصوصا أفكارهم الدينية والفلسفية والعلمية ، وان شاعرا كالمتنبي أو المعري أو حتى الشعراء المحدثين المعاصرين لجدير بأن تستفاد منهم شواهد اللغة كما استفيد من آداب القدماء سواء بسواء .  
ولهؤلاء أفكار وتعبيرات تفيدنا في تطور اللغة وتكمل بعض مواطن النقص في قواعدها

ج - ونسوا أن من الممكن أن يكون في شعر الشواهد شعر الطبقات الثلاث الأولى أبيات مصنوعة وصنعها بعض الرواة ونسبوها الى شاعر جاهلي او اسلامي من شعراء هذه الطبقات لم يستشهدوا بأبيات من لامية العرب للشنفرى ( أقيموا بني أمي صدور مطيكم ) .

وقد قال الثقات انها مصنوعة ألم يشك القدماء في قصيدة :

ان الشعب سر ان الشعب الذي دون سلع

تلك التي نست الى تأبط شرا وظنوا أن يكون خلف الأحمر  
واضعها .

ألم يشر ابن سلام في كتابه : طبقات الشعراء الى انتقال الشعر  
وحدرد منه ،

لعل قائلا يقول . ان الدين وضعوا هذا الشعر وانتحلوه كانوا  
يتكلمون العربية ويجيدونها ويحيدون صاعاة الانتحال واتقان لغات  
الشعراء الذين كانوا ينتحلونهم القصائد الرائعة ، هذا حق ولكن واضعي  
هذا الشعر من رواة وغيرهم عاشوا في عصور يعدها النحاة عصور فساد  
للغة هي عصور الطبقة الرابعة ، هذا من ناحية ، ثم إن كثيرا من الذين  
وضعوا الشعر للاستشهاد ولم يصعوه بالسليقة ولكن وضعوه لاثبات  
قاعدة أو فكرة من الأفكار التي حرتها عليهم نظرياتهم النحوية

د - ثم سوا أن تقدسهم للأسلاف ربما غلب عليهم في تحري  
دقة الأمانة العلمية فان من مبادئهم أنه لا يجوز الاحتجاج بشعر أو نثر لا  
يعرف قائله مخافة أن يكون ذلك الكلام لشاعر محدث أو لشخص لا  
يوثق بكلامه ، فحاولوا جهد استطاعتهم أن يستشهدوا بالشعر المسبوب  
الى ذويه ، ويرد البصريون على الكوفيين اجازتهم دحول اللام على خبر  
لكن واستشهادهم بهذا الشطر : ولكنني من حها لعميد ، لأن هذا  
البيت لا يعرف قائله ولا يعرف الشطر الأول منه ولم ينشده أحد ممن وثق  
في اللغة ولا عزى الى مشهور بالضبط والاتقان .

هذا حسن ولكن النحاة لم يجروا على هذه القاعدة دائما فقد  
استثوا من هذه القاعدة خمسين بيتا ذكرها سيويه هي من أصح  
الشواهد ، اعتمد فيها خلف عن سلف وسيويه راويها رواية ثقة .

إذا كان سيويه راوية ثقة أطمأنوا الى أن سيويه قد أخذ عن ثقات  
كذلك ألم يأخذ عن رواة عصره ولا يحلو منهم الوضاع والكذاب

ولم نذهب بعيدا أليس القدماء أنفسهم قد أشاروا الى أن بعض  
الرواة قد دسوا على سيويه بعض أبيات انتحلها له ، قال اللاحقي  
سألني سيويه هل تحفظ العرب شاهدا على اعمال فعل قال فوضعت له  
هذا البيت .

حذر أمورا لا تضير وامر ما ليس منحيه من الأقدار  
ومع ذلك فقارىء كتب النحو يعثر على البيت شاهدا على اعمال  
فعل يقله خلف عن سلف مع الاشارة في الحاشية او الهامش الى انه  
منتحل وصعه اللاحقي لسيويه

واذا فرصنا صحة هذه الأبيات أي أنها صحيحة بالنسبة الى شعراء  
من العرب أو الأعراب ، وليست لأحد من الرواة ومريفي الشعر فالى أي  
حد تميدنا هذه الأبيات في تطور اللغة ، لا شيء ، لذلك كان الباحثون  
في تطور اللغة يعدون البحث في هذه الأبيات وأمثالها عبثا لا طائل  
تحتة ، ولا ننسى ماالمعرفة صاحب الشعر وزمانه ومكانه ، والبيئة التي  
عاش فيها والجنس الذي ينتمي اليه من أهمية كبرى في معرفة تاريخ  
أصوات اللغة ومفرداتها وتراكيبها

وكما دهننا في الحديث مدها وسطا ، نقول : ان الشعر علم من  
علوم العرب يشترك فيه الطبع والرواية والدكاء ثم تكون الدربة مادة له  
وقوة ولكل واحد من أسبابه فمن احتمعت له هذه الحاصل فهو المحسن  
المبرز الا ان شعر القدامى روي محفوظا بالسمع ، ولا يحب الافراط  
والتفريط ولكتنا لا نرى الاحتجاج بشعر المحدثين على اطلاقه فقد سطا

على عصرهم ليس الحضارة وأفواه العجمة ولعلنا اذا نظرنا الى قول أبي  
نواس :

غير مأسوف على رمن ينقضي بالهم والحزن

رأينا أسلوبا عربيا جديدا غير مأبى ، ولكن كثيرا من النحويين  
رغبة منهم في الضبط يعدونه مثالا لا شاهدا فهم يلحقونه بمضاربة زيد  
وعمر ولا يقصدونه مقعد الححيجة ، وهذا ما يؤكد لنا سلامة القواعد  
التي توصلوا اليها

أما ما يستشهد به من قول العرب فهو الشعر والنثر جميعا ، والشعر  
أعلق بالنفس وأجرى في الحفظ وتلحق به الأمثال لما تكون عليه من  
وحارة التعبير وما تشعر به من روعة الاستعمال وقد تعلق بالدهن أصناف  
من النثر كالسجع والقلب والاردواج .

## الفصل الرابع :

### مع ابن الانباري في ( لمع الأدلة )<sup>(1)</sup>

يقول الاستاد احمد أمين في ضحى الاسلام<sup>(2)</sup> : نعم ان الأصوليين اختلفوا هل تثبت اللغة بالقياس أو لا تثبت ؟ وانقسموا قسمين ، ولكن مهما كان اختلافهم فقد وقع القياس فعلا وأثر في اللغة ، والحوادث كبراً كما رأيت وكان شأنهم في ذلك شأن الفقهاء ، حارب كثير منهم القياس وشنع على قائله واستخدمه فعلاً كأداة للتشريع قال ابن الانباري : « اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس فمن انكر القياس فقد أنكر النحو ولا يعلم أحد من العلماء أنكره ، وينسب الى الكسائي أنه قال .

إمما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر يتفع

وتحدث الأستاذ بعد ذلك عن أثر القياس الكبير في اللغة العربية ، ذكراً ان اللغة لا تخضع لقياس مطرد ضارباً بالأمثلة ، فاللغة تقول : أكرم ويكرم وأحسن ويحسن ولكن بجانب ذلك تقول أحزن ويحزن ، وفي القرآن الكريم : ﴿ فلا يحزنك قولهم ﴾ وفي اللغة أكرم

---

1 ( لمع الأدلة في أصول النحو 10689 هـ دار الكتب

2 ( ج 2 ص 281 طبعة خامسة مكتبة النهضة



فهو مكرم ، ولكن بجانب ذلك أحب فهو محبوب ، وتوصل الى أن الحويز بقباسهم قد أهدروا كثيرا من الاستعمالات في نظير وضع قواعدهم الكلية وشددوا في احترامها وخصص الدس لها ، لأنهم كانوا المسيطرين على التعليم وسموا ما حرح عن قواعدهم شذودا أو أولوه تأويلا بعيدا ليتفق ومذهبهم ، وذكر أن اللغة كما حكيت عن لعرب لا تحضع دائما للقياس ولا تسير دائما على قواعد وهذا ما جعلني بعد تقديم الأدلة السماعية أعرج على القياس وأقف مع أبي لركات الانباري في كتابه لمح الأدلة فقول وبالله التوفيق

علم أصول النحو عدم حاول الاباري به أن يصع للغة العربية أصولا وقواعد تماثل تلك الأصول والقواعد التي وضعها الفقهاء لفقه وأن يحدد القوانين التي يجب أن يراعيها ويسير عليها الحويزون حينما يحاولون أن يعالجوا أمرا من أمور اللغة لعربية بالدراسة والتأليف ، فهو مدين للفقهاء بالاسم كما انه مدين لهم بالمهيج بل ان تعريفه لأصول النحو يطابق تعريف الفقهاء لأصول الفقه ولهذا انه لمس الطبيعي ان نلاحظ في سهولة ويسر الأثر الكبير الذي لعه لفقهاء في كتاب الاباري ، كما يمكن تحديد الطريق الذي سلكه مؤلفه وكان من الطبيعي أيضا أن يعرف أبو الركات أصول النحو بأنها أدلة النحو لتي تفرعت عنها فروع وفصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله ، وهذا الاعلان هو مفتاح فهم هذا الكتاب كما أنه في نفس الوقت سر الصعف والتهافت فيه ، اما أنه مفتاح فهم الكتاب فذلك لأن الانباري يتبع الفقهاء وأصول الفقه خطوة خطوة .

وقسم أصوله للنحو تقسيما يشابه تماما ذلك التقسيم الذي ارتضاه الفقهاء لأصول الفقه ، كما أنه نقل الى أصول النحو جميع

الاصطلاحات التي استخدمها الفقهاء في أصولهم حتى أصبح القاريء لأصول الأنباري كأنه يقرأ كتاباً من كتب الفقه وأنه أمام فقيه حادق لا أمام نحوي أو لعوي مدقق وأما أنه سر الصعف والتهافت فيه فلأن الأنباري قد حرص على اللغة منهاجاً غريباً عنها مصداً لطبيعتها ، لأن اللغة شيء والفقه شيء آخر وما يمكن أن يساير الفقه لا يمكن أن يلفق مع طبيعة اللغة والمنهاج الذي ترتضيه اللغة يحب أن ينبع من طبيعة اللغة نفسها لا أن يقل نقلاً من علم آخر . . !

الأنباري على كل حال مولع بتقليد الفقهاء وليست هذه أول مرة يقلدهم وإنما يعلن هو نفسه في مقدمة كتابه الانصاف في مسائل الخلاف أن جماعة من الفقهاء المتأدبين والأدباء المتفقيين سألوني أن ألخص لهم كتاباً لطيفاً يشتمل على مشاهير المسائل الخلافية بين نحوي البصرة والكوفة على ترتيب المسائل الخلافية بين الشافعي وأبي حنيفة وهو نص صريح يوضح ولع الأنباري بتقليد الفقهاء ويكشف عن غرامه بطريقتهم لقد تحدث عن النقل وأقسامه وعن الاستحسان واستصحاب الحال وهي أمور تحدث عنها الفقهاء في أصولهم وقتلوها بحثاً وتدقيقاً ، فالمشابهة واضحة والتقليد بين ، ولذلك فإن الأنباري لم يحاول إخفاء كل هذا أو إنكاره ، ومهما يكن من شيء فإن الأنباري ليس هو الوحيد الذي تأثر بالفقهاء وطبق على النحو منهاج الفقه وألفاظه فالسيوطي يعلن في وضوح تام في كتابه عن أصول النحوان أصول النحو بالنسبة إلى النحو كأصول الفقه بالنسبة إلى الفقه<sup>(1)</sup> ثم يصيف هو نفسه قائلاً : وربته على نحو ترتيب أصول الفقه في الأبواب والفصول وليس من شك في أن السيوطي متأثر بفهم الأنباري وبالفهم العام الذي كان

( 1 ) الاقتراح ج 2

سائدا بين الكثير من العلماء ، ونحن نعلم أن الدراسات اللغوية العربية في تاريخها الطويل قد تأثرت بالدراسات الدينية الاسلامية تأثرا كبيرا ، وأن الدين الاسلامي قد لعب دورا واصحاحا في هذا الشأن ، فليس من شك في أن كثيرا من المشتغلين بالدراسات اللغوية ، قد كرس جزءا كبيرا من وقته لدراسة القرآن والسنة بل ان منهم وهم كثيرون من فهم اللغة العربية على انها ليست سوى وسيلة لفهم الدين الاسلامي وأداة لشرح القرآن والسنة ، والأنباري نفسه يعلن أن النحو شرط في رتبة الاجتهاد وأن المجتهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد ، إن لم تكن كلها التي تحدثت عن نشأة النحو العربي .

وقد أظهر بوضوح الاطار الديني الذي شأ فيه ، ثم ان كثيرا من النحويين كانوا في نفس الوقت من المفسرين او القراء او المحدثين او الفقهاء ولهذا كان من الطبيعي أن تغطي تلك الدراسات أو بعضها على البعض ويؤثر البعض في البعض الآخر تأثيرا كبيرا .

والأنباري نفسه مثل واضح لهذا النوع من العلماء فهو قد ألف في أصول الفقه عدة كتب ، وكتب الكثير من فقه الشافعية ، بل لقد اعترى من زعماء هذا المذهب .

والدراسات النحوية واللغوية إذن ليست دراسات قائمة بذاتها يمكن أن يكرس العالم حياته لها بغية خدمة اللغة نفسها وإنما هي كما فهم الأنباري وغيره وسيلة لخدمة الدين وأداة لتفهم القرآن والسنة وشرط في رتبة الاجتهاد « اما ذلك الفهم الذي يرى أن اللغة ظاهرة اجتماعية مهمتها نقل الأفكار بين أفراد المجتمع وتسهيل التفاهم بينهم ذلك المهم كان بعيدا كل البعد عن ادراك الأنباري ومن شاكله من العلماء ، وانه لمن الانصاف الا يطالب الأنباري بمثل هذا الفهم لطبيعة اللغة

ومهمتها ، لأنه عالم خضع لتيارات عصره وتبع المفاهيم السائدة في تلك الحقبة التي عاش فيها وليس من العدل مطالبة مثل هذا الفهم الحديث للغة ، وبخاصة وهو عالم شديد التدين مبالغ في التحفظ مؤمن بمذهب أهل السنة شافعي المذهب ، كما تأثر ابن الأنباري أيضا في ( لمع الأدلة في أصول النحو ) بالمنطق الذي لعب دوره الكبير في التأثير على المقه والفقهاء وعلى الأصوليين ولم يؤثر فيه المناطقة مباشرة ، لأن ثقافته المقهية والأصولية ضخمة ومؤلماته في المقه والأصول معروفة ، أما ثقافته المنطقية والفلسفية فمحدودة وكتابات عن الفلسفة والمنطق تكاد تكون معدومة ، وقد كتب في أصول النحو ابن السراج قال ابن خلدان في كتابته عنه : ( له التصانيف المشهورة في النحو منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن واليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه )<sup>(1)</sup>

كما كتب ابن برهان في أصول النحو كما ذكر السيوطي<sup>(2)</sup>

كما يذكر حاجي خليفة أنه ألف كتابا في أصول اللغة<sup>(3)</sup>

قال أبو عبد الله المرزباني<sup>(4)</sup> صنف يعي ابن السراج كتابا في النحو سماه الأصول انتزعه من أبواب كتاب سيبويه وحمل اصنافه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين فأعجب بهذا الفلسميون وإنما ادخل فيه لفظ التقاسيم ، فأما المعنى فهو كله من كتاب سيبويه على ما قسمه ورتبه إلا أنه عدل فيه على مسائل الأحفش ومذهب الكوفيين وخالف أصول

1 ( وفيات الأعيان جزء 3 ص 462 )

2 ( رهرا ، 125 ، 214 )

3 ( كشف الظنون 1 - 114 )

4 ( المهرست ص 122 )

الصريين في أبواب كثيرة لتركه الطر في النحو وإقباله على الموسيقى .  
فالمرزباني يؤكد أثر المنطقيين في ابن السراج وإعجاب الفلاسف  
بطريقته وأنه خالف الطريقة المعروفة لدى النحويين ، كما يعلن ابن  
الأنباري أن ابن السراج أخذ مسائل سيويه ورتبها أحسن ترتيب ومعنى  
هذا أن ابن السراج صاحب طريقة جديدة في النحو وتقسيم أبوابه  
تحالف منهاح سيويه ومدرسة البصرة .

ولقد أعجب بها السيوطي لأن ابن السراج في أصوله اعتمد على  
المنطق وحكم العقل في مسائل النحو واللغة وانتعد عن أسلوب الحجة  
والمقهاء ، كما أن منطقة واضح وأسلوبه يدل على ذكاء وفهم ودوق  
لغوي متقدم ، والأمر كذلك عند ابن الرماني لأنه تلميذ ابن السراج ،  
لذلك فحن لا توافق ابن الأنباري في دعواه أنه ابتكر هذه الأصول  
وهذه هي أصول النحو كما ذكرها ابن الأنباري بعبارة .

اعلم أن أصول النحو هي أدلة النحو التي تفرعت عنها فروعه  
وفصوله ، كما أن معنى أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها حملته  
وتفصيله وفائدته التعويل في إثبات النحو على الحجة والتعليل والارتفاع  
من حصيص التقليد إلى يفاع الاطلاع على الدليل فإن المخلد إلى  
التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب ولا ينفك في أكثر الأمر عن  
عوارض الشك والارتياح وأن تلبس عليه لوامع السراب بمسائل  
الشراب وهذه حالة لا يرصى عنها أولو الألباب .

### الفصل الثاني في أقسام أدلة النحو :

اعلم أن أقسام أدلة النحو ثلاثة : نقل وقياس واستصحاب حال  
ولهذه الأقسام الثلاثة مراتب الأولى لدليل النقل والثانية لدليل القياس

والثالثة لدليل استصحاب الحال وعلى هذا الترتيب فصلها في فصولها مسودة بروعها وأصولها والدليل هو المرشد الى المطلوب ، وقيل عبارة عن معلوم يتوصل بصحيح النظر فيه الى معرفة علم ما لا يعلم في مستقر العادة اضطرابا والدلالة والدال بمعنى الدليل فعلى ها يكون الدال فاعلا بمعنى فعيل كعالم بمعنى عليم وقادر بمعنى قدير وأصنه دالل فاستقل اجتماع حرفين متحركين من حس واحد فسكن الأول وأدعم في الثاني فصار دالا وقيل الدلالة فعل الدليل والدال ناصب الدليل والأكثر في الاستعمال هو الأول

### الفصل الثالث في النقل :

اعلم ان النقل هو الكلام العربي المفصح المقول لنقل الصحيح ابحارح عن حد القنة الى حد الكثرة وعلى هد يبحر ح ما جاء من كلام لعرب المولدين وغيرهم وما جاء شادا ثم حد يصرب الأمثلة لدلت

وتحدث في الفصل الرابع عن انقسام النقل وانه تواتر وأحد ، فأما التواتر فلعنة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب وهذ القسم دليل قطعى من أدلة النحو نفيد لعلم ، وأما الأحاد فما تفرد بقة بعض اهل اللغة وهو دليل مأخوذ منه<sup>1</sup>

وتعليقا على ذلك نقول : ذكر السيوطي في المزهري . قال الامام محم الدين الرازي في المحصول وأتباعه : الطريق الى معرفة اللغة إما النقل المحض كأكثر اللغة او استنباط العقل من النقل قال والنقل المحض اما تواتر وأحد ولم يذكر الحاحب في محتصره ولا الأمدي في

---

1 ( لمع الأدلة في أصول النحو هـ 10689 تحقيق الدكتور عطيه عامر

الأحكام سوى الطريق الأول وهو النقل المحض إما تواترا وهو ما لا يقبل التشكيك كالسما والارض والحر والبرد ونحوها وإما آحادا كالقرد ونحوه من الألفاظ العربية ، وقال الامام فخر الدين والأمدى وأكثر ألفاظ القرآن الكريم من الأول أي من المتواتر ، وتحدث ابن الأنباري في شرط نقل المتواتر والآحاد في قبول نقل أهل الأهواء وأنه جائز الا اذا كانوا ممن يتدينون بالكذب وهي قول المرسل والمجهول وفي حوار الاجازة ككتب الرسول صلى الله عليه وسلم الى الملوك التي أخبر بها الناس .

ثم تحدث في الفصل العاشر عن القياس قائلا : اعلم ان القياس في وضع اللسان بمعنى التقدير وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسا أي قدرته ومنه المقياس أي المقدار وقيس رمح أي قدر رمح وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل وقيل هو حمل فرع على أصل بعلة تقتضي اجراء حكم الأصل على الفرع وقيل هو ربط الأصل بالفرع بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة ولا بد لكل قياس من أربعة أشياء أصل وفرع وعلة وحكم وذلك مثل أن تركب قياسا في الدلالة على رفع ما لم يسم فاعله فتقول : اسم أسند الفعل اليه مقدما عليه فوجب أن يكون مرفوعا قياسا على الفاعل فالأصل هو الفاعل والفرع ما لم يسم فاعله والعلة الجامعة هي الاسناد والحكم هو الرفع والأصل في الرفع ان يكون للأصل الذي هو الفاعل وإنما أجرى على الفرع الذي هو ما لم يسم فاعله بالعلة الجامعة التي هي الاسناد وعلى هذا النحو تركيب كل قياس من أقيسة النحو .

ورد على من أنكر القياس قائلا : اعلم ان انكار القياس في النحو لا يتحقق لأن النحو كله قياس ولهذا قيل في حقه : النحو علم

بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ولا يعلم احد من العلماء أنكره لشوته بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة وذلك أن أئمة الأمة من السلف والخلف أجمعوا قاطبة والاجماع حجة قاطعة على أنه شرط في رتبة الاجتهاد وأن المجهد لو جمع جميع العلوم لم يبلغ رتبة الاجتهاد حتى يعلم من قواعد النحو ما يعرف به المعاني المتعلقة معرفتها به ولو لم يكن ذلك علما معتبرا في الشرع والا لما كانت رتبة الاتهام متوقعة عليه لا تتم الا به ثم لم تزل الأمة قاطبة منذ زمن الصدر الأول من الصحابة والتابعين والسلف الصالح ومن بعدهم مع تكرار الأعصار في جميع الأمصار يدعون اليه ويحثون عليه ولهذا المعنى سموه أدبا .

وقد أورد السيوطي كثيرا من آراء العلماء في هذا الشأن فقال قال ابن جني في الخصائص من قال : إن اللغة لا تعرف الا نقلا فقد أخطأ فانها تعلم بالقرائن أيضا<sup>(1)</sup>

فهذا رأي المؤيدين القياس وسق أن نقلنا رأي ( يوهان فنك ) في العربية ذلك الرأي الذي ينكر القياس في اللغة ، ويقول الدكتور احمد امين في صحى الاسلام<sup>(2)</sup> معلقا على ما جاء في المزهر ، ويعجبي في ذلك قول عبد اللطيف البعدادي : « اعلم ان اللغوي شأنه أن يقل ما نطقت به العرب ولا يتعداه وأما النحوي فشأنه إن يتصرف فيما ينقله اللغوي ويقيس عليه ومثالهما المحدث والفقيه ، فشأن المحدث نقل الحديث برمته ثم أن الفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويسقط فيه علله

( 1 ) مرهر 1 ص 59

( 2 ) ج 2 ص 277



ويقيس عليه الأمثال والأشباه» (1)

وبعد أن تحدث عن أقوال العلماء في القياس وشروطه وما يخلق به تحدث عن استصحاب الحال قائلا : (2) اعلم أن استصحاب الحال من الأدلة المعتبرة ، والمراد استصحاب حال الأصل مثل استصحاب حال الأصل في الأسماء وهو الاعراب ، واستصحاب حال الأصل في الأفعال وهو البناء حتى يوجد في الأسماء ما يوجب البناء ويوجد في الأفعال ما يوجب الاعراب فما يوجب البناء في الأسماء هو شبه الحرف أو تضمن معنى الحرف فشبه الحرف في نحو لدي وتضمن معنى الحرف في نحو كيف وما يوجب الاعراب في الأفعال هو مضارعة الاسم في نحو يذهب ويكتب وما أشبه ذلك ومثال التمسك باستصحاب الحال في الاسم المتمكن أن تقول : الأصل في الأسماء الاعراب وإنما ينسب منها ما أشبه الحرف أو تضمن معناه وهذا الاسم لم يشبه الحرف ولم يتضمن معناه فكان باقيا على أصله في الإعراب .

ومثال التمسك باستصحاب الحال في الفعل أن تقول في فعل الأمر الأصل في الأفعال البناء وإنما يعرب منها ما يشابه الاسم وهذا الفعل لم يشابه الاسم فكان باقيا على أصله في البناء

واستصحاب الحال من اضعف الأدلة ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل ألا ترى أنه لا يجوز التمسك به في اعراب الاسم مع وجود دليل البناء من شبه الحرف أو تضمن معناه وكذلك لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من مضارعة الاسم

---

(1) مرهر 1 ص 30

(2) لمع الأدلة ص 86

وعلى هذا قياس ما جاء من هذا النحو .

يقول الأستاذ عباس حسن في كتابه ( رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية )<sup>(1)</sup> عرفنا ما كان من أمر القياس والسماع واختلاف الآراء فيهما وأثر ذلك في المسائل النحوية وبقيت مسألة تتصل بالقياس أو تنفرع منه وهي التعليل فالحاجة لا يرصون عن القاعدة بل يتساءلون لم رفع الفاعل وبصب المفعول ؟ ويحيون عن كل اعتراض باحاته ولقد أصاب ابن سنان الخفاجي حين يقول « إن الحاجة يحب اتباعهم فيما يحكونه عن العرب ويروونه » ، فأما طريقة التعليل فإن النظر إذا سلط على ما يعدل به النحويون لم يثبت معه إلا الهد الفرد بل لا يثبت منه شيء البتة ، ولذلك كان المصيب فهم المحصل من يقول : هكذا قالت العرب من غير زيادة على ذلك ، وربما اعتذر المعتذر لهم بأن عللهم إنما ذكروها وأوردوها لتصير صناعة ورياضة ويتدرب بها المتعلم ويقوي تأملها المبتدئ فأما أن يكون ذلك جاريا على قانون التعليم الصحيح والقياس المستقيم فذلك بعيد لا يكاد يذهب إليه محصل

ولو أن الأمر اقتصر على المعارك الجدلية المجردة التي لا يمت أثرها إلى تصويب أنواع من الكلام وتخطئة أخرى بغير حق لقلنا خطب يسير ولكنه تعداها إلى صميم اللغة وأصولها وأساليبها اد اتحدوا من تلك العلل المعلولة قيودا جديدة أخصعوا لها الكلام العربي الأصيل كما أخصعوا لها كلام المحدثين ، فاد رأوا الأول لا يسايرها قالوا عه شاد أو قليل أو مؤول أو ما إلى ذلك من أسماء تفيد ضعفه وبطلان القياس عليه وإذا رأوا كلامنا لا يوافقها حكموا عليه بالخطأ والفساد وإن كان موافقا

---

(1) 6391 ، 6392 هـ دار الكتب

للكلام العربي الأصل فالعلل عندهم غايات يحضغ لها النص لقديم  
وكأنها الأصل وهو المرع ، اذا انحرف عنها تناولته عصاها فالنصوص  
عندهم حاضعة للعلل وليست العلل هي الحاضعة للنصوص ، ومن هه  
استهدف الكلام قديمه وحديثه لقسوة حكمهم ولاقى الشعراء والكتاب  
وعيرهم عتا في إرصائهم وإنقاذ الألفاظ والأساليب من تحريجهم فلم  
يكن الأمر اذا مجرد تعليل أحوف بل امتد أثره الى النواحي العملية  
الواقعية ، وكان من ثماره المرة التحكم القاسي في صحة الألفاظ  
والأساليب وعدم صحتها وتصييق محال التعبير ، ولم يقصروا سلطانهم  
على كلام العرب والمستعربين بل امتدت بهم الحراءة الى القرن  
الكريم نفسه وقد سقت الأمثلة وطبقو حكمهم عليه وتناولوه عائد دلوا به  
غيره وبهذا لم يملت مهم كلام قديم أو حديث قرآن أو غير قرآن وتلك  
عاية الافساد .

واستدل على ذلك بالمسألة المائة والعشرين في اختلاف  
الكوفيين والبصريين في جوار تقديم التمييز اذا كان العامل فيه فعلا  
متصرفا نحو تصب ريد عرقا ، واحتج الكوفيون بالنقل والقياس ، أما  
النقل فقد جاء ذلك في كلامهم قال الشاعر :

أتهجر سلمى بالفراق حببها      وما كان نفسا بالفراق تطيب

وأما القياس فلأنه فعل متصرف وهذه الأفعال تقدم معمولاتها  
عليها كما في الحال عند البصريين : راكبا جاء ريد .

ثم دفعوا جدلا متوقعا من البصريين وهو اعتراضهم على الكوفيين  
بأن تقديم الحال لا يحوز عندهم فكيف يستشهدون به فقالوا : إنما لم  
يجز ذلك عندنا لما يؤدي اليه من تقديم المضمرة على المظهر ، لأن في

(راكبا) صمير يعود على زيد وجاز الاستدلال به ، لأنكم أيها البصريون تقولون به فصلح ان يكون الزاما عليكم .

وقد رد البصريون قائلين : انه لا يجوز تقديمه على العامل فيه ، وذلك لأنه الفاعل في المعنى الا ترى أنك اذا قلت : تصيب زيد عرقا وتفقأ الكرش شحما ، أن المتصيب هو العرق والمتفقأ هو الشحم ، وكذلك لو قلت حسن زيد علاما ودابة لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة ، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يحز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا ، قالوا : ولا يلزم على كلامنا الحال حيث يجوز تقديمها على العامل فيها نحو (راكبا جاء زيد) فإن راكبا فاعل في المعنى ومع هذا يحوز تقديمه ، لأننا نقول : الفرق بينهما طاهر ، وذلك لأنك اذا قلت : جاء زيدا راكبا ، فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى ، واذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار راكبا بمنزلة المفعول المختص لاستيفاء الفعل فاعله من كل وجه فجاز تقديمه كالمفعول نحوه ( عمرا صرب زيد ) بخلاف التمييز فانك اذا قلت : تصيب زيد عرقا وتفقأ الكرش شحما وحسن زيد علاما ، لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى بل الفاعل في المعنى هو العرق والشحم فلم يكن عرقا وشحما وعلاما بمنزلة المفعول من هذا الوجه لأن الفعل استوفى فاعله لفظا لا معنى فلم يحز تقديمه كما جاز تقديم الحال وكذلك قولهم ( امتلأ الاناء ماء ) فانه وان لم يكن مثل ( تصيب زيد عرقا ) لأنه لا يمكن أن تقول : امتلأ ماء الاناء ، كما يمكن أن تقول : تصيب عرق زيد ، الا أنه لما كان يملأ الاناء كان فاعلا على الحقيقة

وأما الجواب عن كلمات الكوفيين : فما استدلووا به من قول الشاعر :

وما كان نعتا بالعراق تطيب ، فان الرواية الصحيحة ( وما كان نعتي بالعراق تطيب ) وذلك لا حجة فيه ، ولش سلمنا صحة ما رويناه فبقول . نعت ( نعتا ) بفعل مقدر كأنه قال أعني نعتا ، لا أعني التمييز ولو قدرنا ما ذكرتموه فاما جاء في الشعر قليلا على طريق الشذوذ فلا يكون فيه حجة .

وأما قولهم . انه فعل متصرف فحاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة الى آخر ما قرروه قلنا الفرق بينهما ظاهر ، وذلك ، لأن المصوب في ( صرت زيد عمرا ) مصوب لفظا ومعنى ، وأما المصوب في نحو ( نعت زيد عرقا ) فانه وان لم يكن فاعلا لفظا فانه فاعل معنى فان الفرق بينهما .

وأما احتجاجهم بتقديم الحال على العامل فيها فلا حجة لهم فيه ، لأنهم لا يقولون به ولا يعتقدون صحته ، فكيف يحورون يستدلوا على الخصم بما لا يعتقدون صحته ؟ قولهم ( كان القياس يقتضي أن يحور تقديم الحال على العامل فيها الا أنه لم يحز عندنا لدليل دل عليه وهو ما يؤدي اليه من تقديم المضمرة على المظهر ، قلنا : كقولنا هاهنا : كان القياس يقتضي أنه يحور تقديم اسم على العمل فيه ، الا انه لم يحز عندنا لدليل دل عليه وهو ان التمييز في المعنى هو الفاعل والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل على ما بينا ، واذا جار لكم أن تتركوا جواز التقديم هناك لدليل جاز لنا أن تركه هاهنا لدليل على أنا قد بينا فساد ما ذهبت اليه وصحة ما ذهنا اليه والله اعلم<sup>(1)</sup>

وقد صاق أحد الباحثين المحدثين وهو الأستاذ عباس حسن درعا

---

( 1 ) الانصاف ص 493 وما بعده لمسألة العشرون بعد المائة

بهذه العلل قائلا : فهل رأيت مثل هذه الحرب الكلامية العنيفة وما فيها من كر وفر وعنف وشدة أكل هذا من أحل إباحته تقديم التمييز أو عدم إباحته ، مع وروده مقدما في المسموع

إن العقل الراجح يحتكم في هذا الى الكلام العربي وحده غير ملتفت الى علل النحو المصروعة وتأويلاتهم المتكلفة ومنطقهم الكادح المرهق في المثال السابق وعشرات غيره تشابهه أو تفوقه عنما ولحاحا وافرطا في الثثرة والسفسطة

إذا كان هذا السحاة صاحب النحو الوافي الذي اعتمد فيه على آراء النحويين لم ترضه هذه العلل فما هوذا زميل له هو الأستاذ عبد الحميد حسن يقول عن علل النحو وفلسفته<sup>(1)</sup>

( يتعرض السحاة في حلال شرحهم للقواعد السحوية لناحية نظرية وهي البحث في الأسباب التي جعلت الناطقين باللغة العربية يلتمسون حصائصها وما فيها من وجوه الاعراب وهل لهذه الخصائص أساس منطقي وإن الباحث المستقل في هذه الشعبة يفسح المجال للتمحيص والترجيح ولورن هذه التعليقات السحوية ، وهذه العوامل التي يسبب لها وجوه الاعراب بميزان صحيح ولا بداء الرأي فيها في ضوء البحوث الحديثة في علم اللغة وفلسفتها لاسيما والأول قد طلب توحيد القواعد في ضوء القرآن الكريم على أن تكون هذه العلل التخصصية وأن يحدد النحو منها في تعليم الناشئة .

كما أنه يعترض على السحاة في تحطيتهم قولنا ( اذهب الى الحقن

---

1 ( القواعد السحوية مادتها وطريقتها ج 1 1953 مكتبة الاسكندر المصرية تأليف عبد الحميد حسن

حر يا<sup>(1)</sup> قائلا . ( إن النحاة لا يرضون عنه زاعمين أن الحال لا تكون  
الا مشتقة خضوعا لعلة وضعوها ككلمة ( جريا ) ليست مشتقة ولا تنطق  
عليها العلة فهي في موضعها ، هذا خطأ عندهم فان قلت ان لها نظائر  
في كلام العرب الأوائل ، أجابوا بأن تلك النظائر على كثرتها لا يقاس  
عليها وأنها مؤولة فما ورد من مثل جاء على ركضا مؤولة بالمشتق أي  
راكضا أو بأنه مفعول مطلق لفعل محذوف والجملة هي الحال أي  
يركض ركضا أو بتقدير مصدر مضاف محذوف أي جاء مجيء ركض أو  
بتقدير مضاف محذوف ليس مصدرا أي ذا ركض أو على تأويل معنى  
الفعل في الجملة بمعنى المصدر الذي فيها فيكون جاء على ركضا أي  
يركض على ركضا .

خمسة أنواع من التأويل اشترط النحاة أن تختار واحدا منها ليكون  
حواز مرور لتلك الكلمة المسموعة هي أو نظائرها عن العرب أنفسهم  
والتي لها أشباه كثيرة من كلامهم الأصيل .

واذا كان القياس عليها غير حائز فقيم التأويل لتصحيح به كلام  
العرب أما كلامنا فان كان لتصحيح كلام العرب فلم لا نقيس عليه بعد  
ذلك مضميرين في أنفسنا التأويل أيضا لنستريح ما لا تبيحه القواعد الا  
بالية القلبية تلك النية التي لا يمتد أثرها الى طاهر الكلمة الجامدة ولا  
الى حملتها ولا تدخل على أحدهما تغييرا ملحوظا ، أليس من الغدر في  
القول بأن كلمة ركضا وأمثالها لا تصلح حالا الا بالية فكأن التحريم

---

(1) الأئمة الأوائل من المحويين كسيبويه يحذرون هذا التعبير قال أبو حيان في رتشاف النصب  
محيي المصدر موضع الحال مذهب سيويه وجمهور النصريين يند على ذلك قوله تعالى  
﴿ ثم ادعهم ياتينث سعيًا ﴾ الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سر وعلايه ﴿ وادعوه  
حرون وطعنا ﴾ ﴿ ثم إني دعوتهم جهارًا ﴾

والحل أمران وهميان موقوفان على مجرد النية ومن غير أن يكون لهذا أثره في المعنى والأسلوب وكان المعنى لا يختلف باختلاف هذه التأويلات إلا أن لكل منها موضعه من الجملة ودلالته الخاصة التي تبين دلالة الآخر .

والواقع أنهم يدافعون عن العرب ويدكرون كلمة نادرة لم تكثر في استعمالاتهم فأولها النحاة المتأخرون على أن تحفظ ولا يقاس عليها اطرادا للقواعد ، ولقد كان النحاة ينزعون الى جانب المعنى حتى التي اختلف فيها النحاة فكلام البصريين في مثال عدم جواز تقديم التمييز على الفعل ، لأنه فاعل في المعنى اذ انه محول عنه معقول .

ونحن حينما ندافع إنما ندافع عن الأئمة الأولين الذين لم يسرفوا في التأويلات والدين كانوا يستطيعون أن يركبوا الى اعراب ما يتفق مع صاعتهم ، ولكن الذي حملهم على التزام رأي بعينه مراعاة جانب المعنى كما سنرى ذلك في كتاب سيبويه .

وتكثر التعليقات في كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، سواء للقواعد المطردة وللأمثلة الشاذة ، يقول في فوائده كتابه : وليس شيء يضطرون ( يعني العرب ) اليه إلا وهم يحاولون به وحها ، فهو لا يعلم فقط لما كثر في ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد ، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توحيد قاعدة بدون علة ، ونحن لا نكاد نمضي في قراءته حتى نجده يعلل لعدم جزم الاسماء ، يقول : « وليس في الأسماء جزم ، لتمكنها وللحاق التنوين فاذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة .

وواضح أنه لا يعلل لواقع الاسم فحسب بل يعلل أيضا لما يجري



في واقعه مما جرى في الأفعال من بعض وحوه الاعراب وبذلك وسع  
التعليل فشمّل ما هو واقع وما لم يقع في الأسماء وفي الأفعال جميعاً ،  
أد لا يلبث أن يقف عند إعراب المضارع وأنه يرفع وينصب مع أدوات  
النصب ويحرم مع أدوات الجزم . ويلاحظ أنه لا يجر ويحاول التعليل  
لذلك فيقول وليس في الأفعال المضارعة جر كما أنه ليس في الأسماء  
حرم ، لأن المجرور دحل في المصاف إليه معاقب للتويز وليس ذلك  
في هذه الأفعال ، ونراه يعلل لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأنه  
يصارع ويشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه فانك تقول : إن عبد  
الله ليفعل ، كما تقول : إن عبد الله لفاعل فيما تريد من المعنى وأيضاً  
فانك تلحق به لام الاستدعاء كما ألحقناها باسم الفاعل في نفس العبارتين  
المذكورتين وهي لا تدحل إلا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال  
الماضية

وبهذا كله يستحق المضارع أن يعرف وأن يدخل على حره لرفع  
والنصب والحرم وبحس كأنه يستشعر منه كأن الواجب إن يكون حر  
الماضي ساكناً وكان الأصل في الأفعال أن تكون ساكنة الأحر ولا يلبث  
أن يعلل لفتح آخره بأن فيه بعض المضارعة ولذلك كان يقع موقع اسم  
الفاعل والمضارع جميعاً أد تقول : ( هذا رجل صرب محمداً ) كما  
تقول . هذا رجل صارب محمداً ، وتقول إن فعل فعلت ، كما تقول إن  
يفعل أفعل ، ولذلك فارق الماضي السكون إلى الفتح ولم يعرب أعراباً  
كاملاً مثل المضارع ، لأن مضارعة ناقصة أد لا تدحل عليه لام الاستدعاء  
ومعنى ذلك أن الأفعال ثلاثة أقسام ، قسم منها ضارع الاسم مضارعة  
تامة فأعرب وهو الفعل المضارع وقسم صارعها أو شابهها مشبهة ناقصة  
فبنى على الفتح وهو الماضي وقسم ثالث بقي على أصله من السكون  
وهو فعل الأمر .

ثم يتحدث سيويه عن أن النون في الأسماء المشاة والمجموعة ليست علم الإعراب بل علمه حروف اللين قبدها وأما نحو . يفعلان ويفعلون وتمعلين فإن الألف والواو والياء فصائير وليست علما للإعراب ، ويمضي في تعليل دخول التنوين على الأسماء المتمكة دون الأفعال المضارعة فضلا عن غيرها من الأفعال بسبب خفته وثقلها .

وكل هذه التعليقات في الصفحات الأولى من الكتاب اد لم تتجاوز حتى الآن الصفحة السابعة فيه ، وبذلك ثبت سيويه جدور التعليل في النحو والصرف ومدىها في جميع قواعدهما ومسائلهما ، فليس هناك شيء لا يعلل بل لكل شيء علته يمسك بها في يمينه وتنتشر هذه التعليقات في أكثر صفحات الكتاب ويكفي أن نذكر منها أطراف فمن ذلك تعليله لاختصاص الاستفهام بالأفعال وأن الأصل فيها أن تدخل عليها لا على الأسماء لمشايتها حرف الجزاء أو الشرط ولأن جوابها يحزم أحيانا كما يحزم الأمر وأدوات الشرط إنما يليها دائما الأفعال .

وطبعي أن يكثر القياس في كتاب سيويه كثرة مفرطة لأنه الأساس الذي يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية وأطرادها وهو يعتمد عنده في تكثر الأمر على الشائع في الاستعمال على ألسنة العرب كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم في الأسماء والعبارات المختلفة فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد في اليعت على حذف العائد في الصلة متمثلا بقول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح

يريد الهاء ( أي حميته ) وقول الحارث بن كلدة

فما أدري أغيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا  
يريد : أصابوه<sup>(1)</sup>

والحليل أستاذ سيويه هو أول من بسط القول في العلة لسحوية  
سبطا لفت بعض معاصريه وقد سئل أحد هذه العلل عن العرب أم  
احترعها من لذن نفسه ؟ فأجاب بأن العرب نطقت على سحيتها وطباعها  
وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم يقل ذلك عنها وقال .  
إنه يمثل بما رأى أنه علة لما علله فان مسح لغيره علة لما علله من النحو  
هي أليق مما ذكره بالمعلول فليأت بها .

فمثلي في ذلك مثل رجل حكيم دخل دارا محكمة الباء عحية  
النظم والأقسام وقد صحت عنده حكمة بانيتها بالخضر الصادق أو  
بالبراهين الواضحة والحجج اللائحة فكما وقف هذا الرجل في داخل  
الدار على شيء منها قال : إما فعل هذا هكذا لعله كذا وسبب كذا  
السبب كذا وكذا ، مسحت له وخطرت بباله محتملة لذلك فحائر ان  
يكون الحكيم الثاني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل  
الدار وحائز أن يكون فعله لغير تلك العلة الا ان ذلك مما ذكره هذا  
الرجل محتمل أن يكون علة لذلك فان مسح لغيري علة لما عللته من  
النحو هي أليق مما ذكرته بمعلول فليأت بها وهذا كلام مستقيم وانصف  
من التحليل رحمه الله<sup>(2)</sup>

وبذلك انفتح باب العلل واسعا أمام النحاة وأخذ كل حادق منهم

1 ( الدكتور شومي صيف في المدارس النحوية بتصرف من ص 82 92  
2 ( الايضاح في عمل النحو لأبي القاسم النرجسي لمنوفي 337 تحقيق مرون المبارك طه دار  
العروبة

يجلب اليه كل ما يستطيع من غرائض ونواذر ، لم يقفوا بها عند أحكام  
الاعراب الظاهرة بل أداروها في واقع الكلام الاعرابي ولا واقعه ،  
وتحادلوا فيها طويلا ، وقد أفرد ابن حني للعلل مؤلفات خاصة بها على  
سحوما هو معروف في كتابه ( الخصائص )<sup>(1)</sup> وجمع الزجاجي في كتابه  
( الايضاح العلل النحوية التي عرفت حتى عصره سواء ما اتصل منها  
بالحدود وأحكام الاعراب وما اتصل منها بالمروض والطنون الجدلية وشر  
في تصاعيف ذلك بعض آرائه غير متحيف لآراء من سبقوه من البصريين  
والكوفيين والعددادين فهو يعرض آرائهم ومثلهم في دقة وتحري شديد وقد  
يتدخل ورائده الانصاف فيؤثر رأيا على رأي أو علة على علة وقد يترك  
ذلك للقاريء ما دامت لم تستس له الحجة الصحيحة التي يحكم على  
أساسها بين الطرفين المتعارضين . وجهد نفسه أشد الجهد في معرفة  
تطور كثير من العلل فبدأ بأطراف منها منذ التحليل وسيبويه وسار بها مع  
الرمس لا يغادر علة لمعتل وهو حاسب مهم في الكتاب ، لأنه يربا تطور  
العلل النحوية وكيف أحدثت نمو وتتعدد بمضى الوقت على صوء ما  
ثقف النحاة من المنطق أو من الفلسفة أو من الفقه أو من علم الكلام .

ولعل من الطريف أن الزجاجي تسه الى طبيعة هذه العلل وما فيها  
من تكلف وتحمل فقسمها الى تعليمية وقياسية وحدلية ، فالتعليمية هي  
العلل الأولى التي تفيدنا الأحكام الاعرابية كأن نقول : العلة هي نصب  
لفظه ( زيدا ) في قولنا : إن زيدا مسافر هي مجيء إن قبلها ، والقياسية  
هي العلل الثانية التي تأتي وراء العلل الأولى كأن يسأل سائل عن العلة  
في أن تنصب ( إن ) لفظة ( زيدا ) فيحيب النحاة بأنها هي وأخواتها

---

(1) ح 1 ص 48 ، ص 144 ، ص 237

أشبهت الفعل المتعدي الى مفعول به واحد ، فعملت عمله وتلاها منصوب كأنه مفعول به مقدم ومرفوع كأنه فاعل مؤخر فأما العلة الجدلية فعمل ثوالت تأتي وراء العلة الثواني كأن يسأل سائل . بأي الأفعال تشبه إن وأحواتها ؟ أنا لماضية أم المستقبل أم الحادثة في الحال ؟ أو يسأل سائل ثان لم لم تجر إن وأحواتها على سياق الفعل فيتقدم معها مرفوعها على منصوبها كما يتقدم الفاعل على المفعول أو يسأل سائل ثالث لماذا لم يجر في أن وأحواتها إن يتقدم مرفوعها على منصوبها كما يحدث ذلك في الفعل ؟ فكل ما يعتل به النحاة جوابا عن هذه الأسئلة وما يمثيها يدخل في العلة الجدلية .

وواضح أن العلة التعليمية هي التي يحتاجها الناشئة في تعلم النحو، أما العلة القياسية والجدلية أو العلة الثواني والثوالت فتزيد لا جدوى فيه الا شغل العقل بالتأمل والظن ، ولكسا نؤمن بأن يعي المتخصصون في دراسة النحو بدراسته في صورته القديمة وكل ما داخلها من فلسفة العلة حتى يتبينوا تطوره وما شفع به هذا التطور من جهود عقلية خصبة ، جعلت بعض المستشرقين يشيد بما تم لهذا العلم على أيدي أسلافنا من نصج واكتمال يحق للعرب أن يفخروا به

---

( 1 ) ورد هذا النص في ص 202 من الجزء الأول من مجلة المجمع

« الباب الثاني »  
« طريقة استدلال أئمة النحو على القواعد بهذه  
الأصول  
وهل كانوا ينزعون الى جانب المعنى أو  
الإعراب »



إنما لنذكر بالحير تلك الطلائع العلمية من رحالات اللغة والحو  
ونسجل بالاكبار وعظيم التقدير فصلهم على اللغة وفروعها ولا سيما  
تأسيس الحو ، ونشيد بذكر طائفة - كانت في مقدمة العاملين  
المخلصين هي : علي بن أبي طالب وأبو الأسود الدؤلي ، وعبد الله بن  
اسحاق وأبو عمرو بن العلاء والحليل بن أحمد وسيبويه امام النحاة  
البصريين ومؤلف الكتاب مرجعهم الأول والأكبر ، أما طريقتهم في  
جمع اللغة فكانت وقفا على السماع من أفواه العرب الخالص يدهون  
اليهم في الوادي العربية ويحتملون أقسى المتاعب في ذلك كي يلتقطوا  
من أفواههم كلمة أو يسمعوا عنهم لفظاً أو يتلقوا منهم شيئاً طرائق النطق  
والقاء الكلام وقد يتلقون ذلك من عربي سكن إحدى الحواضر العربية  
إذا ثبت لهم أن سليقته ما تزال سليمة وأن لغته لم تنحرق عن أصلها  
الصحيح وأن لسانه عربي خالص فلما صح لهم ما أرادوا وجمعوا منه ما  
استطاعوا عكفوا عليه ينظرون فيه من وجهة أخرى ويهيئون أنفسهم لعمل  
جديد يختلف عما فعلوه فلقد كانت مهمتهم الأولى محصورة في جمع  
ألفاظ اللغة من أفواه أهلها وحفظ ما يحملون ثم تدوينه حين جاء وقت  
التدوين ، أما مهمتهم الثانية فكانت الوقوف أمام ما جمع من اللغة



ومفرداتها ومركباتها ومراقبته ومراقبة وثيقة تكشف عما يلحقه من تعير في  
المواقف المختلفة والحالات الكلامية المتساوية ويحصر ذلك التعير في  
حدود مصوطة لا يند منها شيء .

وفي سبيل هذه العية وتحقيقها أطالو الوقوف والمرحمة  
والمواربة واحتملوا من العناء والمشقة ما لا يحتمله الا المحاهدون  
الصابرون ووصلوا من هذا كله الى استساغ قواعد مختلفة لغوية وبحوية  
وصرفية وبلاغية ولكل منها آثاره ومراياه في صحة القول وسلامة الكلام  
وكان من مزايا النحو ارشادنا الى ضبط أواخر الكلمات ضبطا صحيحا  
مع ما قد يتبعه من ضبط حروف أخرى أو وضع كلمات وضعها السليم  
من حميتها وما يتصل بهذا مما يوضحه النحو ويفصله ، راقبوا آخر  
الكلمة العربية في مئات الأمثلة فعرفوا أنها قد تكون مرفوعة الآخر أو  
منصوبة أو محروقة أو مجزومة أو مسيئة

ثم اتجهوا الى المرفوعة في مئات الأمثلة أيضا وجهدوا في  
استقصاء أحوالها وتنوع أوصافها حتى استطاعوا أن يحصروا حالات  
الرفع وحدها وكشفوا خصائص كل حالة وطواهرها واسروا يسجلون تلك  
الخصائص والظواهر ويطلقون على كل حالة منها اسما منفردا به ولا  
يصدق على غيرها فهذه مبتدأ وتلك خبر وثالثة فاعل ورابعة اسم كان ،  
ومثل ذلك فعلوا في الكلمات المنصوبة الآخر أو المحروقة أو غيرها  
ودونوا أوصافهم هذه أو قواعدهم في علم خاص سموه ( علم النحو )  
وبصحو أن نتعلم النحو لنأمن من الزلل في الضبط أو نسلك مسلك  
العرب في ضبط أواخر الكلمات وما يتصل بها غير خاطئين .

ورحم الله هارون الرشيد إذ يقول : الحويستر غني لأنني استدلت  
به على القرآن والشعر

ولقد كان الطريق شاقاً أمام السحاة الأوائل إذ إن تعقيد القواعد ساء على المصادر السماعية الثلاثية السابقة وبخاصة المصدر الثالث الأخير كان يقتضيهم :

(أ) معرفة العرب الذين يحاكونهم وبيان العربي الذي يقتدون به دون سواه

(ب) معرفة اللغة التي يقاس عليها ومبلغ صلاحها لذلك أتساوى لغات العرب ولهجاتهم جميعاً أمام القياس ولا يقع بينها تفاوت أم تختلف وإذا تفاوتت فبأي اللغات يأخذون وعلى أيها يقيسون وما سبب الإيثار .

وشيء آخر أيتساوى أفراد القبيلة الواحدة في سلامة اللغة وصحة البيان أم تتفاوت كذلك وإذا تفاوتت فمن نحاكه ومن تركه وعلى هذين الأمرين تقوم أهم المساحث العربية أصولاً وفروعاً .

لقد سبق أن قدما الطبقتين اللتين اعتمد عليهما العرب في الاستشهاد وهما الطبقتان الأوليان : الجاهلية وصدر الإسلام ، وذكرنا رأي المعارضين لهذا التجديد ، وهذا هو مجمع اللغة العربية يتخذ قراراً وهو : أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع<sup>(1)</sup> وقد ضاق المعاصرون بهذا التحديد إذ رفض المجمع الاستشهاد بزعماء البيان في العصور المحتملة بعد فترة التحديد كأبي تمام والبحتري والمتنبي وشوقي والجاحظ وابن حلدون والمويلحي ومحمد عبده وغيرهم من رجالات اللغة والعلم والأدب ، ولا يضير

---

(1) ورد هذا النص في ص 202 من الجزء الأول من مجلة المجمع

هؤلاء وأمثالهم تصييق عصور الاستشهاد ، لأن العرص من ذلك صيانة اللغة من الخطأ وإبعاد العجمة عنها ، ولسا نرى تصييقا ولا اعناتا للمشتغلين بالأدب واللغة كما يدعي المدعون فعدهم من وسائل التوسعة والتيسير ما يفتح الطريق أمامهم ويسمح لهم التحرر من غير اياحية ولا جمود ، أما فهم التصرف في الأساليب واختيارها والتفص في استكر تسييقها وتجديدها ونوشتها بضروب الحمال البلاعي المحمود عني وجه لا تقييد فيه الا بالأسس العامة والقواعد الكلية التي لا تكون اللغة لغة الا بها ، واتساع أحكامها ، أما ما عداها والحرية فيه مطلقة والاباحة عامة .

لقد عرفنا من البحث السالف أن الكلام الذي يقاس عليه ويحتج به هو كلام العرب الحاضر في عصور محدودة وان غيره كلام غير وثيق والآن نسأل . أتساوي القبائل العربية كلها في هذا بحيث يحور الاقتداء بواحدة ما فيكون الاقتداء بها صحيحا قويا لا يلام صاحبه عليه أن بها تفاوت وتفاضل بحيث يجب الاقتداء بواحدة دون أخرى واد وقع التفاوت والتفاضل بين القبائل المختلفة أو بين أفراد القبيلة الواحدة فأيها يقتدي ؟ تلك أمثلة تتعرض لتصميم الموضوعات اللغوية وأصول مسائلها ومنها تتعرض بحوث وفي الاجابة عنها توصيح لتلك الموضوعات فتساوي القبائل في صحة القول نتيجة طعية لتدرج التاريخي ولا يصح تفصيل لهجة على أختها حتى وان كانت أحب وقعا على اللسان والأدان لخلوها من بعض الخصائص الاقليمية أو الموضوعية كالشكشة أو العنينة أو العجمية ، ولكن هذا وبحوه لا يقدح في أنها عربية أصيلة ، قال أبو حيان في شرح التسهيل . ( كل ما كان لغة قبيلة يقاس عليه ) ،

وقال السيوطي في المزهري ( أجمع العلماء على الاحتجاج بلغة القوم فيما يحتلّون فيه أو يتفقون<sup>(1)</sup> )

وقال ابن جني في كتابه الخصائص بعد الكلام على عمل اللغويين والحاجة وأحذهم عن بعض العرب .

### باب اختلاف اللغات وكلها حجة :

أعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تخطره عليهم ، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك أعمال ما يقبلها القياس ولغة الحنابلة في أعمالها كذلك ، لأن لكل واحد من القومين صرباً من القياس يؤخذ به ويحلد إلى مثله ، وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحتها ، لأنها ليست أحق بذلك من رسلتها لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير أحدهما فتقويها على أخذها وتعتقد أن أقوى القياسين ، أمثل لها وأشد أساليبها وأما رد أحدهما بالأخرى فلا ، ألا ترى إلى قول النبي ﷺ ( نزل القرآن سبع لغات كلها كاف شاف ) هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال متداينتين متراسلتين أو كالمتراسلتين فأما أن تقل أحدهما حداً أو تكثر الأخرى حداً فانك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً ، ولا تراك لا تقول مررت بك ولا المال لك قياساً على قول فاننا لا نسير على قول قصاعة المال له ، ولا مررت به ، ثم قال : يحب تخير الأقوى إلا إذا احتاج إلى غيره في شعر أو سجع . وإما أن احتاج إلى ذلك من شعر أو سجع فانه مقبول معه غير متفق عليه .

ج 2 12 .

---

(1) ج 1 ص 410

من جميع ما تقدم مستخلص النتائج الآتية .

( ١ ) أن لغة القبائل العربية على اختلافها صحيحة فصيحة وكل واحدة منها يصح الأخذ بها والقياس عليها .

( ٢ ) أن بعضها وقد يكون أكثر شيوعاً وأوسع نفوذاً وأجمل وقفاً فلا يحول هذا دون الاستشهاد بغيره والاحتجاج به في السعة

( ٣ ) أن العربي قد يستخدم لهجة غير لهجة قبيلته أو ألفاظاً غير ألفاظها ويستعني بها عن لئله أو لا يستغني .

( ٤ ) أنه قد ينفرد بالاشتراك والتحديد وقد يكون ما تفرد به راجع إلى لغة قديمة وصلت إليه أو لم يصل وعلى ضوء هذه الحقائق نعرض لما يسميه النحاة القياس السماعي

القياس اللغوي حمل كلمة على نظيرها في حكم لسبب يجمع بينهما ولا يحمل على هذا النضير إلا إذا لم يوجد ما يعارضة البتة فيقاس على هذا النضير ولو كان فذاً أو وجد المعارض له ولكنه قليل نادر . والآخر فيقاس على الكثير ويسمى الذي حمل على الكثير مقيساً أو قياساً ويحفظ ما سمع من القليل ولا يقيسون عليه ويسمونه شاداً ، وقد يوصف بالسماعي أيضاً ويقال للقياس الأصل والمطرود والكثير والأكثر والغالب وأشباهاها مما يفيد الكثرة والتوه كما يقال لشاد والقليل والأقل والنادر وأمثالها مما يفيد القلة والضعف أيضاً ولم يدكروا واحداً لقلة ، أو لكثرة ولا وصعوا واحداً منها وصعوا يزيل عنه الابهام . أهذه الكثرة والقلة حسابية يعول فيها على الأرقام وريادة العدد من غير اعتبار للناطقين ومنزلة قبائلهم أم ذاتية ينظر منها إلى تاريخ الكلمة ومنزلة القبيلة الناطقة وعدد القبائل ! كل ما نعرفه كما جاء في كتاب مسيويه وخزانة الأدب الكسرى أن عدماء اللغة عندما أرادوا أن يدوبوها عمدوا إلى أخذ أكثرها من القبائل الضاربة في وسط

شبه الجزيرة العربية كتميم وقيس غيلان وهذيل وهوازن وقريش وأحدوا قليلا من لغات القبائل الفصيحة الأخرى القريبة من تلك . ولغة القرآن فيها لغات شتى أكثرها من قلب الجزيرة ، وبعضها مما أحاط بالقلب ولغات هؤلاء جميعا تختلف في قليل أو كثير .

ولكن كيف نوفق بين ما ورد في الحديث الشريف . نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف وبين ما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام نزل القرآن بلغة قريش ؟

لقد كان النبي ﷺ بعد نزول الوحي اليه وحفظه الآية أو السورة يبلغها الناس ويقرئ أصحابه إياها فيحفظونها ويكتبونها في العصب واللخاف وقطع الأديم وغير ذلك وكان يطلق عليها الصحف ، وبعد الحفظ والاتقان كان كل حافظ ينشر ما حفظه ويعلمه غيره فمن لم يشهدوا النزول ساعة الوحي من أهل مكة والمدينة ومن حولهم من الناس فلا يمضي يوم أو يومان الا وما نزل محفوظ في صدور كثير من الصحابة وكان الحفظة والقراء يعرضون على النبي ﷺ ما يحفظون من القرآن وكانت قراءاتهم على اختلافها تطابق ما أوحى اليه ﷺ ، وكان بعضهم في أول الأمر يسكر ما يسمعه من غيره محالما لما تلقى عن النبي ﷺ ثم يحتكمون اليه ﷺ فيرشدهم .

فقد أورد ابن الجزري في كتاب النشر في رواية لأبي كعب قال « دخلت المسجد أصلي فدخل رجل فافتتح سورة النحل فقرأ فحالفني في القراءة ، فلما انفتل قلت . من أقرأك قال . رسول الله ﷺ : ثم جاء رجل فقام يصلي فقرأ وافتتح النحل فحالفني وحالف صاحبي فلما انفتل قلت من أقرأك قال : رسول الله ﷺ قال . فدخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية ، فأحدث بأيديهما فاطلقت بهما

الى النبي ﷺ فقلت : استقرىء هذين واستقرأ أحدهما قل : أحسنت  
 ودخل قلبي من الشك والتكذيب أشد مما كان في الجاهلية ثم استقرأ  
 الآخر فقال : أحسنت ودخل صدري من الشك والتكذيب أشد مما كان  
 في الجاهلية فصرب رسول الله ﷺ صدري بيده وقال : أعيدك أعيدك يا  
 أبي من الشك ثم قال . إن حرييل عليه السلام أتاني فقال : إن ربك عز  
 وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرف واحد فقلت . اللهم حمف عن  
 أمتي ثم عاد فقال . إن ربك عز وجل يأمرك أن تقرأ القرآن على حرفين  
 فقلت اللهم حمف عن أمتي ثم عاد فقال . إن ربك عز وجل يأمرك أن  
 تقرأ القرآن على سبعة أحرف وأعطاك بكل ردة مسألة<sup>(١)</sup>

والأحرف السبعة هي أوجه القراءة تتحلى فيها حصائص اللغة  
 العربية ولهجات العرب وأساليبهم في النطق وفي الأداء ، قال ابن  
 الحرري إنه تنوع القراءات فوجد أن اختلافها يرجع الى سبعة أوجه  
 ( 1 ) في الحركات بلا تغيير في المعنى والصورة مثل : السجل  
 بأربعة أوجه وبحسب بوجهين .

( 2 ) في المعنى فقط . « فتلقى آدم من ربه كلمات يرفع آدم  
 ونصه »

( 3 ) في الحروف بتعير المعنى سحيك بيدك وتحيك

( 4 ) عكس ذلك بصطة وسطه

( 5 ) بتعيرهما - يأتل ويتأل

( 6 ) في التقديم والتأخير فيقتلون ويقتلون نصم أول المصارع أو

فتح

( 1 ) كتاب الشر في القراءات بعشر ح ٤ ص 20

( 7 ) في الزيادة والنقصان نحو : وما عملت أيديهم وما عملته أيديهم .

وكل هذه الحروف كلام الله تعالى : نزل به الروح الأمين على رسول الله ﷺ ، فاختلفت الأحرف السبعة هو اختلاف نوع وتعابير لا اختلاف تصاد وتناقض . وليس معنى يرول القرآن على سبعة أحرف أن كل آية أو كلمة تقرأ على سبعة أوجه بل المقصود أن هذه الأوجه السبعة متفرقة في بواحيه وفي القراءات المختلفة والقراءات وإن لم تكن هي الأحرف السبعة فهي مشتملة عليها .

لقد صادف الاسلام حين ظهوره لغة مثالية مصطفاه جديرة أن تكون أداة التعبير عند خاصة العرب لاعامتهم فزاد من شعول تلك الوحدة وقوى من أثرها نزول قرانه بلسان عربي مبين ، هو ذلك اللسان المثالي المصطفى بيد أن هذه الوحدة اللغوية التي صادفها الاسلام ، بل من المؤكد أن عامة العرب لم يكونوا ادا عادوا الى أقاليمهم يتحدثون بتلك اللغة المثالية الموحدة وانما يعبرون بلهجاتهم الخاصة وتظهر على تعابيرهم صفات لهجاتهم وخصائص ألسنتهم<sup>(1)</sup>

قال ابن هشام . وكانت العرب يشد بعضهم شعر بعض وكل يتكلم على مقتضى سجيته التي فطر عليها ومن هنا كثرت الروايات في بعض الأبيات

وبازاء هذه الظاهرة التي لا يمكن دفعها اكتفى القرآن بتحدي خاصة العرب وبلعاتهم أن يأتوا بمثله أو نأية من مثله تثبيتا للوحدة

---

(1) دراسات في فقه اللغة 50



الدعوية ، سيما لحأ الى التوسعة في القراءات ومراعاة اللهجات في أحرفه القرآنية السبعة التي حفف بها على العامة ولم يكلفهم الطلق معير الدهحة التي تجري بها ألسنتهم في يسر وسهولة

ودلك ما لاحظته ابن الحزري حين قال « وأما سب وروده على سبعة أحرف لتخفيف وإحالة لقصد بينها أفضل الخلق وحبیب الحق ويعسر ذلك بقوله : وذلك أن الأسياء عليهم الصلاة والسلام كانوا يعثون على قومهم الحاصين والسبي ﷺ بعث الى جميع الخلق أحمرهم وأسودهم عربيهم وعجميهم .

وكان العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة وألسنتهم شتى ويعسر على أحدهم الانتقال من لغة إلى غيرها أو من حرف إلى آخر بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك ولو بالتعليم والعلاج '

وأهمية هذا الوجه أعني اختلاف اللهجات جعلت بعض العلماء يحصرون الأحرف السبعة في أنواع اللهجات ونحن حين نقول الأوجه السبعة التي استقرأناها نستقصي كل اختلاف في أداء القرآن ولا نعني وجوب الترام هذه الأوجه السبعة في الكلمة الواحدة فقد يكون في كل كلمة على حدة وجهان أو أكثر وقد يكون فيها وجه واحد فقط وإنما يقصد أن هذه الأوجه السبعة ترد الاختلافات إلى أحد وجوهها المناسبة حين يتحقق وجود اختلاف وإذا كما قد استطعنا حصر أوجه الاختلاف في

---

( 1 ) مآهل لعراف بلرقاي ج 1 ص 154 وهي مسوّه لابن الحزري في مكان آخر . جع ص 109  
( 2 ) نقله عن ابن جرير ج 1 ص 223 الدكتور صبحي الصالح ساد لاسلاميات وفقه لغة في كنية الآداب بالخامعة اللبنانية في كتابه ( مسألت علوم القرآن ) المطبوع بدار العلم للملايين وبقية البحث من كلامه

سمع فقد وقع لنا ذلك اتفاقا بعد أن جمعنا آراء الأقدمين ووفقنا بينها ، أما الصحابة الكرام الذين نزل القرآن بأحرفه السبعة ورسول الله ﷺ بين أظهرهم يقرؤهم بها وينبهم إليها فكانوا أكثر يومئذ من أميين ، لا يقرؤون ولا يكتبون وما كان يتاح لهم أن يحددوا المراد من الأحرف السبعة ، وإنما كانوا يعرفون أن أوجه الخلاف لا تخرج عن سبعة في جميع مفردات القرآن ، وقد اجتمعت عمليا في مختلف قراءاتهم التي أقرهم عليها رسول الله ﷺ وانتهى العلم بها إلينا والتي لم نعرفها نحن إلا بطريق الاستنساخ والاستقراء<sup>(1)</sup>

وجاء النحاة فجزوا في حلة اللغويين الذين استهلوا مرحلة النقد اللغوي بالنظر والتأمل والمراجعة ، ومن ثم أمكن التعرف إلى الخصائص والقواعد والحدود لضغط اللغة وقياسها وتنقية ما جمع منها مما شابه من اخلاط وفهم ما حاء من الفاظها عن طريق الشرح ووضع المعاجم لتحديد المدلول وقد تطورت هذه من معاجم حزئية في أبواب معينة تدور كلماتها في موضوعات متقاربة محدودة إلى معاجم شاملة ، وكانت هذه المرحلة ضرورية لاستقرار الدراسات اللغوية وحطوة أولى لوضع منهج يسير عليه اللغويون حتى لا يخلطوا بين اللهجات الفصيحة وغيرها من الأعجمي والوحشي وغير الفصيح ، يقول ابن حلدون : لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المشأة عند أهل الحو الأعراب واستبطلت القوانين المسماة لحفظها فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضعه عندهم ميلا من هجنة المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية ، فاحتيج إلى حفظ الموضوعات

---

(1) انظر من ص 101 إلى 116 مباحث علوم القرآن

اللغوية بالكتاب والتدوين حشية الدروس وما يشأ عنه من الجهل بالقرآن  
والحديث فشمّر كثير من أئمة اللغة الدواوين واللسان لذلك وأملوا  
فيه<sup>(1)</sup>

وهكذا كان القرآن دافعاً لكثير من العلماء إلى التحرير في اللغة  
وتحمل المشاق في سبيل جمعها وتحليصها . أكد ذلك ابن خلدون  
وسبق للعارفين أيضاً تأكيداً في خطة ديوان الأدب<sup>(2)</sup> إذ يقول ( القرآن  
وتريله فصل فيه مصالح العباد في معاشهم ومعادهم مما يثرون ويدرون  
ولا سبيل إلى عدمه وإدراك معانيه إلا بالتحري في علم اللغة )

جاء السحابة إذن وانتزعوا القواعد مما جمعه اللغويون فكان لا بد  
أن يوحد فيها الاضطراب لانتزاعها من تلك اللغات المختلفة ، ومن  
بعض القائل دون بعض وصدموها بأمثلة كثيرة تحالف أحكمهم فلم  
يحدوا بدا أن يتأولوها ويصمموها بالعدة أو الشدود أو السماع أو نحو ذلك  
بأسماء تدل في عرفهم على أنها لا يصح القياس عليه

يقول الخدادي « اعلم أن اللغوي شأنه أن ينقل ما نطق به  
العرب ولا يتعداه » ، أما اللغوي شأنه أن يتصرف فيما ينقله اللغوي  
ويقيس عليه ومثالهما المحدث والمفقيه فشأن المحدث نقل الحديث  
برمته ثم إن المفقيه يتلقاه ويتصرف فيه ويسط فيه علله ويقيس عليه  
الأمثال والأشياء<sup>(3)</sup>

ويعلق على قول عبد اللطيف الخدادي الأستاذ أحمد أمين

---

1 ( معجم ابن خلدون 50 484 تحت عنوان ( علم اللغة ) مطبعة الأزهرية 1930

2 ( مخطوط بدار الكتب

3 ( مرمر 30

قائلا . وفي الواقع حياء علماء النحو وكانوا أيضا عديماء لغة وأدب ، لأن هذه المروع لم تنفصل وتحدد ويتمير كل عالم بعلم منها الا بعد العصر الأول ، فأرادوا أن يصعوا لتجزئيات كليات فقد رأوا حياء محمد وذهب علي وحسن منظره ، فأرادوا أن يسموا الصمة علي دال محمد وياء علي وراء منظره رفعا وأن يسموا هذه الكلمات فاعلا وأن يصعوا القاعدة العامة ( الماعل مرفوع ) وكذلك فعلوا في قواعد الصرف وبدلوا في ذلك جهدا عربيا في تنوع النصوص واعمال الفكر واستحراح القاعدة وليس يدري أحد مقدار الجهود الذي بذل في تعرف قاعدة معرفها أطفال المدارس الابتدائية اليوم<sup>(1)</sup> .

( واما لنحد الكثرة المستفيضة التي تبلغ عشرات النظائر ومثاتها هيئة ميسورة في حركات الاعراب ) من رفع الماعل ونصب المفعول وحزم المصارع بأداة الحزم وسائر صبط الحروف والكلمات فهي كلام العرب من هذا ما يفوق الحصر ومهمة من يطلعه مهله قرية ، لكن المشاق تصادفه وتقهره حين يحاول أن يحكم على جمع من حموع التكسير أو مصدر من مصادر الثلاثي أو صيغة من صيغ الصفة المشبهة أو امثال هذا أنه قياسي أو سماعي وأين يجد النظائر المستفيضة التي تعيه على صحة الحكم ، وما السبيل الى معرفة عددها وقد اختلعت الآراء في تقديرها وكيف يقع الخلاف بعد الذي عرفناه قريبا من أن لغة كل قبيلة وكل عربي حجة لا دخل للقلة والكثرة والقوة والضعف في هذا ومن أجله كان الكوفيون أقرب الى الحق والواقع حين أجازوا القياس على المثال الواحد المسموع ، وحين يعترون اللفظ الشاذ فيقيسون عليه

---

1 ( صحى الاسلام 27782 مكتبة لهضة طبعة خامسة

ويسون على الشعر الكلام من غير نظر الى مقاصد العرب ولا اعتبار بما  
كثر أو قل<sup>(1)</sup>

وهذا رأي للعوي الحوي الكبير أبو ريد الأنصاري شيخ سيويه  
ومعلمه فقد كان يجعل المصيح والشاد سواء<sup>(2)</sup> وكان الصريون ومن  
مالأهم بعيدين عن الحادة حين ارتصوا الكثرة واعتصموا بها من غير تبيان  
لحدودها ومداها ولقد منعوا جمع مفعول على مفاعيل حمعا قياس  
بحجة ان ما ورد منه قليل لا يسوغ للقياس بعد ان أحصى بعض لحة  
القدامي ما ورد منه فاذا هو قراءة عشرة ألفاظ ومعنى هذا ان عشرة  
ليست كثيرة عند الصريين وأشياءهم ومن ثم لا تصلح للقياس عليها  
وهذا تحكم مرفوض وترمت لا سد له وليست اراؤهم أحق بالاتباع  
وأولى بالتقدمة من رأي الكوفيين فكلاهما يترع أحكامه من لغة العرب  
الحلص الصاريين حول مدينة ( الكوفة أو البصرة ) وليس الكوفيون  
بأهون شأنًا ولا أقل عددًا ولا أصعب مصادر من الصريين ( وان باحرت  
هؤلاء السياسة والحزبية والأهواء الدينية ، وفوق هذا فالكوفيون أعلم  
بالشعر من الصريين كما يقول المحققون وهناك من رجح مذهب  
الصريين ، رحمه أستاذنا الشيخ محمد الطبطاوي رحمه الله لأنه شأ  
كما يقول على ملاحظة أمور لا يراها الكوفيون

( 1 ) أنهم يؤثرون السماع على القياس فلا يصيرون اليه الا اذا  
أعوزتهم الحاجة . فكانوا لا يجيزون رأيا الا اذا أيده بالشاهد واحتجوا  
له بكلام العرب حملهم على ذلك سهولة اتصالهم بجمهرة العرب

(1) محاصر حدسات مجمع دور الاعداد الأول ص 363

(2) كتاب القياس

ولكثرتهم حولهم قد تعصوا الى رواياتهم فلا يحملونها الا عن موثوق  
بمطهرته أما الكوفيون فعلى عكسهم فصلوا القياس على السماع في كثير  
من مسائلهم لبعدهم عن العرب الحليين ولذا تسهلوا في رواياتهم  
فتلقوها عن أعرب لا يرى البصريون سلامتهم فحين وجد البصريون  
شاهدا لكل مسألة من مسائل العلم لحاة الكوفيون الى القياس

( 2 ) أنهم احتاطوا في أقيستهم فلم يدوبوها الا بعد توفر أسباب  
الاطمئنان عليها بخلاف الكوفيين الذين تحلصوا من قيودهم ولذلك  
يقول السيوطي في الاقتراح اتفقوا على أن البصريين أصبح قياساً لأنهم لا  
يلتفتون الى كل مسموع ولا يقيسون على الشاهد

( 3 ) أنهم لا يعولون على القياس البصري عند انعدام الشاهد لا  
فيما بدر حداً أما الكوفيون فطالما احتجوا اليه<sup>(1)</sup> .

( ويسفي أن يستقر في الأدهان أن المدرسة الكوفية لا تباين  
المدرسة البصرية في الأركان العامة للنحو فقد ست نحوه على ما  
أحكمته البصرة من تلك الأركان التي طلت الى اليوم راسحة في النحو  
العربي ، غير أنها مع اعتمادها لتلك الأركان استطاعت أن تشق لنفسها  
مدها نحويًا جديدًا له طوابعه وله أسسه ومبادئه )<sup>(2)</sup>

وكذلك لا مفاة بين قولهم إن البصريين أهل سماع وقولهم  
أنهم يحترمون القياس وكذلك لا تصارب بين القول بأن الكوفيين أهل  
قياس وقولهم أنهم يعولون على السماع أكثر من البصريين ، لأنه لما

---

1 ( شاه نحوه ص 132 طبعة نثاء س 1947

2 ( الدكتور شوقي صيف ص 158 المدارس لنحوه

قلت أقيسة الصريين بالنسبة للكوفيين لعدم قبولهم كل مسموع وعدم تعويلهم على القياس النظري اعتبروا أهل سماع ، ولما كانوا يحثرون القياس ويهدرون ما خالفه اعتبروا أهل قياس .

والكوفيون لما كثرت أقيستهم ، ادقاسوا على كل ما سمع وعولوا على القياس النظري سمو أهل قياس ولقبولهم كل مسموع واحتجاجهم به ولو لم يعلم قائله ولم تتأكد سلامة مدكته سمو أهل سماع أيضا<sup>(1)</sup> .

فكان السماع والقياس في قبض وبسط بين المدرستين ، فالفراء وهو امام مدرسة الكوفة ، كان يتوسع في السماع الى أقصى حد أمكه ملتصبا منه القياس وخاصة اذا اتفق ذلك مع بعض آي الذكر الحكيم وبعض قراءاته وقد يمد القياس الى أحكام لم ترد في القرآن ولا على السنة العرب ونضرب بعض الأمثلة لما سطر فيه القياس معتمدا على القرآن وقراءاته وأشعار الشعراء .

فمن ذلك أنه حوز اذا اجتمع شرط وقسم وتقدم القسم إن يكون الجواب للشرط ، والبصريون يوجبون أن يكون الجواب للأول ويتصح الخلاف في مثل : لئن قمت أقوم معك ، فالبصريون يحتمون أن تكون أقوم جوابا لنقسم لوجود اللام الموطئة المؤددة به وبذلك تكون مرفوعة ويحب تأكيدها ويحوز الفراء أن تكون جوابا للشرط فيقال : « لئن قمت أقم معك » يحزم المضارع في الجواب واحتج لذلك بقول الأعشي .  
لئن ميت ما عن غب معركة لا تلمنا من دعاء القوم نستفل<sup>(2)</sup>  
والبصريون يؤولون مثل ذلك بأن الكلام زائدة وقد وقف بإزاء الآية الكريمة : « حتى اذا فشلتم وتنازعتم في الأمر » . وقال : ان الواو معناها

(1) در سات تطبيقية بدمرحوم لاساد عبد السميع شينيه

(2) ميت ميت عن عن بعد عاقبة سفل سفل

السقوط أي رائدة في حواب اذا متابعا في ذلك الأحفش ومثل سقوطها في لحواب ناية الصفت . « فلما أسلما وتله للجيب ، ( وباديه ) فان باديه هي الحواب في رأيه وكذلك بقوله تعالى في سورة الرمر ﴿ حتى اذا جاءوها وفتحت أبوابها ﴾ مستدلا ناية مماثلة في نفس السورة اد حذفت فيها من نفس العبارة الواو ، وتمثل بقول بعض الشعراء

حتى اذا قلت بطوبكم ورأيتم أنباءكم شوا<sup>2</sup>  
وقلت ظهر المعجن لنا ان اللثيم العاخر الحب<sup>3</sup>

فإن قلتم ، وهي الجواب رادت في أولها الواو والبصريون يؤولون مثل ذلك . بأن الحواب محدود والواو عاطفة الحممة المذكورة معها عليه<sup>4</sup> وحوز في الآية الكرية لكريمة ﴿ فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق بإذنه ﴾ . ان يكون كل من الحرفين ' اللام ومن وصع مكان صاحبه على طريقة القلب المكابي :

وقال . ان ذلك طريقة معروفة للعرب في تعبيرهم واستشهد له بقول بعض الشعراء .

ان سراحا لكريم مفخرة تحلى به العين اد ما بحهره  
قائلا . « العين لا تحلى إلا يحلى بها سراح لأنك تقول حليت  
بعيني ولا تقول . حليت عيني بك الا في الشعر<sup>5</sup> ووقف وراء قراءة

---

1 ( قبت كثرت بطوبكم عشائركم

2 ( نحن الرس وقت ظهر ل

3 ( معجن انترس وقت ظهر المعجن كدية عن ابعاد وحب العادر

4 ( معاني القرآن 238/1 ومعنى ص 400

5 ( معاني القرآن بلقاء 1 ص 11



الآية . فاضرب لهم طريقا في البحر يبسا لا تخاف فيها دركا ولا  
تخشى ، ملاحظا أن الفعل الأخير في هذه القراءة ( ولا تحشى )  
معطوف على فعل مجزوم وأثبت فيه الياء ، ووجه ذلك بأنه قد يكون  
مستأنفا وقد يكون في موضع جزم وإن كانت فيه الياء واحتج بأن العرب  
قد تصنع ذلك وردا قول بعض بني عبس :

ألم يأتيك والأساء تنسى بما لاقت لبون سي زياد<sup>1</sup>  
فأثبت الياء في ( يأتيك ) وهي في موضع حرم ، وأورد في ذلك  
أيضا قول بعض الشعراء :

هحوت ريان ثم جئت معتذرا من سب ريان لم نهجو ولم ندع  
إذ أثبت الواو في ( نهجو ) مع وجود لم الجارمة ، وكان البصريون  
لا يحيزون أن تقع اللام المؤكدة في خبر لكن على نحو ما تقع في حرم  
إن ، وجوز ذلك القراء محتجا بقول بعض الشعراء ( ولكسي من حها  
لكميد ) واحتج البصريون بأن ذلك شاذ لا يعول عليه واشترط البصريون  
لمحيء كان رائدة أن تكون بلفظ الماضي وإن تتوسط بين مسد ومسد  
اليه مثل : ( ما كان أجل هذا المنظر ) وجوز القراء زيادتها بلفظ  
المصارع لقول بعض الشعراء ( أنت تكون ماخذ سيل ) وجوز أيضا  
زيادتها في آخر الكلام قياسا على العاء ظن آخره ، فنقول : « ريد مسافر  
كان » كما تقول ريد مسافر ظننت ومنع ذلك البصريون لعدم وروده في  
السمع<sup>(2)</sup> وكان الكسائي يعمل أن النافية عمل ليس لسمع ذلك عن  
العرب ولقراءة سعيد بن حدير ﴿ ان الذين تدعون من دون الله عبادا

(1) لبون النافه عريرة المر

(2) جمع لسيوسي

أمثالكم ﴿ تتحيف النون في ان ، ونصب عبادا ، ومع ذلك القراء محتجا بأنها من الحروف التي لا تحتص بالقياس فيها أن لا تعمل وكأنه بذلك قدم القياس على السماع

وعلى نحو ما يرى في المثاليين الأنفيين ، كان تارة بسط طل القياس وتارة يقبضه غير منتهت الى السماع ومما سطه فيه دور شاهد يسده ، اضافة اسم الفاعل المحلي بالألف واللام الى العلم قياسا على حواز اضافته الى المعروف بالألف واللام فتقول الضارب ريد كما تقول الضارب الرجل<sup>(1)</sup> ومما قبضه فيه مع عدم أخذه بالسماع محيء مرفوعين بعد كان وجوز ذلك الحمهور على أن في كان ضمير شأن محدود هو اسمها والحملة حرها لمجيء ذلك كثيرا على لسان الشعراء كقول بعضهم .

اذا مت كان الناس صنفان شامت وأحر مثن بالدي كت أصع

وقد يقف ليص على أن العرب قد يغلطون بقول تعليقا على قراءة الحسن البصري آية يونس ﴿ ولا أدر أتكم به ﴾ في كان القراءة المشهورة ﴿ ولا أدراكم به ﴾ بعد أن صحح قراءته ( ربا علطت العرب في الحرف اذا ضارعه احر من الهمر فيهمزون غير الهموز ، سمعت امرأة من طيء تقول . رثأت ( أي رثيت روعي بأبيات ) ، ويقولون : ليأت ( أي لبيت ) الحج ، وحلأت أي ( حليت ) السويق فيعلطون ، لأن حلأت قد يقال في دفع العطاش من الابل ، ولبأت ذهب الى اللأ ( السن عقب الولادة ) الذي يؤكل ، ورثأت روعي ذهبت الى رثيثة

---

(1) لرعى على الكابة

الس وذلك اذ حلت الحليب على الرائب<sup>1</sup>

والفراء قد يحطىء العرب وقد يرد بعض ما سمعه منهم مؤمداً بأنه شاذ لا يقاس عليه ولا يصح طرده في العربية واذن فما يتردد في بعض الكتابات من أن البصرة كانت تحطىء العرب سيما كانت الكوفة تقبل كل ما يروى عنهم حتى لرسمت على الشاهد الواحد قاعدة غير صحيحة ، وهي حقا قد تتوسع في القياس على نحو ما رأينا عند الفراء أحيانا من بسائه قاعدة دخول اللام على خبر كأن لشاهد واحد سمعه ولكن ليس معنى ذلك أنها كانت تصنع ذلك بكل شاهد ، بل كانت تتكاثر الشواهد أحيانا ، وترفع القاعدة والقياس على نحو ما رفض الفراء ، فإمامها الحقيقي أعمال ابن النافية وأدخل من ذلك في لعط على الكوفة وبحاتها مما تحدث عنه في الفصل السابق من أن لكوفة كانت تعد بالقراءات ، بينما كانت البصرة كثيرا ما تعدل عن هذا الاعتداد ، والواقع أن سيويه والتحليل جميعا لم يردا قراءة على قياس السحو الصري وقد كان الكسائي يرد بعض القراءات ولا يحورها وأن للصريين الذين حطوا القراء فيها قد سلفهم إلى تحطئة حمهورها الأكبر فهو الذي فتح لهم هذا الباب على مصاريعه وأما للموردون بعض الأمثلة من معاني القرآن خطأ فيها الفراء والقراء ، وأول ما يلقانا في الحرئين المطوعين من كتابه انه سقطت في بعض المصاحف ألف الوصل والقطع من كلمة ( الأيكة ) فكتوها ( ليكة ) يقول . والقراء يقرءونها على لتمام ( الأيكة )<sup>(2)</sup> وكأنه بذلك يسكر قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر ( ليكة ) بفتح اللام وسكون الياء وفتح التاء في آية الشعراء ( كذب أصحاب ليكة

(1) معاني القرآن 1 ص 459

(2) معاني القرآن ، ص 88 و2 ص 91

المرسدين) وهم من أصحاب القراءات السبع المتواترة ولا يلتزم أن يقف عند قراءة حمزة بن حبيب الريات أستاذ الكسائي واحد أصحاب هذه القراءات للآية الكريمة . ﴿ إلا أن يحافوا أن لا يقيم حدود الله ﴾ فقد قرأها ( يحافوا ) بالناء للمجهول ، وأثبت ذلك القراء قائلًا ولا يحصى ذلك واستشكل عليه بأنه يترتب على قراءته أن يكون الحرف قد وقع على ضمير الاثنين وعلى ﴿ أن لا يقيم حدود الله ﴾ وكأن الفعل ليس له نائب فاعل واحد بل له نائبان والنحويون يوجهون ذلك بأن عبارة ﴿ أن لا يقيما ﴾ بدل اشتمال من ألف الاثنين ، ووقف وراء قراءة عاصم . وهو من أصحاب القراءات السبع المتواترة لكلمة ( يؤده ) مكنون الهاء في قوله تعالى ﴿ ومن أهل الكتاب من إن تأمسه بقطر يؤده اليك ﴾ وقال . إذا كان قد طس هو ومن شاكله من القراء أن الحزم في الهاء وإنما هو فيما قل الهاء فهذا وأن كان توهمًا خطأ وكان حريًا به أن لا يذكر هذا التوهم والخطأ لأنه عاد فقال موحها للقراءة بأن من العرب من يحزم الهاء أو بعبارة أخرى يسكنها إذا تحرك ما قبلها فيقول صرته صرنا شديدًا وكان ينبغي أن يحمل القراءة على هذه اللة مباشرة دون تشكيك فيمن قرءوا بها وإهم ربما توهموا خطأ أن الحزم على الهاء لا على ما قبلها<sup>(1)</sup> .

وقرأ القراء ﴿ وأما ثمود فهدياهم ﴾ برفع ثمود وبصها ، ووجه سيبويه النصب على أن أما أشهت الفعل فثمود منصوبة بها ، أما الرفع فعلى أنها متداً ورد القراء قراءة النصب قائلًا : وجه الكلام في ثمود الرفع لأن أما تحس في الاسم ولا تكون في الفعل<sup>(2)</sup> وكان حسه أن

(1) معاني القراء 243 a .

(2) معاني القراء 241 a 1

يقول قراءة الرفع أفصح ووقف نازاء الآية الكريمة ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ ، وقال نصب الأرحام يريد واتقوا الأرحام ان تقطعوها ، بدون اعادة الحار وقال : في ذلك قبح لأن العرب لا ترد ( لا تعطف ) مخفوضا على محفوض وقد كسى عنه ( أي أضمر كالماء في به ) وإنما يحور هذا في الشعر لصيقه<sup>(1)</sup> وقد حمل صاحب الانصاف البصريين مسئولية تصعيف هذه القراءة<sup>(2)</sup> مع أن القراء كما رأينا هو أول من صعبها وتبعه في ذلك المبرد<sup>(3)</sup> وحمل ذلك الحاجة على البصريين عامة ، وكان الأحفش يصحح هذه القراءة مستمدا منها الحكم بخوار العطف على الضمير المحفوض بدون اعادة الحفص ، هذه المسألة التي يقول فيها ابن مالك

وعود حافض لدى عطف على ضمير حفص لازما قد جعلنا  
وليس عدي لازما اد قد أتى في الطم ولشتر الصحيح مشتتا  
وعرض القراء لقراءة ( وعبد الطاغوت ) بضم الباء ، وقال : ان تكن فيه لغة مثل . حذر بكسر الدال وحذر بضمها فهو وجه والا فبه أرد قول الشاعر :

أنبي لبني ان أمكم أمة وان أبناكم عد

وهذا ( أي تحريك الحرف المتوسط بالضم ) في الشعر يحور لضرورة القوافي ، فأما في القراءة فلا<sup>(4)</sup> وأنكر قراءة ابن عمر مقرئ

1. معاني القرآن 1 ص 252

2. الانصاف المسألة رقم 65

3. من يعش 3 ص 78

4. معاني القرآن 1 ص 314

أهل الشام للآية الكريمة ( وكذلك رين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم ) بالفصل بين قتل وشركائهم بكلمة - أولادهم أو بعدة أخرى بالفصل بين المصاف والمصاف اليه بالمفعول به ، والحاجة لا يحوزون هذا الفصل بينهما الا بالطرف والجار والمحرور ومن هنا استشكل الفراء على القراءة وحاول أن يحدد لحر شركائهم وجهها فقال وفي بعض صاحب أهل الشام شركائهم بالياء فان تكون مشتة عن ( المرء ) الأولين ( فيسبغ أن يقرأ ( رين ) وتكون الشركاء هم الأولاد ، لأنهم منهم في النسب والميراث ، يريد بذلك أن تقرأ كلمة ( أولادهم ) بالحر مضافة الى قتل ، وبذلك تكون كلمة شركائهم بدلا منها أو صفة ، وكان الأخفش يصحح هذه القراءة ويحتج لها بقول بعضهم فاصلا بين المضاف والمصاف اليه بالمفعول

فرححتها برحة رح القلوصي أبي مرادة  
فقال رادا عليه في عمف ( وليس قول من قال إنما رادوا مثل  
قول الشاعر ليت وهذا ما كان بقوله يحويو أهل الحجاز ولم نجد مثله  
في العربية <sup>1</sup> وقال في موضع آخر الصواب في البيت

فرححتها متمكنا رح القلوصي أبو مزادة  
ووهم أبو الركات الانباري صاحب الانصاف في مسائل الخلاف  
فحمل البصريين مسئولية رفض هذه القراءة <sup>(2)</sup> ولا نعلم بصريا معاصرا  
للبراء ولا سابقا له رفضها ، بل لقد صححها الأخفش البصري معاصره  
كما قدما واحتج لها من الشعر وهناك قراءات أخرى كثيرة ردها صاحب  
معاني القرآن لا محال لسردها هنا وكان المارني والمبرد وأضرابهما ممن

(1) معاني القرآن 357.1

(2) المسألة رقم 60 الانصاف

توقفوا بآراء بعض القراءات متابعين له معتدين به . وبذلك يسقط حل ما  
نسبه صاحب الانصاف الى البصريين دون الكوفيين من انكار بعض  
القراءات

( ويسعي أن نعرف أن القراء ومن تبعه من لصريين لم يكونوا  
يقصدون الى الطعن على القراء من حيث هو وما كانوا يشتون ويتوقعون  
في مواضع التوقف حين يعيهم أن يجدوا للقراءة الشاذة على عامة القراء  
ما يسدها من كلام العرب وقد تمسكوا تمسكا شديدا بصورة كتابة  
المصحف ولم يدلوا برأي يحالفها بوجه من الوجوه ويرى القراء بحسه  
يتوقف بآراء الآية ﴿ فما أتات الله ﴾<sup>(1)</sup> ويقول انه لم يشت ليه في  
﴿ أتاني ﴾ لأنها محدوفة من الكتاب . ويذكر أن بعض القراء كان  
يستجير بزيادة الياء والواو لمحدوفتين في مثل الآية السابقة ومثل ﴿ ويدع  
الاسنان بالشر ﴾<sup>(2)</sup> فيشت الياء في ( أتاني ) والواو في ( يدعو ) ويست  
في المصحف ، ويقول انه لا يأخذ بذلك بل يتقيد بالمصحف وكتابه  
المأثورة ما دام لذلك وجه من كلام العرب وما دام هو لدي قرأ به القراء  
ولا يدس أن يقول . كان أبو عمرو يقرأ ﴿ إن هدين لساحران ﴾ أي  
بدلا من القراءة العامة ﴿ ان هذان لساحران ﴾<sup>(3)</sup> ولست أحتريء على  
ذلك وقرأ ( فأصدق وأكون ) أي بدلا من لقراءة لعامة ( وأكر ) فزاد  
واوا في الكتاب ولست أستحب ذلك<sup>(4)</sup> ولعل في هـ ما يشهد شهادة  
قاطعة بأنه ومثاله ممن كانوا يردون بعض القراءات التي لا تعدو حروفا

1 ( سورة النمل 36

2 ( سورة الاسراء 11

3 ( سورة طه 63

4 ( معاني القرآن 293/2

معدودة لم يكن دافعهم الى ذلك الطعن والتقصص اما كان دافعهم  
الرعة الشديدة في التحري والتثبت<sup>(1)</sup> وما قدما للبراء أن اتسع السماع  
أو القياس اما كان قائما على رعاية المعنى فليس من هدفهم ، لا غرق  
في مناهات تنوء بالأسدوب ولكن الذي حملهم على ركوب الركب  
الصعب اما هو صحة المعنى . ولقد تشعبت في القياس والسماع أنظار  
النحويين وطعت موحة الخلاف بينهم على كثير من مسائله فما أكثر ما  
يتعثر دارس النحو في طريقه من حراء هذا الخلاف ، لقد كان مما فسوه  
وقعدوه . هذا الأصل . بما يقاس على الكثير لا على القليل ثم يرى  
مهم في مواطن عديدة الحروح على هذا الأصل يتخطون حدوده فكم  
من كثير احتلموا في القياس عليه كما قدما وكم من قليل جعدوه أصلا  
يحتدي وقياسا يتبع وهذه أمثلة تثبت ذلك .

( 1 ) قال الرصى . فعيل بمعنى مفعول مع كثرة ليس معتبرا ،  
شرح الكافية<sup>(2)</sup> .

( 2 ) وقال أيضا عن تفعال المصدر هو مع كثرة ليس بقياس مطرد  
الشافية<sup>(3)</sup> .

( 3 ) وقال أيضا . واعلم انه ليس باب المغالبة قياسا بحيث يحور  
لك نقل كل لغة أردت الى هذا الباب لهذا المعنى قال سيبويه . وليس  
في كل شيء يكون هذا ألا ترى أنك لا تقول . نازعي فرعته أنزعه ،

---

(1) اندكور شوقي صيف المدارس لحنوية ص 223

(2) 35/2

(3) 67/1



استغنى عنه بكليته وكذا غيره بل تقول : هذا الباب مسموع كثير شافية<sup>(1)</sup> .

4 ( وقوع المصدر نعتا وان كان كثيرا لا يطرد كما لا يطرد وقوعه حالا وان كان اكثر وقوعه نعتا ، ونجد النحويين يعملون القياس من غير أن يستندوا في ذلك الى سماع<sup>(2)</sup> .

أ ( قال أبو حيان : ( ونجد النحويين يحثرون ترخيم المركب المرحي ، دون سماع والقياس يمنع ذلك )

وقال السيوطي في المزهري . جمع فعل على أفعلة في المعتل . أحاره النحويون قياسا ولم يسمع عن العرب الا نحو ندى وأندية وقفا وأقفية<sup>(3)</sup> ونرى منهم القياس على الشاذ والقليل نسمع الأخفش جمع هدية هوادي فيجعلها أصلا نقليس عليه ولم ترد سوى هذه اللفظة ( الشافية )<sup>(4)</sup> .

ب ( يقيس سيويه على شئ في النسب الى شئوة شافية )<sup>(5)</sup> .

ج ( يقيس يونس على قروي في النسب الى قرية ) شافية<sup>(6)</sup> .

د ( يقيس المراد على تغليبي في السبب الى تغلب .

هـ ( والمراء على عدوى في السبب الى عدة ) شافية<sup>(7)</sup>

---

1 ( 71/1

2 ( جمع 82،

4 ( 61/3 + 182/3

6 ( 28/2

3 ( 212/2

5 ( 23/2

7 ( 63/2

و ( الحر على الحوار مقيس عند سيويه ( الكتاب )<sup>(1)</sup> .

وقد راع هذا التصرف أنا حيان فقال ( وطالما سى النحويون الأحكام على بيت واحد أو بيتين لقد كان مما طعن به المذهب الكوفي أنه مذهب يعيش على الشاد )

قال الأندلسي في شرح المفصل . الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه حوار شيء مخالف للأصول لاعتمدوه وجعلوه أصلا ويوبوا عليه بحلاف البصريين ، وقد كان من أهل البصرة من شارك الكوفيين في هذا النوع من القياس لا تراهم أجمعوا على حوار تصغير أفعل في التعجب يا ما أميلح عرلانا شدن لنا من هؤلاءكن الصال والسمر وهو فعل والتصغير من حصائص الأسماء

على أسا لا تريد أن سلم رمام العقل لهؤلاء أو هؤلاء أو سواهم من غير تصير وطول تفكير فما الذي يقضي به العقل : إن غاية البصري والكوفي وغيرهما من طوائف اللعويين والسحاة هي صيانة اللعبة والمحافظة عليهما من عوامل الصعف والفساد ( ولكل وسيلته إلى عايته ) لكن الوسائل تتفاوت يسرا ومشقة ولينا واعباتا وخيرها مالا مشقة فيه ، ولا إعنات أو ما كان بصييه مهما ضئيلا محتملا وهذا يطبق على المذهب الكوفي دون غيره فحسبه أن يبيح القياس على العقل من غير سعي وراء الكثير نصادفه أولا لا نصادفه في عصر تحول صروفه وكثرة الشواغل فيه وقلة المحصول اللعوي دون السعي المرهق الكادح . وفي هذا التيسير فوق ما فيه من راحة وترعيب وتسمية موارد اللعبة وتمكين

الانتفاع بها وأقدارها على مسايرة العصور المتجددة من غير أن يسألها  
أدى أو يتسرب إليها ضعف وهذا هو الدستور الأقوم الذي يحب أن  
يحرص عليه في كل شأن من شئونها وكل جديد نقدم عليه أمرها فسطر  
أمفيد هو فنقدم غير مبالغ بل فرحين مسارعين ، أم صار فمحجم غير  
مترددين ولا متوايين تشدد البصريون وصيقوا واعتقدوا أن سلامة اللغة  
والدين في هذا وما لأتاهم عوامل مختلفة أصمت على مذهبهم قوة وأسته  
شهرة جعلت الناس أممهم ويعدهم يتقادون لهم بعير مصاصنة تامة بريهة  
بين أرائهم وآراء غيرهم من السحاة

وكان من جراء تشددهم أن وحدوا أنفسهم أمام شواهد فصيحة  
كثيرة تحالف مذهبهم وتهدم قواعدهم فمادا يفعلون ؟ لحثوا الى لتأويل  
المصنوع والتكلف المفسد والوصف بالقللة وبحوها ولم يتورعوا أن  
يطبقوا هذا على آيات كثيرة من القرآن الكريم وهذه بعض الأمثلة

( 1 ) يقولون ان الحال لا تتقدم على صاحبها المحرور بحرف حر  
فيصدمون بمثل قوله تعالى ﴿ وما أرسلناك الا كافة للناس ﴾<sup>(1)</sup> فمادا  
يفعلون ؟ يتأولون قائلين : ان كافة اصلها كاف اي مانع عن مخالفة  
الدين فهي حال من الكاف في أرسلناك والتاء في كافة للمبالغة او كافة  
صفة لمصدر محذوف والتقدير ارساله كافة للناس وكل تأويل من هذا  
يشير اشكالا حديدا يترقب حلا جديدا<sup>(2)</sup>

( 2 ) ويقولون بدر تقديم الحال على عاملها الطرف والمحرور  
المحبر بهما نحو سعيد مستقرا عندك او في هجر ، وما ورد مخالفا لذلك

---

( 1 ) سورة مباء 28

( 2 ) حاشية الصد في باب الحال

يحمط ولا يقاس عليه ثم يواجهون بقراءة من قرأ بالنصب والسموات  
مطويات بيمينه<sup>(1)</sup> وقوله تعالى : ﴿ وقالوا ما في بطون هذه الأنعام  
خالصة لذكورن ﴾<sup>(2)</sup> فيحيون هذه قراءة شاذة<sup>(3)</sup>

إن سلامة المصطلق وراحة العقل كانت تقتضيهم التثبت أولاً من  
أن كل ما ورد في القرآن فصيح يحاكي من غير تأويل ويقعدون عليه  
القواعد لا أن يحكموا على قراءة ما بأنها شاذة مع إجماعهم على  
الاستشهاد بالقرآن لأنهم سوا قواعدهم أولاً على ما سمع من غير لقرآن  
ثم يكون دفاع الدكتور شوقي ضيف عنهم بأن دافعهم على ذلك  
التثبت

إحدى إثنتين : إما الثبات على دعوانا فصاحة القرآن التي لا  
تدانيها فصاحة فتكون محاكاته فحراً ومحمدة ولا تحرؤ القواعد البصرية  
عن أن تمتد إليه بالتأويل والتمحل وأما أن نرل عن تلك الدعوى لنحصع  
لسلطان القواعد وعلن ولأنا ولو خالف القرآن وفصيح الكلام العربي  
لقد أكثر المحويون بصريين وكوفييين من التأويل وكان الواجب أن  
نأخذ بقول هؤلاء العلماء

( أ ) قال ابن حالوية في شرح الفصيح : قد أجمع الناس على أن  
اللغة اذا وردت في القرآن فهي أفصح مما في غير القرآن لا خلاف في  
ذلك

( ب ) وقال صاحب الانقار ( كل ما ورد أن القرآن قرىء به حار

(1) برمر 67

(2) الأنعام 13٧

(3) حاشية لصان

الاحتجاج به سواء أكان متواترا أم أحادا أم شاذا .

ج ( وقال البغدادي في خزانة الأدب ( كلامه عز اسمه أفصح كلام وأبلغه ويحوز الاستشهاد بتواتره وشأده كما بينه ابن جني ) .

د ( وقال الزجاج : ( القرآن الكريم محكم لا لحس فيه بشيء يتكلم العرب أجود منه في الاعراب ) .

لعل السبب في امتداد الجدل الى القرآن وغيره من فصيح الكلام القديم بل السبب في كثرة الآراء النحوية المختلفة ما تباين منها او تقارب أمران :

أحدهما : العموض الذي غشى القياس والشاذ ولم يكتشفه رأي صائب وضاح يبين حقيقته ويجتمع الباحثون عنده في كل مسألة تعرض عليهم فلا يأخذ فريق بالقياس وآخر بالسماع وثالث بالأمرين معا

وثانيهما : ما أشرنا اليه قبلا من أن اللغويين الأوائل على سابع فضلهم وكريم صنعهم عولوا في جمع المادة اللغوية على القبائل الصارية وسط شبه الجزيرة العربية ونقلوا عنها أكثر ما نقلوا وأخذوا غيره من بقية القبائل الأخرى ثم خلطوا ما نقلوا وأرسلوا بعضه في بعض ، وهذه القبائل وتلك يقع الخلاف بينهما في كثير من الظواهر اللغوية بالرغم من ان لغتهما العربية ، فلما جاء النحاة واستنبطوا قواعدهم ما جمع اللغويون مختلطا لم يكن بد أن يصادفوا ذلك التباين والاختلاف ويكون له أثره في أحكامهم فتجيء مطبوعة بطابعه موسومة بسمته ينتزعون الحكم من الألفاظ الشائعة في زعمهم وعلى حسب اجتهادهم عند قبائل وسط الجزيرة او عند واحدة مشهورة منها كقريش ولا يلشون أن يقعوا على ما يخالفه فيحكموا على المحالف بالشذوذ أو القلة أو ما

شاءوا من أسماء تفيد الضعف وتمنع القياس ومن هنا نشأ التناقض والتصارف في أكثر الأحكام فقل أن تجد حكما لا خلف فيه ولا تعارض فيه وبين أمثلة من صميم الكلام العربي الفصيح

لقد كان واجب النحويين الاحتياط في جمع المادة اللغوية وإن يصعوا لكل قبيلة نحو خاصا يسائر لهجتها ثم اختيار مثل بلاعي اسمى ليكون المرجع الذي تستبسط منه القواعد النحوية الموحدة لأن كل قبيلة سوف تختلط بغيرها .

وإذا كانت لغة القرآن هي التي اجتمع الرأي قديما وحديثا على أنها أسمى الصور العربية السليمة فلن نجد من أحد اعتراضا على اختيارها فلا يغضب تميمي ولا قيسي من ذلك بوضع النحو واستنباط قواعده فمهمتنا مقصورة على مراجعة ذلك النحو إزاء القرآن وعرضه عليه فما حاء موافقا لظواهر الكتاب الكريم أبقيناه والا أهملناه من غير أن نعمل فيه تأويلا أو نرصى بما يسمونه القليل أو الشاذ في كتاب الله أو نحو ذلك من أسماء انتدعوها فإن تفقدنا القواعد فلم نجد لها شواهد في القرآن ولم نجد فيه ما يخالفها رجعا قبل إقرارها إلى كلام عربي نال من الشهرة والذيع ما جعله مشاعا من القبائل كالمعلقات مثلا ، فإن رأينا من طواهر القراءة القرآنية الموحدة ما يصلح لاستنباط حكمين مختلفين أحدهما ولم يكن أحدهما أحق بالمحاكاة من الآخر منعنا للترجيح فلا مرجح كما يقولون

إن النهج اللعوي السليم لتفعيد القواعد هو .

( 1 ) الفصل بين الشعر والنثر فلكل منهما حصائمه وذلك لم يفعله

القدماء

- ( 2 ) الاستقراء التام لجميع لهجات العرب قبل البدء في التقعيد .
- ( 3 ) الفصل بين كل لهجة وأخرى واستنطاق قواعدها الخاصة بها دون خلطها سائر اللغات فإن الخلط شيء والمقارنة شيء آخر
- ( 4 ) قبل البدء في وضع قاعدة يحب أن تسبق بدراسة مقارنة تفسر لنا الطواهر اللغوية تفسيرا علميا .
- ( 5 ) إذا حالت الحوائل دون التقعيد لكل لغة على حدة لكثرة اللغات ، يكتفي بوضع القواعد للغة النمودحية التي يلتزمها الناس في المحال الحدي من القول وفي الآثار الأدبية من الشتر الفني .
- تلك هي الحطوط الرئيسية للمهج اللغوي السليم في تقعيد القواعد ، ولئن حالت الحوائل قد حالت بين أسلافنا الأوائل وبين تحقيق هذا النهج السليم فإن ذلك لا يشيا عن شكرهم وتقدير جهودهم التي بذلوها محليصين في خدمة اللغة العربية ابتغاء خدمة القرآن الكريم ويسبي ألا ننسى فارق الزمن وماجد بعدهم من معارف ومناهج<sup>(1)</sup> .
- من الواجب إذن أن نعتمد على القرآن والمص القديم في محض الحركات الاعرابية وما يتصل بها ، أما في متن الكلمات وفي الجموع والمصادر والمشتقات وأمثالهما مما يتعلق بصيغة الألفاظ وبناء هياكلها ومادتها الأصلية وتقديمها وتأخيرها وذكرها وحذفها فلا تقتصر فيه على القرآن بل يرجع فيه إلى القياس بمعناه العام الذي يبيح لنا محاكاة الكلام العربي الأصيل ، لا نحصر به قبيلة معينة ولا فردا بذاته ، فالتطبيق في القياس العربي وقصره على القرآن وما ألحق به يفيد في دفع التوحي

---

( 1 ) بوركيا المرء لندكور مكي الأنصاري

ويقضي على المدهات الحوية المتناقضة التي لا يعدم الخطأ معها  
تصويها وذلك في متن الكلمات أما الاطلاق في متن الألفاظ وعدم قصره  
على القرآن فذلك يفيد في توسعة اللغة وإنا للموردون هنا طائفة من لاء  
الحوية لأشهر السحاة تثبت أنهم في استدلالهم بهذه الأصول كانوا  
يزعون الى جانب المعنى



## الفصل الأول :

### أولاً : القرآن الكريم

نبدأ باستشهاد عبد الله بن اسحاق الذي تولى رعاية النحو العربي بعد عنبة الفيل الذي أخذ عن أبي الأسود فقد كان أول من بعج النحو من القياس وشرح العلل<sup>(1)</sup> :

(1) قال ابن حي في المحتسب : ومن ذلك قراءة أبي اسحاق من قبل ومن دبر ، بثلاث ضمات من غير تنوين .

قال أبو الفتح : ينعي أن يكونا غايتين كقول الله سبحانه ﴿ الله الأمر من قبل ومن بعد ﴾<sup>(2)</sup> كأنه يريد . وقدت قميصه من دبر وإن كان قميصه قد من قبله ، فلما حذف المضاف إليه أعني الهاء وهي مرادة ، صار المضاف في نفسه بعد ما كان المضاف إليه غاية له .

وهذا حديث مفهوم في قول الله سبحانه . ﴿ من قبل ومن بعد ﴾ فنى هنا كما بنى هنالك على الضم ووكد البناء ان ﴿ قبل ودبر ﴾ يكونان ظرفين ، ألا ترى الى قول الفرزدق  
يطاعن قبل الخيل وهو أمامها      ويطعن عن أدبارها ان تولت

---

(1) المهرست لابن اللديم ص 68 طبعة الاستقامة

(2) الروم 4

وقال الله سبحانه : ﴿ ومن الليل فسبحه وأدبار السجود ﴾<sup>(1)</sup>  
فنصه على الظرف وهو جمع دبر ، فالغاية ونية المعنى والظرفية كلها  
تتصل بالمعنى .

(2) ومعاصر أبي اسحاق هو أبو عمرو بن العلاء وكان يقرأ فأصدق  
وأكون من الصالحين<sup>(2)</sup> عطفاً على ( فأصدق ) و( فأصدق ) منصوب  
على جواب التمني في قوله : ( لولا أخرتني ) كما كان يقرأ : يا ليتنا نرد  
ولا نكذب بآيات ربنا ويكون من المؤمنين .

يقرأ بالرفع : ونكذب ونكون ، معطوفاً على ( نرد ) ويدخلان في  
التمني دخول ( نرد ) فيه أي وليتنا لا نكذب . وقد قال بعد : وانهم  
لكاذبون ، ولا شك أن هذا الاعراب مترتب على المعنى

وأخذ عنه العلم أبو عمر عيسى بن عمر الثقفي ، ومن منهجه  
الاعتماد على كلام العرب والهرب من التأويلات والتعليلات .

### ( 3 ) ﴿ فدعا ربه أني مغلوب فانتصر ﴾

قال سيبويه في الكتاب : ( هذا باب من أبواب أن تقول : قال  
عمرو إن زينا خير الناس وذلك لأنك أردت أن تحكي قوله ، ولا يجوز أن  
تعمل قال في ( أن ) كما لا يجوز لك أن تعملها في زيد وأشباهه إذا  
قلت . قال عمرو . زيد خير الناس ، فإن لا تعمل فيها قال كما لا تعمل  
قال فيما تعمل فيه ( أن ) لأن أن تجعل الكلام شأناً ثم قال سيبويه وكان

---

(1) ق آية 40

(2) الماعون آية 10

عيسى يقرأ هذا الحرف ﴿ فذعاريه إني مغلوب فانتصر ﴾<sup>(1)</sup> ، وأنت لا تقول . قال الشأن متفاقما كما تقول رغم الشأن متفاقما فهذه الأشياء بعد قال حكاية .

أراد أن يحكي كما قال عز وجل ﴿ والذين اتحدوا من دونه أولياء ما نعبدهم ﴾<sup>(2)</sup> كأنه قال والله أعلم . قالوا . ما نعبدهم ، ألا ترى معي أن كسر الهمزة هما مترتب على الحكاية والدعوة في معنى القول والاستتناس ناية الزمر للدلالة على أن حملة ( ما نعبدهم ) من قول الكفار ، وأخذ عن أبي عمرو ويوس بن حبيب ولراعتة في النحو واللغة روي عنه سيويه ومن آرائه

4 ( أفش مات أو قتل انقلتم على أعقابكم<sup>(3)</sup> )

قال العكبري الهمزة في مثل هذا حقها أن تدخل على حواب الشرط تقديره . أتقلبون على أعقابكم ان مات ، لأن الغرض للتشبيه أو التوبيخ على هذا الفعل الشرط<sup>(4)</sup> ويتنصر العكبري لسيويه ويبين أن مذهبه هو الحق فيقول : مذهب سيويه الحق لوحهين أحدهما : أنك لو قدمت الحواب لم يكن للماء وجه ، اذ لا يصح أن تقول : أتزورني فان زرتك ، والثاني أن ( الهمزة ) لها صدر الكلام ، و( ان ) لها صدر الكلام وقد وقعتا في موضعهما والمعنى يتم بدخول الهمزة على حملة الشرط والحواب لأيهما كالشيء الواحد

1 ( انقمر به 10

2 ( سورة الزمر 3

3 ( سورة ان عمر 144

4 ( املاء ما من به الرحمن من وجوه لاعراب والقراءات ص 50 ح 1 تأليف أبي الفداء عبد الله بن

الحسين بن عبد الله العكبري الموفي 616 طبعه أولى الحلبي

فكل من يونس وسيبويه قد نظر الى صحة المعنى عند إعرابه سواء أكانت الهمزة داخلية على الجواب كما يرى يونس أو على الشرط لأن لها الصدارة والشرط والجواب كالثيء الواحد كما يرى سيبويه والحليل بن أحمد الذي كان عربيا معتزا بعروته ، مع أن أساتدت الدين تلقى عنهم مباشرة أبو بواسطة أعاحم وها هو ذا رأيه في الآية الكريمة .

( 5 ) وقالوا لن تمس النار الا أيما معدودة<sup>(1)</sup>

قال أبو علي في ( الاعمال ) قال الرحاح : تمسنا نصب لن وقد اختلف المحويون في تفسير علة النصب لن . فروي عن الحليل فيها قولان : أحدهما أنها تنصب كما تنصب أن وليس ما بعدها صلة لها ، لأن لن يفعل نفي سيفعل ، فيقدم ما بعدها عليها نحو قولك : ريذا لن أصرب ، وقد روي سيبويه أن ذلك ليس بحيد ، ولو كان كذلك لم يحر ريذا لن أضرب .

وقد روي سيبويه عن بعض أصحاب الحليل عن الحليل أنه قال الأصل في لن لا أن ولكن الحذف وقع استحفا .

ورغم سيبويه أن ذلك ليس بحيد ولو كان كذلك لم يحر ريذا لن أضرب ولم يسكت أبو علي في وطن الدفاع عن الحليل بل أراد أن يصد عنه هجمات الرحاح مبينا أنه يحيى عليه .

قال أبو علي فأما هذا الموضع ففيه غلط في الحكاية وهو ما ذكر في لن من أنه روي عن الخليل ففيه قولان ، ولم يرد عنه الا قول واحد وهو ما رواه سيبويه قل سيبويه في ( لن ) أما الحليل فرغم

---

١. سورة النمر ٨٠

أنها : لا أن ولكنهم حذفوا لكثرة في كلامهم فهذا ما روي عن الخليل في لن ولم يرد عنه فيها غيره ولم يرد عنه أنها تنصب كما تنصب أن ، وما ذكره أيضا من قوله : روي سيويه عن بعض أصحاب الخليل إنما حكى هو نفسه عن الخليل . والروايتان عن الخليل إنما هما في ( إذا ) وليس في ( لن ) فتوهمها أبو اسحاق في لن<sup>(1)</sup> .

فاستبعاد سيويه ما روي عن الخليل من أنها محمولة في النصب على أن أو حكمه عليه بعدم الجودة وتعليل ذلك بعدم جواز تقديم ما بعدها عليها مع جواز تقديمه إذا كان نهيًا للمستقبل كل هذا متصل بالمعنى تمام الاتصال ولذلك يجزم أبو علي بأن ما روي عن الخليل إنما هو قول واحد لا يتعارض مع المعنى ونكتفي بهذا القدر اليسير من الأمثلة التي تدل على ذلك المجهود الجبار الذي قام به أعلام هذه الفترة في خدمة النحو وتطوره وفي ضوء أساليبه التي لم تخرج عن سس العربية وقد أكثر سيويه من الاستشهاد وعلى أحكام الكتاب بالآيات القرآنية سواء في ذلك القراءات المتواترة والشاذة حتى بلغ ما تضمنه الكتاب من ذلك ثلاثمائة وكذا آية كما قال المازني : والاحتجاج بالقرآن الكريم وبخاصة على أنه ما ساقه سيويه من الآيات القرآنية لم يتحصن كله للاحتجاج والتدليل بل منه ما أورده لأن طاهره يرد حكما من أحكامه فيأتي به ليخرجه التحريج الذي يسائر مذهبه قال في قوله تعالى .

6 ﴿ والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ﴾<sup>(2)</sup> ، ﴿ والزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ﴾<sup>(3)</sup> .

1 ( الاعمال لأبي علي الفارسي من 19 مخطوط رقم 699 تفسير ( دار الكتب )

2 ( سورة المائدة ( 38 )

3 ( سورة النور آية 2

فسبويه لا يرى اقتران الخبر بالفاء ما لم يكن فيه معنى المجازاة  
 وظاهر الآيتين : اقتران الخبر بالفاء ثم قال بعد فيها كذا وكذا فانما وضع  
 المثل للحديث الذي بعده وذكر بعد أخبار وأحاديث فكأنه على قوله :  
 ومن القصص مثل الجثة فهو محمول على هذا الاضمار ، وكذلك  
 الزاوية والراي أنه قال . سورة أنزلناها وفرصناها قال في الفرائض الرانية  
 والزاي او الزاوية والراي في الفرائض ثم قال : فاجلدوا فجاء بالفعل  
 بعد أن عمل فيه المضمر وكذلك السارق والسارقة فيما فرص عليكم  
 فانما جاءت هذه الأشياء بعد قصص وأحاديث وحمل لمن نحو من  
 هذا

( 7 ) قوله تعالى ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم  
 أنفسهم ﴾<sup>(1)</sup> فهو قد اختار النصب في مثل قولك : رأيت ريذا وعمرا  
 كلمته قال وإنما احتير النصب هنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل  
 فكأن بناء الآخر على الفعل أحق عندهم أن كان لا ينقص المعنى ويبنيه  
 على الفعل وهذا أولى أن يحمل عليه ما قرب حواراه منه إذا كانوا يقولون  
 صربوي وضربت قومك ، لأنه يليه فكان أن يكون الكلام على وجه  
 واحد اذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنيا على ما بني عليه الأول  
 أقرب في المأخذ ، ومثل ذلك : يدخل من يشاء في رحمة والظالمين  
 أعد لهم عذابا اليما<sup>(2)</sup> وقوله عز وجل : ﴿ وعادا وثمودا وأصحاب  
 الرس وقرونا بين ذلك كثيرا ﴾ وكلا ضربنا له الأمثال<sup>(3)</sup> .

حرص سبويه بعد هذا من الآيات الكريمة ما ظاهره يخالف ما

1 ( سورة ان عمران آية 145 )

2 ( حر سورة الدھر 31 )

3 ( سورة لفرقان آيه 38 )

رححه وما كان القرآن الا على أقوى الوحوه العربية وذلك قوله تعالى ﴿ يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم ﴾ فترى ان طائفة الثانية مرفوعة وهي في طاهرها على مثال ضربت محمدا وعمرا كلمته مما اختير في مثله النصب فيأتي سبويه بها ليس وجهها وأنها خارجه من هذا الباب فيقول : وأما قوله عز وجل يغشى طائفة فانما وجهوه على أنه يغشى طائفة منكم وطائفة في هذه الحالة فبما جعله وقتا ولم يرد أن يجعلها واو عطف وانما هي واو الاستدعاء<sup>(1)</sup> يريد واو الحال ومن هذا القليل كثير .

وعلى أي الأحوال فسيبويه قد ملأ كتابه بالقرآن في معارض مختلفة وأكثرها لتقوية الأحكام والاستدلال عليها ، قال سيبويه : وقد يكون عملت بمنزلة عرفت لا تريد ، الا علم الأول

( 8 ) فمن ذلك قوله تعالى ﴿ ولقد علمتم الدين اعتدوا منكم في السبت ﴾<sup>(2)</sup> وقال سبحانه وآخري منكم لا تعلمونهم الله يعلمهم<sup>(3)</sup> فهي هنا بمنزلة عرفت كما كان رأيت على وجهين .

وسيبيويه على ما أورده من الآيات شاهدا على حكم او تنظيراً لمثال أورده كما قال ويطير سبحان الله في البناء من المصادر والمحرى لا في المعنى غمران ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ ويقولون ححرر محجورا ﴾<sup>(4)</sup> أي حراما ومحرمما يريد الرأفة من الأمر

(1) ص 61 ج 1 طبعه بيروت

(2) سورة الصرة 66

(3) سورة الانعام 60 وص 28 من كتاب سبويه طبعه بيروت

(4) سورة الفرقان ص 197 من الكتاب والآية 22

ولقد لفت في مواضع من كتبه الى القراءات الشاذة والقليلة ،  
وان القراءة لا تحالف لأنها السمة ، بل راد على ذلك وأشار في مواضع  
من كتبه الى القراءات الشاذة والقليلة وان القراءة لا تحالف لأنها السمة  
بل راد على ذلك وأشار في مواضع من كتبه الى أن آيات يجب أن تحمل  
على معنى خاص لمكان يرولها فقد فسر قوله تعالى ﴿ وادا خاطبهم  
المجاهلون قالوا سلاما ﴾<sup>1</sup> ببراءة منك وتسدما لا خير بيسا ولا شر على  
المفعول المطلق لا على المفعول به لأن الآية مكينة ولم يؤمر المسندون  
يومئذ أن يسلموا على المشركين .

إن سيويه لم يكن يذكر حكما الا قر له شاهده او نظيره من القرآن  
الكريم كتاب الشريعة الأكبر

## أثر القرآن الكريم في اتجاهات المدارس النحوية

### 1 ( في مدرسة البصرة :

لقد ظل القرآن الكريم مشعلا يبر الطريق لدراسات النحوي حتى  
تعددت مسائله وتفرعت أصوله ، وقد سبق أن أخذنا على البصريين  
أقيستهم اراء المسائل النحوية التي كان من الممكن أن تقوم على القرآن  
وحده وكان من الأخرى بهم أن يحطموها هذه المقاييس ليأخذوا بالقرآن  
الكريم ولكن غيرهم من النحويين اعتمدوا على القرآن وهذا هو  
الدليل

1 ( تقديم خير ليس عليها .

---

(1) سورة الفرقان به 67



جمهور البصريين يمنعون أن يتقدم خبر ليس عليها قاسوها على عسى وخبر عسى لا يتقدم عليها اتفاقا والجامع بينهما الجمود<sup>(1)</sup> مع أنه كان يجب أن يترك القياس في هذا الموضع مع وجود الآية القرآنية التي تنطق بالجواز ، ومن هنا أجاز قدماء البصريين والقراء وابن برهان الزمخشري والتلوين وابن عصفور من المتأخرين جواز تقديم الخبر عليها بنحو قوله تعالى : ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾<sup>(2)</sup> .

( 2 ) في تقديم معمول اسم الفعل عليه .

ذهب الكوفيون الى أن عليك ودونك في الأغراء يجوز تقديم معمولاتها عليها نحو زيدا عليك وعمرا عندك ويكرا دونك ، واحتج الكوفيون بالنقل من القرآن الكريم فقد قال الله تعالى (كتاب الله عليكم)<sup>(4)</sup> فدل على حواز تقديمه. أما البصريون فقد نقضوا هذا النقل القرآني بالقياس فقالوا الدليل على أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها أن هذه الألفاظ فرع على الفعل فرع في العمل لأنها إنما عملت عمله لقيامها مقامه فينبغي أن لا تتصرف تصرفه فوجب أن لا يجوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما تقول في الحال إذا كان العامل فيها غير فعل فانه لا يحوز تقديمها عليه لعدم تصرفه فكذلك ها هنا ، إذ لو قلنا انه يتصرف عملها ويجوز تقديم معمولاتها عليها لأدى ذلك الى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا يحوز ، لأن الفروع أبدا تنحط عن درجات الأصول<sup>(5)</sup>

1 ( شرح التصريح ج 1 ط الحبي

2 ، 3 ( سورة هود 8 - شرح التصريح ج 1 ص 188 والنص

4 ( الانصاف لابن الانباري ج 1 ص 140

5 ( المسألة 27 الطبعة الثانية مطبعة حجازي بتصرف

### 3 ( عامل الحزم في جواب الشرط .

ذهب الكوفيون الى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار وأحتجوا بأن قالوا إنما قلنا بأنه مجزوم على الحوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط لازم له لا يكاد يفك عنه فلما كان منه بهذه المنزلة في الجوار حمل عليه في الحزم فكان مجزوما على الجوار والحمل على الجوار كثير قال الله تعالى ﴿لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب والمشركين<sup>(1)</sup>﴾ وجه الدليل أنه قال المشركين ﴿ بالحفظ على الحوار وان كان معطوفا على (الذين) فهو مرفوع ، لأنه لم يكن ، أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل هو حرف الشرط وذلك لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط<sup>(2)</sup>

وإذا كان للقياس البصري في هذا الشأن حتى في مجال الدراسة القرآنية فهل يسبق هذا القياس الذي صعبه من مادة مضطربة ولغات متباينة على الآيات القرآنية ليتحتم فيها ويفرض سلطانه عليها ، الحق أن القرآن الكريم لا يخضع لأقيسة البصرة ولا لأقيسة الكوفة لأنه مصدر القياس والأصل الذي يجب أن يقاس عليه فكيف ينقلب الأصل فرعا والمصدر تابعا .

وقد عرف النحاة هذا المعنى وبينوا أن القرآن الكريم لا يحصع لقياس العربية وهذا هو الدليل

1 ( قال أبو جعفر الحاس عند اعرابه لقوله تعالى (يوم هم على

1 ( سورة لينة آية (1)

2 ( الانصاف في مسائل الخلاف اس الاسري ج 2 ص 353 أمارة 84

الدار يفتنون) اختلف في نصب يوم فقال أبو اسحاق . موضعه نصب والمعنى يقع الحراء يوم هم على النار والحويون غيره يقولون : يوم في موضع رفع على البدل من قوله تعالى (أيان يوم الدين) ثم قال أبو جعفر لا نعلم أحدا رفعه ولا خفضه والقياس يوجب أجازة هذين (1) .

(2) وقال ابن حالويه عند اعرابه لقوله تعالى . مالك يوم الدين<sup>(2)</sup> يجوز في النحو مالك يوم الدين بالرفع على معنى هو مالك ولا يقرأ به ، لأن القراءة ستة ولا تحمل على قياس العربية (على أن المصريين لم يلتزموا القياس في كل مسائلهم لأنهم حطموا هذا القياس ، أمام جملة سمعت من العرب أو حكاية حكيت عنهم ، وعجيب من هذا المصحح المضطرب ، كيف لا يأخذون بالآيات القرآنية التي عرفت فيها فيما سبق ويلجئون إزاءها إلى التأويل والتخريج على حين يقفون مكتوفي الأيدي أمام كلمة أو جملة سمعت عن العرب لم تحض لمقاييسهم ولا يملكون في محلها إلا أن يحنوا رؤوسهم اجلالاً أو لا أبكر أن القياس في اللغة له مكانته إذا استعمل استعمالاً صحيحاً أعنى اللغة وأثرها ، ولكن يجب إزاء هذا القياس أن يحترم السماع فاللغة رواية ونقل لا منطق ولا عقل<sup>(3)</sup> ورحم الله أبا علي الذي يقول (إن الغرض فيما ندونه من هذه الدواوين وتبعه من هذه القوانين إنما هو ليلحق من ليس من أهل اللغة بأهلها ويستوى من ليس بفصيح ومن هو فصيح ، فإذا ورد السماع بشيء لم يبقى عرص مطلوب وعدل عن

(1) اعراب العرب لأبي جعفر السجستاني ج 2 ص 84 مخطوط رقم 178 تفسير بيوم دار الكتب سورة الداريات 13 ، 21

(2) سورة لقاحه 4

(3) القرآن الكريم وأثره في الدراسات الحوية للدكتور عبد الله سام مكرم دار المعارف ص 106

## القياس الى السماع<sup>(1)</sup>

وقد قال سيويه في هذا المعنى قبل أن يقول أبو علي (ذكر نص  
الرمخشري فقال : السب يعير يائه ما دل عليه بالصيغة نحو عواح  
ونبات ودارع ولاس ثم قال . فإن قلت : أهو قياس كالسب بالعلامة أم  
يقصر على السماع؟ قلت بل يقصر على السماع وقال سيويه وليس في  
كل شيء قيل هذا ألا ترى أنك لا تقول لصاحب البر برار ولصاحب  
العاكهة فكاك ولا لصاحب الشعر شعار ولا لصاحب الدقيق دقاق<sup>(2)</sup>

لقد أخذ على البصريين تحكيمهم المطلق في مجموعة من  
الأساليب مع عدم علمهم بكل ما قاله العرب وهذا مثال يدل على  
مخالفة البصريين لمقاييسهم . والأمثلة عديدة . ازاء حكاية أو حملة  
سمعت من العرب . نقل ابن جني عن سيويه رعيم مدرسة البصرة ن  
أيا من اياك في قوله تعالى « اياك بعد »<sup>(4)</sup> اسم مصمر مضاف الى الكاف  
لحكاية شادة سمعها من بعض الأعراب شيعه الحليل . اذا بلع الرجل  
الستين فاياه وايا الشراب .

وكما عز على البصريين أن يتناسوا مقاييسهم أمام نصوص القرآن  
الصريحة عز عليهم أن يتناسوا أصولهم التي تركز على الفلسفة  
والمنطلق أمام هذه الأصول وهاك مثالها . في العطف على اسم إن  
بالرفع قبل مجيء البحر .

ذهب الكوفيون الى أنه يحوز العطف على موضع (إن) قبل تمام

1 ( انصف لابن جني ج 1 ص 279 ط الخليلي أوى س 1954

2 ( مع الخوامع ج 1 ص 172 مطبعة السعادة

3 ( سورة العنقبة آية 9

الحبر ، واحتج الكوفيون بقوله تعالى (ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى)<sup>(1)</sup> وحه الدليل أنه عطف (الصابئون) على موضع (ان) قبل تمام الحبر وهو (من) من بالله واليوم الآخر ، وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك اذا قلت : انك وزيدا قائمان ، وحب أن يكون زيدا مرفوعا بالابتداء ووجب أن يكون عاملا في خبر زيد وتكون ان عاملة في خبر الكاف وقد اجتمعا في لفظ واحد فلو قلنا انه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر لأدى ذلك الى أن يعمل في اسم واحد عاملا وذلك محال<sup>(2)</sup> والأمثلة كثيرة

على أن البصريين معترفون بأن القرآن الكريم أصل من أصول الاستشهاد غير أنهم صعب عليهم ان يحطموا بما به من مقاييس وأن يهدموا ما شيدوه من أصول وفي الوقت نفسه عز عليهم ألا يعترفوا من معين القرآن الكريم في تفعيد القاعدة وبناء الحكم فلجئوا الى التأويل والتخريج والتأويلات والتخريجات تراحمت مسائل النحوي في كل مسألة قولان بل أقوال وفي كل مشكلة رأيان بل آراء ، واهتزت القواعد من هذا الاضطراب الذي تورط فيه البصريون وسار على دريهم في هذا المضمار النحاة المتأخرون .

هذا ولم يضق بهذه التأويلات المتعلمون فحسب بل شاركهم في ذلك الحلفاء والأمراء ذلك لان اللغة يجب أن تبتعد عن ميادين التأويلات والتخريجات حتى لا تضطرب المعاني وتحتلط الافكار والاعراب فرع المعنى كما يقولون : حدث أحمد بن يحيى بن ثعلب قال : كان ابن قادم مع اسحاق بن ابراهيم المصعبي فكتب كاتبه ميمون

(1) سورة المائدة 69

(2) الانصاف ج 1 ص 185 المسألة 23 بتصرف

بن ابراهيم كتابا الى المأمون فيه وهذا المال مالا يحب على فلا  
محط المأمون على (مالا) وقع بحظه لي حاشية الكتاب أتكاسي بلحر  
إسحاق . فاشتد ذلك عليه قال فحدثني اس قادم قال : أتاني ميمون  
فقال . الله الله في احتل لي فحضرت فسألني إسحاق عن الحرف  
فقلت . الوحه وهذا المال مال ، ولا يجوز على تأويل<sup>(1)</sup> لأخلص  
الكاتب فقال اسحاق لكاته . قد عصوت عك فدعي من يجوز والزم  
صحيح الأعراب .

وكان الواجب تقديسا لقرا أن ألا يكون موصفا للتأويلات  
ومسرحا للتحريجات ما لم تكن هناك ضرورة ولكن شاء القدر أن يلزم  
المصريون منهج التأويل والتحريج والتأمل في كتاب الله تعالى من غير  
أن تكون هناك ضرورة ملحة ، أما الأدلة التي اعتمدوا فيها على كتاب  
الله فعديدة ، نكتفي فيها بما يأتي

١ . القول في العامل في الحر بعد ما النافية النصب .

ذهب الكوفيون الى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في  
الحر وهو منصوب بحذف حرف الحذف وذهب البصريون الى أنها  
تعمل في الحر وهو منصوب بها ، قال المصريون كان القياس يقتضي ألا  
تعمل ، وذهب البصريون الى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها قال  
المصريون كان القياس يقتضي ألا تعمل إلا أنه وحد بينها وبين (ليس)  
مشابهة اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال الله تعالى ﴿ما هذا  
شرا﴾<sup>(2)</sup> وقال تعالى ﴿ما هن أمهاتهم﴾<sup>(3)</sup> و<sup>(4)</sup>

2 ( القول في تقديم حر ليس عليها .

2 ( سورة يوسف آية 31

1 ( ادب نكت ص 129

3 ( و 4 ( سورة المائدة آية 2 - لاصاف ج . ص 165

ذهب الكوفيون الى أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها وذهب البصريون الى أنه يجوز تقديم خبر ليس عليها واحتج البصريون بقوله تعالى ﴿ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم﴾<sup>(1)</sup> وجه الدليل من هذه الآية أنه قدم معمول خبر ليس على ليس فان قوله ﴿يوم يأتيهم﴾ يتعلق بمصروف وقد قدمه على ليس ولو لم يجوز تقديم خبر ليس على ليس لما جاز تقديم معمول خبرها عليها ، لأن المعمول لا يقع الا حيث يقع العامل .<sup>(2)</sup>

3 ( في تقديم الحال على عاملها . قال السيوطي في تقديم الحال على عاملها مذاهب أحدها : المنع مطلقا وعليه الجرمي وتشبيهها بالتمييز .

والثاني : الجوار مطلقا وهو الأصح وعليه الجمهور قياسا على المعمول به وقد ورد به السماع قال الله تعالى . حاشعة أبصارهم يخرحون<sup>(3, 4)</sup>

4 ( محيء المصدر موضع الحال .

قال ابو حيان في ارتشاف الضرب من لسان العرب : محيء المصدر موضع الحال مذهب سيبويه وجمهور البصريين يدل على ذلك قوله تعالى : ثم ادعهن يأتينك سعيًا<sup>(5)</sup> الذين ينفقون أموالهم بالليل

(1) سورة هود آية 8

(2) الانصاف ج 1 ص 161 و 162 و 163

3 ، 4 ( سورة القلم 43 - المجمع ج 1 ص 241

(5) سورة الفجر آية 260

والنهار سرا وعلانية<sup>(1)</sup> ثم ابى دعوتهم جهارا<sup>(2)</sup> .<sup>(3)</sup>

5 ( دخول اللام على حرف التنفيس

مع الكوفيون دخول اللام على حرف التنفيس وغطهم  
المصريون لوروده في قوله تعالى ﴿ولسوف يعطيك ربك فترضى﴾<sup>(4)</sup> .<sup>(5)</sup>

هذا وحاول البصريون زيادة على ما سبق أن يستخدموا الشواهد  
القرآنية لتأييد مقاييسهم وأصولهم النحوية في مسائل عديدة نذكر منها  
هذا المثال .

القول في تقديم معمول اسم الفعل عليه<sup>(6)</sup> .

ذهب الكوفيون الى أن عليك ودونك وعندك في الاعراء يجوز  
تقديم معمولاتها عليها بحوريدا عليك وعمرا عندك ويكرا دونك وذهب  
المصريون إلى أنه لا يجوز تقديم معمولاتها عليها واليه ذهب الفراء من  
الكوفيين .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه يجوز تقديم  
معمولاتها عليها النقل والقياس أما النقل فقد قال الله تعالى : ﴿كتاب  
الله عليكم﴾ والتقدير فيه عليكم كتاب الله أي الرموا كتاب الله ، فصب  
كتاب الله بعلينكم يدل على جواز تقديمه ، واحتجوا أيضا بالأبيات  
المشهورة .

1 ( سورة العنكبوت 274

2 ( سورة يونس ( ارتشاف الصرب من لسان العرب لابي حيان معطوط رقم 1106 بحو دار  
الكتب ص 233 حققه دكتور مصطفى الماس

4 ( سورة النجم اية 5 اجمع ج 1 ص 140

6 ( الانصاف اسأله 27 ص 140



بأيها المائح دلوى دوك إبي رأيت الساس يحمديكا  
والتقدير فيه دونك دلوى . فدلوى في موضع نصب بدوك فدل  
على جواز تقديمه وأما القياس فقالوا . أجمعا على أن هذه الألفاظ  
قامت مقام الفعل ألا ترى أنك إذا قلت . عليك زيدا ، أي الزم زيدا ،  
وإذا قلت : عندك عمرا أن تناول عمرا وإذا قلت دوك نكرا ، أي حد  
نكرا ولو قلت زيدا الزم وعمرا تناول ونكرا خذ ، فقدمت المفعول  
لكان جائزا فكذلك ما قام مقامه

وأما المصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنه لا يحوز تقديم  
معمولاتها عليها : أن هذه الألفاظ فرع على الفعل في العمل ، لأنها  
انما عملت على عمله لقيامها مقامه فيبغى أن لا تتصرف تصرفه ،  
فوجب أن لا يحوز تقديم معمولاتها عليها وصار هذا كما تقول في  
الحال . إذا كان العامل فيها غير فعل فانه لا يجوز تقديمها عليه ، لعدم  
تصرفه فكذلك ما إذا لو قلنا انه يتصرف عملها ويحوز تقديم  
معمولاتها عليها لأدى ذلك الى التسوية بين الفرع والأصل وذلك لا  
يحوز ، لأن المروع أبدا تنحط عن درجات الأصول .

وأما الحوابع عن كلمات الكوفيين . أما احتجاجهم بقوله  
تعالى : ﴿ كتاب الله عليكم ﴾ فليس لهم فيه حجة لأن ﴿ كتاب الله ﴾  
ليس منصوبا عليكم وانما هو منصوب لأنه مصدر والعامل فيه فعل  
مقدر ، والتقدير فيه : كتب كتاب الله عليكم ، وانما قدر هذا الفعل  
ولم يظهر لدلالة ما تقدم كما قال الشاعر :

ما إن يمس الأرض الا منكب منه وحرف الساق طي المحمل  
فقوله : طيء المحمل ، منصوبة ، لأنه مصدر ، والعامل فيه فعل

مقدر ، والتقدير فيه : وصوى طي المحمل وما قدر ولم يظهر لدليل ما تقدم عليه من قوله «ما ان يمس الأرض الا مكب منه ، وكذلك ها هنا قدر دا الفعل ولم يظهر لدلاله ما تقدم عليه من قوله ﴿حرمت عليكم أمهاتكم وبناتكم وأخواتكن وعماتكن وخالاتكن﴾ ، فان فيه دلالة على أن ذلك مكتوب عليهم فلما قدر هذا الفعل ولم يظهر بقي التقدير فيه . كتابا عليكم ، ثم أضيف المصدر الى الفاعل كقوله : ونرى الحال تحسها حامدة وهي تمرر السحاب صبح الله ، فصبت صبح الله وعلى المصدر بفعل مقدر واما قدر هذا الفعل ولم يظهر لدلالته على ما تقدم عليه من الكلام ، ولتقدير فيه صبح صنعنا الله وحذف الفعل وأضيف المصدر الى الفاعل ، لأنه يضاف الى الفاعل كما يضاف الى المفعول قال الراعي .

دأبت الى أن يست اطل بعدما تناصر حتى كاد في الآل يصح وحيث المطايا ثم قلت لصحفي ولم يبرلوا أردتم فتروحوفا فصبت وحيث على المصدر بفعل مقدر على ما تقدم وأضاف المصدر الى الفاعل ، وقال ليد .

حتى تهر في الرواح وهاحها طلب المعقب حقه المظلوم كأنه قال طلبا المعقب حقه ، ثم أضاف المصدر الى المعقب وهو فاعل بدليل أنه قال ( المظلوم ) بالرفع حملا للوصف على الموضع ، وأضافه المصدر الى الفاعل أكثر من أن يخصى قال الله تعالى «ولولا دفع الله الناس﴾ فأضاف المصدر الى اسم الله تعالى ، وهو الفاعل وبحوه قولهم وصرى ريدا قائما ، وأكثر شربى السويق ملتوتا﴾ ، وقال الشاعر فلا تكثرا لومي فان أحاكما سذكراه ليلى العامرية مولع فأضاف المصدر الى الصمير في ذكره وهو فاعل وقال الآخر

أفمتى تلاميذ وما جمعت من شب قرع القواقيز أفواه الأباريق  
فأضاف المصدر الى (القواقيز) وهو فاعل منمن روى (أفواه)  
منصوبا ومن روى (أفواه) بالرفع جعله مضافا الى المفعول والشواهد على  
هذا النحو كثيرة جدا

وأما البيت الذي انشدوه :

يأبها المائح دلوى دونكا

فلا حجة لهم فيه من وجهين : أحدهما أن قوله (دلوى) ليس هو في  
موضع نصب وإنما هو في موضع رفع ، لأنه خبر متدا مقدر والتقدير فيه  
هذا دلوى دونكا ، والثاني : أنا نسلم أنه في موضع نصب ولكنه لا يكون  
منصوبا بدونك وإنما هو منصوب بتقدير فعل فكأنه قال : خذ دلوى دونك  
ودونك مفسر لذلك الفعل المقدر ، وأما قولهم : (إنها قامت مقام الفعل  
فيجوز تقديم معمولها عليها كالفعل . قلنا هذا فاسد وذلك لأن الفعل  
الذي قامت هذه الألفاظ يستحق في الأصل أن يعمل النصب وهو  
متصرف في نفسه متصرف عمله وأما هذه الألفاظ فلا تستحق في الأصول  
أن تحمل النصب وإنما أعملت لقيامها مقام الفعل وهي غير متصرفة في  
نفسها فلا ينبغي أن لا يتصرف عملها فوجب ألا يجوز تقديم معمولها  
عليها .

فنحن نرى من هذا الخلاف أن الصريين بعد فلسفتهم الحوية وأن  
العرع لا يقوم مقام الأصل من جميع الوجوه قد استخدموا الشواهد القرآنية  
في استدلالهم على أن كتاب الله عليكم مفعول مطلق قد استأنسوا في ذلك  
بقوله تعالى . صنع الله ، وفي إضافة المصدر الى الفاعل بقوله سبحانه  
ولولا دفع الله الناس بعضهم بعضا لمسدت الأرض .

## (2) أثر القرآن الكريم في نحو مدرسة الكوفة

سبق أن ذكرت أن النحويين جميعاً لم يحدث بينهم كبير خلاف في أن يكون القرآن الكريم مصدر البناء القواعد . غير أن هناك طائفة من الأساليب القرآنية لم تخصص لأقيسة البصريين ، فرفضوا الأخذ بها وحاولوا تأويلها وتحريكها لتتفق مع مقاييسهم ومع هذا لم يشوا صدورهم عن طائفة من الأساليب القرآنية التي اتفقت مع الأصول في كثير من الأحيان أو لم تتفق معها في أحيان أخرى قليلة

أما الكوفيون فكانوا أوسع أفقا في مجال القرآن والاستشهاد به من لصرين فقلوا كل ما جاء من القرآن الكريم مؤثريين في أحيان كثيرة عدم التأويل والتحريك والأخذ بظواهر الآيات

وكان هذا المنهج سليماً لو أنهم ساروا على منهجه وسلكوا في دربه في كل ما أوردوه من مسائل أو حرفوه من قصايد ولكنهم مع الأسف لم يحكموا هذا المنهج في كل ما ورد من الآيات القرآنية وذلك لأنهم راعوا الأقيسة البصرية فانسجوا على منوالها واعترفوا من معيها وحصعوا لسلطانها في موضوعات عدة من المسائل النحوية التي كان يجب أن تسكت فيها هذه المقاييس لتتعلق الشواهد القرآنية لتكون الفيصل في هذه الموضوعات

وإذا عرفنا أن مصدر الدراسة النحوية للكوفيين هو المذهب البصري الذي احتواه كتاب سيبويه ، والمذهب البصري يقوم على المنطق والقياس في أكثر مسائله فإنا لا ند مدركون أن هذا المذهب قد ترك رواسبه في المذهب الكوفي ، لأنه منه شأ وعنه صدر وبخاصة في مجال القياس والعمدة ، وقد حذر الكسائي أما عمرو بن العلاء بحوا من سجع

عشرة سنة واحتاج الى قراءة كتاب سيويه لاختلاطه بأعراب (الأبله) <sup>1</sup> وأما الفراء تلميذه النابة فقد انتفع بكتاب قراءة كتاب سيويه انتفاع كبيراً ولا أدل على ذلك من كلمة ثعلب في هذا المقام فقد قال . (مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيويه) فلا عراة ادن أن تتسرب هذه المقاييس البصرية الى نحوهم فتؤثر فيه وتؤثر فيهم فيغرمون بالقياس في مواضع عديدة من نحوهم وإن كان لقياسهم صبغة تختلف عن صبغة القياس أما الأمثلة التي توصلح انتفاعهم بالقرآن الكريم في تفعيد قواعدهم فيها هي دي .

(1) من تستعمل في الرماد كما تستعمل في المكان عند الكوفيين واستدلوا على ذلك بقوله تعالى . ﴿لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه﴾ فأدخل من على (أول يوم) وهو ظرف زمان

(2) جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه واستدلوا على ذلك بقوله تعالى (كتاب الله عليكم) <sup>14</sup>

(3) اضافة الصفة الى جسيها أو الى موصوفها من غير تأويل دا  
اختلف اللفطان

الكوفيون يورون من غير تأويل كقولهم . حرد قطيعة وسحق عمامة واحتجوا بقوله تعالى ﴿حق اليقين﴾ <sup>(5)</sup> والدار الآخرة <sup>(6)</sup> (بجانب الغربي) <sup>(7، 8)</sup> .

1 ( لا فترح ص 101 تصرف ص 85 سوريا  
2 ( سورة التوبة 108  
3 ( اسرار العربية لابن الاسدي ص 272 ، 273  
4 ( سورة النساء آية 24  
5 ( سورة الواقعة آية 95  
6 ( سورة يوسف آية 109  
7 ( سورة القصص آية 44  
8 ( شرح التصريح

(4) اذا عد الكوفيين تحتص بالجملة الفعلية ويقع شرطها وحواسها ماضيين (واذا أنعمنا على الاسان أعرض) <sup>(1)</sup> ومصارعين نحو (دا يتنى عليهم يحرون) <sup>(2)</sup> ومختلفين نحو (واذا سمعوا ما أرسل إلى الرسول ترى أعينهم) <sup>(3) (4)</sup>

(5) بداء اسم الاشارة يذهب الكوفيون الى حوار ذلك محتجين بقوله تعالى (ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم) أي يا هؤلاء .

(6) في العطف على اسم إن بالرفع قل محي الخسر

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على موضع إن قبل تمام الخبر واحتجوا بقوله تعالى (إن الذين أموا والذين هادوا والصابثون والبصاري) ووجه الدليل أنه عطف الصابثون على موضع إن قبل تمام الخبر قوله من آمن بالله واليوم الآخر .

أما ما اعتمد فيه الكوفيون على القياس والأصول فهو .

عمل ما النافية في الخبر قالوا إنها لا تعمل لأن القياس في ما ألا تكون عاملة البتة لأن الحرف انما كون عاملا اذا كان مختصا كحرف الخفض وما ظرف غير مختص فوجب ألا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ، لأنه تارة يدخل على الاسم نحو ما زيد قائم وتارة يدخل على الفعل نحو ما يقوم زيد فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجبا ألا تعمل وهكذا كانت مهمة في لغة بني تميم وهو القياس

(1) الاسراء آية 83

(2) الاسراء يه 107

(3) (4) المائة اية 83 شرح التصريح ج 2 ص 40

ولكن البصريين أوجدوا مشابهة بينها وبين ليس وقالوا هذا هو القياس واستدلوا في تأييد مقاييسهم بقوله تعالى في سورة يوسف (ما هذا بشرا) وفي سورة المجادلة (بقوله تعالى) : (ما هن أمهاتهم)

وكذلك استبعد الكوفيون تقديم خبر ليس عليها لأنها حاملة فلا تأخذ حكم المتصرف وما دام غير متصرف في نفسه فيسبغي أن لا يتصرف عمله فشقلوا بالقياس العقلي مخالفين منهجهم مع وجود الآية القرآنية التي اعتمد عليها البصريون في تقديم خبر ليس عليها وهي قوله تعالى : ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم) والشاهد تقديم معمولها وهو انصرف المتعلق بمصروف وذلك لا يجوز الا اذا صح تقديم العامل ، لأن المعمول لاقع الا حيث يقع العامل .

### (3) أثر القرآن في مدرسة بغداد :

أخذ البغداديون عن البصريين والكوفيين وقاموا بالموراة والترجيح وظلوا كذلك حتى تسلم زعامة هذه المدرسة أبو عبي الفارسي وتلميذه ابن جني فتطور المذهب على يديهما وأصبح هناك مذهب بغدادي لا يتعصب لهؤلاء ولا يحاز الى هؤلاء ما دام لهذا المذهب دليل يبعث فيه الحياة ويكتب له الخلود وخطى السحو البغدادي برجلين اشتهرا بالدراسات السحوية هما ابن الشجري هبة الله بن علي الذي كان أوحده زمانه وفرد أوانه في علم العربية ومعركة اللغة وابن الأنباري الذي تتلمذ على ابن الشجري والذي صار معبدا في المدرسة النظامية ، ولم تكن هذه المدرسة بمعزل عن تأثير القرآن فيها الا أن المسائل العامة التي سبب اليها وأثر فيها القرآن فيها الا أن المسائل العامة التي سببت اليها وأثر فيها والقرآن الكريم قبيحة بالنسبة للمسائل العامة عند سلمى هذه المدرسة

ومما نسب الى المذهب البغدادي في إطار من القرآن الكريم ما يأتي :

(1) اسم لا النافية للجنس .

قال السيوطي : الجمهور على أن الاسم الواقع بعد (لا) اذا كان عاملاً فيما بعده يلتزم توينه واعرانه مطلقاً ، وذهب البغداديون الى حوار نثائه اذا كان عاملاً في طرف أو مرر (الشه مضاف) نحو . ولا حدال في الحج (1)(2)

(2) تعريب الحال .

قال السيوطي يجب في الحال التكثير ، لأنها خبر في المعنى لثلاث يتوهم كونها بعنا عند نصب صاحبها أو احفاء اعرابها ، هذا مذهب الجمهور ، وحوار بوي والبغداديون تعريبها نحو : جاء زيد الراكب على الخمر وعلى ما سمع من ذلك يقصدون قراءة (ليحرقن الأعراب منها الأذل) (3)(4)

ولرحال هذه المدرسة أراء في النحو على هدى من القرآن الكريم وفي صوء من نور لا يستطيع حصرها .

(4) أثر القرآن الكريم في مدرسة الأندلس :

مدرسة الأندلس كغيرها من مدارس النحو تأثرت بالقرآن الكريم فتناولت آياته باحثه مدققة لتحريير رأي أو تقوية مذهب أو تأييد وجهة ،

---

1 ، 2 ) سورة البقرة آية 197 ( مع هوامع ح 1 ص 147  
3 ، 4 ) سورة المنافقون آية 8 اجمع ح 1 ص 239



وقد تمثلت أراؤها في زاويتين :

زاوية محافظة اعتمدت على كتاب سيويه

زاوية تعي على النحاة تمسكهم بالماضي ويمثلها ابن مضاء

1 - من آراء ابن عصفور أن ( ما ) تقع صفة للتعظيم مستدلاً بقوله تعالى ﴿ غَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾<sup>(1)</sup> ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾<sup>(2)(3)</sup> ويستدل بالقرآن الكريم ليقوى رأيه ويدعم حجته فيقول فيما نقده ابن الضائع في تذكرته وملخصه ما يأتي :

تكلم بعض مشايخ العصر وهو الشيخ تقي الدين السبكي بمدرسة الملك المصنوع على قوله تعالى في سورة ( الداريات ) ﴿ فتول عنهم فما أنت بملوم ، وذكر فإن الذكرى تنفع المؤمنين ﴾<sup>(4)</sup> .

ونقل عن المفسرين فيها قولين :

الأول . أن المعنى قول عن أولئك الكفار وأعرض عنهم فما تلام على ذلك وارفع التذكير فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

الثاني : أن المعنى قول عن الكفار وأعرض عنهم وذكر المؤمنين فإن الذكرى تنفع المؤمنين .

قال . وعلى القول الثاني . يحتمل أن تكون الآية من باب التنازع ، فاعترض على هذا أن شرط باب التنازع إمكان تسلط العاملين السابقين على المعمول المتنازع فيه وإذا تحرر هذا فالآية لا يمكن أن

1 ( سورة طه آية 78 )

2 ، 3 ( الحاقة 1 ، 2 - الجمع ج 1 ص 92 )

4 ( الداريات آية 44 و 55 )

تحمل على التنازع لأن ( ذكر ) لا يمكنه العمل في ( المؤمنين ) من جهة الحيلولة بينهما بالقاء وإن وكل منهما له صدر الكلام وما له صدر الكرم لا يعمل ما قبله فيما بعده

وقد نقل عن ابن عصفور جوار ذلك وقال : إن المعربين اتفقوا على تعلق ( يوم ) من قوله ( إن عذاب ربك لواقع ، ما له من دافع ، يوم تمور السماء مورا )<sup>(1)</sup> بواقع مع أن مالها صدر الكلام<sup>(2)</sup> .

أما ابن مضاء فقد ذكر الدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتاب ( الرد على السحابة ) الذي قدم بتحقيقه أن الذي دفعه إلى دعوته الجديدة هو القرآن الكريم حينما أخذ النحويون يطبقون أقيسته في محاله وعللهم في محطته ويدل على ذلك قوله : أما بعد فإنه حملي على هذا المكتوب قول الرسول ( صلى الله عليه وسلم ) ( ومن قال في كتاب الله برأيه وأصاب فقد أخطأ ، وقوله من قال في كتاب الله بغير علم فليتوا مقعده من النار ) وقوله ( من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فليسهه فإن لم يستطع فليقله )

وقد أحسن ابن مضاء بأنه سيتعرض للنقد ، لأنه نثر على مألوف فتمثل من يتمثل بقول حرير .

حل الطريق لمن يني المنار به وإبرر ببررة حيث اضطرك القدر وكان يدعو إلى العاء القياس ، لأن المنهج السليم في نظره هو السماع يدل على هذا قوله : والعرب أمة حكيمة فكيف تشبه شيئا عشيء

(1) سورة لطور آيات 7 و 8 و 9

(2) لأشبه والظائر حـ 3 ص 117 و 118 بتصرف

وتحكم عليه بحكمه وعلة حكم الأصل غير موجودة في الفرع<sup>(1)</sup>  
طائفة من آرائه .

ثار على المحذوفات في القرآن الكريم وتقديرها قال ( واعلم أن  
المحذوفات في صاعتهن على ثلاثة أقسام :

(1) محذوف لا يتم الكرم إلا به ، وحذف لعلم المخاطب به  
كقولك لمن رأيت يعطي الناس زيدا أي أعط زيدا ، فقد حذفه وهو مراد  
وإن أظهر فهم الكلام به ومنه قوله تعالى . ﴿ وقيل للذين اتقوا ماذا أئبل  
ربكم قالوا حيرا ﴾<sup>(2)</sup> وقوله تعالى ﴿ يسألونك ماذا ينفقون قل العسر ﴾<sup>(3)</sup>  
على قراءة من نصه وكذلك من رفعه ، وقوله عز وجل ﴿ ناقة الله  
وسقياها ﴾<sup>(4)</sup> والمحذوفات في كتاب الله تعالى لعلم المخاطبين بها  
كثيرة جدا وهي إذا ظهرت تم بها الكلام وحذفها أوحز وأبلغ

(2) ويعد أن ذكر القسم الثاني وهو المحذوف الذي يتم الكلام دونه  
وإن ظهر كان عيبا .

أخذ يتكلم عن القسم الثالث وهو المصمر الذي إذا ظهر تعبر  
الكلام عما كان عليه قبل إظهاره كقولك يا عبد الله ثم استبعد الريادة  
والنقصان في القرآن وحرم ادعاء ذلك مستندا إلى قول رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ( من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ ) ومقتضى هذا  
الخبر النهي . وليس المجال هنا محال الرد على ابن مضاء وأن القرآن  
الكريم جاء على لغة العرب مطابقا لمقتضى الحال وأن البلاغيين حينما  
يقولون في آية النمل : اذهب بكتابي هذا فألقه إليهم ثم تول عنهم فانظر

1 ( الرد على الحق ص 97

2 ( السجدة آية 10

3 ( البقرة آية 219

4 ( الشمس آية 13

ماذا يرجعون ، قالت يأيتها الملائة ان قولها ليس مترتباً على أمر سليمان  
الهدهد ، انما هو مترتب على ذهاب الهدهد وتسليمها الكتاب وقراءته -  
ليسوا بمحطئين وكذلك حينما يقولون ذلك في قوله تعالى في سورة  
البقرة : وأوحينا الى موسى أن اصرب بعصاك الحجر فانفجرت منه  
اثنتا عشرة عينا . ان الانفجار ليس مترتباً على الأمر بالضرب وانما هو  
مترتب على الصرب نفسه ليسوا بمحطئين . وانما أوردنا آراءه لندلل  
على أن المدرسة المحافظة كانت تبحث في تعقيد القواعد والبناء  
التركيبى على المعنى

#### (5) أثر القرآن الكريم في مدرسة مصر والشام .

كان لها اتجاهاً : اتجاء يعتمد على النحو البصري واتجاء لا  
تنكر النحو البصري ولا تنكر النحو الكوفي لكنها مع ذلك لا تنكر نفسها  
لأن لها رأياً ويمثل هذه الوجهة ابن مالك واس هشام<sup>(1)</sup> .  
طائفة من آراء هذه المدرسة .

يستشهد بالقرآن الكريم في أن اللام الحارة بمعنى عن  
قال ابن الجاحظ في الكافية . اللام الحارة تقع بمعنى عن مع  
القول مستشهداً بقوله تعالى ﴿ وقال الدين كهروا للدين آمنوا أي عنهم ،  
وليس المعنى أنهم حاطبوا به المؤمنين والا لقال ما سقتمونا إليه<sup>(2)</sup> .

ويعتمد على القرآن الكريم في تحرير رأيه أن لو تدل على امتناع  
الشيء لامتناع غيره والمقصود بالامتناع عنده أي الشرط الثاني لامتناع

1 ( الاقتراح ص 102

2 ( الجمع ج 2 ص 32

الجواب وحده بأن انتفاء السبب لا يدل على انتفاء مسببه لجوار أن يكون  
ثم أسباب آخر .

قال ويدل على هذا قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله  
لفسادا ﴾ فإنها مسوقة لنفي التعدد في الآلهة بامتناع الفساد لا أن امتناع  
لفساد لا امتناع الآلهة لأنه خلاف لمفهوم من مساق أمثل هذه الآية ولأنه  
لا يلزم من تعدد انتفاء الآلهة انتفاء لفساد لحوار وقوع ذلك وإن لم  
يمكن تعدد في الآلهة ، لأن لمردنه فساد نظم هذا العالم عن حالته  
ودلت حائر أن يصعله لآله بوحده سبحانه

ويرد أبو حيان عن ابن مالك في جعله (هل) بمعنى قد ، ويقدر  
مصححه في هذه القاعدة ، قال أبو حيان ( وما ذكر هذا المصنف وغيره من  
أن ( هل ) ترادف ( قد ) لم يقيم على ذلك دليل واضح إنما هو شيء  
قاله المفسرون في قوله تعالى ﴿ هل أتى على الإنسان ﴾<sup>(1)</sup> أن معناه قد  
أتى وهذا تفسير معنى لا تفسير أعراب ولا يرجع اليهم في مثل هذا إنما  
يرجع في ذلك إلى أئمة النحو واللغة لا إلى المفسرين<sup>(2)</sup> .

ومصحح ابن مالك كما يبيح المقرئ ( كان أكثر ما يستشهد بالقرآن  
فإن لم يكن فيه شاهد عدل إلى الحديث وإن لم يكن فيه عدل إلى أشعار  
العرب<sup>(3)</sup> .

ومن أرائه . أن إذا تدخل على الحمل الأسمية وتضاف إليها .  
وألزم النحاة اصافة إذا الطرفية إلى حمل الأفعال مثل : ﴿ إذا جاء نصر

١ ( سورة الاسد آيه (1) )

٢ ( تمهد انقواعد ناظر الجش حـ 5 ص 92 مخطوط رقم 349 بحو دار الكتب

٣ ( لفتح لطيف حـ 2 ص 422 تحقيق محمد محيي الدين

الله ) فاذا ظرف فيه معنى الشرط مضاف الى الحملة بعده والعامل فيه  
 حوانه على المشهور واما نحو ( اذا السماء انشقت ) فمثل ( وان أحد من  
 المشركين استحارك ) وقوله .  
 اذا باهلي تحته حظية له ولد منها فذاك المدرع<sup>(1)</sup>  
 فعلى اصمار كان الشأية كما أصمرت هي وسمها في صمير  
 الشأن في قوله :  
 فهلا نفس ليلى شمعها<sup>(2)</sup>

هذا مذهب سيويه وأحار الأحفش اصافتها الى الحمل تمسكا  
 بظاهر ما سبق واختاره ابن مالك في شرح التسهيل .

واس هشام حاتمة المحدثين الذين جعلوا من الحروف يقوم على  
 الدقة والبحث والمناقشة والأستنباط مما دعا ابن خلدون المعري أن  
 يقول عنه ( ما رلنا ونحس بالمغرب سمع أنه طهر بمصر عالم بالعربية  
 يقال له ابن هشام أنحى من سيويه<sup>(3)</sup> ) يتأثر بالقرآن الكريم فيستدل على  
 أن الإسناد الى الاسم أنفع العلامات التي يتميز بها قال وهذه العلامة  
 ( الاسناد اليه ) هي أنفع علامات الاسم وبها تعرف اسمية ( ما ) في  
 قوله تعالى ﴿ قل ما عند الله خير من اللهو ومن التحارة ، ما عندكم ينقد  
 وما عند الله باق ﴾ ألا ترى أنها قد أسد إليها الأحيرة في الآية الأولى  
 والنقاد في الآية الثانية ، والبقاء في الثالثة فلهذا حكم بأنها من اسم  
 موصول بمعنى الذي<sup>(4)</sup>

1 ( لعروني واندرع من أمه أشرف من أبيه

2 صدره وبنت ليلى أرسلت بشمعها

3 مقدمة بن خلدون ص 532 مطبعة مصطفى محمد

4 شرح شذور الذهب تحقيق محمد عبي الدين

(2) اعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل ، يستشهد على ذلك بالقرآن الكريم قال الله تعالى ﴿ قَالَتْ أَتَايَا طَائِعِينَ ﴾ في الآية شاهد على اعطاء صفة ما لا يعقل حكم صفة من يعقل اذا نسب اليه ما يسب الى العقلاء أر ترى أن طائعا قد جمع بالياء والنون لما سب لموصوفه القول<sup>(1)</sup> .

ويؤيد ابن هشام سيويه في المسألة الزنبورية لان القرآن الكريم ورد بذلك يقول : وأما سؤال الكسائي فجوابه ما قاله سيويه . وهو فاذا هو هي : هذا هو ووجه الكلام مثل : ( فاذا هي بيضاء ) ( فاذا هي حية ) وأما فاذا هو اياها ان ثبت فحارج عن القياس واستعمال الفصحاء كالجزم بل والنصب بلم والجر بلعل وسيويه وأصحابه لا يلتفتون لمثل ذلك وان تكلم بعض العرب به<sup>(2)</sup> .

لقد كان القرآن الكريم مارة متألثة اهتدى بها العاملون لارساء قواعد اللغة واثباتها في سلامة وصحة ولولا القرآن الكريم لكان من لمشكوك فيه كثيرا أن يتوافر العلماء على وضع علم النحو وعلوم البلاغة واستقصاء المفردات وتحري مصادر الفصح والدحيل

(1) المرجع السابق ص 23

(2) معى ج 1 ص 83

## الفصل الثاني :

### ثانيا : الحديث الشريف

سبق أن ذكرت أن الرأي الذي يطعن اليه بالنسبة للحديث الشريف كأصل من أصول النحو السماعية هو الاستشهاد به بشرط بحثه لأطمئنان الي الكلام المستشهد به وهأنذا مورد طائفة من الأحاديث الشريفة تسعنها في ( المعنى ) الذي هو موسوعة كبرى لعرض اس هشام رحمه الله آراء السحاة السابقين له في مختلف الأصقاع العربية وهو ليس عرصا فقط بل هو مناقشة واسعة لتلك الآراء وتبين الصحيح منها والفاقد ، مع كثرة الاستبطات مع اشتقاق الآراء المستكرة غير المسبوقه ، وأهم من الآراء المستكرة وضعه للضوابط النحوية على نحو ما يتحلى في الأبواب الثاني والثالث والرابع والخامس من كتابه المعنى وقد بلغت حدا رائعا من الدقة والسداد ولا تقل عنها أهمية القواعد النحوية الكلية التي ضمنها الباب الثامن من هذا الكتاب وهي مقتبسة في جملتها من قواعد علم الأصول ، كقاعدة أن الشيء قد يعطي حكم ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما . وقد عرصها في أربع وعشرين صورة جزئية<sup>(1)</sup> ولعل في ذلك كله ما يصور من بعض الوجوه نشاط اس

---

1 ( المعنى ص 751 تحقيق مارن المبارك مراجع معين الأفعالي ، ص 188 ح 2 اخلبي



هشام السحوي ومدى ستيعابه لأراء السحاة لسالمين ومدى قطته في استخلاص الأراء واستنباطها والحوار فيها كأدق ما يكون الحوار مع النفود الى لقواين السحوية الكلية العامة ولا يحرص ابن هشام على شيء حرصه على أن يكون الاعراب على أساس المعنى بيد أن ما نقل من استشهاده بالأحاديث أورده مدحصا

(1) استشهد ابن هشام بالحديث الشريف . فمن كنت هحرته الى الله ورسوله فهحرته الى الله ورسوله في معرض الحديث من أن الصفة لا تعمل فيما قل الموصوف وما ورد والعامل فيه صفة ( و قد نقر في الناقور فذلك يومئذ يوم عسير ) إذ عمل عسير وهي صفة ليوم فيما قبله وهو اذا مؤول . قال ولا يصح الا على قول أبي الحسن ومن تابعه في جواز تصرف اذا وجواز زيادة التاء في خبر المبتدأ ، لأن عسر اليوم ليس سببا عن النقر والحيد أن تحرج على حذف الحواب مدلولاً عليه بعسر ، وأما قول أبي البقاء ، أن يكون مدلولاً عليه بذلك لأية اشارة الى النقر أي على حذف في الخبر فاذا نقر في الناقور نقر فيه ، وفيه اتحاد السبب والمسبب وذلك ممتنع بخلاف قوله صلى الله عليه وسلم فانه مؤول على اقامة السبب مقام المسبب لاشتهار المسبب أي فقد استحق الثواب العظيم المستحق للمهاجرين<sup>(1)</sup>

(2) واستشهد بالحديث الشريف على أن ( ان ) تنصب كلا من المبتدأ والخبر ( ان ) فعر جهم سبعين عاما - قال الأمير في حاشيته تعليقا على ( المفنى ) ويروى سبعون وهو ظاهر أي مسافة ( سبعون ) وقال ابن هشام : وقد يرتفع بعدها المبتدأ فيكون اسمها ضمير

( 1 ) انظر ص 91 من المعنى ج .

شأد، محذوف كقوله عليه الصلاة والسلام : ان من أشد الناس عداونا يوم  
القيامة المصورون والأصل أنه أي الشأن

(3) من معاني الباء السببية كما قال الجميع لن يدخل أحدكم  
الجنة بعمله ولا تعارض بينها وبين الآية الكريمة : ادخلوا الجنة بما  
كنتم تعملون ، التي هي باء المقابلة لأن المعطى بعوض قد يعطى محانا  
وأما المسبب فلا يوجد بدون السبب<sup>(1)</sup> .

(4) استشهد ابن هشام على أن الفاعل قد يكون مقدرا عائدا على  
مفهوم من الكلام مثل . أودى بنعلي وسرمالية أودى هو أي مود أي  
ذهب داهب كما جاء في الحديث : لا يرني الزاني حين يزني وهو مؤمن  
ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن أي ولا يشربها هو أي  
الشارب ، اذ ليس المراد ولا يشرب الزاني وذلك في التحديث عن  
معاني الباء تلاق قول ابن الجاحظ : انها هنا أودى بعلي لتعددية<sup>(2)</sup> .

(5) وعند التحديث في المغنى عن حرف الحواب ( بلى ) قال انها  
يحاب بها الاستفهام المنفي ولا يحاب بها عن الإيحاب باتفاق مستدركا  
على أنه قد أحيب بها عن الإيحاب في الحديث الشريف في صحيح  
البحاري في كتاب الأيمان أنه عليه الصلاة والسلام قال لأصحابه .  
أترصون أن تكونوا مع أهل الجنة قالوا بلى ، وفي صحيح مسلم في  
كتاب الهبة أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء قال بلى قال فلا : اذن  
وقال . ان ذلك قليل فلا ينزل عليه التنزيل بادعاء أن الاستفهام التقريري  
حبر موجب ولذلك امتنع سيويه من جعل أم متصلة في قوله تعالى في

---

١ ( انظر ص 35 ح 1

2 ( انظر ص 97 ح 1

سورة الزخرف ، أفلا تبصرون أم أنا خير ، لأنها لا تقع بعد الإيحاب<sup>(1)</sup>

(6) بيد تقع بمعنى من أحل ومنه الحديث : أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أبي من قريش واسترصعت في بي سعد من بكر

(7) أخرى بن مالك ثم محرى فاء لسسية وواو المعية بعد الطب مستشهدا بالحديث الشريف . لا يبول أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل منه مع جوار وجهين آخرين . الرفع بتقدير هو يغتسل ، والحرم بالعطف على موضع فعل النهي

(8) حاشا تكون فعلا متعديا متصرفا تقول : حاشيته بمعنى استثيه ومنه الحديث الشريف أنه عليه الصلاة والسلام قال أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة والمعنى أنه صلى الله عليه وسلم لم يستش فاطمة قال ابن هشام . وتوهم ابن مالك أنها ما المصدرية وحاشا الاستثنائية بـاء على أنه من كلامه عليه الصلاة والسلام فاستدل به على أنه قد يقال قم القوم ما حاشا زيدا كما قال :

رأيت الناس ما حاشا قريشا فانا نحن أفضلهم فعلا ويرده أن في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها فهي هـ بمعنى لا استثني وأحيب بأن لا نافية وعبرها منصوب بمحذوف وليس معطوفا على فاطمة والمعنى لا استثني غيرها والفعل مسد للمتكلم وهو من حديث النوة<sup>(3)</sup> .

(1) نظر ص 100 حـ ،

(2) نظر ص 104 معنى جـ ،

(3) نظر ص 109 حـ 1

(9) وترد رب للتكثير في الحديث الشريف . يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة<sup>(1)</sup>

(10) ان وقع النفي في حيز كل أي تقدمت عليه أقتضى ذلك عموم السلب كقوله عليه الصلاة والسلام لما قال له ذو اليمين أسيت أم قصرت الصلاة كل ذلك لم يكن بخلاف ما اذا وقعت كل في حيز النفي بأن تقدم النفي عليها فانها تقتضي سلب العموم . ما كل ما يتمنى المرء يدركه<sup>(2)</sup>

(11) من معاني اللام موافقة ( بعد ) كما جاء في الحديث الشريف : صوموا لرؤيته<sup>(3)</sup>.

(12) دخول اللام على فعل المتكلم قليل سواء كان المتكلم مفردا نحو قوله علي عليه الصلاة والسلام قوموا لأصل لكم أو معه غيره كقوله تعالى : وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سيدنا ولحممل خطاياكم<sup>(4)</sup> وأقل منه دخولها في فعل الفاعل المحاطب كقراءة جماعة فبذلك فلتفرحوا<sup>(5)</sup> وفي الحديث لتأخذوا مصافكم<sup>(6)</sup> .

(13) اذا دخلت لا النافية للجنس على فعل ماضٍ لفظاً او تقديرًا أهملت ووجب تكرارها ومثال دخولها على فعل تقدير اما جاء في

---

(1) ص 119 ج 1

(2) ص 171 معنى ج 1

(3) ص 178 معنى 1

(4) سورة العنكبوت به 2،

(5) سورة يونس آية 58

(6) ج 1 ص 186

الحديث الشريف : فان المبيت لا أرضا قطع ولا ظهرا أُنقى ، لأن  
المفعول به رتته ، التَّأخَّرَ عن الفعل فهي داخلة على الفعل تقدير<sup>1</sup>

(14) المشهور أن لو حرف امتناع لامتناع وقد ورد حديث شريف  
يفهم منه عدم حل بئ أبي سلمة له لانتفاء عدم ربوبيتها له ومعلوم أن  
عدم الربوبية وحده لا يمنع من الزواج ، لذلك اشتهر بين الناس السؤال  
عن معنى الأثر المروي عن عمر رضي الله عنه وقد مثله في حديث  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كلام الصديق رضي الله عنه ( أيها  
لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت لي إياها لانه أحي من الرصاعة  
فان عدم حلها له عليه الصلاة والسلام مستف من جهتين كونها ربيتي في  
حجره وكونها أمة أحيه من الرصاعة ، وبطيره نعم العبد صهيب لو لم  
يحب الله لم يعصه ، فان معصية صهيب منتمة من جهتي المحافة أو  
الإحلال<sup>(2)</sup>

(15) ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقربة وقد تكون  
حرفا ناصبا للمستثنى مبرلة الا نحو أتوبي ليس ريذا والصحيح أنها  
الناسحة وأن اسمها ضمير راجع لبعض المفهوم مما تقدم واستتاره  
واحب فلا يليها في اللفظ إلا المصوب

(16) وهذه المسألة كانت سبب قراءة سيويه للبحر وذلك أنه جاء  
إلى حماد بن سلمة لكتاتة الحديث فاستملى منه قوله صلى الله عليه  
وسلم : ليس أصحابي أحد - الا ولوشئت لأحدث عليه ليس أنا الدرداء  
فقال سيويه ليس أبو الدرداء ، فصاح به حماد لحيث يا سيويه بما

(1) ص 197

(2) ص 178 حد 1 معي

هذا استثناء فقال ميبويه . لأطلس علما لا يلحسي معه أحد ثم مصى  
ولزم التحليل وغيره<sup>(1)</sup>

(17) وقوع هل بعد العطف لا قبله : وهل ترك لنا عقيل من

رباع

(18) محل الجملة الحالية نصب مثاله قوله عليه الصلاة والسلام :  
أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد .

(19) في الجمل التي لها محل من الأعراب ليس من باب  
الاسناد قوله عليه الصلاة والسلام لا حول ولا قوة الا بالله كرم من كوز  
الجنة على اصمار قولك فهي معمولة للقول في محل نصب

(20) واعتبر بعض النحاة الحملة المستثناة من الجمل التي لها  
محل من الأعراب نحو : لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعده  
الله العذاب الأكبر<sup>(2)</sup> قال ابن خروف من متدا ويعذب الله الحر  
والحملة في محل نصب على الاستثناء المنقطع . قال الأمير : وقيل  
الاستثناء متصل والمعنى الا من تولى وكفر فأنت مسيطر عليه بالجهاد  
وقيل استثناء من مذكر أي الا من تولى بحيث لا طمع في إيمانه .

ثم اورد ابن هشام قول ابن مالك في التوضيح على الجامع  
الصحيح حق المستثنى بالا من كلام موجب أن ينصب مفردا كان أو  
مكملا معناه بما بعده نحو قوله تعالى : انا لمنجوهم أجمعين الا امرأته  
قدريا انها لمن الغافرين ، ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في

(1) ص 227 ح 1 المعنى

(2) الآيات من 22 إلى 25 سورة العنكبوت

هدد، إلا المصعب وقد أعفوا وروده مرفوع بالابتداء . ثلث الحر  
ومحدوه فمن الأول قول أبي قتادة أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم  
ولا سمعى لكن وأبو قتادة مستدا ولم يحرم حر ، وقوله عليه الصلاة  
والسلام : ما للشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء إلا  
المترهون أولئك المطهرون من الحنا

ومن الثاني قوله تعالى عليه الصلاة والسلام . ولا تدري نفس بأي  
أرض تموت إلا الله أي لكن الله يعلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم ' .  
كل أمي معافى إلا المحاهرون أي لكن المحاهرون بالمعاصي لا  
يعفون

## الفصل الثالث :

### ثالثا : قول العرب

لم يكن للعرب في حياتهم الأولى وسائل كتابية لتسجيل آثارهم اللسانية وتداول ثقافتهم العقلية الأدبية كانوا لأمتهم يعتمدون على حافظتهم وعلى اللسان والسمع

ولهذا كان للرواية شأن في حياتهم العقلية فكان مرجعهم في أحبارهم وأنسابهم وآثارهم الأدبية والذي ساعدهم على قوة الحافظة وسهولة التذكر شيان :

- (1) مقدرتهم اليباية ووفرة ذخائرهم في أساليب التعبير .
- (2) ميلهم الى الاهتمام بالمعنى وجعله أساسا .

وبهذا يكون الحفظ هينا وكذلك التذكر فان المعروف في علم النفس أن تنظيم المعنى والاعتماد عليه خير عون على الحفظ والتذكر

وفوق هذا كان لاعتماد العرب على عقولهم وحافظتهم دور التجاء الى قلم أو قرطاس أثر في نشاطهم من هذه الناحية ، فلا عراة اذا بلغ حفاظهم وروايتهم درجة عظيمة من ثبات الحفظ وسرعته ، وبهذا استطاعوا الاحتفاظ بآثارهم الأدبية من شعر ونثر وحرصوا على أن يقلها بعضهم من بعض وراعوا في ذلك ما استطاعوا من الدقة والتحري ، وقد



اهتموا بصحة الرواية وسندها وروايتها في العلوم الشرعية ، وسلوكوا في الأدب والأخبار والسير وغير ذلك من علومهم التي كانت لهم قبل الاسلام وكذا ما اشتغلوا به بعد الاسلام من علوم شرعية ولغوية ، ولصمان التحري في العلوم الشرعية وضع العلماء ورواة الأحاديث النوية أصولاً وقواعد في علم مصطلح الحديث ، ووضعوا كذلك كتباً مختلفة في طبقات رجال الحديث وغيرهم كل هذا لحرصهم على الدقة وقصدهم الى الأمانة العلمية هذا هو المنهج الذي سلكه العلماء في بحوثهم وهو نهج له أثره وجدواه وقد أثر ثماراً طيبة في تمحيص الحقائق وتدوين كثير من النواحي العلمية في الثقافة العربية والشرعية .

ولكننا لا ننسى العوامل التي تعترض هذا أو التي يتحتم أن تعترضه وهي

أ) ما أشرت اليه من أن العرب أميل الى المعنى يجعلونه أساساً ولهذا يحددهم في نقل الآثار قد يصعبون لفظاً مكان آخر ، وقد يروون الأثر بالمعنى وقد ساروا على ذلك في طائفة من ذخائرهم الأدبية ولكهم في رواية القرآن الكريم لم يحدوا عن الدقة التامة لا في رواية الألفاظ ننصها فحسب بل حرصوا أيضاً على طرق الأداء الى حد المحافظة على الروم والأشمام<sup>(1)</sup> .

وقد يروي الراوي قصيدة فيتصرف في بعض ألفاظها أو يرويها

---

1 ( الروم هو لانياد عند النطق ببعض الحركة في حالة الوقف ويسمعه القريب المصغي دون لسمع ولا يكون في لفتح ولا في النصب وسعي بذلك لأنك نروم الحركة ويريد ما حين لم سقطها بالكلية ( راجع شرح لشابه لدرسي ، والأشمام هو صم لشعنين بعد الاسكان شارة الى الصم وهو مختص بدراك العين دون الادن والعرض منه بيان لفرق بين ما هو متحرك في الوصل فكتة الوقف وبين ما هو ساكن في كل حال

طبقاً للهيئته وطبيعته التي درج عليها في النطق والأداء وهذا أيضاً من أسباب الاختلاف في رواية الشواهد

وأذا كان هذا هو الشأن في بعض نواحي الرواية من قول الرواية بالمعنى فإن علماء اللغة لا يقتنعون بهذا بل يتمسكون في صدد الاحتجاج اللغوي بصحة الألفاظ وجريان الأساليب على المصحح الصحيح وهم لهذا لا يرتصون الرواية إلا إذا صحت عندهم ألفاظها

ولكن هذا لم يتوافر لهم في جميع الأحوال فإن رواية للغة لم يوضع لها النظام الذي وضع لرواية الأحاديث السوية من البحث في تاريخ الرواة والتحقق من دقتهم والثقة بهم وتدوين تاريخهم الشخصي لتعرف درجتهم من الصدق والتحري ولهذا ظهرت في القواعد آراء متباينة كان مبعثها الخلاف في الألفاظ التي روي بها الشاهد الذي هو مناط الاحتجاج .

#### (ب) الوضع والصناعة في الشعر .

كان الاعتماد في نقل الشعر على الرواية وقد عرفت طائفة من الرواة نقل أشعار الشعراء ومن أشهرهم حماد الرواية<sup>(2)</sup> وكان لبعض الشعراء رواية يديعون شعرهم وهؤلاء الرواة كانوا من البصيرين بالشعر وأساليبه ولهم في البيان العربي مقدرة ومنهم من يقول الشعر ويحفظ

---

(2) سأنه الوليد بن يزيد الأموي يوماً كم يحفظ من الشعر قدام كثير ولكي أشدك على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة سوى المقطعات من شعر الخاضعة دون شعر الإسلام فإن سأمنحك في هذا ثم أمره بالاشد فأشد حتى صحر الوليد ثم وكل به من ستجعه أن يصدق به وسوي عليه فأنشده بعين وبسمائه قصيدة للمجاهبة وأحرر لوليد بذلك فأمر به بمائة ألف درهم

طائفة كبيرة منه بناء على هذا لا يعد أن تند كلمة أو عبارة في قصيدة فيصع الراوي مكانها ما يناسب السياق ويتمم المعنى . بل ان بعضهم تجاوز هذا فكان يحاكي أساليب الشعراء بقصائد ويسسها إلى من شاء منهم ومنهم من كان ينسب الشعر لغير صاحبه .

حاء في المزهري للسيوطي<sup>(1)</sup> قال أبو حاتم عن الأصمعي . كان حلف مولى أبي بردة بن أبي موسى الأشعري أعتقه وأعتق أبوه وكان أعلم الناس بالشعر وكان شاعرا ووضع على شعراء عبد القيس شعرا موصوعا كثيرا وعلى غيرهم وأخذ ذلك عنه أهل البصرة وأهل الكوفة وكان يصرب به المثل في عمل الشعر وكان يعمل على ألسنة الناس فيشبه كل شعر يقوله شعر الذي يضعه عليه ثم يشك فكان يختم القرآن كل يوم وليلة . وكان بالكوفة جماعة من رواة الشعر مثل حماد الرواية وغيره وكانوا يصنعون الشعر ويتقنون المصنوع منه وينسونه إلى غير أهله ولقد حدثني سعيد بن هريم الرحامي قال ممن أثق به أنه كان عند حماد حتى حاء أعرابي فأشده قصيدة لم تعرف ولم يدرك لمن هي « فقل حماد : اكتبوها فلما كتبوها وقام الأعرابي قال . لمن ترون أن يحعبها ؟ فقالوا أقوالا فقال حماد : احملوها لطرفة . وقال المحاضر ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وأبو زيد عن يونس أنه قال : اني لأعجب كيف أخذ الناس عن حماد وهو يلحن ويكسر الشعر ويصيف ويكذب » وقال ابن سلام في كتابه طبقات الشعراء<sup>(2)</sup> « لما راحعت العرب رواية الشعر وذكر أيامها ومآثرها استقل بعض العشائر وشعر شعرائهم وما ذهب من ذكر وقائعهم وكان قوم قلت وقائعهم في أشعارهم وأرادوا ان يلحقوا بمن

---

(1) ج 2 ص 251

(2) ص 23

له الوقائع والأشعار فقالوا على ألسن شعرائهم ، ثم كانت الرواة فزادوا في الأشعار . وليس يشكل على أهل العلم زيادة ذلك ولا ما وضع المولدون وإنما عصل بهم أن يقول الرجل من أهل نادية ممن ولد الشعراء أو الرجل ليس من ولدهم فيشكل ذلك بعض الإشكال ثم قال :

أحرنا أبو حليفة أحرنا ابن سلام قال . أحبرني أبو عبيدة أن ابن دؤاد متمم بن نويرة قدم البصرة في بعض ما يقدم له البدوي في الحلب والميرة فنزل السحيت فأتيته أنا وابن نوح فسألناه عن شعر أبيه متمم . وقمنا بحاجته وكفياه ضيعته . فلما نقد شعر أبيه جعل يريد في الأشعار ويضعها لنا وإذا كلام دون كلام متمم وإذا هو يحتدي على كلامه فيتذكر المواضع التي ذكرها متمم والوقائع التي شهدها فلما توالى ذلك عدما أنه يفتعله وقال .

كان أول من جمع أشعار العرب وساق أحاديثها حماد الراوية وكان غير موثوق به كان ينحل شعر الرجل غيره ويريد في الأشعار كما أحبرني أبو عبيدة عن يونس قال : قدم حماد البصرة على بلال بن أبي بردة فقال : ما أطوفتني شيئا فعاد إليه فأشده القصيدة التي في شعر الحطيئة في مديح أبي موسى<sup>(1)</sup> فقال : ويحك . يمدح الحطيئة أبا موسى ولا أعلم به وأنا أروي للحطيئة ولكن دعها تذهب في الناس هدا ما دونه التاريخ بصدد افتعال الرواة .

---

(1) لقصيده في مدح أبي موسى الأشعري ومطلعها

هل نعرف لدار مد عامين أو عام دار الهد بحر ع الخرج فالدم

والحرم والدم موضعان وقد وردت لقصيده في ديوان الحطيئة ص 35 وأشير فيه إلى أنها عملا والرواية وأنه سجد الحطيئة وأن لدائي صحح أنها للحطيئة

وعلى أن الافتعال في الشعر ونسبته الى غير قائله قد يكون هين  
الحط ب من الناحية اللغوية ومن جهة الاستشهاد به على الأساليب  
والتراكيب والكلمات اذا كان هؤلاء الرواة في العصور التي يحتج فيها  
العلماء بالكلام العربي فاذا كان الشعر الذي انتحلوه وصنعوه هو من  
كلامهم كان في درجة لا تدعو الى رفض الاحتجاج به . ولكن الذي  
يحشاه العلماء هو أن يتطرق الانتحال وفس المصنوع من الشعر الى  
رجال من العصور التي لا يحتج بأقوال رجالها وأن يتسع هذا الميدان  
ويتسرب اليه الشك فتصعب معالم اللغة الصحيحة ويتعذب المولد وما ينش  
عن العربية السليمة ولهذا حرص العلماء على التحري وانتهاج سبيل  
الدقة والتمحيص في الرواية والرواة .

ولكن هل وصلوا الى التعب على الشعر الموصوع والمصنوع  
واقنلعه ؟

وهل أجمعوا على طريقة يتخذونها أساسا لرفض بعض الشعر  
وقبول بعضه ؟ وهل كان العلماء أيام هذه الأشعار في درجة واحدة من  
الاقتناع بصحة نسبتها وسلامة اوضاعها وروايتها او الاطباق على رفضها  
والحكم ببعدها عن الصواب ؟

لا نستطيع أن نجزم بهذا بل ان الواقع لا يساعد على الحرم به ون  
الروايات المختلفة والأشعار المشكوك في نسبتها كانت مرجعا لبعض  
العلماء فقد وصع المولدون أشعارا وفسوها على الأئمة فاحتجوا بها  
ونوا عليها نتائجهم ووصلوا على أساسها الى قواعد دونوها وعارضهم  
فيها من لم ير رأيهم وكان هذا من أسباب ما نرى بين النحاة من خلاف  
في الرأي .

من كل هذا يتضح ما صادف علماء القواعد من مختلف الشواهد ومتباين الأمثلة مما نجم عنه كثير من الخلاف والآراء المتشعبة فالمثال أو الأمثلة قد تصح عند فريق فيجيزون رأيا من الآراء وينكرها آخرون فيرفضونه . وقد أثر ذلك فيما دون من القواعد وفي وجوه الخلاف بين العلماء<sup>(1)</sup> .

وقد مر شيء من هذا فيما أوردت من أمثلة للخلاف بين المصريين والكوفيين .

وقد سار العلماء يقطعون كل هذه العقبات في سبيل الوصول الى القواعد النحوية التي دونوها بعد الكد البحث وليس غريبا بعدما أوضحت أن تجيء هذه القواعد مشحونة بأوجه متعددة من الخلاف ولم يكن تشعب الآراء مقصورا على الخلاف في الأحكام النحوية بل كان الى حاسب ذلك آراء مختلفة في تحريج العبارات وتأويل ضبطها وسرد متباين الأسباب لترجيح حالة على أخرى ومرجع ذلك الى عاملين أساسيين .

أولهما : تلك الأسباب العامة التي ارتكز عليها الخلاف النحوي من اختلاف اللهجات وتعدد الروايات وتباين الشواهد قوة وضعفا .

وثانيهما : ميل اللغة العربية الى الأفتان في التعبير وصوغ العبارات على أساليب مختلفة مما جعل النحاة يسايرون ذلك ويوجهون العبارات توجيهات مختلفة تحتل كثيرا من وجوه التأويل والتخريج .

والمنبع الذي استمد منه العلماء هو كلام العرب وما نقلوه عنهم

---

1 ( القواعد النحوية مادتها وطريقتها ص 218 الطبعة الثانية سنة 1953

من شعر ونثر وقد نظروا في كل هذا ليتعرفوا خصائصه فوجدوا منه المطرد والغالب والكثير والقليل والنادر والشاذ والضعيف والضرورة فسجلوا كل هذا واستسطوا منه ما دونوا من قواعد . ولم يتركوا من مظاهر كلام العرب مما اختلف أو مما اختلف شيئا الا أثبتوه ونهوا على ما فيه وهذا من الأسباب التي جعلت عدم النحو أوسع النطاق منه قد شمل تسجيلا وتعليلا لكل ما ظهر به العلماء مما نطق به العرب ، ولو أن هذه الخصائص مطردة اطرادا لا انحراف فيه ولا شذوذ لكان لصوغ التراكيب وصبط الكلمات وشكل أواخرها نظام ثابت ولكانت القواعد النحوية والصرفية مطردة خالية مما نراه فيها الآن من أوجه متعددة

ولكن هذا الطابع الثابت في جميع نواحي اللغة ليس من شأن اللغات عامة ولا من شأن اللغة العربية خاصة وذلك لما يأتي :

(1) ما كان للعرب من لهجات وأساليب في الأداء مما ظهر أثره في اللغة وفيما استخلصه العلماء من قواعد .

(2) ان الالتزام قاعدة واحدة أو أسلوب واحد في التعبير ليس هو الأمر الطبيعي الواقعي فان الثابت أن الأسان يميل في بعض الأحيان الى أن يفتن بعض الافتنان وينهج بهجا قد يكون فيه فدا بسبب ما يوحى به طبعه ومراجع .

(3) قد يتحكم الوزن او التوازن ويضطر المتكلم أن يحالف المألوف ومن هنا نشأ ما يسميه النحاة ضرورات الشعر .

والى جانب هذه العوامل سبب آخر جعل الخلاف النحوي كثيرا متشعبا ذلك ما أشرت اليه من أن علماء النحو لم يتركوا صغيرة ولا كبيرة مما استطاعوا أن يصلوا اليه من كلام العرب الا سجلوه وأثبتوا له حكما

سواء في ذلك الجزئيات والكليات والمطرود والمنحرف وبذلك جاء علم النحو صورة دقيقة شاملة من البحث والدرس ملمة بجميع الدقائق في كلام العرب ، وقد قال العلامة « دي نور في كتابه تاريخ الفلسفة في الإسلام ما يأتي <sup>(1)</sup> :

« علم النحو أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة الملاحظة ومن نشاط في جميع ما تفرق وهو أثر يرغب الناظر فيه على التقدير له ويحق للعرب أن يفخروا به » .

لكل هذه الأسباب وللعوامل العامة التي تؤثر في اللغة كان لا بد أن تجري الألسنة بأساليب وتراكيب وكلمات تخالف المطرود وتندرج في القلة إلى حد البادر أو الشاذ ومن هنا نشأت آراء مختلفة واستثناءات في القواعد وتشعب في الخصائص النحوية ووجهة نظر النحاة .

وهنا عوامل أخرى اعترضت علماء النحويين أرادوا وضع قواعد القياس النحوي وحين تتبعوا الأمثلة والشواهد ليصلوا إلى القواعد النحوية أشير إلى بعضها فيما يلي :

المسموع المفرد المخالف لما عليه الجمهور :

تعرض ابن حني لهذا في كتابه الخصائص <sup>(2)</sup> ولخص آراءه السيوطي في كتاب الاقتراح <sup>(3)</sup> ومحمل القول أن المسموع المفرد له أحوال

1 ( ترجمة محمد عبد الهادي ابو رينة ص 40

2 ( حد 1 ص 191

3 ( ص 22 انظر الشافيه حد 2 ص 24 ، 25 مطبعة دار الكتب 52 ص 115



(1) أن يكون فردا لا نظير له في المسموع مع اطباق العرب على النطق به فهذا يقبل ويحتج به ويقاس عليه اجماعا كما قيس على قولهم في السب إلى شنوءة شتى مع أنه لم يسمع غيره ، ولذا يقال في ركوبة ركبى

(2) أن يكون فردا لا نظير له ولكنه يحالف ما عليه الجمهور .

أ ( فان كان المنفرد به فصيحاً في جميع ما عدا ذلك القدر الذي انفرد به وكان ما أورده مما يقبله القياس إلا أنه لم يرد به استعمال إلا من جهة ذلك المنفرد به ، فان الأولى في ذلك أن يحس الظن به ولا يحمل على فساده فقد يمكن أن يكون ذلك وقع اليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعما رسمها وتأكدت معالمها<sup>(1)</sup> .

ثم قال ابن جنى<sup>(2)</sup> وسألت أبا علي رحمه الله عن قوله .

أبيت أسرى وتيتي تدلكي شعرك بالعبر والمسك الدكي  
لحصنا فيه واستقر الأمر فيه على أنه حذف النون في ( تبيتين )  
كما حذف الحركة للضرورة في قول امرئ القيس .  
فاليوم أشرب غير مستحق اثما من الله ولا واغل

كذا وجهته معه فقال لي . فكيف تصع بقوله ( تدلكي ) فقلت  
تحعله بدلا من ( تبيتني ) أو حالا فتحذف النون كما حذفها من الأول في  
الموضعين فاطمأن الأمر على هذا وقد يجوز أن يكون ( تبيتني ) في

1 ( ح 1 ص 22 الخصائص

2 ( ح 1 ص 388 دار الكتب

موضع النصب باصممار ( أن ) في غير الجواب كما جاء بيت الأعشى :

لنا هصبة لا ينزل الذال وسطها      ويأوي اليها المستحير فيعصما

فأما قول الآخر :

أن تهبطيس بلاد قو      م يرتعون من السطاح

فيحوز أن تكون ( أن ) هي الناصبة للاسم محففة غير أنه أولاها  
الفعل بلا فصل كما قال الآخر :

أن تحملا حاجة لي حف محملها      فتستوحا بقمة عدي بها ويدا  
أن تقرأن على أسماء ويحكمما      مي السلام وأن لا تعلما أحدا

سألت عنه أنا علي رحمه الله فقال هي محففة من الثقيلة

(ب) ولو جاء من ذلك عن طنين أو متهم أو من لم ترق به فصاحته  
ولا سقت الى الأنفس مشقته كان مردودا غير متقبل ، فان ورد عن  
بعضهم شيء يدفعه كلام العرب ويأباه القياس على كلامها فإنه لا يقع  
في قبوله أن سمعه من الواحد ولا من العدة القليلة الا أن يكثروا من ينطق  
به منهم فان كثروا فاثبتوه الا أنه مع هذا ضعيف الوجه في القياس فان ذلك  
مجازه وجهان . أحدهما أن يكون من نطق به لم يحكم قياسه على لغة  
أبائهم وأما أن تكون أنت قصرت عن استدراك وجه صحته ولا أدفع أيضا  
مع هذا أن يسمع الفصيح لغة غيره ممن ليس فصيحاً وقد طالبت عليه  
وكثرت لها استماعه فسرت في كلامه ثم تسمعها أنت منه قد قويت عندك  
في كل شيء من كلامه غيرها فصاحته فيستهويك ذلك الى تقبلها منه  
على فساد أصلها الذي وصل اليه منه ، وهذا موضع متعب مؤذ يشوب  
النفس ويشري اللبس الا أن هذا كأنه متعذر ولا يكاد يقع مثله وذلك أن

الأعرابي المصحيح اذا عدل به عن لغته الفصيحة الى أخرى سقيمة عافها ولم يأنه بها .

(3) أن ينفرد به ولا يسمع من غيره لا ما يوافقه ولا ما يخالفه والقول فيه أنه يجب قبوله اذا ثبتت فصاحته لأنه إما أن يكون شيئاً أحذه عمن ينطق بلغة قديمة لم يشارك في سماع ذلك منه وإما أن يكون ارتجله فان الأعرابي اذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به ، فقد حكى عن رؤية وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظا لم يسمعاها ولا سبقا اليها<sup>(١)</sup> هذا هو رأي ابن جني وغيره فيما يسمع أو يروى عن العرب مما يند عن المؤلف لجمهور العلماء .

وانا لنلمح في ثنای هذا البحث مظاهر التحري والتفصيل الذي يدل على حرص العلماء على الوصول الى أوضح نهج وعلى صيانة اللغة العربية مما قد يصيبه الانحراف او يتطرق اليه الشك من كلام العرب حتى لا يتخذ هذا أساسا لاستنباط قواعد لا يكون لها حظ من القوة أو نصيب من المتانة القياسية .

ونلمح الى جانب هذا ايضا تحفظا من سبة الخطأ الى ما انحرف من المؤلف من كلام بعض الشعراء ودفاعا عما نطق به الشعراء مما يد عن النهج الذائع لما نطق به العرب ، بأن هذا يمكن أن يكون قد استقر في النفس أو في العقل الباطن من لغة قديمة أو بأنه يمكن تأويله ووزنه بمعايير القواعد النحوية التي تدخله في دائرة الصواب .

غير أن بعض العلماء سلكوا مسلكا آخر في الحكم على هذا

القول المنحرف عن بهج العام ، وأصدروا الحكم واصحها على الشعراء ولم يبرئوهم من الخطأ قال ابن فارس في كتابه الصحاحي والشعراء أمراء الكلام يقصرون الممدود ويمدون المقصور ويقدمون ويؤخرون ويومنون ويشيرون ويحتلسون ويعيرون ويستعيرون فأما لحن في اعراب أو ازالة كلمة عن بهج صواب ، فليس لهم ذلك ولا معنى لقول من يقول إن للشاعر عند الضرورة أن يأتي في شعره بما لا يحوز ولا معنى لقول من قال .

ألم يأتيك والاسياء تمي وقوله . فما عند مما تعرفان ربوع فكله خطأ وغلط ، وما جعل الله الشعراء معصومين يوقون الغلط والخطأ فما صح من شعرهم فمقبول. وما أنته العربية وأصولها فمردود .

بلى للشاعر اذا لم يطرد له الذي يريد في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بسطا واختصارا وابدالا بعد ان يكون فيما يأتيه محطتا أو لاحا

وقال الحرحاني<sup>(1)</sup> في كتاب الوساطة<sup>(2)</sup> وأي عالم سمعت به ولم يزل ويغلط أو شاعر انتهى اليك ذكره لم يهف ولم يسقط ودوبك هذه الدواوين الحاهلية والاسلامية فانظر هل تجد فيها قصيدة تسلم من بيت أو اكثر لا يمكن لعائب القدح فيه ، اما في لفظه وبطمه أو ترتيبه وتنسيقه أو معناه واعرابه ، ولولا أن الحاهلية حدوا بالتقدم واعتقد الناس فيهم أنهم القدوة والأعلام والحجة لوحدت كثيرا من أشعارهم معيبة مستردلة

---

1 ( هو لقاصي أبو الحسن علي بن اعرير مؤلف كتاب الوساطة بين المتشي وخصومه

2 ( ص 2 ،

مردودة منفية ، ولكن هذا الطن الجميل والاعتقاد الحسن ستر عليهم  
ونفى الظنة عنهم فذهبت الخواطر في الذب عنهم كل مذهب وقامت في  
الاحتجاج لهم كل مقام .

ثم سرد شواهد من أشعار الحاهليين والاسلاميين مما انحرف فيها  
الضبط عن المؤلف المعروف وأشار الى « ما تكلفه الحويون لهم من  
الاحتجاج اذا أمكن تارة بطلب التحصيف عند توالي الحركات ومرة  
بالاتباع والمجاورة، وما شاكل ذلك من المعاذير المتمحلة وتغيير الرواية  
واذا ضاقت الحجة وتثبت ما راموه في ذلك من المرامي البعيدة وارتكوا  
لأجله من المراكب الصعبة التي يشهد القلب أن المحرك لها والباعث  
عليها شدة اعظام للتقدم والكلف بنصرة ما سبق اليه الاعتقاد وألفته  
النفس »

وعقد السيوطي في كتابه المرهر فصلا من أعلاط العرب<sup>(1)</sup> اقتبس  
فيه كلام ابن حني وغيره والى جانب هذه الأنواع من الانحراف نجد نوعا  
آخر هو الشاد الذي يقول العلماء انه يحفظ ولا يقاس عليه ومنه أمثلة  
كثيرة أوردها النحاة في مؤلفاتهم وهذا بعض منها ( أمثلة للشاد )

( ١ ) من مواضع حذف الخبر وجوبا أن يكون المستأ مصدر عاملا  
في اسم مفسر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأن تكون خبرا عن ذلك  
المبتدأ أو اسم تفضيل مضافا الى المصدر المذكور أو الى مؤول به ،  
فاذا صلح الحال لأن يكون خبرا فانه يتعين رفعه وشذ قولهم « حكمك  
مسمطا » قيل هذا الرجل حكموه عليهم وأجازوا حكمه أي حكمك لك  
مثبتا أي نافدا والخبر محذوف وجوبا أي لك ومسمط حال من الصمير

(1) ج 2 ص 308 مطبعة صبح

## المستتر في الخبر

ولا ندري ما قيمة الاحتفاظ بعبارة كهذه العبارة ، ومادا على النحاة لو أهملوها أو لو حكموا بخطئها وأراحوا أنفسهم من تأويلها واثقال القواعد النحوية بها .

2 ( تدحل لام الانتداء بعد أن المكسورة على أشياء منها الخبر شروط منها كونه مثبتا وشذ قول أبي حرام العكلي :

وأعلم أن تسليما وترك لامتشاهان ولا سواء

ويقول النحاة في سبب المصع أن اللام تدل على الشوت والخبر مهي ، وقال ابن جنى انه شبه (لا) بغير فكأنه قال لغير متشابهين .

3 ( قد يحذف حرف الجر ويبقى الحر شذودا كقول المرردق :

إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالألف الأصابع أي الى كليب .

4 ( أسماء المكان لا يصلح منها للنصب على الظرفية الا المسهم وما اتحدت مادته ومادة فعله أما قولهم ( هو منى مقعد القابلة ومزجر الكلب ومناط الثريا فشاد إذ التقدير هو منى مستقر فعامله الاستقرار .

ومن العريب أن النحاة يقلون هذه الأمثلة ويخرجونها من نطاق الشذوذ اذا غيرا التأويل فجعلنا العامل فعلا مقدرًا وهو قعد ورحر وباط ، كأن الحكم بالقول أو الشذوذ رهن لتأويلهم

5 ( يجوز حذف المتعجب منه في أفعل به ان كان أفعل معطوف على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف وشذ قول عروة ابن الورد في

وصف صعلوك .

والله صعلوك صحيفة خده كضوء شهاب الحائس المتور  
فذلك ان يلق المية يلقها حميدا وان يستغن يوما فأحدر  
أي فأحدره ، على أن العلامة الصان لا يرى هذا شاذا فقد قال  
تعليقا على هذا المثال : ( والأوجه عندي أنه ليس شاذ وأنه لا يشترط  
هذا الشرط بل المدار على وجود دليل المحذوف )<sup>(1)</sup> وهذا الرأي ليس  
تعسف النحاة في بعض شروطهم وتشبههم بأن يكون الدليل على  
المحذوف هو ان يذكر مثل المحذوف مع المعطوف عليه لا أي دليل  
آخر

6 ( لا يكثر حذف عائد الاسم الموصول في صلة غير ( أي ) لا  
إذا طالت الصلة ، وشذ قوله :  
من يعن بالحمد لم يطق بما سفه ولا يحد عن طريق المحذوف والكرم  
وقوله تعالى : « تماما على الذي أحسن » برفع أحسن على أنه  
خبر .

وهذا هو رأي البصريين ، أما الكوفيون فلا يرون في ذلك شذوذا  
بل يجيزونه ويقبسون عليه . وهناك أمثلة أخرى كثيرة تحده في ثياب  
كتب النحو .

ولا يعيبا الآن أن نصل إلى رأي قاطع في هذا الكلام الذي  
انحرف عن النهج العام فتحكم بأنه خطأ أو بأنه صواب قد يكون مرجعه

---

(1) حـ a 3 16 حاشية الصان على الأشموي

ما استقر في ذهن الشاعر من لغة قديمة أو بأن العربي كان يتكلم بالسحوية  
وله أن يتصرف ويرتجل ما لم يسبق به

ولكن الذي نريد أن نعرض له هو الضرورة التي ألحأت العلماء  
إلى حشد كل هذا المنحرف من القول في مواضعه من كتب القواعد

قد يكون للنحاة وجهة نظر في تسطير كل هذا في كتبهم ، لأنهم  
كما قلنا حرصوا على تتبع كل ما نطق به العرب . واهتموا بتأويله من  
الوجهة النحوية وقد يكون لبعض هذا فائدة في تعرف الأوضاع المختلفة  
للكلام العربي ويكون تسهيله عوناً للباحثين في بعض نواحي اللغة  
وأصولها وتدرجها التاريخي .

غير أن أثقال كاهل القواعد النحوية بكل هذه الاستثناءات  
والأقوال الفردية ، وبهذه الحرثيات القليلة أو المادرة ، كل هذا مما يريد  
أعائها ويبعد بها عن القصد . هذا إلى أن أغلب هذه الأقوال إنما هي  
جرثيات بعضها مقرون بالشك في صحة نسبته أو في طريقة صبطه فكان  
الأجدي ألا تتخذ أساساً لاستنباط قياس أو لرعزعة أركان القاعدة العامة  
التي يقصدها الدارسون لتحقيق الغاية من النحو وهي احتذاء الصواب  
وصيانة اللسان عن الخطأ بل تدون هذه الأمثلة في كتاب حاص على  
مثال كتاب الشواهد النحوية يشرح فيه غامضها ويوضح أوصاعها من  
جميع النواحي

وبهذا لا يموت العلماء ما أرادوا ويعبد طريق القواعد النحوية  
وتصمو مما شابهها من الشك ومتباين الآراء والأوجه التي لا حصر لها ولا  
طائل تحتها



## « الشعر أو النثر الذي لا يعرف قائله »

قال السيوطي <sup>(1)</sup> : انه لا يحور الاحتجاج بشعر أو نثر لا يعرف قائله مخافة أن يكون من المولدين أو ممن لا يوثق بمصاحبتهم ولأن الجهل بالنقل يوجب الجهل بالعدالة والكوفيون يحتجون بأبيات لم يعرف قائلها ، فقد أجازوا اطهار ( أن ) بعد ( كي ) وأحاروا دخول للام في خبر لكر ، وأحاروا مد المقصور واستدلوا لكل هذا بأبيات لم يعرف قائلوها وهذا مما يأخذ عليهم معارضهم

ونقل صاحب المواهب المتحفية <sup>(2)</sup> أنه اد صدر من ثقة يعتمد عليه قس والا لا يقبل ولهذا كانت أبيات سيويه أصح لشواهد مع أن فيها أبيات جهل قائلوها فان فيه ألف بيت عرف قائلوها وخمسين بيتا مجهولة القائلين

وسيويه رحمه الله لم يعر نسبة الشعر المذكور الى قائله سواء ما استشهد به العلماء الحاكي عنهم وما استشهد به هو ، لأن بعض الشعر قد روي لشاعرين أو أكثر وبعضه قديم العهد لا يعرف قائله فاعتمد على شيوخه فيما استشهدوا به ونسب الاشياء اليهم وعلى نفسه فيما سمعه بأذنه ولم يتخذ أحد من العلماء اغفاله للنسبة سبيلا للطعن عليه على حين أنه أخرج للناس كتابه والناس كثير ، والعناية بهذا العلم وتهذيبه وكعبه ، ولعل ذلك لأن العلماء في ذلك الحين كانوا على علم بها لقرب العهد فان العلماء بعدئذ تطلعوا الى معرفة الشعراء وبحثوا عنهم . وقد

1 ( المرمر ج 1 ص 85 تلخوف والاقتراح ص 27

2 ( ج 10 ص 55

اهتدى البحاثة الشقيطي الى اسم قائل واحد من الحمسين وهو .

أفعد كدة قد حن قبلا<sup>(1)</sup>

واستعان أستاذنا المرحوم الشيخ محمد الطنطاوي حزانة الأدب للعددي في الوصول الى الأبيات المجهولة فعلم أنها بالنص اثنا وثلاثون وعلى هذا فالأبيات المجهولة في كتاب سيويه تسعة وأربعون والأبيات المجهولة التي ذكرها الأستاذ الطنطاوي واحد وثلاثون ، وهذه بعض الأبيات التي استشهد بها سيويه قول أبي داود

أكل امرئ تحسبن أمراً وبارتوقد بالليل نارا  
استشهد به سيويه على حذف المصاف وبقاء عمله وأثره  
كقولهم « ما كل سوداء تمر ولا بيضاء شحمة ، فيضاء في موضع جر  
على تقدير اصمار كل ، فقد أراد وكل نار ، ومن هنا قال . ان لمطة نار  
محرورة بكل أخرى مقدرة وليست معطوفة على امرئ حتى لا تكون  
الجملة الثانية في البيت والمثل السالف معطوفة على عاملين مختلفين  
فتكون شحمة معطوفة على ( ثمرة ) وبارا معطوفة على امرأ<sup>(2)</sup> .

واستشهد سيويه على حذف خبر لا العاملة عمل ليس بقول  
الشاعر :

من صد عن سيرانها فأنا ابن قيس لا أراح<sup>(3)</sup>  
وقد كان سيويه في كتابه لا يعلم العربية وقواعدها فحسب بل

(1) فائله مصع لكتاب ح 2 ص 158 175 وحرارة لأدب شاهد 943

(2) لكتاب 46 a 1 لأبي داود

3. الكتاب 1 ص 39 بيروت بك لسعد بن مالك الفهري وورد من مصر

يعلم أيضا أساليبها ودقائقها التعبيرية . وعلى نحو ما نراه في هذه الفقرة التالية نجده يكرر في العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصها ومعانيها بحسه الدقيق المرهف قال في باب فاء السببية التي يصب بعدها المصارع <sup>(1)</sup>

( أعلم أن ما ينتصب في باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على اضمار أن ، إلا أن المعاني مختلفة كما أن ( يعلم الله ) يرتفع كما يرتفع يذهب زيد ( وعلم الله ) ينتصب كما ينتصب ذهب زيد وفيهما معنى اليمين ، تقول ما تأتيني فتحدثني فالنصب على وجهين من المعاني أحدهما ما تأتيني فكيف تحدثني أي لو أتيتني لحديثي ، وأما الآخر فما تأتيني أبدا إلا لم تحدثني ، أي منك اتيان كثير ولا حديث منك وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول فتقول ما تأتيني لتحدثني وبالرفع كأنت قلت ما تأتيني وما تحدثني ، ومثل البصب قوله عز وجل ( لا يقضي عيهم فيموتوا ) ومثل الرفع قوله عز وجل ( هذا يوم لا يطقون ولا يؤذن لهم فيعتدرون ) وإن شئت رفعت ( تحدثني ) على وجه آخر كأنت قلت فأنت تحدثنا ومثل ذلك قول بعض الحارثيين :

غير أما لم تأتيا بيقين فترجي وكثير التأملا

كأنه قال فمحن برجي فهذا في موضع مني على المبتدأ ( المحذوف )

وذهب مع أستاذه الخليل إلى أن كان قد تأتي رائدة أي مدعاة في مثل قول الشاعر .

---

(1) لك 490 a 1

فكيف اذا رأيت ديار قوم وجيران لنار كانوا كرام  
فقد زاد تضمينا لمعنى المضي .

وعلى هذا النحو لا ترال سيول من التحليلات حتى للحركات  
والحروف تلقانا عند سيويه وفي كل مكان نراه يتوقف ليوحه النصب  
والرفع في تعبير جاءت كلمة فيه على لسان العرب مرفوعة ومصوبة أو  
جاءت مرفوعة فحسب أو منصوبة من غير أن يهمل حاسب المعنى والرفع  
انما كان لمعاني النفي أو الاخبار مثلا والنصب على معنى التعجب أو  
النفي كما ورد في عبارته .

وانا لا نجد قاعدة سجلها سيويه عن أستاذة التحليل الا وقد اكثر  
فيها من النقول فأورد سيلا من عبارات العرب وأشعارهم بنقلها عن لسانه  
وكأننا نازاء منجم صخيم لا يزال يسيل بكلام العرب وأمثالهم وأبياتهم  
الشعرية ، وكل بيت ومثل وكلمة انما يراد به ان يكون دليلا على ما  
يستنتظه من أصول النحو وقواعده ، فكل حكم نحوي وكل أصل لا  
يلقى القاء وانما يلقي ومعه برهانه من كلام العرب الموثوقة وأشعارهم  
والشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية وانما يستسط من الأمثلة  
الكثيرة اد لا بد لها من الاطراء على ألسنة العرب فان جاء ما يحالف  
القاعدة المستنتظه المحكمة كان شاذاً<sup>(1)</sup> ، سأل سيويه عن قول  
الأعشي .

إن تركبوا هركوب الحيل عادت  
أو تزلون فإننا معشر نزل<sup>(2)</sup>  
لعماد رفع ( أو تزلون ) وهي معطوفة على فعل مجزوم فقال كأنه

1 ( شاهد رقم 638 ص 502

توهم أنه قال في أول البيت أتركبون فرفع بالضغط كما جاء عند رهير قوله .

بدا لي أنني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئاً إذا كان حاثاً<sup>(1)</sup>

فقد عطب سابق بالحر على مدرك المنصوبة كأنه توهم أن مدرك مجرورة ، لأنه يكثر أن يأتي خبر ليس مجروراً ساء زائدة وحمل على هذا الباب وقوع الفعل المحزوم في الآية الكريمة : ( لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ) فإن معنى لولا أخرتني فأصدق وإن أخرتني فأصدق واحد<sup>(2)</sup> ولذلك عطف الفعل بالجزم وكأنما سبقته أداة حارمة

وكان الأخفش كثير الخلاف لسيبويه أستاذه والقواعد السحوية والصرفية الميثوثة هي كتابه وهو خلاف بناء على خصص ملكاته وسعة معرفته بلغات العرب وقراءات الذكر الحكيم وقدرته على النفود في حقائق اللغة التفصيلية إلى كثير من الآراء الطريفة حتى ليصبح أمام الخلاف في النحو والصرف ومسائلهما وحتى ليعد في قوة إلى ظهور لا المدرسة الكوفية وحدها بل جميع المدارس التالية .

كان سيبويه لا يجيز دخول الواو على خبر كان وأخواتها إذا كان جملة وكان الأخفش يحيز ذلك مثل كان محمد ولا حمق عنده وليس شيء إلا وفيه نقص وكان يشد منه قول الشاعر :

ليس شيء إلا وفيه إذا ما قابلته عين البصير اعتبار

---

(1) الشاهد رقم 129 انظر ص 103 طبعة بيروت ، ص 502 ، 529

(2) انظر ص 529 كتاب سيبويه بيروت

## وقول الآخر

ما كان من شر إلا وميته محتومة لكن الأحوال تختلف  
وأول الجمهور ذلك على حذف الحرف<sup>(1)</sup>

وكذا الفصل بين المصاف والمصاف إليه بالمفعول ، وسق  
الحديث عنها وتبعه الكوفيون مشددا قول بعض الشعراء :

فزججتها بمزحة رح القلوص أسي مرادة  
وكان سيويه يذهب إلى أن كي المصوب بعدها المصارع تنصه  
بمسها فهي بمنزلة أن المصدرية معى وعملا ، وذهب الأخفش إلى أنها  
حرف حر دائما وأن المصارع بعدها مصوب بأن مقدرة بدليل ظهوره  
بعده في قول الشاعر :

فقلت أكل الناس أصبحت ماسحا لسانك كيما أن تعر وتخدعا<sup>(2)</sup>  
وقد آن لنا أن يصل إلى هذه النتائج حول الشواهد وقواعد  
الاحتجاج بها

---

1 ( اجمع 1 116

2 ( المعنى ص 199 و اجمع 2 5

## نتائج

### (أ)

(1) ليست القواعد الاقوانين مستنبطة من كلام العرب الذين لم تفسد سلايقهم .

(2) أعلى الكلام العربي من حيث صحة الاحتجاج به . القرآن الكريم بجميع قراءاته الصحيحة المسند الى العرب المحتج بهم ثم ما صح أنه كلام الرسول صلى الله عليه وسلم أو أحد الرواة من الصحابة ، ثم نثر العرب وشعرها في جاهليتها بشرط الأطمئنان الى أنهم قالوه باللفظ المروي وبلي ذلك كلام الاسلاميين الذين لم يشوه لغتهم الاختلاط<sup>(١)</sup>

(3) جعلوا منتصف الثانية للهجرة حدا للذين يصح الاستشهاد بشعرهم من الحضريين فاراهيم بن هرمة المتوفى سنة ( ١٥٠ هـ ) آخر من يصح الاستشهاد بشعرهم ، ويشار بن برد أول الشعراء المحدثين الذين لا يحتج بشعرهم على متن اللغة وقواعدها وعلى هذا يؤتى بشعر المتأخرين من فحول الشعراء للاستئناس والتمثيل لا للاحتجاج أما في الناحية فقد امتد الاستشهاد بكلام العرب المقطعين منها حتى منتصف المائة الرابعة من الهجرة .

### (ب)

(4) لا يحتج بكلام مجهول القائل

---

( 1 ) اسقط بعض العلماء الاستشهاد بشعر عدي بن زيد العبادي مع أنه جاهل لكثرة مخالطته لفرس بل ان بعضهم لا يحجج بشعر الأعشي نفسه بذلك

من احتج بأنه يجوز اجتماع ( كي ) وأن على فعل واحد مستشهدا  
بقول القائل :

أردت لكيفا أن تطير بمرتي فتركها شا سيداء سقع  
وقد زعم أن لام التوكيد تدخل في خبر ( لكر ) كما تدخل في  
خبر أن مستشهدا بقول القائل : ولكنني من حبها لعميد

فقوله مردود لا ينسب على قاعدة ، لأن الشاهد الأول مجهول  
القائل والشاهد الثاني لا يعرف له أول ولا قائل وما بنى عليها ساقط

(5) لا يحتج بما له روايتان احدهما مؤيدة لقاعدة ترعم والثانية لا  
علاقة لها بها لاحتمال أن الشاعر قال الثانية ، والدليل متى تطرق اليه  
الاحتمال سقط الاستدلال وقد ادعى البعض أن ( الأرض ) تذكر وتؤنث  
واستشهد بالتذكير بقول عامر بن جوين

الطاقي في احدى الروايتين . ولا أرض أبقل أبقالها  
والرواية الثانية : ولا أرض أبقلت أبقالها

فإن لم يكن لتذكير ( الأرض ) غير هذا الشاهد فلا يحتج به ، لأن  
الأكثر أن الشاعر قال : ( أبقلت ) اللغة المشهورة المجمع عليها .

(6) ترد الشواهد في كتب النحاة محرفة أحيانا ، ويكون موضع  
التحريف هو موضع الاستشهاد على قاعدة ترعم ولو حرر الشاهد ما كان  
للقاعدة مؤيد وعرفت أن الشاهد على اجتماع ( كي ) و ( أن ) مجهول  
القائل وبذلك هبطت القاعدة ، لكن بعضهم احتج بقول جميل العذري  
وهو من يحتج به :



فقلت اكل الناس أصبحت مانحا لسابك كيف أن تعر وتحدنا

وبرجوعنا الى الديوان بطبع على الرواية الصحيحة وهي :

لسابك هد كي تعر وتحدنا<sup>(1)</sup>

والرواية التي احتجوا بها محرفة في موضع لاستشهاد نفسه ودا  
لا صحة للقاعدة المزعومة فالوحيب تحرير الشاهد والتوثق من صسطه  
في مطايع السليمة قبل الناء عليه .

(7) كما يفيد هذا الرجوع الى الشاهد في ديوان صاحبه ان كان  
شاعرا ويفيد الرجوع الى مصادره الأولى ان كان نثرا لمعرفة ما قبله وما  
بعده فكثيرا ما يكون الشاهد الأبرر داعية الخطأ في المعنى والمعنى

رغم بعضهم حوار مطابقة الفعل المتقدم لفاعله المتأخر في  
الأفراد والتثنية والجمع فأحاز قول ( حاءوا الطلاب ) واحتج بحديث في  
موطأ مالك « يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة في النهار » ولا عار  
على الاحتجاج بالحديث البتة ولكن حين رجعت الى موطأ مالك  
وحدث للحديث أولا وهو . ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ملائكة في  
الليل وملائكة في النهار وادا لا شاهد صحيحا على هذه القاعدة  
المزعومة

(8) ينبغي التمييز بين ما يرتكب للضرورة الشعرية وما يؤتى به  
على السعة والاحتيار ، فاذا اطمأنت النفس الى بناء القواعد على  
الصف الثاني فقد جعل الضرورة الشعرية قانونا عاما للكلام نثره

( 1 ) معنى اليب حد 1 ص 199

ونظمه ، الخطأ كل الخطأ ادعى بعضهم حواز الرفع بعد ( لم )  
مستشهدا بقول قيس بن رهير :

ألم يأتيك والأساء تمي بما لاقت لسون بني رباد  
فاذا فرضا أن الشاعر قال ( يأتيك ) ولم يقل مثلاً يبلغك يكون قد  
ارتكب ضرورة شعرية قبيحة ولا يحوز التة أن تسي قاعدة على  
الضرورات .

(9) المعركة في امتحان أوجه الاعراب والترجيح بين أقوال السحاة  
على المعنى قبل كل شيء فهو الذي يحب أن يكون الحكم في كل  
مناقشة وموازنة وترجيح وإذا دار الأمر بين مقتضيات المعنى ومقتضيات  
الصناعة السحوية التزمت الأولى دون الثانية .

في تعليق اذا والظروف الشرطية قولان قول الجمهور بأن تعلق  
بمعل الشرط وقول غيرهم بتعليقها بجواب الشرط ( اذا حضرت  
أكرمك ) والجمهور يجعل الطرف متعلقاً بحضرت ، وغيرهم يعلقه  
( بأكرم ) والمعنى يصح على أن الاكرام يقع عند الحضور لا ان  
الحضور يقع عند الاكرام وإذا فقول الجمهور لا يؤيده المعنى ،  
والصحيح تعليقه بجواب الشرط

(10) يفضل في كل مقام فيه اعرابان : الاعراب الذي لا يحنح الى  
تقدير محذوف في جملة المدح ( نعم القائل خالد ) يجعل المصريون  
( حالدا ) حر لمتداً محذوف تقديره ( هو ) أو ( الممدوح ) فيكون  
التركيب جملتين جملة نعم الرجل وجملة هو خالد .

أما الكوفيون فيجعلون ( خالد ) مبتداً مؤخراً وجملة ( نعم

الرجل ) خيرا مقدما من غير تقدير محذوف<sup>(1)</sup> وهذا القول صواب  
لأغناثا عن تقدير محذوف أولا ولأن العرب تقول . حالد نعم القائد  
ثانيا .

(11) اذا الحأت أحكام الصاعه الى تقدير محذوف مثل هذا  
التقدير فالواحب أن يكون شرطين

(1) ألا يلحأ الى الاحلال بالمعنى .

(2) أن يسوغ التلمط به دون ركة أو الخروج على الأسلوب العربي  
المشهور يجعلون لهمة الاستفهام تمام الصدارة حتى على حروف  
العطف ، فلا تقول : وأذهت كما تقول ( وهل ذهت ؟ وإنما تقول . أو  
ذهت ؟ لكن الزمخشري قال في مثل قوله تعالى : أفلم يسيروا في  
الأرض فيظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم<sup>(1)</sup> أن الفاء العاطفة في  
صدر حميتها وأن الهمزة داخلة على جملة محذوفة وأن التقدير أقعدوا  
فلم يسيروا<sup>(3)</sup> والطبع السليم يحد ركة في هذا التقدير ويعدا عن  
البلاغة ووجوب اجمال مثل هذا المذهب .

هذه أهم الأمور التي خرجت منها في دراستي وبقلى للشواهد وما  
نني عليها من قواعد وبالله التوفيق ، ، ،

---

1 ( الانصاف في مسائل الخلاف ( المآلة )

2 ( سورة الفتنال محمد (10)

3 ( معنى اللبيب جـ 1 ص 8

## ((الباب الثالث))

دراسة موضوعية لشواهد الكتاب لسيويه وبيان

ما كان يأخذ به نفسه من الحرص على المعنى وان جاء

تخريجه للشاهد على الشذوذ او الضرورة



لا يختلف اثنان في أن كتاب سيويه أروع كتاب صنف قديماً في النحو والصرف لا لأن سيويه بناه على غير مثال سابق فحسب بل أيضاً لأنه استوفى فيه قوايينها واستقصاها استقصاء قهر معاصريه ومن خلعوهم على مر العصور حتى أطلقوا عليه جميعاً اسم الكتاب عنواناً يتفرد به دون غيره من الكتب التي عاصرتة أو آلت بعده لما امتار به من كمال في وضع أصول الصرف والنحو وضعاً نهائياً بحيث لم يترك فيها للعصور التالية شيئاً تضيفه إلا بعض التفريعات والزوائد الطفيفة مما جعل صاعد بن أحمد الأندلسي يقول ( لا أعرف كتاباً ألف في علم من العلوم قديمها وحديثها اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب ، أحدثها كتاب بطليموس في علم هيئة الأفلاك والثاني كتاب أرسططاليس في علم المطلق والثالث كتاب سيويه البصري السحوي فإن كل واحد من هذه لم يشذ عنه من أصول فنه شيء إلا ما لا حطر له)<sup>(1)</sup> -

ولم يصلنا كتاب مثله جمع هذه المادة جمعاً وافياً وإن أشار

---

1 ( انظر أبية الصرف في كتاب سيويه للدكتور خديجة الحديث ص 11 تقديم الدكتور شوقي صيف مشورات مكتبة النهضة بعداد ط اوى بعداد 1965 م

المؤرخون الى بعض الكتب الحوية القديمة كتابي الإكمال أو الجامع  
لعيسى بن عمر البدين يظن بعض العلماء أنهما كانا من مصادر كتاب  
سيويه .

وقد شغل الناس بالكتاب مد أن اطلعوا عليه فكانت المدارس  
تعهد بإقرئه وتدرسه وكان الناس يقدمونه هدية للأمراء والوزراء  
و بصرف الكثيرون في مختلف أنحاء العالم العربي الإسلامي إلى  
شرحه والتعليق عليه

وما زال كتاب سيويه المصدر الأول لجميع الدراسات الحوية  
والصرفية واللهجات العربية والقراءات والأصوات اللغوية كما كن  
مصدر هذه الدراسات مد أن ظهر وتداوله الدارسون

وقد رأينا ونحن ندرس النحو والصرف أن المؤلفين في مختلف  
عصورهم كانوا اذا أرادوا دعم رأي أو إسناد فكرة يلودون بالكتاب  
يستوحونه ويستلهمون منه ما يؤيد فكرتهم وما يدهنون إليه فحار  
الأدهان أن هذا الكتاب لا بد أن يكون عطيما ولا بد من أن يكون معينا لا  
ينضب ، فهو بحق دستور النحاة ودعامة علم الصرف وغيره من  
لدراسات

وكان القدماء يسمون كتاب سيويه ( البحر ) تشبيها له بالبحر  
لكثرة حواهيه وصعوبة ركوبه ، وقد كان المبرد اذا أراد انسان أن يقرأه  
عنه يقول له هل ركبت البحر تعطيما له واستعظاما لما فيه وكان أبو  
عثمان المازني معجبا بالكتاب حتى كان من اعجابه واكناره له يقول :  
من أراد أن يعمل كتابا في النحو بعد كتاب سيويه فليستخذ به .

وقد اهتم النحاة بهذا الكتاب وعي كثير منهم بشرحه وبالتعليق

عديه فشرحه أبو سعيد السيرافي وتوفي سنة 368 شرحا أعجب به المعاصرون له حتى صهره أبو علي الفارس لظهور مراهبه على تعليقه لتي علقها عليه<sup>١</sup>

وشرحه أيضا علي بن سليمان المعروف بالأحفش الأصغر توفي سنة 316 هـ وكذلك أبو الحسن علي بن سليمان الرمادي توفي سنة 384 وأبو عمرو عثمان بن ححر المعروف بابن الحاحب وأبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري وغير هؤلاء وشرح شواهد أبو العباس محمد بن يزيد المرند وكذلك الأعلم يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري سنة 476 هـ وعند الله بن الحسين أبو النقاء العكبري سنة 616 هـ وغيرهم ، ومن المحدثين الدكتور أحمد السيد غالي أستاذ النحو والصرف بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر حرسها الله معقلا لأدب العرب ولغة القرآن .

وقد تضمن كتاب سيبويه أبوابا متعددة عالجت جميع المسائل النحوية فهي الجزء الأول تعرض للموضوعات الآتية على الترتيب ،  
الكلم وأقسامه ، اللارم والمتعدي ، ما ينصب مفعولين وأكثر .  
صمير الشأن ، انشراح في العمل . الاشتغال البدل عمل اسم الفاعل عمل المصدر الصفة المشبهة . المصدر . أسماء الأفعال حذف العامل ، التحدير لمفعول معه المفعول لمطلو المفعول لأحده الحال . الطرف الحر التوابع البعت السلبي علم الحسن . المتدأ ان أوأحواتها كم النداء . البدنة الاختصاص لترجيم . لا التي لمي الحسن . الاستثناء . الصمير أي المصارع المواصب والحوازم إن وأن المشددتين أن وإن

---

١ كشف مخطوطات ج 2 ص 282



المخففتين أم . أو

وفي الجزء الثاني عالج الموضوعات الآتية .

ما يصرف وما لا يصرف لإصافة وهواب السسة . التثية . الجمع .  
الأصافة لياء المتكلم . التصغير . حروف القسم . حذف توين المعنم  
إذا وصف ساس . النون الثقيلة . والخفيفة . الفعل المصعف  
المقصور والممدود . العدد . بقاء الأفعال ، صيغها . الامالة همرة  
الوصل . التقاء الساكنين . الوقف . حروف الزوائد . الاعلال  
والأبدال . الادعام

والكتاب حال من المقدمة ومن المحتامة وليس فيه تقسيم أو ترتيب  
كالدي نحده في كتب النحو التي جاءت بعده وليس فيه في أكثر الأحوال  
تلك الاصطلاحات السحوية التي نعرفها .

وهذه الأمثلة من عاوين أنوابه توضح بعض ما يشير اليه .

(١) الفاعل الذي لم يتعد فعله الى معوله ، أي الفعل اللارم .  
(٢) المفعول الذي لم يتعد فعله ولم يتعد اليه فعل فاعل أي  
المبني للمجهول

(٣) الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين فان شئت اقتصرت  
على المفعول الأول وان شئت تعدى الى الثاني كما تعدى الى الأول أي  
المفعولين اللذين ليس أصلهما المستأ أو الحبر .

(٤) الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين وليس لك أن تقتصر  
على أحد المفعولين دون الآخر أي أصلهما المستأ والحبر  
(٥) الفعل الذي يتعدى اسم الفاعل الى اسم المفعول واسم

الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد وذلك مثل كان ويكون وصار وما دام وليس وما كان نحوهم من الفعل مما لا يستغني عن الحرأي لتوسع

(٦) باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعّل بفاعه مثل الذي يفعّل به ، وما كان نحو ذلك مثل صرّيت وصرّيتني ريد وصرّيت وصرّيتني ريدا أي باب التدرّع في ألف العمل

(٧) باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويحري على الأسم كما يحري أجمعون على الأسم وينصب بالفعل ، لأنه مفعول مثل صرّب عبد الله بطنه وطهره ، وصرّب ريد الطهر والطن بالرفع ومطربا سهلا وحلبا بالرفع وإن شئت ما كان على الأسم بمرله أجمعين توكيدا ، وإن شئت نصت ، أي باب البدل

(٨) باب من الفعل سمي الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث مثل رويد ريدا وحيهل الثريد أي أسماء الأفعال (٩) ما ينصب من المصادر لأنه عذر مثل فعدت ذلك حذار اشترأي المفعول له

(١٠) ما حري من الصفات غير العمل على الأسم الأول إذا كان لشيء من سبه مثل مررت برجل حسن أبوه أي العت السبي

أما الطريقة التي يتبعها في عرض هذه لموضوعات فإنها مقرونة بالأمثلة الإيضاحية التي يبدأ بها في كثير من الأحوال ويسوق في حلال الشرح طائفة منها ويقرن ذلك بالشواهد في الكتاب أكثر من ألف شاهد من شعر الجاهليين والإسلاميين وقد أصبح كثير من شواهد وأمثله شائعا بين النحاة فساقوه في كتبهم وأحده الملاحق منهم عن ابن سنان « فالدل أن تقول صرّب عبد الله طهره وبطنه وصرّب ريد الطهر والطن وصب عمر

ظهره وبطنه ومطربا سهبا وحيدا ومطربا لسهل والحبل وان شئت كان  
على الاسم بمنزله اجمعين توكيدا وان شئت الغيت نقول صرب ريد  
الظهر و لطن ومطربا السهل والحبل

انظر سيويه ص 79

والكتاب مجهود علمي يدل على دقة سيويه في الالمام بالقواعد  
النحوية وهو صورة لجهوده وجهود الطبقات التي سبقتة وقد قم بجمعها  
وتنظيمها على الأسلوب الذي ارتآه .

ولسا برى محلا للتغالي في الشك فان سيويه هو الذي صممه  
ودون فيه ما تلقاه عن أساتذته وما وصل اليه أئمة عصره ومن سبقوه  
وجمع فيه متفرق الآراء ومختلف الشواهد وله على الأقل فضل التنظيم  
وحسن العرض والالمام بما عرف من المباحث بين الدارسين وتتمثل في  
الكتاب الأوضاع والبحوث مند نشأتها الى عصره فان سلسلة التلقي مند  
البداء الى سيويه يسير كما يأتي .

(1) كان أبو الأسود زعيم الطبقة الأولى من النخاة ومن أشهر من  
أخذوا عنه يحيى بن يعمر ونصر بن عاصم وعن يحيى بن يعمر أحد عبد  
الله الحضرمي وعن الحضرمي أحد عيسى بن عمر الثقفي وعن عيسى  
أحد الخليل بن أحمد وعن الخليل أحد سيويه وقد أخذ سيويه أيضا عن  
عيسى بن عمر .

(2) وعن نصر بن عاصم أخذ أبو عمرو بن العلاء وكذلك عن عبد  
الله الحضرمي وعن أبي عمرو أخذ يونس بن حبيب وكذلك عيسى بن  
عمر وعن يونس أخذ سيويه

وكان كل من هؤلاء يأخذ عن أستاذه ثم يأخذ عن تلاميذه عنه ،

وكانت الحقائق العلمية نال منهم عناية وتمحيص و يروونها بحصصهم عن  
بعض ولم يكن لتدوينها على هيئة كتاب نصيب كبير والا ما قيل من  
عيسى بن عمر أنه ألف كتابين وهما الاكمال والجامع ويقولون ان سيويه  
قد أحد ما فيهما وأصاف اليه ما تلقاه عن أساتذه الحليل واستعان بكر  
ذلك على تدوين كتابه ولو كانت أراء السحاة مثل سيويه قد وصلت اليه  
جميعها مدونة لاستطعنا أن نتبين حقيقة ذلك وان نعرف ما يستحق  
الى سيويه وحده ، وما كان لغيره ممن سبقوه

## الفصل الأول :

### « شواهد الثرية »

في كتاب سيبويه كثير من الأمثلة الثرية بقدها عن القدماء الذين أخذ عنهم روايته عن العرب أو سمعها هو من العرب وثقة الناس بها تكاد تكون إجماعية فلم يعرض لها العلماء بالرد أو التخطيء أو التكذيب مثل ما عرصوا لأبيات لكتب إلا في السادر القليل .

والأمثلة العربية المشورة هي ثروة اللغة وأساسها وعليها يقوم استساط الأحكام العامة في أكثر أمرها وذلك لأنها أكثر تداولاً وأوسع إجازة والمطلق المطرد في السنة العرب الذي لا تصيغه قافية ولا تخرجه ضرورة فهو يحري في مسطقتهم حريان الماء في غير عسر ولا كلمة ولا تعمل لمعنى .

والشعر مهما كثر في اللسان العربي فموطئه خاصة وموضوعاته محدودة يمكن حصرها في رثاء أو مديح أو مباحرة أو مناظرة أو وصفة أو ما شابه ذلك ، ولكن النثر العربي قد استغرق كل هذا وانصاف إليه ما هو أوسع وأشمل من لغة القوم في محاطاتهم ومعاملاتهم وقضاء حاجاتهم مع ما فيه من اليسر على كل عربي

ولذلك كانت رحلات العلماء المستسطين للقواعد إلى الدية أهم عندهم من أن يسمعوا قصيدة في سوق أو شعرا في حفل ليظفروا منهم بالكلام المشور ويخاطب الرجل به ابنه أو صاحبه أو غلامه ويحريه

لمحاضب محب أو سائلاً؛ وإذا فتهب لهم من الثروة الدعوية ما يحسون به القوعد وقعوا منهم على الكلمة بقولها قوم بأعينهم في أحيان قليلة وطمروا بالكلمة يستعملها كثير منهم في أعين أحوالهم كما وقفوا على كلمات كثير في ألسنتهم استعمالها ولكنها حالت المحمهور بأي نوع من أنواع لمخالفة فوقفوا بما قل وما كثر استعماله وشد عن دانه حيث وقفت العرب وحاءوا بما كثر استعماله وطرده وطروا به الفواعل المنتشة وقاسوا على ألفاظها تماثله في الوضع والتركيب وأحروا عيها لحكم الذي رأوه له فالتحقت به حتى حار للعلماء أن يقولوا فيها ما فيس عليه كلام العرب فهو من كلام العرب وتبع هذا أن كل ما بأيدينا من أمثلة وتراكيب جاءت وفق ما نطقت به العرب نعتير من كلامهم ومن أساليبهم وعلى هذا والأمثلة المشورة في كتاب سبويه وهي كل كتابه في نحمده أمثله عربية ما دامت لم تحالف ماصفهم

يورد سبويه امثال لعربي مشت لحكم أو دللا عليه لأن ديث من لأدلة القطعة والصحح ادماعة حيث قد سده لسمع أو الرواية ممن يشي به سواء أكان ذلك الحكم الذي أحراه شدا أو مطرداً والمثال المشور في كتاب سبويه اما أن يكون كل ما للحكم من حجة واما أن يكون بعض حجه وهو على أي حل ركن من أركان الدعة اعتمد عليه سبويه اعتمادا كبيرا في التقعيد والاستنباط وتقوية الأحكام بالظير الذي تصممه المثال ، قال سبويه ومثل قولهم : من كان أحاك قول العرب ما جاءت حاجتك ، اد صارت تقع على مؤث كأنه قال ما صارت حاجتك لكنه أدخل التأنيث على ما حيث كانت الحاجة كما قال بعض العرب من كانت أمك ؟ حيث أوقع ( من ) على مؤث قراءة بعض القراء ثم لم تكن فتنتهم الا أن قالوا بح ( فليس صريحا ، لأنه ليس فيه ( ما ) ولا ( من ) فهو نظير لتأنيث المدكر بعده

وسمعا من يوثق به من العرب بقول حتمعت أهل ليامة<sup>1</sup>  
 فهذا مثال ما جاء به صمن ما ذكره من لشواهد الكثيرة على صحة تأييد  
 المدكر اذا كان المدكر هذا قد أصيب الى المؤيد فقد أشد في هذا  
 أبحاثا كثيرة وجاء بهذا المثال المشور كدليل أيضاً فذكر قبله .  
 طول الليالي أسرع في نقصي<sup>(2)</sup> .

مشين كما اهتزت رياح تسهت أعاليها من الرياح الواسم  
 لما أتى حراً لزيير تواضعت سور المدينة والحبال الحشع<sup>(3)</sup>  
 اذا بعص السير تعرفنا كفى لايتام فقد ألى لبيته  
 وتشرق بالقول الذي قد أدعته  
 كما شرفت صدر القفاة من الدم<sup>(4)</sup>  
 ويأتي سيويه ببعض الأمثلة لأنها موضع الحكم ومبعضه دون  
 تأييدها بشيء من القرآن أو الشعر وهذا كثير من كلامه ، فعد ان قرر  
 سيويه أنه يجوز أن يعطف عمرو مثلاً على الكاف من قولك ما شئت  
 وعمراً كما لا يحور أن يرفع قال ، فادأ أظهر الاسم ، ما شأن عبد الله  
 وأخيه ( تشتمه ) فليس الا الحر ، لأنه غير حسن أن يحمل الكلام على  
 عبد الله ، لأن المظهر المجرور يحمل عليه ( المحرور ، وسمعا بعص  
 العرب يقول : ما شأن عبد الله والعرب يسبها وسمعا أيضاً من لعرب  
 من يوثق بعربيته يقول . ما شأن قيس والبر تسرقه<sup>(5)</sup> .

نرى سيويه قد استدلل بهذين المثالين على ما أرم وهو كل ما أتى  
 به من حجج في الاستدلال فلم يأت بآرائهما من نوعي الشواهد  
 الأخرى . القرآن والشعر ومثل ذلك في الاستدلال . قول سيويه :

( 1 ) ص 39 ط بيروت بتصرف ( 2 ) لشاهد 38 من الكتاب

( 3 ) انشاهد 36 من الكتاب ص 36 ( 4 ) الشاهد 25 من الكتاب

( 5 ) الشاهد 34 من الكتاب ( 6 ) ص 183 طبعه بيروت

وما يتصّب فيه المصدر على صمد الفعل المتروك اظهره ولكنه في  
معنى التعجب قوله كرمًا وصلحًا ، وسمعت أعرابيا وهو أبو وهب  
يقول : كرمًا وطول أهب أما أكرم بك وأطول بأهك

وقد يصعب سيبويه المثال لوارد عند العرب ، لأن وجهه  
ضعيف ، قال سيبويه ورعم يوس أن قوما من العرب يقولون أما  
العبيد فدو عبيد ، وأما العبد فدو عبيد يحروبه محرى لمصدر وهو قليل  
حيث ثم التمس له وحها مع ضعفه فقال وذلك انهم شهوه بالمصدر  
كما شهوا الجماع العفير بالمصدر<sup>(2)</sup>

ولنعش مع سيبويه في أحد أنوانه نرى كثرة من الأمثلة جاء بها من  
بات أفكاره تنعها أحيانا بالشاهد العربي ويكتفي بها الحين الآخر وكل  
هدفه ارتباط المعاني بالرفع أو النصب ( باب الاستفهام )

باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعاً لأنك تستدنه لتسيه  
المحاطب ثم تستفهم بعد<sup>(3)</sup> أريد أنت رجل تصره وأكل يوم ثوب تلسه  
الفعل هنا في موضع الصفة وليس بموضع إعمال فيجب رفع رجل وثوب  
ويحسن إعمال الفعل في ضميريهما ولا يصح أن يسلط الصفة على ما  
قبل الموصوف ولا ينصب أيضاً إذا جعلناه وصفا للمفعول في المعنى  
باعتبار الرجل هو ريد ، لأنه ليس بمسي على الفعل ولكن الفعل في  
موضع الوصف وكما لا يعمل فيه لا يكون تفسيرا لفعل مصدر في معناه  
ومن ذلك قول الشاعر :

أكل عام نعم تحووه يلقحه قوم وتشجوه<sup>(4)</sup>  
فقد رفع نعم لأن قوله تحووه في موضع وصفه فلا يعمل فيه ،

(1) ص 94 ، (2) ص 227

(3) 1 a 8 ، و 82 و 84 و 85 منحصر بنصرف (4) الشاهد 102



لأن النعت من تمام المعنوت فهو كالصلة من الموصول فكما لا يعمل فيه لا يكون تفسير الفعل مضمراً في معناه

ولكننا إذا قلنا : أكل يوم زيدا تضربه ، لم يكن إلا نصباً لأنه ليس بوصف لأنه إذا كان وصفاً فليس بمعنى عليه الأول .

إن النصب والرفع مبني على المعنى : هل الفعل مسلط بالمفعولية فيكون النصب أو هو وصف فيحب الرفع ؟

فالنصب أولى إذا ولي الفعل أن كما في حروف الاستفهام ، لأن الفعل إذا ولي أن كان أبعد من الرفع لأنه لا يبنى فيها الاسم على مبتدأ وأجازوا تقديم الاسم في أن ، لأنها أم الجزاء ولا تزول عنه فصار ذلك كما صار في ألف الاستفهام قال النمر بن تولب :

لا تحزعي إن منعتنا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاحزعي<sup>(1)</sup>

فمنعتنا مصوب على اضمار فعل وهو منصوب لأن حرف الشرط يقبل الفعل مطهراً أو مضمراً وإن اضطر شاعر إلى المحازاة إذا أجزاها في ذلك محزى أن فقال . أزيد إذا ترى تضرب أن جعل تضرب جواباً ، والاسم مستداً عند الجزم مثل أيهم يأتك تضرب لأنه لا سبيل لتضرب في العمل في المستداً ، لأننا جئنا بتضرب بعد أن عمل الابتداء في أيهم أما إذا قلنا : أزيد إذا ترى تضرب برفع الفعل ولم يجعل تضرب جواباً ، فإن الفعل مع ما قبله صار بمنزلة حين وسائر الظروف فمعنى الكلام هنا تضرب زيدا إذا تراء . وقد تريد معنى آخر فترفع وهو زيد إذا يأتيني أضرب أي أضربه فالمعنى هنا على المجازاة وإن لم يكن محزوماً مثل . أزيد حين يأتك تضرب ، وإنما رفعنا الأول لأننا جعلنا تضرب جواباً فصار الظرف كأنه من صلة الجواب ولم ترجعه إلى أول الكلام بمعنى أضرب زيدا وتضرب زيدا وإنما يرجع إلى الأول على الجواب إن

(1) الشاهد 104 / من أول السطر 13 .

تأتيني آتيك لكنه قبيح لأنه مرفوع ولا يجوز إلا في الشعر .

ويحب الرفع في مثل : أزيد ان يأتيك تضربه ، لأن الفعل شغل بالضمير فضمير الاسم المتقدم مني عليه ووحيت الخبرية كما يحب النصب إذا قلت : ريدا لم أضرب أولن أضرب لأننا لم نوقع بعد لم ولن شيئا يجوز أن يقدم قبلهما فيكون على غير حاله بعدهما كما كان ذلك في الجزاء ، بل المفعول مع النفي مسلط على المتقدم كما يجب النصب في : كل رجل يأتيك فاضرب ، مثل كل رجل صالح اضرب . فليس هنا مجازاة بخلاف : أيهم حاءك فاضرب لأنه جعل حاءك في موضع الخبر وقوله فاضرب في موضع الجواب وأي من حروف المجازاة وكل رجل ليست من حروف المجازاة فالرفع حسن في أيهم ، ومثله : زيد ان أتاك فاضرب ما يحسن الرفع إلا إن تريد أول الكلام بمعنى : زيدا إن يأتيك تضرب وأيهم يأتك تضرب فيصير بمنزلة الذي .

وتقول ريدا إذا أتاك فاضرب فان وصعته موضع زيد ان يأتك تضرب رفعت فالرفع اذا كانت تضرب جوابا ليأتك وكذلك حين والنصب في زيد أحسن إذا كانت الهاء يضعف تركها ويقبح فيسلط الفعل على زيد ما دام لم يعمل في اللفظ في ضميره ، لأن الفعل يقبح إذا لم يكن معه مفعول مضمرة أو مظهر ويزول القبح بإعماله في الأول .

وحين واذا لا تكون واحدة مهما خبرا لزيد حتى نرفعه فلا نقول ريد حين يأتيني لأن حين لا تكون ظرفا لزيد فلا يصح أن نخبر بالزمان عن الجثة . زيد يوم الجمعة أضرب .

لا يصح في هذا المثال بالنصب ، لأن الزمان لا يكون ظرفا للجثث ولا يصح الرفع في قولنا : زيد يوم الجمعة فأنا أضربه وليس هنا مجاز . فلا يصح تسليط النصب على ضميره أيضا لأنه في معناه ولا

يصح الرفع الا على قوله : كله لم أصح .  
ريد اذا جاءني فأنا أصربه جيد ، فالرفع لا يحوز الا إذا كان  
المعنى يصح على البناء على الاسم والمجازاة وانما صح المثال  
الثاني ، لأنه على غير قوله : زيدا أضرب حين يأتيك<sup>1</sup>  
فانظر كيف فان الرفع على البناء على أول الكلام إذا كان هناك  
جواب أو مجازاة وكيف امتنع الرفع إذا لم يصلح الطرف حراً عن  
الجهة ، كما لا يصح النصب اذا لم يصلح الزمان ظرفاً للجهة ، والطرف  
يكون اذا أردنا أول الكلام ولا يصح اذا لم يصلح الزمان للجهة ويرجح  
اذا لم يعمل الفعل في ضمير المذكور ويضعف ترك الضمير في الشر

هذه طائفة من أمثلة الكتاب الثرية التي نقلها سيبويه من اللسان  
العربي وهي كثيرة في كتابه ، والرسم الذي وضعناه لها ولموضوعها  
والحاجة اليها حقيق ان يعم غيره من الأئمة وانك لتجدها مقولة عنهم  
في ثنايا هذا البحث فهو اما دليل واما تمثيل وتنطير واما أمور للأحكام  
المستنبطة وقد تابعوه واستمدوا من اشعاعاته المنيرة واغترفوا من بحوره  
الزاحرة واقتطفوا من سائتيه الناصرة كل ما يسعد النفس ويشجع الفؤاد  
ولسان حالهم :

اطلبوا ناصية الشمس مكانا      وخذوا القمة علما وبياناً  
واطلبوا بالعقريات المدى      ليس كل الخيل يشهدن الرهنا

---

1 ( انظر من 86 من كتاب سيبويه الطبعة الثانية سنة 1967 بيروت

## الفصل الثاني

### شواهد الشعرية :

كان كتاب سيويه جماع ثقافات لعلماء كثيرين مثقفين ومختلفين ، فسيويه حين عرض أحكامه لم يقف بها عندما يراه المذهب والرأي دون أن يعرض على القارئ ما ذهب اليه غيره مقوى بالشاهد والدليل

على أن تحرير مذهبه واستخلاصه من شوائب الخلاف لا بد له مما ساقه من شواهد لا تسير رأيه يأتي بها ليحاول بها وجها ولا ينقض ما أرمه فيحملها اما على الضرورة واما على المشاركة واما ان يؤولها تأويلا يتفق ومذهبه فان عي بالحيلة حملها على الشذوذ أو الضرورة أو دعمها بالهون والصعف وأحيرا يوردها لأنها عميت عليه فيسأل عنها وعن تأويلها أحد شيوخه ومن الضرورات ما قاله خفاف بن ندية السلمي :

كواح ريش حمامة جديدة ومسحت باللتين عصف الأئمة

قال الأعمى . أصلها كواحي ريش فحذف الياء في الاضافة ضرورة ، تشيها لها في حال الافراد والتنوين وحال الوقف الخ وقد عقد الباب ليصله بالأبواب التي سبقته فيما يكون في اللفظ من الأعراض

فمثل لمذهب العرب في المنشور وأراد أن يبين هما مذهبهم في المنظوم فقال هذا باب ما يحتمل الشعر من الكلام وما جاء به أثناء الأواب التي ألماها في موضوع كتابه فلأنه يدفع به ما حالف ظاهره حكما من أحكامه وسيأتيك من أمثلتها الكثير وستحدث عن الضرورة في مذهبه ، لأنها متصلة بمهجا من حيث رعاية المعنى .

ومهما يكن من شيء فإن ما تضمنه كتاب سيبويه إنما هو خلاصة وافية ألمت بجميع مسائل النحو وقد وصعت بطريقة يتجلى فيها الأسلوب العلمي لعرض المسائل في تلك العصور وتدل على فصل سيبويه وعلى ظمئه وظما من سبقوه بالبحث وتتبع الحقائق التي اشتملت عليها لغة العرب ولذلك فهو القمة الذي نستدل برأيه في رعاية المعنى وإن حمل الشاهد على الشذوذ أو الضرورة .

القاعدة المشهورة أنه يجوز حذف العائد المنصوب ولا يحوز حذف المرفوع إلا ضرورة ومع أن الوزن لا يختل إذا جعل العائد منصوبا ولكن سيبويه يرجح حمل كل على الاسم فتكون مبتدأ وتكون مع حرها صفة لما قبلها كذلك يكون النفي داحلا في خبرها فتفيد عموم السلب لا سلب العموم وهذا هو المعنى الذي أراده سيبويه وذلك في الشاهد الحادي والسبعين من شواهد كتابه<sup>(1)</sup> لأبي النجم العجيلي .

قد أصحت أم الخيار تدعى على دنبا كله لم أصنع على أن الصمير العائد على المبتدأ من جملة الخبر يجوز حذفه

---

( 1 ) انظر ص 57 طبعة بيروت

قياسا عند الفراء إذا كان منصوبا مفعولاً به ، والمبتدأ لفظ لكل ، فقال الصغار إنه مذهب الكسائي أيضا وقد نقل ابن مالك في التسهيل الاجماع على جواز ذلك وزاد على (كل) ما أشبهها في العموم والافتقار من موصول وغيره نحو : أيهم يسألني أعطي ، ونحو : رجل يدعو الى الخير أجيب ، أي أعطيه وأجيبه ، وقال شراح كلامه : لم نر هذا الاجماع بل منعه المصريون ، وأما ما نقله في شبه (كل) فقد قال أبو حيان . لا أعلم له سلفا في ذلك ، أقول : الصحيح جوازه بقلة لوروده في المتواتر ، قرأ ابن عامر في سورة الحديد فقط ( وكل وعد الله الحسى ) وأما في سورة النساء فقد قرأ مثل الجماعة بالنصب ، وقال ابن جني في المحتسب : ( لحذف هذا الضمير وجه من القياس وهو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال أو الصفة وهو الى الحال أقرب لأنها صرب من الخبر وهو في الصفة أمثل يشبه الصفة بالصلة ، وهي حذفه من لم أصنع ما يقوم مقامه ويحلفه ، لأنه يعاقبه ولا يجتمع معه وهو حرف الاطلاق أعني الباء في : اصنعي ، فلما حضر ما يعاقب الهاء صارت لذلك كأنها حاضرة ) .

ومفهوم قول الفراء أن المبتدأ إذا لم يكن كلا يمتنع حذف العائد عليه والصحيح فيه أيضا الحوار بقلة في الكلام والشعر ، أما الأول فقد قرأ يحيى وإبراهيم والسلمى في الشواذ : أفحكم الجاهلية يبغون ، بالمشناة التحتية ، وأما الثاني فكثير منه قول الشاعر :

فخالد محمد ساداتنا      أي يحمده ساداتنا

والشارح المحقق<sup>(1)</sup> أورد هذا الشاهد في باب الاشتغال أيضا ،

(1) علم الاعلام ومولى الأنام يوسف بن سليمان بن عيسى الشتمري شارح الشواهد المسمى ( تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب )

وقال يروي برفع كل ونصبه وكذلك رواهما سيويه وقد أنكر عليه لمرد  
رواية الرفع وقال : الذي رواه الحرمي وغيره من الرواة النصب فقط ومع  
هذه المسألة نطما ونثرا ، قال ابن ولاد : سيويه أيضا رواه بالنصب  
وقال ان النصب أكثر وأعرف فأغنى هذا عن الاحتجاج عليه بقول  
الحرمي : ألا ترى قوله : ان الرفع ضعيف وهو بمنزلته في غير الشعر ،  
لأن النصب لا يكسر ولا يخل به ترك اصمار الهاء كأنه قال كنه غير  
مصنوع ، وقد روى أهل الكوفة والبصرة هذه الشواهد كما رواها سيويه  
. اهـ ، وظاهر كلام سيويه أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه فسحة  
وتقدم الكلام عليها في أول شاهد من هذه الشواهد<sup>(1)</sup> .

قال البغدادي في خزنة الأدب<sup>(2)</sup> : مذهب الجمهور أن الضرورة  
ما وقع في الشعر وذهب ابن مالك إلى أنها ما ليس للشاعر عنه مبدوحة  
فوصل ( ال ) بالمضارع وغيره عنده جائز اختياراً لكنه قليل وقد صرح به  
في شرح التسهيل فقال وعندي أن مثل هذا غير مخصوص بالضرورة  
لإمكان أن يقول الشاعر : صوت الحمار يجدع في قوله .

يقول الخبي وأنغض العحم باطقا إلى ربنا صوت الحمار اليُحدِّع  
وما من يرى للخل .

وليس يرى للخل مثل الذي يرى له الخل أهلاً أن يعد حليلاً

---

(1) ح 1 ص 33 دار الكاتب العربي تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون  
عازته ( واعلم أن صريح مذهب اشرار المحقق في الضرورة ) هو المذهب الثاني وهو ما وقع  
في الشعر ومذهب الجمهور وذهب

(2) يقول الخبي القائل البغدادي ح 1 حرانة 174

والمتقصع في قوله :

فيستحرج اليربوع من نافقائه ومن ججره بالشبيحة<sup>(1)</sup> المتقصع

فإذا لم يفعلوا ذلك مع الاستطاعة ففي ذلك اشعار بالاختيار وعدم  
الاضطرار وقد أورد الشارح وابن هشام في مغني اللبيب البيت الأول  
على أن ( أل ) في اليجدع اسم موصول دخل على صريح الفعل  
لمشابهته لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء إلا في  
ضرورة ، وقال الأخفش أراد الذي يجدع كما تقول هو يضربك تريد  
الذي يضربك وقال ابن السراج في كتاب الأصول لما احتاج إلى رفع  
القافية قلب الاسم فعلا وهو من أقبح الضرورات قيل : لا ضرورة فيه  
فانه يمكن أن يقول ( يجدع ) بدون أل لاستقامة الوزن أن يقول :  
المتقصع .

قال البغدادي في الخراة : أقول : هذا مني على أن معنى  
الضرورة عند هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مدوحة وهو فاسد كما أتى  
بيانه والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون الشر سواء كان عنه  
مدوحة أولا قال شارح شواهد الألفية : ذاك مسلم في يجدع دون  
المتقصع فانه يلزمه الأقواء وهو عيب ، أقول : لا يلزمه الأقواء : فإن  
اليربوع مرفوع والمتقصع وصفه كما يأتي بيانه وقيل ( أل ) فيه زائدة  
والجملة صفة الحمار أو حال منه ، لأن أل في الحمار جنسية وهذا لا

---

( 1 ) بالشبيحة رواء أبو عمر المراد وعثره تبع لابن الاعرابي انى الشبيحة او قال لكل يربوع  
شبيحة عند ججره والصحيح كما قال البغدادي ومن ججره بالشبيحة ، بالحاء المعجمة ،  
وقال هي رمنة بيضاء في بلاد بني أسد وحفظه



يتمشى في أحواته ، وقول الشارح المحقق : لمشابهته لاسم المفعول  
نحو اليجدع واليتقصع وقول الفرردق .

ما أنت بالحكم الترضي حكومته ولا الأصيل ولا دي الرأي والحدل  
وإذا دخلت على مضارع مبني للفاعل إنما تدخل عليه لمشابهته  
لاسم الفاعل كقوله .

وليس يرى للخل مثل الذي يرى له الحل أهلا أن يعد حليلا  
ما كاليروح ويعلو لاهيا مرحا مشمر يستديم الحزم دو رشد

وقوله : لا تعثن الحرب اني لك الينبر من نيرانها فاتق  
وقوله : فذو المال يؤتى ماله دون عرضه لما نابه والطارق اليتحمل  
وقوله : أحين أصطباتي أن سكت وانني لفي شعل عن دحي اليتبع

وقول أبي علي الفارسي في المسائل العسكرية : ان دخول  
( أل ) على الفعل المضارع لم يوجد الا في اليجدع واليتقصع ، وأطن  
حرفا أو حرفين آخرين ليس كذلك كما ذكرنا وسكت عن دخولها على  
الظرف نحو :

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة  
وقوله : وغيرني ما غال قيسا ومالكا وعمرا وعمرا بالمشقر المع  
يريد اللذين معا ، وقال الكسائي أراد معا ، وأل زائدة وعن  
دخولها على الجملة الاسمية نحو :

بل القوم الرسول الله فيهم هم أهل الحكومة من قصي  
لأنه لا يرد النقص بها وإن كانت موصولة اسمية شاذة كشذودها مع

الفعل والكل خاص بالشعر قال الشاطبي في شرح ألفية ابن مالك وأما أل  
فمحتصة بالأسماء على جميع وجوهها من كونها لتعريف العهد أو الجنس  
أو رائدة أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها<sup>(1)</sup> ، وما ذهب إليه ابن مالك  
باطل من وجوه :

( أحدهما ) اجماع النحاة على عدم اعتبار هذا المنوع وعلى  
إهماله في النظر القياسي حملة ولو كان معتبرا لنبهوا عليه .

( الثاني ) أن الضرورة عند النحاة ليس معناها أنه لا يمكن في  
الموضع غير ما ذكر إذا ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها  
غيره ولا ينكر هذا إلا جاحد لضرورة العقل فهذا واصل بن عطاء يناظر  
الخصوم ويحطّب على المبر فلا يسمع في نقطة راء فكان إحدى  
الأعاجيب حتى صار مثلاً ولا مزية في أن اجتناب الضرورة الشعرية  
أسهل من هذا بكثير وإذا وصل الأمر إلى هذا الحد أدى أن لا ضرورة في  
شعر عربي وذلك خلاف الإجماع وإنما معنى الضرورة أن الشاعر قد لا  
يخطر بآله إلا لفظة ما تصمته ضرورة النطق به في ذلك الموضع إلى  
زيادة أو نقص أو غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيء  
يزيل الضرورة .

( الثالث ) أنه قد يكون للمعنى عبارتان أو أكثر واحدة يلزم فيها  
ضرورة إلا أنها مطابقة لمقتضى الحان ولا شك أنهم في هذه الحال

---

( 1 ) نص عبارات البغدادي بالصفحات 31 ، 32 ، 33 ثم ذكر المدح في الضرورة التي قدمتها  
ص 135 ثم رد على ابن مالك قائلاً وما ذهب إليه باطل من وجوه وقد تصرفت في حديثه عن  
واصل بن عطاء إذ قال هذه الراء في كلام العرب من الشياخ في الاستعمان بمكان لا  
يجهل ولا تكاد تنطق بجملتين تعربان عنها وقد محوها واصل بن عطاء لمكان لثمة فيها  
حتى كان يناظر الخصوم ، والباقي كلامه

يرجعون الى الضرورة لأن اعتناءهم بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ  
وإذا طهر لنا في موضع أن ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك فمن أين يعلم  
أنه مطابق لمقتضى الحال .

( الرابع ) أن العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض رحاف  
فتستطيع المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك

وقد بسط الرد عليه الشاطبي في شرح الألفية وهذا أنموذج منه ثم  
قال . وقد بيئت هذه المسألة بما هو أوسع من هذا في باب الضرائر من  
أصول العربية<sup>(1)</sup> وصريح مذهب الشارح المحقق في الضرورة هو  
المذهب الثاني وهو ما وقع في الشعر وهو مذهب الجمهور .

وللدكتور غالي رأي في أن المذهب الثالث مذهب سيويه وهو  
مراعاة المعنى أحياناً ، وزعم تقي الدين السبكي في رسالة ( كل ) وفي  
تفسيره أن رواية النصب تساوي رواية الرفع في المعنى وذلك أنه قال  
لا فرق بين الرفع والنصب في قول سيويه : ان المعنى كله غير مصنوع  
وهذا يقتضي أن النصب أيضاً يهيد العموم وأنه لم يصنع شيئاً منه لما تقرر  
من دلالة العموم وقد تأملت ذلك فوجدت قول سيويه أصح من قول  
البياسين وأن المعنى حصر وغاب عنهم ، لأنه ابتداء في اللفظ بكل  
ومعناها كل فرد فكأن عاملها المتأخر في معنى الخبر ، لأن السامع إذا  
سمع المعمول تشوق الى عامله كما يتشوق سامع المبتدأ الى الخبر وبه  
يشتم الكلام فكأنه كله لم أصنع لم أصنع مرفوعاً ومنصوباً سواء في  
المعنى وإن اختلفا في الاعراب ويبعد كل البعد أن يحمل كلام سيويه  
على أن كله لم أصنع بالرفع ، والنصب معناه عدم صنع المجموع

(1) انظر صحتي 33 ، 34

فيكون قد صنع بعصه لأن معنى الحديث على خلافه في قوله : كل ذلك لم يكن إلى آخر ما فكره .

ويقل الدماميني بعض هذا الكلام في الحاشية الهندية وقال وكأن اس هشام لم يقف على كلام سيويه فقل تساوي المعنى في الرفع والنصب عن الشلوين وابن مالك ولوقوف على كلام سيويه لم يقل عنهما وقد نقل الشيخ بهاء الدين كلام سيويه في عروس الأفراح وبه تابعنا والده السكي

ورواية الرفع عند علماء البيان هي الحيدة فإنها تفيد عموم السلب ، ورواية النصب ساقطة عند الاعتبار بل لا تصح فإنها تفيد سلب العموم وهو خلاف المقصود وما ذكره السبكي لم يعرجوا عليه وهو مفصل في التلخيص وشروحه ورأيت للفاضل اليمني على هذا البيت كلام أحببت إيرادَهُ وهو قوله : معنى هذا البيت : ان هذه المرأة أصبحت تدعى على دسا وهو الشيب والصنع والعجز وغير ذلك من موحبات الشبحوحة ، ولم يقل ذنوبا بل قال دسا ، لأن المراد كبر السن المشتمل على كل عيب ولم أصنع شيئا من ذلك الذنب ولم يصب كله لأنه لو بصبه مع تقدمه على ناصبه لأفاد تحصيل النفي بالكل ويعود دليلا على أنه لعل بعض الذنب ومراده تنزيه نفسه عن كل جزء منه فلذلك رفعه أيدانا منه بانه لم يصنع شيئا منه فقط بل كله بجميع أجزائه غير مصوغ . ثم قال ( ولقائل ان يقول : لما كان الضمير كله عائدا إلى ذنبا وهو نكرة والنكرة لواحد غير معين لا بد أن يكون المصمر هو ذلك الذنب الذي ليس بمعين فقط لاعادة الضمير به فلا يكون نفيًا لجميع الذنوب فلا يلزم ما ذكره من تنزيه نفسه من حملة الذنوب . لا يقال ان الضمير لما كان عبارة عن النكرة المقصودة ودخول النفي عليها تقتضي

العموم فدحول النهي عليه يقتضي ذلك ، لأنا نقول : ان الفرق بين ظاهر بين قولنا لم أصنع دسا وبين قولنا لم أصنع ذلك الذنب المذكور الذي ليس بمعين في اقتضاء الأول العموم دون لشيء )

وقوله ( ولقائل أن يقول الح ، فيه أنه قال أولا إن ذنب الشيوحة يستلزم ثبوت جميع الذنوب ) وحيث أنه يستلزم هي جميع الذنوب وقوله ( والنكرة لواحد غير معين ) فيه أنه حمل الذنب سابقا على كبر السن المشتمل على كل عيب فالمراد به معين وأما أن كلا حيث لا استعراق أجزاء هذا الذنب المعين ، فان رفع كل أفاد استعراق جميع أجزاء ذلك الذنب وان نصت كل أفاد سلب العموم لجميع الأجزاء واقتضى ثبوت بعض الأجزاء بهذا البحث فهذا البحث غير وارد وبهذا يسقط قوله بعد هذا ثم نقول : فتكون القضية حيث شحشية والتقدير . كل ذلك الذنب غير مصنوع لي ، وإنما يكون ذلك إذا كان هالك ذنب ذو أجزاء يمكن الاتصاف ببعض دون بعض وعلى هذا إما أن يكون المراد بالكل : الكل المجموعي وهو العالب الظاهر من دخوله في الشحشيات فلا تفاوت في تقدم السلب عليه وتقدمه على السلب في عدم اقتضاء شمول جميع الأجزاء أو يكون المراد كل واحد من الأجزاء . وان نصفها لا يلزم مع أن الاستعمال على هذا الوجه في الشخص قليل فانه لا يلزم صدق ما ذكره من تركة نفسه من جملة أجزاء ذلك الذنب الواحد انتهى ، وقال ابن خلف قوله . كله لم أصنع يحتمل أمرين : أحدهما : أنه أراد أنه لم يصنع جميعها ولا شيئا منها والوجه الآخر أنه صنع بعضها ولم يصنع جميعها كما نقول لمن يدعي عليك أشياء لم تفعل جميعها ما فعلت جميع ما ذكرت بل فعلت بعضها انتهى .

أقول : احتمالاه الوجهين غير صحيح فإن كلا منهما مدلول رواية يعلم وجهها مما تقدم وقوله : أراد بقوله : ذبا ذنونا كأنه استعمل الواحد في موضع الجمع ليس كذلك كما علم من كلام القاضي اليميني<sup>(1)</sup> .

من كل ما تقدم تبين لنا صحة مذهب سيويه في رواية الرفع التي اقتضاها المعنى وإن ارتكبت ضرورة حذف الضمير العائد على الاسم المرفوع ومثله : ثلاث كلهن قتلت عمدا فأحزى الله رابعة تعود<sup>(2)</sup>

(1) ذكره لما تقدم في البيت قبله وهو أنه حذف العائد على المتداً الذي هو كلهن من جملة الخبر حداً قياسياً عند القراء قال الأعلم .

واستشهد به سيويه على رفع كل مع حذف الضمير من الفعل وجعله مثل زيد ضربت ولو نصب وقال كله لم أصع كلهن قتلت لأحراه على ما ينبغي ولم يحتج إلى الرفع مع حذف الضمير والقول عندي أن الرفع هنا أقوى من ريدا ضربت لأن ( كلا ) لا يحسن حمداً على الفعل لأن أصلها أن تأتي تابعة للاسم مؤكدة كقولك ضربت القوم كلهم أو متداً بعد كلام نحو : القوم كلهم داهب ، فإن قلت : ضربت كل القوم وبنيتها على الفعل لخرجت عن الأصل فينبغي أن يكون الرفع أقوى من نصب وتكون الضرورة حذف الهاء لا رفع كل أ هـ .

وتبعه في هذا ابن الحاجب في شرح المفصل وبقه عنه السعد في المطول .

(2) ونقل ابن الأنباري في الانصاف أن هذا البيت مما استدل به

1 ( نص كلام البغدادي في البحر نه بالصفحات 361 ، 363 حراره حـ 1

2 ( اشهد 74 نظر صفحة 58 كتاب سيويه ، ص 366 وما بعدها حراره الأدب للبغدادي حـ 1

الكوفيون على حوار تأكيد النكرة قال : ولا حجة فيه لأنه محمول على  
أن بدل لا تأكيد ويجوز أن يكون ثلاث مبتدأ فكلهن مبتدأ ثان وقتلت خبر  
كلهن وجميعا خبر ثلاث ١ هـ<sup>(1)</sup>

3. وقال أبو جعفر النحاس ولا يشد ثلاثا ينصبه بقتلت ، لأنه  
قوله . ( كلهن قتلت جملة في موضع نعت لثلاث . ومن رفع قدره : لي  
ثلاث ويكون كلهن قتلت نعتا وانما لم يجز أن يروى ثلاثا لثلاثا يتقدم  
النعت على المنعوت ١ هـ أي باعتبار ثلاثا معمولة لقتلت .

أقول<sup>(2)</sup> من رفع وجعل الجملة بعده نعتا قدر لي وبحوه حرا  
للمبتدأ وقوله «وانما لم يجز أن يروى ثلاثا الح مراده أنه اذا نصب ثلاث  
بقتلت كان ثلاثا منعوتا بجملة ( كلهن قتلت ) فيكون قتلت من أجزاء  
النعت لثلاثا ، لأنه بعض الجملة المنعوت بها ومع كونه من أجزاء النعت  
هو عامل في المنعوت المتقدم فيكون المنعوت متأخرا في الرتبة فيدرم  
تقديم النعت على المنعوت من حيث الرتبة . وهذا كلام مخالف  
للقواعد لا ينبغي تسطيره من مثله

4) ونقل ابن حلف عن أبي علي أن ( ثلاث ) مبتدأ وكلهن قتلت  
خبر ، كأنه في تقدير زيد أخاه صريته وفيه نظر فإن الشاهد ليس من باب  
الاشتغال لعدم الضمير فتأمل .

واعلم أن الضمير المحذوف من الشاهد ( قتلها ) لأن كلا

---

(1) لم أجد كلام ابن الأثير في المسألة 63 تأكيد النكرة وكذلك لم يجد الأستاذ عبد السلام  
هارون محقق الحجة لدي قال لم أجد هذا الشاهد في كتاب الانصاف على كثرة  
التفتيش فيه فلم أجد سحبه العددي أتم من السحبه لمطبوعة

(2) كلام العددي

المضافة الى المعرفة يكون عائدها مفردا قال تعالى ( وكلهم آتية ) وفي الحديث كلکم جائع الا من أصعته قال الشاعر :

وكلهم قد نال شعا لطفه      وشع الفتى لؤم اذا حاع صاحبه  
وقال آخر :

وكل القوم يسأل عن نفيل      كأن على للحشاش دينا

قال أبو حيان      ولا يكاد يوحد في لسان العرب • كلهم يقومون  
ولا كلهم قائمات ، وان كان موحودا في تمثيل كثير من النحاة ، قال  
السكي في رسالة كل ، وقد طدسته فلم أجده

وحور ابن مالك وغيره أن يحمل على المعنى فيجمع وحملوا  
منه : أنتم كلکم بينکم درهم قالوا يحور كلکم بينه درهم على اللفظ  
وبينکم على المعنى وان جعل كنكم توكيدا جوز بعضهم أيضا ان يقول  
بينه والمشهور بينکم اهـ

وقدر الصمير هما ( بعضهم ) ( قتلتهن ) وكأنه باء على مذهب  
ابن مالك ( المعنى ) وقدره ابن خلف نقلا عن بعضهم قتلته أو قتلتهن  
ولا أعرف وجهه وقوله ( فأخرى الله ) هذه حملة دعائية يقال أخرى الرجل  
خزيا من باب علم ذل وهان ، وأحراه الله : أدله وأهانته وتعود من العود  
وهو الرجوع . قال صاحب المصباح • عاد الى كذا وعادله أيضا عودا  
وعودة صار اليه فالصلة هنا محذوفة • أي تعود الى .

قال ابن حلف : يجوز أن يريد بالثلاث ثلاث نسوة تزوجهن  
ويجوز أن يريد ثلاث نسوة هوينه فقتلهن هواه ، أو يعني غير ذلك مما  
يحتمله المعنى وجعل مجيء الرابعة عودا وان لم تكن جاءت قبل لأنه



جعل فعل صوحها الماصيات كأنه فعلها <sup>(1)</sup> هـ  
وهذا شاهد يدل على أن سبويه يراعي في الضرورة جانب  
المعنى فقد كرر اسماظهر مرتين من حملة واحدة وهذا قبيح إلا أنه حائر  
في الشعر ويمكن حمله على الاستئناف بلا ضرورة مع استقامة لورن  
لعمرك ما معن تشارك حقه ولا مسيء معن ولا متيسر <sup>(2)</sup>  
وقد استشهد به على أن وضع الظاهر مقام الصمير إن لم يكن في  
معرض التصحيم

فبعد سبويه يجوز في لشعر شرط أن يكون ينقط لأول كهذا  
البيت وهو أول بيتين ثانيهما  
أتطلب يا غورن فصل بيدهم وععدك يا غوران رف موكر  
واللام لام الانتداء (ولعمر) الحياة والمعنى أنه أقسم بحياة  
محاطة لعمرته عليه والعمر فتحا وصما واحد غير أنه متى اتصل بلام  
الانتداء مقسما به وحب فتح عليه والا حار الأمر وهو مبتدأ خبره  
محدوف تقديره قسمي وحملة ما معن لح جواب القسم وما نافية نميمة  
ريدت الباء في خبرها ، ومعن قال أبو علي لقالني في ديل أماليه قد أنو  
محلم هو رجل كان كلاء بالمادية يبيع بالكالي أي بالسنة وكان يصرب  
به المثل في شدة التقاضي قال سيار بن هبة يعاتب خالد، ورباد أخويه  
يؤذني هذا وسمع فصله وهذا كمعن أو أشد تقاصا  
وقال شراح أبيات الكتاب عني بالبيت معن بن رائدة الشيباني  
وهو أحد أحواد العرب وسمحاتهم فوصفه طمعا سوء الاقتص وأحد

(1) نظر الصفحات من 366 إلى 369 حوايه أو

(2) سبويه 1 ص 42 وحوايه الأدب لمعدادي ج 1 ص 375 وما بعدها

الغريم على عسرة وأنه لا ينسئه بدينه وهذا غير صحيح فإن معن بن رائدة متأخر عن الفرزدق فإنه قد توفي الفرزدق في سنة عشر ومائة وتوفي معن بن رائدة في سنة ثمان وخمسين ومائة .

وقوله : ولا منسيء هو اسم فاعل من أنسات الشيء : ، أخرته ويقال أيضا سآته فعلت وأفعلت بمعنى فالمفعول محذوف أي حقه وقال المشرح . الرواية يحر مسيء وإذا رفعته فهو خبر مقدم على المبتدأ ، أقول الحر يكون بالعطف عليّ بدخول الباء الزائدة ومعن فاعله أقيم مقام الضمير فيكون من تنمة الحملة الأولى وإذا رفع كان من جملة أخرى والرفع أشده سيويه قال الأعلم : استشهد به سيويه على أن تكرير الاسم مطهرا من جملتين أحسن من تكريره في جملة واحدة فلو حمل البيت على أن التكرير من جملة واحدة لقال ولا مسيء معن ، عطفًا على قوله . تبارك حقه ولكنه لما كرره مظهرًا أمكنه أن يجعل الكلام جملتين استأنف الكلام فرفع الحر<sup>(1)</sup> ، وقال<sup>(2)</sup> : اعلم أن الاسم الطاهر متى احتيج إلى تكرير ذكره في جملة واحدة كان الاختيار أن يذكر ضميره ، لأن ذلك أخف وأنهى للشبهة واللس كقولك . زيد ضربته ولو أعدت لفظه بعينه في موضع كنيته لجار ولم يكن وجه الكلام كقولك زيد ضربت زيدا على معنى زيد ضربته وإذا أعدت ذكره في غير تلك الجملة جاز إعادة ظاهره وحسن كقولك مررت بزيد وزيد رجل صالح قال تعالى « وإذا جاءتهم آية قالوا لن نؤمن حتى نؤتي مثل ما أوتي رسل الله » الله أعلم حيث يجعل رسالته فأعاد الطاهر لأن قوله . ( الله أعلم )

1 ( هامش سيوية ، ص 42 )

2 ( وقال الأعلم صوابه كما قال محقق حرره الأدب ليس للأعلم بل هو ليسير في شرحه لكتاب سيوية نظر لسيارفي 1 172 مخطوطة دار الكتب  
فسيويه بحتار الرفع ضروره لأنه حملة على معنى الاستشفاف

ابتداء وحبر وقد مرت الجملة الأولى فادا قلت ما زيد ذاها ولا محسن  
 زيد جاز الرفع والنصب فادا نصت فقلت ولا محسا ريد ، جعلت زيد  
 هذا الطاهر بمنزلة كناية فكأنك قلت . ما ريد ذاها ولا محسا ، كما  
 نقول ولا محسا أبوه فتعطف محسا على د هـ وترفع ريدا بفعله وهو  
 محسن فادا رفعت جعلت ريدا كالأحبي ورفعته بالابتداء وجعلت  
 محسا حبرا مقدا واختار مسيويه الرفع ، لأن العرب لا تعيد لفظ  
 لظاهر إلا أن تكون الحملة الأولى غير لحملة الثانية ، وتكون الثانية  
 مستأنفة كما قلنا في . رسل الله الله أعلم . فادا رفعت فهو مطابق لما  
 ذكرنا وخرج عن باب العيب ، لأنك جعلته حملة مستأنفة وستشهد  
 مسيويه لحوار النصب وجعل الطاهر بمنزلة لصمير بقوله :

لا أرى الموت يسبق لموت شيء

فأعاد ، لاظهار وذلك أن قوله . لا أرى الموت يسبق الموت  
 شيء ، الموت الأول وهو المفعول الأول لا أرى ويسبق الموت شيء ،  
 في موضع المفعول الثاني وهما في حملة واحدة ، وكان يسعي أن يقول  
 يسبقه شيء فيضمه ، واستشهد لاختيار الرفع فيما اختاره فيه بقول  
 الفرزدق :

نعمرك ما معن تارك حقه البت

ومعن الثاني هو الأول فهو بمنزلة قوله : ما ريد ذاها ولا محسن ريد ،  
 وللمعترض أن يقول الفرزدق تميمي وهو يرفع خبر ما على حال مكيا  
 كان أو ظاهرا ألا ترى أن الفرزدق من لغته أن يقول .

ما معن ترك حقه ولا منسيء معن .

فالظاهر والمكي على لغته سواء اهـ

فسيوييه يختار الرفع ضرورة لأنه حمده على معنى الاستشف .

## الفصل الثالث

### خلاف على طلب معنى بين عالمين من علماء البصرة سيويه والمبرد

موقع حق من الاعراب في قولهم أحقا أنك مطلق .

ذهب سيويه الى أن حقا منصوب على الطرفية المحاربة كما هو مدحه في كيف فيكون التقدير في هذا المثل أفي حق انطلاقك وهذا الطرف عند سيويه اذا اعتمد على النفي أو الاستفهام كان ما بعده من المصدر المؤول من أن وصلتها فاعلا ويجوز جعله مستدا وما قبله خبر مقدما .

ودهب المبرد الى أن حقا مفعول مطلق حيء به بدلا من اليمط بالمعل كقولهم سمعا وطاعة وأن وصلتها في تأويل مصدر مرفوع على الفاعلية على حد قوله تعالى ( أو لم يكفهم أن أنزلنا ) وأسوق الى القارئ معنى سيويه في هذا قال في الكتاب<sup>1</sup> ( باب من أبواب أن تكون أن فيه منية على ما قبلها ) وذلك قولك أحقا أنك داهب ولحق أنك داهب . وكذلك إن أخبرت فقلت حقا أنك داهب والحق أنك داهب وكذلك أكبر ظنك أنك داهب وأجهد رأيك أنك داهب ، وكذلك

---

1 ( حـ ص ٤ طبع بيروت

هما في الخمر وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا أحقا أنك مطلق  
على القلب كأنك قلت إنك داهب حقا وإنك داهب الحق وإنك مطلق  
حقا ، فقال ليس هذا من مواضع إن لأن إن لا يبتدأ بها في كل موضع ولو  
جاز هذ لجار يوم الجمعة إنك داهب يوم الجمعة ولقلت أيضا لا محالة  
إنك داهب تريد أنك لا محالة داهب فلما لم يحجر ذلك حملوه على أفي  
حق أنت داهب وعلى أفي أكر ظنك أنك داهب وصارت أن مسية عليه  
كما يبى الرحيل على غد إذا قلت عدا الرحيل والدليل على ذلك اشياء  
العرب هذا البيت كما أحترتك زعم يونس أنه سمع العرب يقولون في  
بيت الأسود بن يعفر

أحقا بنى أناء سلمى بن جندل      تهددكم اياي وسط المحالس<sup>(1)</sup>  
فزعم الحليل أن التهدها بها بمنزلة الرحيل بعد عد وأن أن  
بمنزلة وموضعه كموضعه ونظير أحقا أنك داهب في أشعار العرب قول  
العبدى

أحقا أن جيرتنا استقلوا      فنيتنا وبيتهم فريق  
وقال عمر بن أبي ربيعة .  
أالحق أن دار الرباب تباعدت      أو أثبت حل أن قلبك طائر  
وقال النابغة الجعدي :

ألا أبلغ بني خلف رسولا      أحقا أن أحظلكم محبي  
فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا ، والرفع في جميع

---

(1) الشاهد الرابع والستون - حراة لأدب ح ، ص 401

ذاحيد قوي وذلك أنك إن شئت قلت أحق أنك ذاهب وأكر ظنك أنك ذاهب تجعل الآخر هو الأول . اهـ<sup>(1)</sup> .

هذا ما عثرت عليه في الكتاب لسيبويه ، وقد بحثت طويلا عن نص للمبرد في هذه المسألة في المقتضب والكامل فلم أعثر الا على كلمة قصيرة في أما بالفتح والتخفيف فيها اشارة الى صحة ما نسبته النحاة الى المبرد ومن مخالفته لسيبويه في هذه المسألة ، قال أبو العباس في المقتضب<sup>(2)</sup> .

( ولو قلت أما أنه منطلق جاز على معنى حقا أنه منطلق اذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك حقا لأنهم يضعونها موضعها فهذا قياس مطرد فيما ذكرت لك ) ( التحليل ) .

يرى الناظر في عبارة سيبويه أن كلامه واضح كل الوضوح في جعل حقا طرفاً وأن ما بعدها في تأويل مصدر مبني على الطرف كما مبني الرحيل على عد في قولهم : عدا الرحيل والمراد بالباء الارتباط الحاصل بينهما من حيث كون المصدر المؤول فاعلاً بالطرف أو مستداً حره الطرف ووجه تشبيهه بقولهم : عدا الرحيل أن حقا ظرف كما أن عدا ظرف والرحيل مصدر كما أن وصلتها مصدر وأشار بقوله وسألت الخليل فقلت ما منعهم أن يقولوا الح الى أن إن المكسورة الهمزة ومدحولها جملة مستقلة ولا يصح أن يتقدم عليها ما به يصير الكلام جملة كالطرف في هذه المسألة التي وقعت أن وصلتها بعده فاعلا به أو مستداً

---

( 1 ) انظر ص 57 من ما حالف فيما للمبرد سيبويه للمذكور عبد لعاطي محمد مصطفى رسائل كلية اللغة العربية والمعتصم 192 2 ص 2

( 2 ) ص 420

والفعل كما في قوله تعالى ( قل أوحى إلى أنه استمع نفر من الجن )  
 والجار والمحروور كما في قوله تعالى ( ومن آياته أنك ترى الأرض  
 خاشعة ) وبحو ذلك وقد صرح سيويه في آخر هذا النص بأن النص في  
 هذه المذكرات ليس بلازم بل هو كثير والرفع جيد فعبارة تدور على  
 محور أساسي هو جعل هذه المنصوبات ظروفًا ولكنه لم يصرح له بأن ما  
 بعدها فاعل ومبتدأ بل كل ما صرح به أن ما بعد هذه الظروف مني عليها  
 وقد اضطرب العلماء في النقل عن سيويه فيما كانت فيه أن وصلتها بعد  
 الظرف وشبهه فعضهم ينقل عنه أنه يعرب أن وصلتها في مثل هذا  
 التركيب فاعلا بالظرف وبعضهم ينقل عنه أن انه يعرب ان وصلتها مبتدأ  
 مؤخرًا قال في التصريح على التوضيح في باب المفعول فيه ( والجار  
 محري أحدهما ) أي الرمان أو المكان

ألفاظ مسموعة توسعوا فيها فنصبوها على تصميم معنى في  
 كقولهم ( أحقاً أنك ذاهب ) فأحقاً مصور على الطرفية متعقبة  
 بالاستقرار على أنها خبر مقدم وأنك ذاهب في تأويل مصدر مرفوع  
 بالابتداء عند سيويه والجمهور على حد ( ومن آياته أنك ترى الأرض  
 خاشعة ) اهـ<sup>(١)</sup>.

وقد فصل ابن هشام في المعنى في مسحت الطرف والجار  
 والمجرور مذاهب العلماء في الطرف والجار والمحروور قال ( حكم  
 المرفوع بعدها إذا وقع بعدها مرفوع ، فإن تقدمهما نفي أو استنهم أو  
 موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو ما في الدار أحد وأفي  
 الدار زيد الخ ففي المرفوع ثلاثة مذاهب .

(١) ص 349 مطبعة محمد مصطفى 1312 هـ

أحدها : ان الأرجح كونه مبتدأ محمراً عنه بالطرف أو المحرور  
ويجوز كونه فاعلاً

والثاني . أن الأرجح كونه فاعلاً واختاره ابن مالك وتوجيهه ان  
الأصل عدم التقديم والتأخير .

والثالث . أنه يحب كونه فاعلاً نقله ابن هشام عن الأكثرين  
هـ<sup>(1)</sup>

فأنت تراه قد ذكر المداهب ولم يعر منها الى سبويه مذهباً ، وقد  
صرح الرصى في شرحه على القافية بأن القائلين بوجوب كون المرفوع  
بعد الطرف فاعلاً الكوفيون ، قال في باب المستدأ .

وعند الكوفيين والأحمش في أحد قولين هو فاعل بالطرف لتصممه  
معنى المفعول كما قالوا في نحو قائم زيد ، وإنما قل الكوفيون ذلك  
لاعتقادهم أن الحر لا يتقدم على المستدأ مفرداً كان أو جملة فيوحدون  
ارتفاع زيد في نحو . في الدار زيد وقائم زيد على الماعلية لئلا يتقدم  
الضمير على مفسره ، وليس بشيء ، لأن حق المستدأ التقدم فالضمير  
متأخر تقديراً كما في ضرب غلامه زيد<sup>(2)</sup> .

وأما الأحفش فلا يوجب ذلك بل يحوز ارتفاعه بالابتداء أيضاً إذ  
هو يحوز تقدم الحر على المبتدأ الى أن قال وله في حواز عمل الطرف  
بلا اعتماد قولان هـ باختصار

وقال البغدادي في حراثة الأدب في شرح قول الشاعر  
أحقا بي أباة سلمى بن جندل تهديكم اياي وسط المجالس

---

1 ( المعنى حـ 2 ص 79 ط السلي ) 2 ( الكاف ص 84 حـ 1



ما نصه : وقال ابن الشجري في أماليه قالوا حقاً أنك ذاهب وأكبر ظني ، أنك مقيم يريدون في حق وفي أكبر ظن ولك في ان مذهباً ومذهب سيويه والأخفش والكوفيين رفع أن بالظرف ارتفاع الفاعل وقد مثل ذلك بقوله عدأ الرحيل وأحقاً أنك ذاهب ، وكل اسم حدث يتقدمه طرف يرتفع عند سيويه مخالف لما نقله عنه المصريح في شرح التوضيح ولا يعد أن يكون سيويه مجيزاً للوجهين .

ثم قال البغدادي : والمذهب الآخر مذهب الحليل وذلك أنه يرفع اسم الحدث بالابتداء ويحير عنه بالظرف المتقدم ، فالمصريح نقل عنه أحدهما وترك الآخر ، وابن الشجري نقل الوجه الذي تركه المصريح وترك ما ذكره قال الدسوقي في حاشيته على مغني اللبيب نقلاً عن صاحب الصوء ما نصه : حكى صاحب الصوء عن سيويه أنه يفصل في الإسم الواقع بعد الظرف بين أن يكون حدثاً وأن يكون غيره فإن كل حدث فارفعه عنه بالفاعلية وإن لم يعتمد الظرف وذلك نحو قولهم يوم الجمعة الخروج وأما مك الوقوف ، ومنه قوله تعالى ( ومن آياته أنك ترى الأرض ) إذ التقدير ومن آياته رؤيتك الأرض ( وأما عبد الخليل فلا فرق بين الحدث وغيره في اشتراط الاعتماد وارتفاع هذه الأسماء عنه بالابتداء وهو الأقرب إلى القياس ، هذا كلامه ولم أقف على نقل هذا التفصيل عند سيويه في غيره وهو غريب ، إذ ظاهر قوله : فارفعه عند سيويه بالفاعلية أنه لا يرتفع عنده بالابتداء ، ومن ذهب إلى أن الاعتماد ليس بشرط لم يوجب الفاعلية دون الابتداء بل جوز الوجهين أ هـ دماميني (2) .

( 1 ) حرانة ج 1 ص 401 ، 402

( 2 ) حاشية الدسوقي ص 135 1286 هـ السيد محمد عبد الرحيم

وأما ما أنشده سيويه من قول الأسود بن يعمر : ( أحقا نبي أبناء  
سلمي ) البيت فأحقا نصب على الظرفية المحارية والتقدير أفي حق  
تهددكم إياي ، إنما حار وقوع حقا ظرفا وهو مصدر في الأصل لما بين  
المعل والرمان من المصارعة ، ونسب منادي مضاف لما بعده ، وسلمى  
بفتح السين ، وقد روي وعيدكم بدل تهددكم ووسط بسكون السين  
ظرف بمعنى بين ، يقول هذا لقومه وهو أحد من توعدده قومه بالهجاء  
وسلمى بن جندل رهط من نهشل بن دارم ومن قول العدي ( أحقا أن  
حيرتنا ) فالشاهد فيه نصب حقا على الظرفية والتقدير أفي حق استقلال  
حيرتنا ومعنى استقلوا نهضوا وبجلق : بدمشق والنية الجهة التي  
يسوونها ، يصف افتراقهم عند انقطاع الموقع ورجوعهم إلى  
محاضرتهم ، والمريق يقع على الواحد والجمع والمذكر والمؤنث  
وظيره صديق وعدو ، وكذا قول عمر بن أبي ربيعة : الحق أن دار  
الرباب تباعدت الشاهد فيه نصب الحق على الظرف والتقدير أفي  
الحق بعد دار الرباب وكني بطيران القلب عن ذهاب عقله حزن لعراقهم  
ويجوز أن يريد شدة حقيقته جزعا للمراق فيجعله كالطيران ومعنى  
است . انقطع ، وأراد بالحبل : التواصل والاجتماع .

وقول النافذة الجعدي : ألا أبلغ سي حلف رسولا . البيت ، <sup>(1)</sup>

الشاهد في نصب حقا على الظرفية وفتح أن بعدها كما في  
الآيات قبله ، والتقدير أفي حق هجر أخطلكم لي ، وبو حلف رهط  
الأحطل من بي تغلب ، وكانت يبه وبين النافذة مهاجرة والرسول هنا  
بمعنى الرسالة وهو مما جاء على فعول من المصدر كالوصوء والظهور

(1) انظر ص 144

وهذا تحليل نص سيبويه ، وأما نص المبرد فيصيد أن ما التي بمعنى أحقا يجب فتح همزة أن بعدها كما وحب ذلك في أن الواقعة بعد حقا ، والقول المقصور في أما أنها مركبة من همزة الاستفهام وما التي هي بكرة تامة بمعنى شيء وذلك الشيء هو حقا على ذلك يكون معنى أما أحقا لاحقا وعبرة أبي العباس هذه لا تعطي صراحة ما نسب إليه النحاة من أن حقا معول مطلق حيء به بدلا من اللفظ بالمعل وأما ما بعدها في تأويل مصدر فاعل بل فيها إشارة إلى هذا لأن قوله إذا أردت لها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك حقا ، يؤمئذ يؤخذ منه أن حقا معول مطلق لأن إعادتها التحقيق يسنى في ظاهر الأمر على جعلها مصدرا وقع معولا مطلقا ومن نص على مخالفة المبرد لسيبويه في هذه المسألة ابن هشام في المعنى والبيان في حاشية الأشموي ، قال ابن هشام في المعنى الجزء الأول الصفحة لثانية والخمسين في مبحث أما ( بفتح الهمزة وتخفيف الميم وموضع ما نصب على الطرفية كما تنصب حقا على ذلك في نحو قوله ( أحقا أن حيرتنا وهو قول سيبويه وهو الصحيح بدليل قوله ( أفي الحق أبي مغرم بك هائم ، فأدخل عليها في ، وأن وصبتها مستأ والطرف خبره ، وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوف وأن وصلتها فاعل اهـ وقال الأشموي في المواضع التي يحور في همر أن فيها المتح والكسر . والثاني أن تقع بعد أما نحو ( أما أنت واصل ) فتكسر إن كانت أما ستفاحية بمنزلة ألا وتفتح إن كانت بمعنى حقا كما تقول حقا أنك داهب ومنه قوله ( أحقا أن حيرتنا استقلوا ) أي أفي حق هذا اهـ<sup>(1)</sup>

وقال العلامة الصبان في قوله بمعنى حقا : الذي صوبه في

( 1 ) لأشموي ج 1 ص 221 هامش

المعنى أنها بمعنى أحقا وأنهما كلمتان همزة الاستفهام وما الباقية بمعنى شيء وذلك الشيء هو الحق وموضع ما على هذا النصب على الطرفية الاعتبارية كما نصب حقا عليها في البيت الآتي<sup>(1)</sup> على قول سيويه ، وقال المبرد حقا مصدر لحق محدوفا وأن وصلتها فاعل اهـ<sup>(2)</sup> .

وما ذكره النحاة كاف في اثبات مخالفة المبرد لسيويه في هذه المسألة لم يجيء في المقتضب ولا في الكامل ما يعارضه .

### احتجاج الفريقين :

احتج سيويه ومن وافقه بأن الذي يدل على أن حقا في قولهم أحقا أنك داهب طرف ما يأتي .

(1) ظهور في قبلها في قول الشاعر : ( أفي حق أني معرم بك هائم ، ولا خفاء في أن معي حقا في الشواهد التي ساقها سيويه ومعناها في هذا البيت واحد ، وإذا كان المعيان متحدين تعين أن يكون الأعراب واحدا

(2) ما حكاه سيويه من جوار الرفع في هذه المصوبات ولا سيما على ما نقله صاحب التصريح من أن مذهب سيويه في مثل أحقا أنك داهب أن الظرف حر مقدم وأن وصلتها متدا مؤخر فهذا يرشح أن الحملة مكونة من مبتدأ وخبر

(3) ما حكى سيويه من قولهم : غير دي شك أنه خارج وأكرم ظني أنك مطلق فنصب هدين دليل على أن حقا ظرف ، قال الغدادي

---

(1) يشير إلى لب

(2) حاشية الصاد على لأشموي ص 221 المكتبة التجارية سه 1931

في خزانة الأدب ما نصه : قال أبو علي في التذكرة ، هذا ليس بالحسن ، على أن سيويه قال : غير ذي شك أنه خارج وقولهم غير ذي شك فيه دلالة على جواز نصب حقا على الظرف ألا ترى أنه إنما أجاز تقديم حيث كان غير ذي شك بمنزلة حقا وفي معناه فلولا أن حقا في معنى الطرف عندهم لم يستعملوا تقديم ما كان في معناه اذ العامل اذا كان معنى لم يتقدم عليه معموله فلولا أن حقا بمنزلة الظرف لما تقدم على العامل فيه وهو معنى ويؤكد ذلك أيضا قولهم أكرّ ظني أنك مطلق فاحراؤهم اياه محرى الظرف يدل على أن حقا أيضا قد أجرى مجرى الظرف اذا كانا متقاربي المعنى اهـ<sup>(1)</sup> .

واحتج للمبرد ومن وافقه بأن حقا مصدر حق الشيء يحق حقا بمعنى ثبت ثبوتا والأصل ابقاء اللفظ على أصله اذا أمكن استقامة المعنى مع اعراب حقا مفعولا مطلقا حياء به بدلا من اللفظ بالفعل وأن وصلتها فاعلا وأي داع لنا الى ارتكاب خلاف الأصل من جعل حقا ظرفاً مجازياً وجعل ما بعده فاعلا بالظرف أو مستدا مخبرا عنه بالظرف اذا كان المعنى مستقيما على ابقائه على ظاهره وهو المصدرية قال في خزانة الأدب قال السحاس : سمعت أبا الحسن يقول : نظرت في أحق فلم أجد يصح فيه الا قول سيويه على حذف في اهـ<sup>(2)</sup>

قال البغدادي أراد بهذا الرد على الجرمي فانه قال في هذا البيت أراد بالبيت : قول الشاعر : أحقا بني أبناء سلمى بن جندل الخ أو نحوه هو على التقديم والتأخير ولا يكون على ما قاله سيويه من أنه ظرف ، لأن الظرف لم يجيء مصدرا في غير هذا اهـ . ورأى أن المعنى على

(1) خزانة ج 1 ص 403

(2) ج 1 ص 403

كلا المذهبين متقارب الا أن مذهب سيويه أقوى من حيث اطراده وانطباقه على جميع الشواهد التي تدور حول معنى قولهم ( أحقا أنك داهب ) الا ترى أن مذهبه سائغ في قولهم : حقا أنك داهب والحق ، أنك منطلق ، وجهد رأيي أنك محسن . وأكبر ظني أنك منطلق ، وغير ذي شك أنك مسافر ونحو هذا بما يفيد التأكيد وتقرير النسبة عند المخاطب بخلاف مذهب المرد فانه ليس متمشيا مع جميع هذه المثل الا بضرب من التكلف الذي ينبغي صون اللغة عنه والمذهب اذا كان مطردا سائغا في القياس ومحيطا بجميع الجزئيات التي يجمعها سياق واحد كان أحق بالقبول والذي لا اطراد فيه ولا شمول لما انطوى تحته من أفراد المجتمع في افادة معنى واحد ولا يندرج في هذا كونه لبعض المذكورات مصادر ، لأن الظرفية هنا مجازية لا حقيقية والخلاف هنا على كل ليس لفظياً والله أعلم<sup>(1)</sup>

---

(1) انظر شرح شواهد المعنى للامام حلال الدين عبد الرحمن السيوطي ص 172 الجزء الأول  
سحقيق الشيخ محمد محمود أمين التلاميذ التركي الشافعي طبع دار مكتبة المكر  
طرابلس ج ع ل

## الفصل الرابع

### ( سيبويه والمبرد في « الزائفة والزاني فاجلدوا » )

لقد ثار الخلاف بين سيبويه والمبرد في قوله تعالى ( الزائفة والزاني فاجلدوا ) مما ظاهره أن المبتدأ اسم موصول بصفة صريحة وأتى جملة طلبية ، فسيبويه يجعل هذا الكلام جملتين : الأولى مكونة من المستدأ على حذف مضاف وهو الزائفة وما عطف عليه ومن الخبر المحذوف الذي يقدره هنا في الفرائض ونحوه وتقدير الكلام في الفرائض حكم الزائفة والزاني والجملة الثانية مكونة من فعل الطلب وفاعلة وهي مستأنفة بالفاء لبيان الحكم الذي تضمن الجملة بالأولى والمبرد يجعل هذا الكلام جملة واحدة مكونة من المستدأ الذي هو الزائفة وما عطف عليه والخبر الذي هو فاجلدوا فهما متفقان على جعل الزائفة والزاني مبتدأ غير أن سيبويه يجعله مبتدأ على حذف مضاف كما تقدم والمبرد يجعله مبتدأ بدون تقدير شيء ومختلفان في الخبر ، فالمبرد يجعله جملة فاجلدوا وسيبويه محذوفاً تقديره في الفرائض ونحوه وهالك نصهما في هذا قال سيبويه في الكتاب في باب الأمر والنهي<sup>(1)</sup>

« وأما قوله عز وجل ( الزائفة والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة

( 1 ) ص 90 ح 1 طبعة بيروت

جلدة ) وقوله تعالى ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما ) فان هذا لم  
 ين على الفعل ولكنه جاء على مثل قوله تعالى ( مثل ألحنة التي وعد  
 المتقون ) ثم قال بعد فيها كذا وكذا فاسم وصح المثل للحديث الذي  
 بعده وذكر بعد أخبار وأحاديث ، فكأنه على قوله . ومن القصص مثل  
 ألحنة أو مما يقصر عليكم مثل ألحنة فهو محمول على هذا الاصغار  
 وبحوه والله أعلم ، وكذلك الزانية والزاني كأنه لما قال ( سورة أنزلناها  
 وفرضناها ) قال في الفرائض الزانية والزاني أو الزانية والزاني في  
 الفرائض ، ثم قال فاجلدوا فجاء بالفعل بعد أن أمضى فيها الرفع كما  
 قال وقائله حولان فانكح فتاتهم فجاء الفعل بعد أن عمل فيه المصمر  
 وكذلك السارق والسارقة ، كأنه قال وفيما فرض الله عليكم السارق  
 والسارقة أو السارق والسارقة فيما فرض عليكم فانما جاءت هذه الأشياء  
 بعد قصص وأحاديث وحمل على نحو من هذا ، ومثل ذلك واللذان  
 يأتيها منكم فآدوهما وقد يحري هذا في زيد وعمرو على هذا الحد اذا  
 كانت تخر بأشياء أو توصي ثم تقول زيد أي زيد فيمن أوصى به فأحسن  
 اليه وأكرمه ، وقد قر أناس والسارق والسارقة والزانية والزاني وهو في  
 العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أنت العامة إلا القراءة بالرفع  
 وإنما كان الوجه في الأمر والنهي والنصب لأن حد الكلام تقديم  
 الفعل وهو فيه أوجب اد كان ذلك يكون في ألف الاستفهام لأيهما لا  
 يكونان إلا بفعل »

وقال المبرد في الكامل<sup>21</sup> في قول الأعشى

هريرة ودعها وإن لام لائم غداة غد أم أنت لليس واحم



قوله هريرة ودعها وان لام لائم منصوب بفعل مضمر لتفسيره ودعها كأنه قال ودع هريرة فلما احتزل الفعل أظهر ما يدل عليه وكان ذلك أجود من الا يصمر لأن الأمر لا يكون الا بفعل فأصمر المفعول اد كان الأمر أحق به وكذلك زيدا أضرب به وزيدا فأكرم وان لم يصمر ورفعت حار وليس في حسن الأول ترفعه على الابتداء وتصمر الأمر في موضع خبره ، فأما قول الله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما وكذلك الرانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة فليس على هذا والرفع الوجه لأن معناه الجزاء كقوله الزانية أي التي تزني فانما وحب القطع للسرقة والجلد للزنا فهذا مجازاة ومن ثم جاز الذي يأتي في درهم فدخلت الفاء لأنه استحق الدرهم بالآيتين فان لم ترد هذا المعنى قلت الذي يأتي في له درهم ولا يجوز زيد فله درهم على هذا المعنى ولكن لو قلت زيد فله درهم على معنى هذا زيد فله درهم أو هذا زيد فحسن جميل جاز على أن زيدا خبر وليس ابتداء وللإشارة دخلت وفي القرآن : ( الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ) ودخلت الفاء لأن الثواب دخل للأنفاق ، وفي قراءة القراء . الزانية والزاني فاجلدوا والسارق والسارقة فاقطعوا بالنصب على وجه الأمر والوجه الرفع والنصب حسن في هاتين الآيتين وما لم يكن فيه معنى جزاء فالنصب الوجه اهـ .

### التحليل :

أما نص سيبويه فقد استلهمه بما يفيد أن الرفع حائز قبل الطلب بحوريد فاضربه وقد تكلم قبل على اختيار النصب مثل الطلب وعلى ذلك بأن الطلب لا يكون الا بالمفعول وبأنه اذا كان النصب راجحاً بعد أدوات

الاستمهام التي يغلب دخولها على الأفعال كان رجحانه قبل الطلب الذي لا يكون إلا بالفعل أولى وأحق وأشار بقوله : « فإذا قلت ريذا فاضربه لم يستقم الخ الى أن الفاء لا تدخل في خبر المبتدأ العاري عن شبه الشرط ولو جاز هذا لجاز أن تقول زيد فمنطلق وهذا غير جائز عند مسيويه والجمهور وإنما امتنع لأن أصل الفاء للعطف والخبر نفس المبتدأ في المعنى والشيء لا يعطف على نفسه ، وأراد بقوله وقد يحسن ويستقيم أن تقول : عبد الله فاضربه الخ .

أن الرفع ليس ممتنعاً مطلقاً بل المنع مقيد بجعل المرفوع مبتدأ مخبراً عنه بما بعد الفاء أما لو جعلته خبر ابتداء محذوف أو مذكور فلا يمتنع وذلك قولك بالطلب بعده ، فالكلام جملتان والثانية منهما مستأنفة لبيان ترتب الحكم على الوصف المأخوذ منه مضمون الجملة الأولى واستدل على حسن الفاء في مثل هذا بأنك لو قلت هذا زيد فحسن حميل كان كلاماً جيداً ومما حذف فيه المبتدأ المبني عليه المرفوع الواقع قبل الطلب قول الشاعر :

وقائله خولان فانكح فئاتهم : ( البيت ) ألا ترى أنه رفع خولان على أنه خبر مبتدأ محذوف والتقدير هؤلاء خولان وحولان قبيلة من مدحج والأكرومة بوزان الأحدوثة اسم للكرم فوصف المرأة به على معنى دات أكرومة ونسبها الى الحيين كأنه يريد حي أبيها وحي أمها والمخلو التي لا زوج لها وقوله كما هي أي كما عهدت بكرا في أول حالتها وجملة فانكح فئاتهم مستأنفة لبيان ترتب الحكم على الوصف المأخوذ من مضمون الجملة الأولى قال السيرافي على ما نقل عنه العيني في الجمل كلها يجوز أن تكون أجوبتها بالفاء نحو زيد أبوك فقم اليه ، فإن كونه أباه سبب وعلة للقيام وكذلك الفاء في فانكح قول على أن وجود

هذه القليلة علة لأن يتزوج منهم ويتقرب اليهم لحسن سائتها وشرفها وفيه إشارة الى ترتيب الحكم على الوصف وبظيره قوله تعالى ( ورب السماوات والأرض وما بينهما فاعبده على أحد الوجهين<sup>(١)</sup> ) هـ . وأشار بقوله وتقول اللذين يأتيانك الحج الى ان المبتدأ إذا أشبه الشرط في العموم والإبهام جز دخول الفاء في خبره فكما تدخل الفاء في جواب الشرط تتضمن في خبر المبتدأ المشبه الشرط لافادة أن مصمون الخبر مسبب عن مصمون المبتدأ الذي هو اسم موصول بفعل أو ظرف أو جار ومجرور نحو الذي يأتي في الدار أو عندك فله درهم وكذا الموصوف بذلك نحو كل رجل يأتي في درهم وكل رجل في الدار أو عندك فله درهمان وكذا المضاف الى الموصول أو الموصوف المذكورين على ما هو مفصل في أماكنه من كتاب النحو فكما أن مصمون جملة لشرط مسبب عن فعل الشرط يكون خبر المبتدأ المستعمل لهذه الشروط مسببا عن المبتدأ فيقترون بالفاء للدلالة على التسبب .

قال الرضوي في شرحه للكافية : وإنما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء أو وصف بالفعل أو الظرف فقط لكون الموصول والموصوف تكملة الشرط والخبر كالحزاء الذي يدخله الفاء وأما الصلة والصفة فيعرفان كالشرط وكان حق الموصول على هذا أن يكون فيهما كأسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين ، وإنما جاز ألا يكون مبهما كما في قوله تعالى ( إن الدين فتنوا المؤمنين ) لأنه دخيل في معنى الشرط وكذا كان حق الصلة ألا تكون إلا فعلا مستقبلا المعنى كشرط من وما إلا أنه لما لم يكن شرطا في الحقيقة جاز ألا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفصل كالظرف والجار والمجرور وألا يكون مستقبلا المعنى

---

( 1 ) من كلام البغدادي في الحرائر ص 455 تنصرف

كقوله تعالى ( إن الدين قتلوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ) . وكذلك كان حق الحر أن تدرمه الماء لكونه كالحراء فمن حيث أنه ليس حرء الشرط حقيقة حار تحريده معها مع قصر السسية نحو الذي يأتي له درهم<sup>(1)</sup> .

وأشار سيويه بقوله وأما قوله عر وحل . الزاوية والراني الخ الى أن الموصول بالصفة الصريحة ليس داخلا فيما يحوز فيه من الموصول والموصوف اقتران خبره بالماء لأن المستدأها لا يشبه الشرط في العموم والاسهام اللذين لا يتحققان الا إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا تلي ما تقدم الا إذا كانت الصلة أو الصفة فعلا أو ظرفا تلي ما تقدم لأن الألف واللام لا توصل الا بصفة صريحة قال سيويه في الكتاب<sup>(2)</sup> وسألته عن قوله<sup>(3)</sup> الذي يأتي منه درهما لم حار دخول الماء ههما والذي يأتي بمنزلة عبد الله وأنت لا يحوز لك أن تقول عبد الله فله درهما فقال . بما يحسن في الذي لأنه جعل الآخر حوا للاول وجعل الاول به يحب له الدرهما فدخلت الماء ههما كما دخلت في الحراء إذا قال إن يأتي فله درهما وإن شاء قال الذي يأتي له درهما كما تقول عبد الله له درهما غير أنه اما أدخل الماء لتكون العطية مع وقوع الاتيان ؛ فاذا قال له درهما فقد يكون أن لا يوجب له ذلك بالاتيان فاذا أدخل الماء فاما تجعل الاتيان سبب ذلك فهذا جراء وإن لم يحرم لأنه صلة ومثل ذلك قولهم . كل رجل يأتيه فله درهما ولو قال كل رجل فله درهما كان محالا لأنه لم يحيى بفعل ولا يعمل بكون له حوا ومثل

(1) ج 1 ص 91

(2) ج 1 ص 529 ، 530 طبعه بيروت

(3) يقصد أمثاله لعين

ذلك الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ) وقال جل من قائل ( قل إن الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ) ومثل ذلك ( الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ) ومثل ذلك ( ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق ) اهـ .

فهذا النص يفيد أن الموصول بالصفة الصريحة ليس ما يحور في خبره الاقتران بالفاء لأنه ليس موصولا بفعل أو ما في معناه هذا تحليل نص سيبويه .

وأما نص المبرد فهو لا يخرج في معناه عن نص سيبويه الا في تقدير قوله تعالى « الزانية والراني فاجلدوا السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما » فسيبويه يجعل الكلام جملتين والمبرد يجعله جملة واحدة على ما سبق بيانه ليجعل السارق وما عطف عليه مبتدأ خبره فاقطعوا والزانية وما عطف عليه مبتدأ خبره جملة فاجلدوا وانما اقترن الخبر بالفاء لكون المبتدأ في قول الموصول بفعله فقوله ( والسارق والسارقة ) هي قوة الذي سرق والتي سرقت ، والزانية والراني في قوة التي زنت والذي زنى ومن المقرر عندهم أن الموصول بالفعل وشبهه يقترن خبره بالفاء لشبهه بالشرط وهذا الذي ذكرنا من قوله تعالى والسارق والسارقة والزانية والزاني في قوة ذلك الموصول فينبغي أن يقترن خبره بالفاء كما اقترن خبر ذلك الموصول وهذه الفاء تفيد ترتب الحكم المأخوذ من مصموم الجملة الداخلة عليها على الوصف الدال عليه المبتدأ فكأنه قال السرقة يترتب عليها القطع والزنا يترتب عليه الحلد وكلا الامامين صرح بأن النصب حائز في هاتين الآيتين ، وقد قرأ به بعض القراء وهذه القراءة

وان كانت شاذة حسنة في قياس العربية ومحل النزاع بينهما الموصول بالصيغة الصريحة ، هل هو في حكم الموصول بالفعل ، أم لا ، فالمبرد يجعله مثل الموصول بالفعل وسيبويه يجعله مثل زيدا فاصربه ليس ملحقا بالموصول المذكور فهو عنده على حد قول الشاعر :

( وقائله حولان فانكح فتاتهم ) .

احتجاج الامامين سيبويه والمبرد ومن وافقهما .

احتج سيبويه ومن وافقه بأن الموصول لا يقترن خبره بالفاء الا إذا أشبه الشرط في العموم والابهام وشبهه بالشرط في ذلك يتوقف على وصله بالفعل وما في معناه من الطرف والجار والمجرور وأل الموصولة لا توصل بما ذكر وانما توصل بالصيغة الصريحة وادن تكون غير مشبهة للشرط وإذا انتهى شبهها بالشرط امتنع في نحو هاتين الآيتين « الزانية والزاني والسارق والسارقة فاقطعوا » جعلها مبتدأ و ما بعدها من الجملة الطلبية المقرونة بالفاء بعده مستأنفة لبيان الحكم وتفصيله ولاخفاء في أن الاحمال ثم التفصيل أوقع في النفس وأدعى الى القبول ، لأن النفس تتشرف الى سماع تفصيل الشيء اذا ذكر محملا فاذا ألقى اليها كان آس اليها من القائه دفعة واحدة يدل على صحته ما ذهب اليه من جعل الموصول في هاتين الآيتين مبتدأ محذوف الخبر ان هذه المبتدآت محذوفة الأخبار لدلالة المقام عليها فقوله تعالى في سورة أنزلناها وفرضناها يدل على أن الخبر في قوله ( الزانية والزاني فاجلدوا محذوف تقديره في المرائض وقوله عز وجل : انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا يدل على أن الخبر في قوله ( والسارق والسارقة محذوف تقديره فيما فرض الله عليكم ) ولو

كان الموصول بالصفة الصريحة ويلحق بغيره من الموصولات التي لم يتوفر فيها الشروط واحتج المرد ومن وافقه بأن المفعول عليه في حواز اقتران الحر بالفاء اما هو تحقيق العموم والانهام وانما اشترط النحاة هذه الشروط للتوصل الى هذه العناية بدليل تسويتهم الموصوف في قولهم كل رجل يأتيه فله درهم بالموصول على افادة المتدا العموم ولا شك في أن قوله تعالى ( الراية والراي فاحلدا والسارق والسارق فاقطعوا المتدا فيهما دال على العموم كما لا يخفي وأما اشتراط النحاة في الموصول ما ذكر فانما هو بالنظر الى الكثير والغالب وليقربوا الى الأدهان مناط العموم والانهام ولو سلم هذا الاشتراط كما ادعوا فانه لا يحرج به الموصول بالصفة الصريحة لأنه لا فرق بينه وبين الموصول بالفعل فقولك الضارب بمنزلة قولك الذي ضرب أو يضرب والمضروب بمنزلة الذي ضرب أو يضرب وقوله تعالى ( الزانية والزاني بمنزلة من زنا ومن ربت ، والسارق والسارقة بمنزلة من سرق ومن سرقت ، وانما مع من ظهور الفعل بعد ال كونه على صورة ال الحرفية ويدل على صحة ما ذهب اليه المبرد من كون صلة ال في قوة الفعل عمل اسم الفاعل والمفعول المقروين بال مطلقا سواء أكانا بمعنى الحال والاستقبال أو المضي فلولا أن صلتها في قوة الفعل لما عملا في المضي كما أن المحرد من ال لم يعمل في المضي قال الرص في شرح الكافية<sup>(1)</sup> بعد أن ذكر مذهب النحاة في ال الموصولية ( تقول بناء على مذهب الجمهور أن أصل الضارب والمضروب الضرب والضرب ، فكروا دخول اللام الاسمية المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل ، أما لفظا فظاهر وأما معنى فلصيرورة اللام مع ما دخلت عليه معرفة

فالحرفية مع ما تدخل عليه ، فصيروا الفعل في صورة الاسم ، الفعل لمسي للفاعل في صورة اسم الفاعل والمسي للمفعول في صورة اسم المفعول ، لأن المعيين متقاربان ، اذ معنى ريد صارب ريد صرب أو يصرب وريد صروب أي ضرب أو يصرب ولكون هذه الصنة فعلا في صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل أو مفعول حقيقية لم تعمل بمعنى الماضي كالمجرد من اللام ويؤكد ذلك أن الشاعر وصلها بالمصارع في الشعر وما الضرورة الا معاودة الأصول المهجورة كالشعر ولذا قال الشاعر . ما أنت بالحكم الترصي حكومته اهـ

فمذهب المبرد في هذه المسألة أن صنة الألف واللام في قوة الفعل وأنها كان حقها أن تكون فعلا وإنما صارت اسما للضرورة على ما سبق بيانه ، ومذهب المبرد أيضا ليس فيه حذف ولا تقدير مضاف قبل المتدا ولا استئناف ومذهب سيبويه يلزمه كل هذا وهذه الأشياء التي لزمتم سيبويه جاءت على خلاف الأصل لا يصار إليه الا عند الضرورة ولا ضرورة هنا تحوج الى ارتكاب هذا الا رعاية المعنى وكون الكلام مكونا من حمتين لا حملة واحدة والرفع عند سيبويه في الأيتين مروح و عند المبرد الأمر بالعكس .

فسيبويه قد عمم الحكم ولا يرد عليه أن الرفع مروح في مذهبه راجح عند المبرد بدليل اجماع السعة على قراءة الرفع فسيبويه تناول لرفع ، وفي كلام المبرد تأويل أيضا في رجحان الرفع عنده بحمل الصلة الصريحة في قوة الفعل ، والقرآن قد جاء في كلام العرب وبعض الأوجه المرحوحة في أحكام النحويين ولكن سيبويه يجح الى المروح رعاية للمعنى لعدم العموم والمجازاة ولم ينظر أحد العالمين الصريين



الى اللفظ والآخر الى المعنى ولكن كل واحد منهما راعى معنى من المعاني

وهناك مذهب الفراء الكوفي الذي قيد جواز اقتران الخبر بالفاء بكون الخبر أمراً أو نهياً ولم يشترط في المبتدأ أن يكون مشبهاً للشرط في العموم والإبهام ومثله الأخفش وعلى مذهبهما تكون جملة الطلب في الآيتين الزانية والزاني والسارق والسارقة في محل رفع خبر المبتدأ والفراء لم يضيق تضيق الجمهور ولم يتوسع توسع الأخفش بل وقف موقفاً وسطاً فأجار دخول الفاء في كل خبر هو أمر أو نهى نحو : ريد فاضربه ومثل لذلك بقوله عز وجل : هذا فليذوقوه حميم وعساق، في معاني القرآن<sup>(1)</sup> معلقاً : رفعت الحميم والغساق بهذا مقدماً ومؤخراً والمعنى هذا حميم وغساق فليذوقوه وإن شئت جعلته مستأنفاً وجعلت الكلام فيه مكثفياً كأنك قلت هذا فليذوقوه ثم قلت منه حميم ومنه غساق

واستدلال الفراء بهذه الآية على أن هذا مبتدأ فليذوقوه خبر وحميم خبر لمبتدأ محذوف أي هو حميم وقد تأول الجمهور رأي الفراء في جعل الخبر مقترناً بالفاء إذا كان أمراً بجعل هذا خبراً لمبتدأ محذوف أي العذاب هذا فليذوقوه وحميم خبر مبتدأ محذوف أي هو حميم ويصح أن يكون هذا مبتدأ وحميم خبراً وجملة فليذوقوه معترضة بين المبتدأ والخبر .

وإذا كان كل من مذهب الأخفش والفراء لا وجه له في القياس ولا

---

( 1 ) ص 639 معاني القرآن وانظر الفراء وأثره في النحو للدكتور إبراهيم عمر هدية - رسائل كنية  
للغة العربية

مسد له من السماع فقد وحب أن يكون المعول عليه هو مذهب سيويه والجمهور<sup>(1)</sup> وكان في استطاعة سيويه أن يجعل الحملة المقترنة بالقاء حرام من كلام واحد كالأحفش والفراء فما الذي جعله يجعل الكلام من جملتين ؟

إن الذي جعله يفعل ذلك أن المبتدأ ليس فيه إبهام ليتضمن الشرط وهذا معنى من المعاني

### حكمان على سيويه دوى بهما التاريخ وتناقلتهما الكتب

- (1) يقول الفراء إن سيويه لم يحس حد التعجب .
  - (2) ويقول الرحاج ما تين لي أن سيويه أخطأ الا في موضعين ثم ذكر واحدا منهما ولم يذكر الآخر ولا وقفنا عليه .
- والذي ذكره تسليم سيويه بأن أيا تعرب اذا أفردت ويسكر عليه أن يكون مذهبه بناءها إذا أضيفت .
- وعبارة الفراء محتملة لأمرين :

- (1) أنه فاتته فوائت في التعجب وأحكامه لم يقف عليها .
- (2) أو أنه ذهب فيه مذاهب أخطأ فيها في نظر الفراء ولم يصب فيها الحادة .

وقد رجعنا الى الكتاب فوجدنا سيويه وفي أصوله جميعا على

---

(1) انظر مجمع الهوامع ص 09 ، - 110 ج ، والأشعومي ص 55 ح 2 والتصريح ص 299 ج .

عادته في كل باب ذكر معنى ( ما ) واعرابها وحكم أفعال وحمود الصيغة وما تبى منه وهذا كله في الجزء الأول من كتابه<sup>(1)</sup>

فذهب التحليل الى أنه محذوف والتقدير لنسر عن المريق الذي يقال فيهم أيهم أشد

وقال يونس هو الحملة وعقدت سرع عن العمل كما في لعلم أي الحريين أحصى لما لشوا أمدا<sup>(2)</sup> وقال الكسائي والأخفش كل شيعه ومن رائدة وحملة الاستفهام مستأنفة وذلك على قولهم في حوار ريادة من في الايجاب<sup>(3)</sup> ويرد أقوالهم على التوزيع

أنه لا يحور لأصرس الفاسق بالرفع بتقدير الذي يقال فيه هو الفاسق وهذا دفع رأي التحليل وأن التعليق محتصر بأفعال القلوب وهذا رد قول يونس وأنه لم يثبت ريادة من في الايجاب وهو رد على الكسائي والأخفش وأما الجواب عن كلمة الزجاج فإنها إذ أفردت كانت اصافتها معنوية فوجب أن تكون معرفة ، وأيا إذا أضيفت وحذف صدر صحتها فالمصاف اليه قائم مقام صدر الصفة فكأنها لم تصف لا لفظا ولا تقديرا أما لفظا فلأن المضاف اليه قائم مقام صدر الصلة وأما تقديرا فلأن ظاهر الاضافة تمنع من التقدير وتؤكد سماع قول الشاعر :

إذا لقيت بي مالك فسلم على أيهم أفصل

يروى بالضم فلا حجة للزجاج حيثد في استدلاله على اعرابها برواية الحر وحروف الجر لا تعلق ، ولا يجوز حذف المحرور ودحول

---

(1) ص 50 طبعة بيروت ( باب ما يعمل عمل الفعل ولم يجر محرى الفعل ولم يمكن تمكه )

(2) سورة الكهف

(3) انظر مسأله ( أي ) بحث ما حستير بمكة كنيه للغة العربية ( عند التحرير أبو عبد الله )

الجار على معمول صلته ولا يستأنف ما بعد الجار ، وقد وضع أستاذنا الدكتور أحمد غالي هذين الرأيين والرد عليهما في رسالته القيمة سيويه والكتاب فجاء الرد منيرا كالشمس زاخرا كالبحر وذلك في معرض ذكره هذين الحكمين اللذين دوي بها التاريخ وتناقلتهما الكتب<sup>(1)</sup> .

وبعد فقد كانت طريقة سيويه هي الطريقة المثلى في التعليم . لأنها على أي حال أقرب ما يكون إلى المطرة والسلامة من عقد المنطق ومقدمات الأقيسة وبعده البعد كله عن القاء التعاريف في وجه المسألة والمجابهة بها ، وإنما يبلؤها بأمثلتها ما يصح وما لا يصح ويدع القارئ يجمع ويعقد ويطلق ويقيد وهذه أحدث طريقة في التربية على ما يعرف .

وقد يسوقه هذا إلى أن يدل على نفي المسألة وإثباتها بالمثال الذي لا يصح في رأيه وذوقه ولعل هذا راجع إلى ما كان للعصر الذي ألقى فيه هذا الكتاب من معرفة بالأساليب العربية .

فهو إذا رد النفي إلى مثال قد لا يظهر لما قبحه لا بد أن يكون قد اشتهر بالقبح في عصره وكذا لورود الدليل في الإثبات إلى مثال لا يظهر لما حسنه ولا وجه صحته لا بد أن يكون في عصره متداولاً معروفاً . .

فكثيراً ما يجعل مثابته في الاستدلال المثال مع أن احساسنا بقبحه أن كان قبيحاً ويحسنه إن كان حسناً . إحساس العقل الذي لا يعرف منه أكثر من أنه صحيح لأن سيويه حسنة وقبيح لأن سيويه هجسه .

(1) قال سيويه : فإذا قلت : زيد فاضربه لم يستقم أن تحمله

على الابتداء الا ترى أنك لو قلت زيد فمنطلق لم يستقيم فهذا دليل على أنه لا يجوز أن يكون مستداً فإن شئت نصتته على شيء هذا تفسيره كما كان ذلك في الإستعهام وإن شئت على عليك كأنك قلت عليك ريدا فأقلته

وقد يحسن ويستقيم أن تقول عبد الله فأصره إذا كان مبسباً على مبتدأ مظهر ومضمر فأما في المظهر فقولك هذا زيد فأصره وأما في المضممر فقولك وإن شئت لم تظهر هذا ويعمل كعمله إذا كان مطهراً وذلك قولك الهلال والله فانظر إليه كأنك قلت هذا الهلال ثم حئت بالأمر ومما يدل على حسن الفاء ههنا أنك لو قلت هذا زيد فحسن حميل كان كلاماً جيداً<sup>(1)</sup> فتراه قد جعل الدليل في النفي المثال كما جعله كذلك في الإثبات

ولولا ما نعرفه من ناحية الصناعة ولولا ما تحصل لنا في القواعد أن الفاء لا تقع في خبر المستداً ولو أنا خوطبنا بكلام سبويه قبل أن يكون له قدر من المعرفة لما بقينا كلامه إلا على طريق التقليد والتلقين وذلك لأن ذوقنا في ادراك الأساليب العربية لم يصل إلى عصره<sup>(2)</sup>.

2) والمشهور في القواعد النحوية أنه إذا احتتم الشرط والقسم فإننا نجعل الجواب للسائق وجعل ابن مالك الجواب الشرط وإن تأخر على التحتتم مع الاكتفاء بجواب الشرط عن القسم ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه هذا إن لم يتقدم ذو خبر وإن تقدم ذو خبر ( فالجواب لأداة الشرط دون القسم وسواء تقدم القسم على الشرط

1) باب الأمر والنهي ص 87

2) ص 17 و 8، من سبويه و لكتاب بلدكتور احمد عالي

أم تقدم الشرط على القسم ، مثال ذلك . زيد والله إن يزرنا برره وزيد  
إن يزرنا والله نزره ، وهل الحكم لجواب الشرط على سبيل التعيين أو  
الجواز .

فقال ابن مالك هو على سبيل التحتم وقال غيره على سبيل الحوار  
فيحور عند قائل هذا أن يقول : زيد والله إن قام يقيم عمرو وزيد والله أن  
قام يقيم عمرو وزيد والله إن قام ليقوم عمرو ، وأجاز بعضهم أن يحذف  
جواب الشرط والقسم ويكون ذلك الفعل مرفوعاً خبراً عن المبتدأ فتقول  
زيد والله أن أكرمه يكرمك وزيد أن أكرمه والله يكرمك ، وفي كتاب  
سيبويه : أنا والله أن تأتني لا أتيك<sup>(1)</sup> لأن هذا الكلام مني على أنا ،  
ألا ترى أنه حسن أن تقول أنا والله أن تأتني أنك فالقسم ها هنا  
لعو<sup>(2)</sup> فإذا بدأت بالقسم لم يجر إلا أن يكون عليه ألا ترى أنك تقول  
لئن أتيتني لا أفعل داك لأنها لام قسم أفان معنى الجواب ها للقسم ولا  
يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل ، لأن الجزاء ظاهرها والجواب له  
ولكن وضع مكانه جواب القسم الممتنع من التأكيد بسبب النفي لتقدم  
القسم على الشرط فالموضع في الصناعة له لا للحزم جواباً للشرط .  
حدثني بربك هل كان العرب الأولون حينما كانوا يتكلمون بليغتهم  
المعبرة عن مختلف المشاعر والأحاسيس يدركون أن هذا فاعل وأن هذا  
مفعول الخ أو كانوا ينطقون على الطبيعة والسجية مقدمين أو مؤخرين  
معرفين أو مكربين رافعين أو باصيين أو جارين أو جازمين وحينما نطق  
أبي الأسود اللؤلؤي ما أحسن السماء بجر المصاف إليه قال لها  
نحوها ، لأن الأسلوب أسلوب استفهام فلما قالت له أردت التعجب

(1) ص 52 باب الحراء «دا كان القسم في أوله

(2) ص 799 من ارتشاف لصرب تحقيق د مصطفى المصطفى

قال لها قولي ما أحسن السماء وافتحي فاك .

وهذا المعلم القراء حيسما كان ينطق الناشيء الصغير أول سورة  
المسد ويقول . تت يدا بدون ذكر المصاف اليه كان المتعلم الناشيء  
العربي يطقها تبث يدا لطيعه الكلام العربي لا تحذف الون الا عند  
ذكر المصاف اليه كما قال ابن مالك

نونا تلي الإعراب أو تويما مما تصيف احذف كطور سيبا

وهذه صفحة رائعة من كتابه تبين لنا بحلاء بهاد بصيرة سيبويه  
واحاطته بالأسرار العربية وانتهائه الى الأسلوب العربي والأساس  
والدواعي في أن العرب أحررت أو قحت قال في باب الفعل الذي  
يتعدى اسم الفاعل الى الاسم المفعول واسم الفاعل والمفعول فيه  
لشيء واحد باب كان وأحواتها<sup>١</sup> . « واعلم انه إذا وضع في هذا الباب  
نكرة ومعرفة فالذي تشعل به المعرفة لأنه حد الكلام لأنهما شيء  
واحد وليس بمرلة قولك صرب رجل زيدا لأنهما شيان محتملان وهما  
في كان بمنزلة في الانتداء إذا قلت عبد الله مطلقا تبتدىء بالأعراف  
ثم تذكر الحر وذلك قولك كان ريد حليما ، وكان حليما ريد ، لا عليك  
أقدمت أم أحررت ، الا نه على ما وصفت لك في قولك صرب ريدا عبد  
الله فإذا قلت كان ريد فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك فإنما  
يستطر الحر فإذا قلت حليما فقد أعلمته مثل ما علمت . إذا قلت كان  
حليما فإنما يستطر أن تعرفه صاحب الصفة فهو مبدوء به في الفعل وإن  
كان مؤخر في اللفظ . فإن قلت كان حليم أو رجل فقد بدأت بكرة ولا  
يستقيم أن تحصر المحاطب عن المكور وليس هذا بالذي يزل به

---

١ . ص ٦٢ ط بيروت

المخاطب منزلتك في المعرفة فكرهوا أن يقرروا باب لس وقد تقول كان زيد الطويل مطلقا إذا خفت التباس الزيدين ، وتقول أسمعها كان زيد أم حليما ، وأرجلا كان زيد أم صبيا تجعلها لزيد لأنه إنما ينبغي لك أن تسأله عن حر من هو معروف عنده كما حدثته عن خبر من هو معروف عندك فالمرحوف هو المندوء به ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ألا ترى أنك لو قلت : إنسان حليما أو كان رجل منطلقا ، كنت تلبس ؛ لأنه لا ينكر أن يكون في الدنيا انسان هكذا فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خيرا لما يكون فيه هذا اللبس

وقد يجوز في الشعور في ضعف من الكلام . حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة صرب ، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيدا وجعلته خيرا أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، قال حسان بن ثابت .

كأن سئية من بيت رأس يكون مراجعها غسل وماء<sup>(1)</sup> وإذا كان معرفة فأنت بالحيار أيهما ما جعلته فاعلا رفعت ونصت الآخر كما فعلت قولك هي صرب . وذلك قولك ، كان أخوك زيدا وكان زيد صاحبك وكان هذا زيدا ، وكان المتكلم أحاك .

وتقول : من كان أخاك ، ومن كان أخوك ، كما تقول من ضرب أباك إذا جعلت من الفاعل ومن ضرب أبوك إذا جعلت الأب الفاعل وكذلك أيهم كان أخاك وأيهم كان أخوك .

إن تعبير سبويه واضح كالشمس لا لس فيه ولا إبهام ولا ينكره لا

( 1 ) ديوان حسان 3 وائلسان ( سبأ ) والحرمة 4 4 لسيئة الحمر وهي رواية البراهي ولشمري « كأن سلافة » وبيت رأس موضع ناشام وحر كان في البيت معه على أيديها أو طعم عص من سباح عصره حـ



من قزى بعينه فهو يغرق بين الأساليب ويلاحظ المعنى ليجعل  
الأعراب فرعا له وتصيغك بأن المعلوم هو الذي يحكم عليه فيجب ان  
يكون المبتدأ معرفة لأنك اذا حكمت على نكرة فقلت كان انسان حليماً  
كما ذكر لم تفد جديدا فإذا كان الاسم والخبر معرفتين فترفع المحكوم  
عليه ولتقدمه اللهم الا إن كان فإذا كان الاسم والخبر معرفتين فترفع  
المحكوم عليه ولتقدمه اللهم الا إن كان ضميرا مستترا فلتأت بالخبر :  
من كان أحاك أو تعذر التقديم مثل ما كان أحاك الا زيد اذا قصرت الخبر  
على المستدأ

## الفصل الخامس :

### عناية سيويه بالمعنى قبل الإعراب<sup>١</sup>

( كان سيويه رحمه الله يحرص الحرص كله على أن يصحح المعنى قبل أن يصحح الإعراب وعنايته به قبل عنايته باللمط ولو أنه لو تعارض أقوى الرأيين اعراب مع المعنى الذي يقتضيه الحال رجع إلى الأقوى ما دام المعنى يأتلف به ويطرد معه .

فالمعنى عنده أولا والاعراب ثانيا فهو يتحسس المعنى الذي يساق له الكلام فإن أجاد الاعراب الطاهر قبحه وهجنه ومضى يحتال لغيره وكم رد أمثلة وتراكيب يظهر في أول الأمر مسايرتها للقواعد العربية واستحمامها معها وذلك لأنها في اعتباره قد حمت المعنى وحابته وست بالعرض الذي من أحله سيقى ، وكم نعي على المحوئين حرصهم على الاعراب أولا وإن فسد به المعنى فلم يكن طبق الغرض الذي قصده المتكلم ومن أحل هذا يعرض إلى ما أشكل معناه وانهم موقعه بالتفسير والتحليل ، مصرحا بأن الحامل له على ذكر المعنى هو أن يظهره الاعراب وذلك كله من أحل قيام المعنى في ذهنه أولا

ولعل ما يذخر به كتابه من حمل الإعراب على المعنى هو أثر

هذا .

( ١ ) نظر ص 41 من رسالة الدكتور عني

وانطباع سيبويه بالأساليب العربية وعلمه التام بمقتضيات الأحوال جعله يصحح التراكيب على ضوء المعاني الثانوية ، فإذا لم يتشم الإعراب مع هذه المعاني لم يصح عنده لكلام وكان من أثر دقة حسه وحدة بصره بالمعاني أن أغفل كثيراً من الشروط والقيود والمصطلحات التي أغرم بها المتأخرون في كتبهم

والمعنى في مذهبه هو وحي الشرط والقاعدة وهو الذي يحكم الإعراب ويهيمن عليه ولهذا يعرض على القارئ الأمثلة في صور مختلفة مما يحسن وما قبح ، ما يصح ولا يصح ويعمل كلا بعينه ، ويقرن كلا بمعناه فيبطل من التراكيب ما لم يحيى طبق المعنى المقصود .

وكان للخليل في هذه الخاصة وتوجيه سيبويه إليها أثر أي أثر ، وقد ساق سيبويه في كتابه أمثلة نحا بها هذا النحو نقلها عن الخليل ، وكما قلت إنني لا أبعد إذا نسبت ما للخليل لسيبويه وما لسيبويه للخليل ما لم يظهر لأحدهما رأي مخالف وحيثئذ يسب كل رأي إلى صاحبه وما أقل هذا<sup>(1)</sup> .

وهاك دليلاً على عناية سيبويه بالمعنى وتوجيه الإعراب وفق ما يقتضيه المعروف في قواعد النحو إعمال ما على لغة أهل الحجاز وقد نزل القرآن بلغاتهم قال سبحانه ( ما هذا بشراً )<sup>(2)</sup> ( ما هن أمهاتهم )<sup>(3)</sup> ولكن هذا الإعمال مشروط بالألا يتقدم حرها عن اسمها فإن تقدم نطل إعمالها ؛ لأنها معملة حملاً على الفعل وليس فيها ضمير فهي ضعيفة

( 1 ) أسلوب قصبه الدكتور حمد السد عني في رسالته شواهد الكتاب

( 2 ) سورة يوسف

( 3 ) سورة محمد له

في العمل ، وقد ورد قول الفرزدق التميمي .

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإد ما مثلهم بشر<sup>(1)</sup>  
نصب مثلهم .

وهذا البيت من قصيدة للفرزدق يمدح بها عمر بن عبد العزيز  
وكان قد ولي المدينة وقله .

وما أعبد لهم حتى أتيتهم أزمان مروان إذ في وحشها غرر  
يقول . وما أعبد لأهل المدينة ولمن بها من قريش أزمان مثل  
أزمان مروان من الحصص والسعة حتى وليت أنت عنهم فعدوا مثل ما  
كنا فيه من الحير حين كان مروان واليا عليهم فأصبحوا بولايته  
عليهم قد أعاد الله نعمتهم وعدل ذلك بقوله : إذ هم قريش وإد ما أحد  
يماثلهم .

لوراعينا القواعد لرويا البيت بالرفع لتقدم الخبر فلا تعمل على  
لغة المحاذين فمن باب أولى لا يعملها التميميون الذين مهم  
الفرزدق ، وجاز أن يتوهم على الرفع أنه من باب ما مثلك أحد ، إذ  
نميت عنه الانسانية والمروءة كما انه يحتمل نفي المثلية والشرية  
فيحتمل المدح والذم ، وليس هذا مرادا للشاعر ، لأن غرضه المدح ،  
وإذا قال ما مثلهم بالنصب لم يتوهم الذم وحلص المعنى للمدح ،  
وقد أغفل النحويون جانب المعنى وأولعوا بتصحيح البيت على القواعد  
المشهورة الرفع أو النصب على غير الخبرية على الحالية مثلا ؛ لأن  
نعت النكرة إذا تقدم عليها أعرب حالا ويكون الحذر محدودا كما  
سنشير ، لقد كان في إمكان سيويه أن يتأوله على غير الخبرية فما الذي

---

(1) لشاهد 42 من شواهد سيويه ( ص 40 )

جعله يتمسك بحبل مثلهم خبرا ؟ إنه المعنى .

جعل سيويه مثلهم خبرا منصوبا معلقا عليه بالقلّة وبأن هذا لا يكاد يعرف ، وذلك في باب ما أجرى محرى ليس في بعض المواضع بلغة أهل الحجاز ، ثم يصير إلى أصله وذلك الحرف ( ما ) قال سيويه ( وهذا لا يكاد يعرف ، كما أن ( لات حين ماض ) لا يكاد يعرف ورب شيء هكذا ، وهذا كقول بعضهم هذه ملحفة جديدة ، يريد سيويه بهذا أن نصب مثلهم على تقديم خبر ( ما ) لا يكاد يعرف ؛ لأن فعلا الذي بمعنى مفعول حكمه إلا تلحقه هاء التأنيث كقولهم : امرأة قتيل وكف حبيب وملحفة جديدة ، بمعنى مقتولة ومحضوبة ومجدودة فلحق الهاء لفعل في هذا المثال قليل خارج عن نطاقه ، لم يحاول سيويه أن يخطيء الفرزدق مع أن بيت الفرزدق محتمل للتحطّاء من كل جهاته ؛ لأنه تميمي ولغته لا تعمل ( ما ) لو تأخر خبرها فكيف إذا تقدم وإنما قال : ورب شيء هكذا وهذا لا يكاد يعرف كقولهم هذه ملحفة جديدة ، ومعنى هذا : الحكم عليه بالقلّة ، فلم يذكر أنه خطأ ولا أنه لا يصح ولم يحاول أن يؤوله تأويلا يخرج عنه أن يكون حرا لما ، بل كان همه محصورا في الحكم عليه بالقلّة فهل قلته ترر خطاه عنده ؟

(1) كان لا يعجز سيويه أن يخرج من وقع مثلهم خبرا مقدما ، فيقدر الخبر محذوفا ويكون مثلهم حالا من شر وهي موعلة في الانهام فلم تكتسب التعريف باضافتها إلى الصمير - فهي باقية على تكبيرها حيث إن الحال لا يكون إلا نكرة ويكون التقدير إذا ما في الدنيا بشر حالة كونه مثلهم ، وكما قال المازني وتبعه المبرد على أن مثلهم كان صفة لبشر فلما قدم عليه صار حالا ، ، مثل لمية موحشا طلل ، ويكون

أقرب الى القياس .

وان دخل عليه أن الحال فضلة يتم الكلام بدونها ، وههنا لا يتم الكلام بدون مثلهم وأن معاني الأفعال لا تعمل مضمرة ولكه مع هذا الى القياس أقرب ويمكن احتمال هذا الوارد .

(2) وكان لا يعجز سيبويه أن يقول فيه : إن مثلهم منتصب على الطرف كما يقول الكوفيون والتقدير مثل حالهم ومثل مكانهم في الرفع ، كما يقول الكوفيون ، والتقدير مثل مكانهم في الرفع ، والأصل : ما بشر في مكان مثل مكانهم ، ثم أتيت الصفة عن الموصوف والمضاف اليه عن المضاف .

وإن اعترض عليه أن الصفة إنما تخلف الموصوف إذا اختصت بحسنه ، ولهذا جاء رأيت كاتباً وامتنع رأيت طويلاً ولكنه مع هذا يكون أقرب الى القياس

(3) وكان لا يعجز سيبويه أن يقول : إن مثلهم خير ما التميمة ، وبنيت ( مثل ) على الفتح لإضافته الى مبني ، فإن المضاف إذا كان مبهما كغير ومثل وان وأصيف الى مبني كقوله تعالى ( وانه لحق مثل ما أنكم تنطقون ) فيمن فتح مثل ، أو كقراءة بعضهم : أو يصيكم مثل ما أصاب قوم نوح بالفتح ، وهذا أقرب الأقوال وإن شابه أن البناء لا يكون في مثل لمخالفتها للمبهمات تشبثها وجمعها ولكنه مع هذا أقرب الى القياس .

نعم كان سيبويه يستطيع هذا ولا يعجزه ، فما السبب في أنه لم يلتفت الى هذا كله ولم يأنه به ووقف باليت عند التحريج الضعيف

المادر والمادر حدا ولا بد أن يكون وراء هذا ما هو أهم وأعلى في اعتباره  
وتقديره . . .

فعبارة سيويه بالمعنى جعلته يصحح ما هو خارج على القيس  
وأكثر كلام العرب فأبقاه على اعرانه من وقوعه حراً مع تقدمه ، لأن  
جميع التقديرات توهم هذا الإيهام ادلم تخرج جميعها على كونه حملة  
من متداً وحر ، بتسليط النفي فيها على القيد فقط أو المقيد فقط أو هما  
معاً فإذا أعملنا ما اتجه النفي إلى القيد فقط وهو الحبر ، قال الأعلم  
الشتيمري والذي حملة عليه سيويه أصبح عدي وإن كان المرردق  
تميمياً ، لأنه أراد أن يخلص المعنى من الاشتراك فيه فلا يحتمل إلا  
المدح فقط ينفي مثلية البشر لهم عنهم أما إذا رفعنا فيحتمل المعنى نفي  
المثلية فقط أو نفي الشرية، أو نفي المثلية والشرية، فيحتمل المعنى  
المدح والذم . وأما ما قيل من أنه أراد أن يتكلم بلغة الحجاز فعلط  
فهذا أيضاً باطل ، لأن العربي لا يمكن أن يغلط لسانه إلا إذا أريد على  
ذلك أو لقيه كما حدث في مجلس سيويه مع الكسائي وإنما الحائز  
غلطة في المعاني ، وهذا المعنى الذي فطن إليه سيويه هو ما عناه  
الفرزدق نفسه فتشيع العلماء عليه بأنه من بني تميم لا يقع من رحل  
مسلم قرأ القرآن وقرأ ما فيه ( ما هذا شراً ) وقرأ ( ما هن أمهاتهن ) ،  
فهو يعرف لغة من يصب بشرطها من أمثلتها، وقالوا إن الرواة عن  
المرردق وغيره من الشعراء قد تغير البيت على لعتها وترويه على مذهبها  
بما يوافق لغة الشاعر ويخالها ولذلك كثرت الروايات في البيت الواحد .  
ألا ترى أن سيويه قد يستشهد ببيت واحد لوجه شتى وإنما ذلك على  
حسب ما غيرته الرواة بلغاتها ، لأن لغة الراوي من العرب شاهد ، كما  
أن قول الشاعر شاهد إذا كانا فصيحين ، فمن ذلك ما أشده سيويه من

قول الشاعر :

بدا لي أبي لست مدرك ما مصى      ولا سبق شيئا إذا كان حاثيا  
ورواه في موضع آخر ولا سابقا ، وكذلك قول الأعور الشبي  
فليس ناتيئك مهيها      ولا قاصر عك مأمورها  
رفع قاصر وحره وكثير غير هذا  
غير أن بيت الفرزدق ليس على لغة لححر ولا على لغة تميم ولا  
غيرها ، فكيف يكون من قلة لغة الراوي  
فالقول ما قال سيبويه .

وهو شاهد على أن سيبويه يحرص على المعنى أولا ، لا بصرف  
سيبويه عن المعنى أي صارف ولا تشغله لاعرابات لمطرودة عن  
الالتفات إليه التفتاتا تتضاءل أمامه كل الوحوه لحائرة مدمت لا توافق م  
عليه الحال وهذا مما يريه لا مما يشبه ويمدح به ولا يمدح فيه

فالصناعة النحوية يحب أن تحصع للمعاني لا أن تحصع المعاني  
لها ، لأن مقصود المتكلم واحد لا يحنف وأما وحوه الاعراب فتحمل  
معاني متعددة وهو عمل النحوي ولا ينبغي أن يلزم لقائل بأن يقصد ما  
يريده المعرب

وما أحسن قول أستاذنا الدكتور أحمد عالي .

« أعتقد أن ولوع المتأخرين بالتقديرات وعرض المسألة بأعاريب  
لا تحصي فوت عين الكثير من فقه التراكيب العربية ، والقصد إلى ما  
يعنيه المتكلم فملاأ أدهاب وحشونها بهذه المعالطات وتلك الوحوه



حتى حاولنا أن نكره كل تركيب وكل أسلوب عليها من غير نظر إلى المعنى الذي تحمله الكلمة وهل يمكن أن يجيء طبقه أولاً<sup>(1)</sup> .

وهاك أمثلة أخرى تثبت عناية سيبويه بالمعنى قبل الأعراب

قال سيبويه : هذا باب يضمرون فيه الفعل لقبح الكلام إذا حمل آخره على أوله<sup>(2)</sup> وذلك قولك مالك وزيدا وما شأنك وعمرا فاما حد الكلام ههنا ما شأنك وشأن عمرو فان حملت الكلام على الكاف المضمرة فهو قبيح وان حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن ليس يلتبس عبد الله إنما يلتبس الرجل المضممر في الشأن فلما كان ذلك قبيحا حمدوه على الفعل فقالوا ما شأنك وريدا أي ما شأنك وتناولك زيدا ، قال مسكين الدرامي :

فما لك ، والتلدد حول نجد      وقد عضت تهمة بالرحاح  
وقال

وما لكم ، والقرط لا تقربونه      وقد خلته أدنى مرد لعاقل  
ويدلك أيما على قبحه انما حمل على الشأن أنك لو قلت ما شأنك وما عبد الله لم يكن كحسن ما جرم وما داك السويق ؛ لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد ، وانما يلتبس شأن الرجل بشأن زيد ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى افتدتهم

فانتباه سيبويه إلى أنه لا يصح أن يحمل عمرو من قولك ما شأنك وعمرا على الشأن ، لأن الشأن ليس يلتبس بعمرو وانما يلتبس به الرجل

(1) لرساله ص 41 وما بعده

(2) ص 182 ح 1 طبعة بيروت

المصمر في الشأن ، ولهذا لم يجز فيه الرفع كما حار في قولك ما أنت  
وريد دليل على أن المعنى هو كل شيء في تصحيح الإعراب عنده فلو  
كان الإعراب هو الذي يعنيه فقط لحاز العطف على الشأن أو على  
المصمر المحرور ، وإنما المعطوف منصوب باصمار الملاسة

ومن أمثلة الاصمار أيضا إصمار الفعل والفعل من أهم أحرار  
الحملة بل هو أهمها فهو لا يقتصر على الحدث وحسب ولكنه يحدث  
عند فعل الشخص أو لشيء وعما يفعلان وعما سيفعلان ( كتب خالد  
ويكتب خالد - سيكتب خالد ) ( يرل المطر - يرل المطر - سيرل  
لمطر ، وهو بالاضافة الى ذلك يساعد على الاساد ) ويعبر عن سؤال  
وعن أمر وغيرهما في الجملة الفعلية وهي الحملة التي يكون فيها  
المسند فعلا ، أكثر الحمل شيوعا في الاستعمال بل تعد أساس التعبير  
في العربية تقتضي مناسبات القول أحيانا ، ذكر الفعل فيذكر ، ونبدل  
هذه مناسبات وقرائن القول عليه أحيانا فلا يذكر ويكون سياق الكلام بما  
يحتمل به من ملاسات وما يدور عليه من فرائض كالبديل منه على حد تعبير  
الحليل وترك اظهار الفعل أو صمارة ظاهرة مدحوظة في العربية فهي كثير  
من لتعابير يصمر لفظ الفعل ولا يرد الى ذكره ولا تكون بالمنكلم أو  
السامع حاجة الى تقديره لأنه من الوصوح في درجة لو ذكر معها فكان  
الكلام حشو لا حدودى منه .

فأنت حينما تقول لمن تره يسدد سهم القرطاس ، فكأنت  
تقول له ارم القرطاس ولا تحدد فرصة لتقول ارم ، لأن السهم يوشك  
أن يطلق من قوسه ولا وقت يسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل بل لا ترى  
لرأما عليك أن تصرح بلفظ الفعل لأن كل شيء يكتنف الخطاب، يشعر به  
ويشير اليه وكذلك اذا قلت له مكانك مثلا ، لا ترى لرأما ، أن تظهر فعلا

كأن تقول له أنت مكانك مثلاً ، لأن تهيو المخاطب للتحرك وما يحيط به ما يدل على الفعل ويشير إليه فلا حاجة به الى اظهاره بمثل هذا كان التحليل يعالج هذه الظاهرة أعني ظاهرة اصمار الفعل او ترك اظهاره ، وهؤلاء العلماء المتقدمون هم الذين نبهوا لنا المعاني واصحة مفهومة وكان ينبغي لمن احدثوا عنهم أن يدركوا هذا ويتجنبوا كل من شأنه أن يفسد الكلام ويحيله الى صرب من الحشو والتطويل من تقديرات لا نفع فيها ولا موجب لها الا لزوم ما لا يلزم

لقد عرّض التحليل لمثل قولهم : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، اسما هذا أنك رأيت رجلا في حال تلون وتنقل فقلت : أتميميا مرة وقيسيا أخرى كأنك قلت . أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى فأنت في هذه الحال تعمل في تثبيت هذا له وهو عندك في تلك الحال في تلون وتنقل وليس يسأله مسترشدا عن أمر هو حاهل به ليفهم اياه ويخبره عنه ولكنه وبه بذلك<sup>(1)</sup>

فالتحليل في هذا لم يحرح الكلام عن طرفة الذي هو فيه ولم يعد في تقدير محذوف بعينه ولم يلزم الدارسين بفعل يكون الناصب لتميمي وقيسي وكل ما قاله هو كأنك قلت : أتحول تميميا مرة وقيسيا أخرى وليس ما قاله هنا الا توصيحا للمقام وتصويرا لما تشير اليه من دلالة فانما نصب ( تميميا ) و ( قيسيا ) لأنك تريد الى حملة على شيء ولأن السياق الذي يكتنف الكلام اسما هو سياق فعلي وكان هذا السياق مغنيا عن اللفظ بالفعل فاذا أريد الى اعرايه قيل تميميا وقيسيا نصبا حالين

---

(1) الكتاب ج 1 ص 202 ( باب ما جرى من الأسماء لي لم تؤخذ من لفعل مجرى الأسماء لني احدث من الفعل

## على التوبيخ

ومثل هذا تفسيره النصب في ( حيرا ) في قوله تعالى ( انتهوا حيرا لكم ) فانما نصب ( حيرا ) لأنك حين قلت له ( انت ) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في آخر وكأنك قلت انت وادخل فيما هو حير لك ، فصته لأنك قد عرفت أنك اذا قلت له انت أنتك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكرم ولعلم المحاطب أنه محمول على أمر حين قال انت فصار بدلا من قوله أنت حيرا لك وادخل فيما هو حير لك<sup>1</sup>

والحليل في هذا لم يسبب نصب ( حيرا ) الى فعل ولكنه سبه الى وقوعه في سياق فعل دلت عليه قرائن القول ومساكنه وقوله ( كأنك قلت انت وادخل فيما هو حير لك لا يشعر بفعل ناصب ولا نصب فيه على فعل بعينه وانما يشير الى أن ( حيرا ) كان بعد أن تقدم الأمر الاول وهو ( انتهوا ) قد وقع في سياق أمر آخر لعل المحاطب أنك تحمده على أمر آخر أي لعدم المحاطب أن السياق الذي وقع فيه ( حيرا ) أي هو سياق فعلي لا يناسبه الا النصب ويصير الفعل أو يترك إظهاره في أبواب من المنصوبات الشائعة التي لا يمكن حملها على اسناد ولا على اضافة . وقد عولجت هذه المنصوبات في ( الكتاب ) معالجة لغوية حسنة وكان سيويه قد اتخذ من أقوال الخليل المبنوثة في هذه الأبواب أساسا لتفسير النصب فلم تنصب هذه الموضوعات لأنها معمولات لأفعال محدوفة أو منصوبات بأفعال محدوفة كما تراءى ذلك للمتأخرين الذين لم يتبينوا وجهة نظر الخليل بل أنها وقعت في سياق فعلي غير محمول على

---

1 ( كتاب سيويه ص 169 طبعة بيروت ) ( باب يحدد منه الفعل بكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة لمثل

اسناد ولا على اضافة وقد مر بنا الآن تفسير التحليل ( حيرا ) في قوله تعالى ﴿ انتهوا حيرا لكم ﴾ .

فقد لاحظنا أنه لم ينسب نصبه الى فعل بل لم يقدر فعلا بعينه ،  
وإذا كان الخليل يقدر ما كان حذراً من الحزم بما يقدره فكان يقول كأنك  
قلت انته وادخل فيما هو حير لك

والموصوعات التي تنصب بوقوعها في سياق فعلها أو على اصمار  
الفعل المتروك إظهاره كما يقول سيبويه عند مفتتح كل باب منها كثيرة

(1) المنصوبات التي تقع في سياق فعلي من بهي أو أمر كما مر من  
قوله تعالى انتهوا حير لكم ﴿ وسحو قولهم وراءك أوسع لك

(2) المنصوبات التي تقع في سياق فعلي ليس بها ولا أمرا كقولهم  
أحدثه بدرهم فصاعدا وقولهم مرحبا وأهلا . فقد نصب ( صاعدا ) لأنه  
لا يحمل على إسناد ولا على إضافة فقد أموا أن يكون على الباء<sup>(1)</sup> أي  
أموا أن يكون ( فصاعدا ) معطوفا على الفعل كأن قال أحدثه بدرهم  
فزاد الثمن صاعدا أو فذهب صاعدا ولا يجوز أن تقول : وصاعدا ، لأنك  
لا تريد أن تخبر أن الدراهم مع صاعد ثمن لشيء ، كقولك بدرهم وزيادة  
ولكنك أحررت بأدنى الثمن فجعلته أولا ، قم قررت شيئا بعد شيء  
لأثمان شتى قالوا ولم ترد فيها هذا المعنى ، ولم تلزم الواو الشيشين أن  
يكون أحدهما بعد الآخر ألا ترى أنك إذ قلت : مررت بزيد وعمرو ،  
لم يكن في هذا دليل أنك مررت بعمرو بعد زيد وصاعدا بدل من زاد

---

(1) ص 173 ج 1 باب ما ينصب على صمار الفعل بمتروك إظهاره في غير الأمر والهي (

ويزيد وثم يصرلة الفاء تقول : ثم صاعدا ، إلا أن الفاء أكثر في كلامهم

3-ومما ينتصب في غير الأمر والنهي على الفعل المتروك إظهاره قولك يا عبد الله والنداء كله وأما يا ريد فله علة سترها في باب النداء إن شاء الله تعالى ، حذفوا الفعل لكثرة استعمال هذا في الكلام وصار يا بدلا من اللفظ بالفعل كأنه قال يا أريد عند الله ، فحذف أريد وصارت يا بدلا منها ، لأنك إذا قلت يا فلان علم أنك تريد يا ومما بدلك على أنه ينتصب على الفعل وأن يا صارت بدلا من اللفظ بالفعل قول العرب يا إياك إنما قلت ، يا إياك أعني ربهم حذفوا الفعل وصار يا وأيا وأي بدلا من اللفظ بالفعل .

4- ومن ذلك قول العرب : من أنت ريدا فزعم يونس أنه على قوله من أنت تذكر زيدا ولكنه كثر في كلامهم واستعمل واستعنوا عن إظهاره فإنه قد عدم أن ريد ليس حرا ولا مستدا ولا مسيا على مستدا فلا بد من أن يكون على الفعل كأنه قال : من أنت معرفا ذا الاسم ولم يحمل على من ولا أنت ولا يكون من أنت زيدا إلا جواباً ، كأنه لما قال . أنا ريد قل . فمن أنت ذاكرة زيدا<sup>(2)</sup> .

5 ومن ذلك قول العرب : أما أنت مطلقا انطلقت معك وأما زيد داهيا ذهب معك وقال الشاعر وهو عباس بن مرداس :

---

1 ( نروت تصدت ، قرء يقرؤه وهي لأصل قررت

2 ( ابن بعش 2 28 وأصله أن رجلا غير معروف فصل شمس ريد ، وكان ريد مشهور بالفصل والسجاء ، فلما تسمى لرجل مجهول باسم دي الفصل دفع عن ذلك فصل له من أنت ريد على جهة الإنكار كأنه قد من أنت تذكر ريدا وذكر ريدا لكن لا يظهر رد كلامهم حتى صار مثلاً ،

أبا فراشة أما أنت ذا مر فإن قومي لم تأكلهم الصنع  
فإنما هي « أن » صمت إليها ( ما ) وهي ما التوكيد ولزمت كراهية  
أن يجحفوا بها لتكون عوضا من ذهاب الفعل كما كانت الهاء والألف  
عوضا في الزنادقة واليماني من الياء .

6- ومن ذلك قولهم . مرحبا وأهلا ، وإن تأتني فأهل الليل والنهار  
وزعم الحليل رحمه الله حين مثله أنه بمنزلة رجل رأته قد سدد سهمه  
فقت القرطاس أي أصبت القرطاس ، أي قد استحق وقوعه بالقرطاس  
إنما رأيت رجلا قاصدا إلى مكان أو طالبا أمرا فقلت : مرحبا  
وأهلا ، أي أدركت ذلك وأصبت فحذروا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ،  
وكأن صار بدلا من رحت بلادك وأهلت كما كان الحذر بدلا من احذر .

7 - وهاك فعل مصمر مستعمل إظهاره نحو قولك ريد الرجل في  
ذكر صرب ريد اصرب ريدا

8 التحذير وذلك أن ترى رجلا يقدم عليه خطر ثم تريد إلى أن  
تنبهه إلى ما يواجهه وتحذره منه في أقصر لفظ وأوجز عبارة فلا ترى لزما  
عليك أن تذكر فعلا بعينه بل لا تجد فرصة أن تذكر فعلا بعينه فيصمر  
الفعل اكتفاء بقرائن الخطاب والملايسات المحيطة بالقول . فالأسماء  
في مثل هذه المواضع منصوبة مع التحذير ، والتحذير أسلوب يعتمد  
على القرائن والدلالات التي تكتنف الخطاب ويكتفي فيه بذكر ما يراد  
إلى التحذير منه فلا يذكر معه فعل .

(9) والأعراء كالتحذير مثل :

أخاك أخاك إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بعير سلاح  
ان ذكر الفعل خرج من أسلوب الأعراء والتحذير إلى أسلوب من

الطلب يختلف عنه فللحذف الواجب أثره الكبير في معنى هذه الأساليب .

(10) الأسماء المنصوبة على التخصيص أو الاحتصاص نحو قولهم : بحس العرب ، أقرى الناس للصيف ونحو قوله صلى الله عليه وسلم ( بحس معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة )

(11) الأسماء الجارية محرى المشتقات منصوبة على التوبيح كما ومن نحو قولهم . أتميميا مرة وقيسيا أخرى .

(12) الصفات المنصوبة على الشتم نحو قوله تعالى ﴿ وامراته حمالة الحطب ﴾ أو على الترحم كالذي ذهب إليه الخليل في تفسير نصب المسكين في قولهم : مررت به المسكين .

(13) المصادر المنصوبة على الأمر كقوله تعالى ﴿ فاذا لقيتم الذين كفروا فصرب الرقاب ﴾ .

وقول الشاعر وهو قطري بن الفحاة :

فصبرا في محال الموت صبرا فما نيل الحلود بمستطاع  
وانما نصب هذا المصدر لأنه أرسل ارسال الأمر ولم يرد به أن  
يكون متحدثا عنه أو مسندا إليه فالصحيح أن المصدر قدم مقام الفعل  
وأدى معناه وذلك أحسن مما قدره ابن الأثير في تفسير النصب في قوله  
تعالى ﴿ فصرب الرقاب ﴾ بقوله أصله فاضربوا الرقاب ضربا فحذف  
المعل وأقيم المصدر مقامه وفي ذلك اختصار مع إعطاء معنى التوكيد  
المصدرى (1) .

---

1 ( لمثل الساخر ج 2 ص 95



وهناك مواضع يضم فيها الفعل في جواب الاستفهام مثل : وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا أي أنزل خيرا وأضمر أنزل في الجواب اكتفاء بمروده في السؤال ومنه ما نص في الحوار الذي وقع بين النبي ( ص ) وحابر فقد ورد في الأحبار النبوية : أن جابرا تزوج فقال له رسول الله ( ص ) ما تزوجت فقال ثيا فقال . فهلا جارية تلاعبها وتلاعبك ، فقد جاءت ثيا منصوبة لأنها مفعول لفعل لم يذكر في الجواب لذكره في السؤال وجاءت جارية منصوبة أيضا ، لأنها مفعول لفعل مضمر أيضا ترك إظهاره اختصارا واكتفاء بذكره في السؤال هذا هو النهج الذي سلكه الحليل وتلميذه سيويه في تفسير المنصوبات .

(1) وهي قسمان الطائفة الأولى التي ذكرناها تنصب لوقوعها في سياق معنى عبرت عنه قرائن القول ومناساته ولم يسبق للفعل ذكر ولم يظهر للمعل في أثناء الكلام لمط كتنصب المصادر والصفات والأسماء التي عرضها

(2) والطائفة الثانية تنصب لوقوعها في سياق فعلي دل عليه ذكر الفعل في الكلام وقد ترك إظهاره اختصارا واكتفاء بذكره كالتي أشرنا إليها أخيرا .

إن العالمين الحليلين سيويه والخليل لا يكتفیان بأعراب المصدر أو الصفة . الاسم منصوبا بل يبينون الروابط بين الكلام وهل يجب أن يحذف الناصب أو يذكرون ما الفرق بين التعبيرين ولماذا انتهى بالفعل الذي جاء في السؤال عن الفعل في الجواب رعاية للمعنى المراد من سياق الكلام . وهذا شاهد أبليغ شاهد على أن سيويه لا يعنيه عن صحة الأعراب شيء ما دام لا يصح به المعنى ومن أجل هذا نراه قد قبح

تراكيب لم يحظر سال نحوي أنها قبيحة ، لأنها لم تتمش مع الغرض الذي من أحله سيق الكلام .

فقد نقل عن التحليل بحثا غاية في الدقة وحسن البيان وعقب عليه بما فسر إيهامه وكشف غامضه ومقصوده منه العناية بتحري المعنى .

قال . من باب<sup>(1)</sup> ما ينتصب لأنه خير للمعروف المبني على ما قبله من الأسماء المبهمة . بقوله : وذلك قولك هوريد معروفا ، فصار المعروف حالا ، وذلك أنك ذكرت للمحاطب اسما كان يجهله أو طست أنه يجهله فكأنك قلت انتبه أو الرمه معروفا فصار المعروف حالا كما كان المطلق حالا حين قلت هذا ريد منطلقا والمعنى أنك أردت أن توصح أن المذكور زيد حين قلت معروفا بعد هذا قال : ولا يجوز أن تذكر في هذا الموضع إلا ما أشبه المعروف لأنه يعرف ويؤكد فلو ذكر هنا الانطلاق كان غير حائر لأن الانطلاق لا يوضح أنه زيد ولا يؤكد ومعنى قولك معروفا « لا شك » وليس ذا في منطلق وكذلك هو الحق بينا ومعلوما ، لأن ذا ما يوصح ويؤكد به هذا الحق ، وكذلك هي وهما وهن وأنا ، قال ابن دارة :

أنا ابن دارة معروفا بها سبي وهل ندارة يا للناس من عار

وقد يكون ( هذا ) وصوابه بمرلة هو يعرف به تقول : هذا عبد الله فاعرفه إلا أن هذا ليس علامة للمصمر ولكنت أردت أن تعرف شيئا بحصرتك وقد تقول . هو عبد الله وأنا عبد الله فاخرا أو موعدا أي اعرفني بما كنت تعرف وبما كان يملعك عني ثم تفسر الحال التي كان

---

( 1 ) ص 298 و 299 من أول

يعلمه عليها أو تبلغه فيقول . أما عبد الله كريماً حوادا وهو عبد الله شجاعا طلالا ويقول . ابي عبد الله مصغرا نفسه لربه ثم يفسر حال العيد فيقول اكلا كما يأكل العيد وشاربا كما يشرب العيد

وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة المضمرة فانه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تحذر عن عمل أو صفة غير عمل ولا تريد أن تعرفه بأنه ريد أو عمرو وكذلك إذا لم توعده أو تصحرو أو تصغر نفسك لأنك هي هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل المحاطب بمنزلة من يجهل فخرا أو تهديدا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك إياه باسمه

قال سيويه : وإنما ذكر التحليل هذا لتعرف ما يحال منه وما يحسن فان السحويين يتهاونون بالحلف إذا طهر الأعراب .

فسيويه قد وجه القاريء في كتابه الى أن المهم في الأسلوب هو صحة المعنى ويأتي تصحيح الألفاظ بعد ذلك وقد دفعه هذا الى أن سم السحويين سمة من كان همه التركيب اللفظي لا نعيه المعاني في قبل ولا كثير ، وهم يتهاونون بالمحال إذا طهر الأعراب ثم ماذا ؟

يقول سيويه وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة المضمرة فانه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تحذر عن عمل أو صفة غير عمل لا تريد أن تعرفه بأنه ريد أو عمرو أي لا تقول هو ريد مطلقا ولا هو زيد فاضلا وكذلك إذا لم توعده ولم تصحرو أو تصغر نفسك لأنك هي هذه الأحوال تعرف ما ترى أنه قد جهل أو تنزل المحاطب بمنزلة من يجهل فخرا أو تهديدا أو وعيدا فصار هذا كتعريفك إياه باسمه

انظر الى هذا فانه لا يخرج عن أوضاع خاصة بلاغية لقبها التحليل

سيبويه ويصره بها وراضه عليها وعلى غرارها وضع سيبويه باب الاستقامة من الكلام والاحالة ودب اللفظ للمعاني فهج بالأسلوب العربي نهجا يطرد مع المعنى ويتألمه ولعل ما امتلأ به كتابه من تخريج الشواهد على المعنى هو نتيجة هذا الاهتمام وهذه العناية بالمعاني .

حدثني برك أتحد أي نحوي عربي لهذه المعاني الدقيقة ففرق بين هو زيد منطلقا وهو زيد معروفا ، فأحال الأول وأحار الآخر غير سيبويه والتحليل وأي نحوي غيرهما لم يجز أنا مجدا اذا لم يوعد أو يهدد أو يصغر نفسه لن تجد الى ذلك سبيلا

استمع الى سيبويه بعد أن وعلى كلام التحليل وامتلا قلبه به وفقه ما فيه إذ يقول موصحا ممثلا وذلك أن رجلا من احوالك ومعرفتك لو أراد أن يحرك عن نفسه أو غيره بأمر فقال : أنا عبد الله مطلقا وهو زيد مطلقا كان محالا لأنه انما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغيت أنت من التسمية لأن هو وأنا علامتان للمضمرة وإنما يضمن اذا علم أنك قد عرفت من يعني الا أن رجلا لو كان حلف حائط أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت فقال : أنا زيد مطلقا في حاجتك كان حسا أ هـ .

فالحال المؤكدة تحيء إما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وذا لا يكون الا بمعروف وما أشبهه وإما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر إما فخر كقولك : أنا محمد كريما وإما تهدد أو وعيد أو تصغير . . . الخ

ولا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليه الحال .  
لا يصرف سيبويه عن المعنى أي صارف ولا تشغله الإعرابات

المطرودة عن الالتفات اليه التفاتاً تتضاءل أمامه كل الوجوه الحائرة ما دامت لا توافق الحال المعبرة بصدق عن المقصود .

(4) اعتبار سيويه المعنى دفعة الى تخريج

الشاهد على المعاني الثانوية

متجاوزا بهذه المرحلة التي تعد من لوازم

الدراسة السحوية وهي الدلالة على المعاني الأولية

كان هدف سيويه من المسائل التدوقية التي أوردها في كتابه فقه المعنى ولذلك لم يسمها بأسمائها الاصطناعية ، وليس هذا بالعجب من رجل غدى القرآن وأساليب العرب وفهمها حق فهمها وتناولها بالتفسير والتحليل والاستنباط وهي حشد من هذه المعاني التي أشرنا اليها آنفاً ( والذي قبح هو زيد منطلقاً ولم يجز وأنا محمد ما لم يفخر أو يهدد أو يصغر نفسه ) ونفى على السحويين تصحيحهم لمثل هذا فقد فطر لأهم باب من أبواب البلاغة ، والفرق بين النظر السحوي والنظر البلاغي أن الأول يعتمد تصحيح العبارة والثاني له فوق صحة العبارة موافقتها لمقتضى الحال وسيويه تخطى في كثير من المسائل صحة العبارة وترتيب أجزائها وموقعها الإعرابي الى هذه الأعراض البلاغية التي يقتضيها الحال فهو كثيراً ما يرمي بتعليلاته وتفسيراته الى هذه المعاني وكثيراً ما قبح لأنه لم يجيء طبق المعاني الثانوية ، وقد أشرنا فيما سبق الى الفارق بين المعنى والأعراب في نظر سيويه سواء أكان معنى بلاغياً أو معنى أولياً .

وهنا سنعرض للأهداف البلاغية التي أشار إليها في كتاب<sup>(1)</sup>

فمما كتبه سيبويه ووجهه توجيهها ببيانها قوله في باب الفعل يبدل فيه الآخر من الأول وتقول . مطر قومك الليل والنهار على الظرف وعلى الوجه الآخر وإن شئت رفعت على سعة الكلام كما قيل صيد عليه الليل والنهار وكما قال نهاره صائم وليله نائم وكما قال جرير :

لقد لمت يا أم غيلان في السري      وبمت وما ليل المطي بنائم  
فكانه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم كما قال الشاعر .  
أما النهار ففي قيد وسلسلة      والليل في قعر مسحوت من الساج  
فكانه جعل النهار في قيد والليل في حوف مسحوت أو جعله الاسم أو بعضه .

ورد هذه الأمثلة إلى البلاغة والمهم أن سيبويه أشار إليها بقوله على سعة الكلام وقوله فكانه في كل هذا جعل الليل بعض الاسم الح فجعل الليل بعض الاسم هو الذي صحح الإسناد إليه وهو بعينه ما يقوله اليبانيون ملابس الفعل وإسناد الفعل إلى الملبس محاز عقلي إذا كان غير الفاعل فيما بي له وغير المفعول في المبني للمفعول وذلك المكان والزمان والمصدر ، وفي الإسناد إلى المكان والزمان الخ من هذه الملابس ينزل فيه المسند إليه كأنه بعض الاسم اتساعا .

وكل ما أشار إليه سيبويه في هذا الباب من الاتساع ومن جعل الليل بعض الاسم يرد إلى المجاز العقلي في الاصطلاح الأخير ،

---

( 1 ) ص 98 س أول

فساد المطر الى الليل والنهار وكذا اساد لصيد اليهم والاحبار عن  
النهار بكونه في سلسلة وعن الليل باستقراره في حوف منحوت من الساح  
كل ذلك حرجه على الاتساع وهو في اصطلاح السابيين محار عقلي أو  
استعارة بالكناية على الحلاف ، وليس هذا موضوع تحقيقنا وإنما هي  
أمثلة أوردناها استقى سيويه منها هذه لمعاني

قال سيويه : « هذا باب حري مجرى الفاعل الذي يتعدى فعله  
الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى<sup>(1)</sup> وذلك قولك . يا سارق الليلة  
أهل الدار فتحري الليلة وتقول على هذا الحد سرت الليلة أهل الدار  
على الفعل في سعة الكلام كما قال صيد عديه يوما ووله ستون عماما  
فاللفظ يحري على قوله هذا معطى زيدا درهما ولمعنى إنما هو الليلة  
وصيد عليه في اليومين غير أنهم أوقعوا الفعل عليه لسعة الكلام ،  
وكذلك لو قلت هذا مخرجه اليوم الدرهم وصائد اليوم الوحش ومثل ما  
أحري محري هذا في سعة الكلام والاستحفاف قوله عرو وجل : بل مكر  
الليل والنهار ، فالليل والنهار لا يمكن أن يكونا المكر بيتهما ، فإن سوت  
وقلت يا سارق الليلة أهل الدار كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على  
( سارق ) منصوبا وتكون الليلة ظرفا لأن هذا موضع انفصال وان شئت  
أجريته على الفعل على سعة الكلام قال الشماخ : ولا يحور يا سارق  
الليلة أهل الدار إلا في شعر كراهية أن يوصلوا بين الحار والمحور فإذا  
كان تنونا فهو بمرلة الفعل الناصب تكون الأسماء فيه مفصلة .

رب ابن عم لسلمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل

هذا على سارق الليلة أهل الدار وقال الأخطل

وكرار خلف المحجرين جواده إذا لم يحام دون أشى حديدتها

قد . فإن قلت كزار وطباخ صار بمزلة طاحت وكررت تحريتها  
مجرى السارق حين نوبت على سعة الكلام وقال رجل من بني عامر ،  
أي إذا لم يقصد الطرفية .

ويوم شهدناه سليما وعامرا قليل سوى الطعن الهال نوافل

كما قال ثمانى حجج حححتهن بيت الله :

أشار سيويه بقوله : وان شئت أجرته على الفعل على سعة  
الكلام ثم مثل بقول الشماخ طباخ ساعات الح ، يريد اضافة طباح  
الى ساعات على تشبيه الساعات بالمفعول به لا على الظرف ولا تحور  
الإضافة اليها وهي مقدرة على أصلها من الظرف لأن الظرف يقدر فيه  
حرف الوعاء وهو ( في ) والإضافة إلى الحرف غير حائرة وإنما يضاف  
الى الاسم ، ولما أضاف الطباخ الى الساعات اتساعا عداه على هذا  
التأويل الى الزاد ، لأنه المفعول به حقيقة ، وكذا القول في البيت  
بعده فقد أضاف كزار الى خلف اتساعا ونصب بالنصب الأعلام 1 90  
الحواد به الا أن الاضافة الى خلف أضعف لقلة تمكها في الأسماء .

وفي قوله ويوم شهدناه . . الح نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها  
بالمفعول به اتساعا والمعنى شهدنا فيه وكذا نصب ضمير حجج  
بالمفعول

والاتساع الذي يخرج الطرف عن أصله فيجعله معمولا به أو  
مضافا اليه فيكون اليوم مشهودا والساعات مطبوخة وليدة مسروقة تجوز



في الأساليب أشار إليه سيويه وبينه أحسن بيان وإن كان لم يعطه اسمه الاصطلاحي الذي عرف به أخيراً ، قال السيد : والاتساع في الطرف ألا يقدر معه ( في ) توسعاً ، فيصعب المفعول به كقولك . ويوم شهوده ، أو يضاف إليه على وتيرته كقولك : يوم الدين وسارق الليل ، حيث جعل اليوم مملوكاً واللييلة مسروقة ، قال والاصافة على طريق الاتساع تستلزم فخامة في المعنى فكان عند أرباب البيان بالاعتدال أولى .

ومن قال إن الاصافة على معنى ( في ) فقد نظر على تصحيح لعبارة على ظاهرها قال : واصافة الوصف إلى الظرف المذكور من قبيل المحاز اللعوي عند السيد ومن باب المجاز الحتمي عند التفتارابي ورده السيد بقوله : ومن قال : الاصافة في مالك يوم الدين محاز حتمي ثم رعم أن المفعول به محذوف عام يشهد لعمومه الحذف بلا قرينة ورد عليه أن مثل هذا المحذوف مقدر في حكم الملهوظ فلا محار حكماً كما في وسائل القرية ، إذا كان الأهل مقدراً 1 هـ

وأياً ما كان فهي تحور بلاعي نسبة إليه سيويه ووضحه في كتبه بأمثلة كثيرة ولا يهمنا أن كان هذا الاتساع الذي ذكره مجازاً حتمياً أو لغوياً ، وتقول : ما أنت إلا سير بالرفع فجعلت الأحر هو الأول محار على سعة الكلام من ذلك قول الحنساء :

ترتع ما رتعت حتى إذا أدركت فانما هي أقبال وأدبار<sup>(1)</sup>  
فجعلها الأقبال والأدبار محاز على سعة الكلام كقولك . بهارك

---

( 1 ) الشاهد 272 ص 198 كتاب سيويه ط بيروت باب ما ينتصب به لمظهر على اصمال جعل

صائم وليك قائم ومثل ذلك قول الشاعر وهو متمم بن نويرة .

لعمري وما دهري بتأبين هالك      ولا حزع مما أصاب فأوجعا<sup>(1)</sup>  
جعل دهره الجزع

وفلاً هذا توجيهان آحران أحدهما أن المصدر في تأويل اسم  
الفاعل في نحوه على معنى ما أنت الا ساثر وإنما هي مقبلة مدبرة ولا  
جزع ولا دهر جزع ، وتأويل اسم المفعول في نحو ريد حلق أي  
مخلوق ، والثاني أنه على التقدير مضاف محذوف ، أي دات اقبال  
والوجه الذي ذكره سيويه هنا هو ما ذكره عبد القاهر قال . لا تريد  
بالاقبال والادبار غير معناه حتى يكون المجاز في الكلمة وإنما المجاز  
في أن جعلتها لكثرة ما تقتل وتدبر كأنها تجسمت من الاقبال والادبار  
وليس على حذف مضاف واقامة المضاف اليه مكانه وان كانوا يدكرونه  
منه اذ لو قلنا أريد انما هي دات اقبال وادبار

أفسدنا الشعر على أنفسنا وخرجنا الى شيء مفسول وكلام عامي  
مرذول لا مساغ له عند من له صحيح الدوق والمعرفة نسيانة للمعاني ،  
ومعنى تقدير المضاف فيه أنه لو كان الكلام جيء به على ظاهره ولم  
تقصد بالمبالغة لكان حقه أن يجيء بلفظ الدات لأنه مراد . وروى  
الأخفش في شرح ديوان الحسناء عن ابن الأعرابي أنه روى فانما هو أراد  
فانما فعلها ، فالذي ذكره سيويه من جعل الدهر نفس الجزع وجعلها  
الاقبال والادبار إشارة منه الى التجوز في الاسناد وفي اصطلاح البيهقي  
مجار عقلي على أن الاسناد مجازي بدعوى أن المتقى هو عين البر ،  
بحمل المؤمن كأنه يحسد من البر والرجاح لا يرى غير هذا

( 1 ) المرحم السابق شاهد 273

قال سيويه<sup>(1)</sup> هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام وللايحاز والاختصار . فمن ذلك أن تقول على قول السائل : كم صيد عليه ، وكم غير طرف لما ذكرت لك في الاتساع والايحاز فتقول صيد عليه يومان وانما المعنى صيد عليه الوحش في يومين ولكنه اتسع واختصر ولذلك أيضا وصح السائل كم غير طرف ومن ذلك أن تقول كم ولد له فيقول ستون عما فالمعنى ولد له الأولاد ، وولد له الولد ستين عاما ولكنه اتسع وأوجز ، ومثل ذلك أن تقول كم سير عليه وكم غير ظرف فيقول يوم الجمعة ويومان ، فكم ها ها يمتزلة قوله ما صيد عليه ، وما ولد له من الدهر والايام ، فليس كم ظرفا كما أن ما ليس بظرف ، ومن ذلك أن نقول كم ضرب به فتقول ضرب به صرستان وصرب به صرب كثير .

ومما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى ﴿ واسأل القرية التي كما فيها والعبير التي أقبلنا فيها ﴾ إنما يريد أهل القرية فاختصر وعمل الفعل في القرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ها ها ، ومثله (بل مكر الليل والنهار) وانما المعنى بل مكركم في الليل والنهار ، وقال تعالى : ﴿ ولكن الر من آمن بالله ﴾ إنما هو ولكن الر من آمن بالله ، ومثله في الاتساع قوله عز وجل ﴿ ومثل الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء ﴾ لم يشبهوا بما ينعق وانما شبهوا بالمنعوق به وانما المعنى مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الباعق والمنعوق به الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة الكلام والايحاز لعدم المخاطب بالمعنى ومثل ذلك من كلامهم بنو فلان يطؤون الطريق ، وانما يطؤونهم أهل الطريق ، وقالوا صدنا قنوين وانما يريد صدنا بقنوين

( 1 ) ص 131 م 1

أو صديا وحش قويس وانما قنوا اسم أرص ، ومثله في السعة أنت أكرم  
 عني من أصربك وأنت أنكد من أن تتركه انما تريد أنت أكرم على من  
 صاحب الصرب وأنت أنكد من صاحب تركه لأن قولك أن أصربك وأن  
 تتركه هو الصرب والترك لأن أن اسم وتركه وأصربك من صلته كما تقول  
 يسوءني أن أصربك أي يسوءني صربك وليس يريد أكرم عني من  
 الصرب ولكن أكرم على من الذي أوقع به الصرب ، وقال الحمدي :  
 كأن عديهم بحوب سلمى نعام قاق في بلد قفار<sup>(1)</sup>  
 وقال عمر بن الطميل .

ولأنعيك ف وعوارضا ولأقبل الحيل لابة صرعة<sup>(2)</sup>  
 انما يريد بقا ولكنه حذف وأوصل المع  
 جميع اشارات سيويه عقب هذه الامثلة يترحم بالمصطلحات  
 الآتية :

ايحار حذف . مجاز بالحذف . مجاز عقلي . على التوريع  
 وذلك في اصطلاحات البلاغيين ، والمهم أن سيويه لم يخرجها على  
 حذف المضاف هو اقامة المضاف اليه مقامه كسائر الحويين الذين  
 يعنون بتصحيح العبارة فقط دون نظر الى المعنى الذي طرأ بالحذف  
 ولكنه كان يؤول الأمثلة ويخرجها على أن المع قد استعمل فيها فلم  
 يلاحظ المحذوف على أنه موي وانما لاحظته ليشرح الوضع الآخر الذي

( 1 ) شاهد رقم 189 والشاهد به حذف العدير من قوله عدير نعام واصابه واقامه انعام مقامه  
 اختصارا

( 2 ) شاهد رقم 190 و 26 والشاهد به حذف عوارض على اسقاط حرف الجر ضروره

حدث للتركيب ويعمل الفعل في اللفظ ويشير الى الغرض من الأيجاز والاختصار وأكثر سيبويه من الاستشاف الذي هو على تقدير سؤال ووسمه بلفظة ولم ينقل عن السحويين أنهم يسمون مثله استثناء بل الاستشاف عندهم المقرون بالواو أو الفاء ولكن سيبويه ولد مؤالا وسماه باسمه البيان .

والى باب آخر قال سيبويه في الاستثناء ( باب يحتار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول<sup>(1)</sup> ) وهو لغة أهل الحجاز وذلك قولك ما فيها أحد الا حمارا ، جاءوا به على معنى ولكن حمارا ، وكرهوا أن يدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه محمل على معنى ولكن وعملوا فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم واما بنو تميم فيقولون لا أحد فيها الا حمارا ، أرادوا ليس فيها الا حمارا ولكن ذكر أحدا توكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمى ثم أبدل فكأنه قال ليس فيها الا حمار وان شئت جعلته اسماها قال الشاعر ( وهو أبو ذؤيب الهذلي ) :

فان تعش في قبر برهوة ثاويا أنيسك أصداء القصور تصيح<sup>(2)</sup>  
فجعلهم أنيسه ، ومثل ذلك قوله مالي عتاب الا السيف جعله عتابه كما أنك تقول ما أنت الا سير اذا جعلته هو السير وعلى هذا أشدته بنو تميم قول الساعة الذبياني :

يا دار مية بالعلياء فالسند أقوت وطال عليها سالف الأمد  
وقفت فيها أصيلانا أسائلها عيت جوانا وما بالربع من أحد

(1) ص 426 س 1

(2) الشاهد 43 في جعله الأصداء أنيس الموضع اتساعا ومجرا لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وصدرتها له معام الناس وغوى بهذا مدحبه بني تميم

إلا أوارئى لأيا سسلا ما أنيسها والنؤى كالحوض بالمظلومة الحلد<sup>(1)</sup>

وأهل الحجاز يصبون ومثل ذلك قوله :

وللدة ليس بها أنيس إلا العساير والا العيس

جعلها أنيسها ، وان شئت كان على الوحه الذي فسرتة في الحمار  
أول مرة وهو على كل المعيين إذا لم تنصب بدل ، ومن ذلك من  
المصادر ما له عليه سلطان الا التكلف لأن التكلف ليس من السلطان ،  
ثم ذكر أمثلة نصها أهل الحجاز ورفعا بوتميم الى أن قال وهم يشدون  
( يريد بي تميم ) بيت اس الأيهم التغلبي رفعا

ليس بيني وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وضرب الرقاب

جعلوا ذلك العتاب وأهل الحجاز يصبون على التفسير الذي  
ذكرنا ورغم الخليل أن الرفع في هذا على قوله :

ونخيل قد دلمت لها نحيل تحية بينهم صرب وجيع

جعل الصرب تحيتهم كما جعلوا أتباع الطن علمهم وان شئت  
كانت على ما فسرت لك في الحمار اذا لم تجعله لأنيس ذلك المكان ،  
وقال الحارث بن عباد :

والحرب لا يبقى لجأ حمها التحيل والمراح

الا الفتى الصار في النجدات والمرس الوقاح<sup>(2)</sup>

---

(1) من 544 على أن ألا أوارئى استثناء منقطع لأنه من غير حسن الأمد بين والرفع حائر على البدن

من الموضع

(2) لشاهد 549

وقال :

لم يغذها الرُّسْلَ ولا أيسارُها      إلا طرى اللحم واستحردها<sup>1</sup>

وقال :

عشية لا تعني الرماح مكابها      ولا الس لا المشرفي المصمم<sup>2</sup>

أول سيبويه رفع المستثنى في هذه الأمثلة عند بي تميم على تأويلين قال<sup>(3)</sup> . وأما نوتميم فيقولون لا أحد فيها إلا حمار أراد ليس فيها إلا حمار ولكنه ذكر أحدا تأكيدا لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أبدل فكأنه قال . ليس فيها إلا حمار ، وإن شئت جعلته أسانها ، فجمعهم أنيسه وجعلها أنيسها الأبيات والأمثلة وهي تعبيراته عن التأويل الثاني ، فسبويه قد جعل من البيت الأول : الأصدقاء أنيس الموضع لأنها تقوم في استقرارها بالمكان وعمارتها له مقام الأناس وقوى بهد مذهب بي تميم في أبدال ما لا يعقل ممن يعقل اد جعلوا ما في الدار أحد إلا حمار بمنزلة ما في الدار أحد إلا فلان ، والنصب في هذا أجود لاقطاعه عن جنس الأول وهو مذهب أهل الحجار والأصدقاء جمع صدى وهو طائر يقال له الهامة تزعم الأعراب أنه يحرق من رأس القليل إذا لم يدرك ثأره

---

(1) لشاهد 550 والرسل يس وهو عداء لمحناحين ولأيسر الصارون بالمداخ في المسر يتحرون من الجور يطعمون صغفاء يحي ومسكنه الجير ل فهذه المرأة عبة تدفع لنفسها وتعتدي طرى اللحم

(2) الشاهد 45، انظر ص 429

(3) وقال نماري ان فيه وجه ثلث وهو به حبط ما يعقل بما لا يعقل فصر عن جماعة ذلك تأخذ ثم أبدل حمارا من لفظ مشمل عليه وعلى غيره وبظيره فهو به تعالى ﴿ والله خلق كل د به من ماء فجمعهم من بمشي على بطنه ﴾ الآية - لا أنه بما حبط ما يعقل بما لا يعقل وهو لحية و لها ثم حبر عنها كذا بلفظ ما يعقل وهو ومنهم من ويم فعل فجمعها ما بمشي

فيصبح اسقوني اسقوني حتى يثار به هذا مثل ، وانما يراد به تحريض  
ولي المقتول على طلب دمه ، وبرهوه موضع ، والثاوي : المقيم وحمل  
الأواري بدلا من أحد على أنه من جسس الأحدين . والأواري محاسن  
الخيل واحدها آرى ، وهو من تأريت بالمكان اذ تحسست به واللاى  
الطاء ، والنوى حاجر حول الخباء يدفع عنه الماء ويبعده وهو من نأيت  
اذا بعدت ، وشبهه في استدارته بالحوض ، والمطلومة أرض حفر فيها  
الحوض لغير اقامة لأنها في فلاة فطلمت بذلك لأن معنى الظلم وضع  
الشيء في غير موضعه .

وحمل اليعامز والعيس بدلا من الأنيس على أن ذلك منها ،  
واليعانير أولاد كالخطباء واحدها يعنوز ، والعيس : البياض ، وأصله  
في الليل واستعيرها لبقر الوحش لبياضها ثم أبدل غير طعن الكلى من  
عاتب قول الشاعر .

وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم صرب وجيع  
فقال . جعل الضرب تحيتهم كما جعلوا اتباع الظن علمهم . أي  
اذا تلاقوا في الحرب جعلوا بدلا من تحية بعضهم لبعض الضرب  
الوجيع ، ومعنى دلفت : زحفت والدلف : مقاربة الخطو في المشي ثم  
أنشد من بعد ذلك قول الحارث بن عباد .

والحرب لا يبقى . . . الخ

فاندل الفتى وما بعدها من التخيل والمراح .

وجاحم الحرب معظمها وأشدّها وأصله من تلظى النار والتخيل  
من الخيلاء والتكر والمراح من المرح واللعب ، والمحدثات الشدائد ،  
والنجدة : الشدة في الشجاعة ، وغيرها والوقاح الصلب الحافر وإذا



صلب حافره صلب سائره ، يأتي بعد ذلك البيت الأخيران وهما  
لم يغذها الرسل ولا أيسارها الا طرى اللحم واستحررها

وقوله :

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا السل الا لمشرفي المصمم  
فأبدل الطري من الرسل في البيت الأول وليس من حسه

وصف امرأة معمه تغتدي طرى اللحم ونهي عنها التغدي بالرسل  
وهو اللين لأنه غذاء المحتاجين ونهى عنها أيضا التغدي بلحم الحرور  
والمتحدة للميسر لأنه زاد المساكين والأيسار الصارين بالقдах في اليسر  
وأحدهم يسر وياسر

ثم أبدل المشرفي في البيت الثاني وهو لسيف من الرماح والسل  
وليس من حنسهما على ما تقدم ، وبالصمم الماضي في العظام وصف  
حرًا شديدة اضطرتهم الى اطراح النسل والرماح واستعمال السيف ،  
عنق الأعلم على هذه الآيات بأن ذلك على سبيل لاتساع والمحار  
سيبويه لم يرد على أن قال : جعلها أنيسها جعلوا ذلك العتاب وهو لو  
سقط لم يحرج على هاتين الكلمتين ، لأن كون السيف عتابا  
والبعافير أنيسا الخ لا يراد به الحقيقة ، فما موصع ذلك من علم البلاغة ؟  
وأي مجاز ذلك الذي أشار اليه الأعلم ؟ ذلك ما سيبسط فيه القول بعض  
السط حتى نكون مما لمع اليه سيبويه من المعاني البلاغية على تعبيره ،  
وليعلم القارئ أننا بصدد دراسة عالم من علماء اللغة لا عالم نحوي  
فحسب حتى نقصر دراسته على الناحية النحوية والا أحللتنا بخصائصه .

جعل الرصى<sup>(1)</sup> الضرب الوجيع كالتحية كما جعل السيف كالارض التي يناح عليها أي أن الحسف جعل بدلا من الأرض كما أن الضرب جعل بدلا من التحية ولا يريد أنهما من باب التشية فانه غير صحيح فيهما ، لأن الأول ليس فيه من أركان التشية سوى الحسف ، ولا يقال في مثله الا استعارة وإن كان أصله التشية ، فإن كان المشبه به مذكورا والمشبه غير مذكور فهو استعارة تصريحية ان كانت العلاقة المشابهة والا فهو محاز مرسل ، وان كان العكس فهو استعارة بالكناية والحسف وان أمكن أن يجعل من الاستعارة بالكتابة لكه لما شبه بما بعده وهو تحية بينهم صرب وجيع علم أن مراده أنه من باب التويع وهو ادعاء أن مسمى اللفظ نوعان متعارف وغير متعارف على طريق التحيل وهو من خلاف مقتضى الطاهر بأن يرل ما يقع موقع شيء بدلا عنه مرلته بدون تشيه ولا استعارة سواء أكان بطريق الحمل أو استثناء الأول . تحية بينهم صرب وجيع والثاني في قوله .

وسدة ليس بها أنيس الا اليعاير والا العيس على معنى أبيسها اليعامر أي أن كانت تعد أبيسا وقد يكون بدون الحمل والاستثناء كقوله :

غصبت خيفة أن تقتل عامرا يوم السار فاعقبوا بالصيلم أي أنهم لما طلبوا اليه العتب وصعنا لهم السلاح مكانها وهذا تهكم ، والصيلم : الداهية ، وقد قالوا إن قوله . تحية بينهم صرب وجيع ليس من باب التشية قطعا اذا المعهود في التشيه أن يشه الأول

(1) ص 574 شرح الرصى ج 2

وبالثاني لا العكس اد لا يقال في ريد أشد أن أسد مشبه بزيد ، ولم يحيروا أيضا أن تشبه التحية بالصر ، وقالوا إنه من باب التويع وليس من المحاذ في شيء لأن طرفيه مستعملان في حقيقتهما ولا من التشبيه لأن التشبيه يعكس معناه ويصده

قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الإعجاز ، اعلم أنه لا يحور أن يكون سبيل قوله لعاب الأفاعي القاتلات لعابه سبيل قوله عتاك السيف ، لأنه في بيت أبي تمام على أنك تشبه شيئا بشيء لجامع بينهما في وصف وليس المعنى في عتاك السيف على أن تشبه عتاه بالسيف ألا ترى أنه يصح أن تقول ، مداد قدمه قاتل كسم الأفاعي ولا يصح أن تقول عتاك كالسيف ، اللهم إلا أن تحرج إلى باب آخر ، وليس هذا عرضهم بمثل هذا الكلام ، اد لا تريد أنه عاتب عتانا حشاشا مؤلما ، ثم أنك اذا قلت : السيف عتاك خرحت به إلى معنى حادث وهو ان ترعم أن عتاه قد بلغ في إيلامه وشدة تأثيره معادلة السيف كأنه ليس بسيف انتهى

ثم قالوا وليس هذا من قبيل التشبيه الذي ذكر معه ما يحيل دحول أداة التشبيه كقوله أسد دم الأسد الهزير خصابه .

فانه لا سبيل إلى التصريح بأداة التشبيه لدلالة التشبيه على أنه دون الأسد ، ودلالة الوصف على أنه فوقه فالوصف مبع ، وأما هنا والتشبيه بعكس المعنى المراد . وأيضا فان المقصود معنى ما صدر به يعني لا تحية بينهم والتشبيه لا يفيد هذا المعنى ، منهم سيويه وقد فصله في باب الاستثناء من كتابه وقال ابن عصفور وابن الطراوة اذا كان المستدأ أو الحبر معرفتين فما أن تكون احدهما قائمة مقام الأخرى أو مشبهة بها أو هي نفسها فان كانت قائمة مقامها كان الحبر ما تريد اثباته

نحو قول عبد المذك كان عقوبتك عزلك وكان زيد زهيراً ، فالعزل ثبت  
لا العقوبة والتشبيه بزهير ثبت ولو قلت كان عزلك عقوبتك كان معاقب  
لا معرولاً ولو قلت كان زهير ريذا أثبت التشبيه لزهير بريد ، قال ابن  
الطروقة قد غلط في هذا جملة الشعراء ومنهم المنبجي في قوله

ثبت كريم ما يصون حسابها إذا نشرت كان الهيات صوابها

برفع الهيات ونصب صوابها فذمه وهو يريد مدحه ألا ترى أنه  
أثبت الصون وهي الهيات كأنه قال الذي يقوله له مقام الهيات أن  
تصان ، وقد أحيب عن المنبجي بدلالة المقام مثلاً ، فاد لم يكن في  
شيء من أطرافه تحوز ولم تقصد التشبيه فهو حقيقة يحفل بدل لشيء  
القائم مقامه فردا منه ادعاء فالتصرف في البسطة ، وعلى هذا فسيبويه  
يقصد من التوسع هذا الادعاء إلى ما يريد الأعلام من التوسع المحاري  
ألا إذا أردنا بالمجارها مطلق التوسع . ثم قيل ألا ترى أنك لو قلت

إن كان الضرب تحية فهو تحيتهم كان حقيقة قطعاً جعل المقدر كالظاهر  
وهو نوع على حدة من خلاف مقتضى الظاهر ، وأما وجه بلاغته وعلى  
ماد يدل فقد حققه صاحب الكشف : قال في تفسير قوله تعالى .  
﴿ يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم ﴾ وهو من باب  
تحية بينهم صرب وحيح وما ثوابه إلا السيف ، وبياضه أن يقال : هل لزيد  
مال وبنون فتقول ما له وبنوه سلامة قلبه ، تريد نفي المال والبنون عنه  
واثبات سلامة القلب له بدلا عن ذلك ، وقال في موضع آخر أنه يدل  
على ثبات النفي فمعنى ليس بها إلا اليعامر أنه لا أيس قطعاً ، لأنه  
جعل أيسها اليعامر دون غيرها ، وهي ليست بأيس قطعاً ، فدل على  
أنه لا أيس بها وهو قريب مما لو قلت إن كانت اليعامر أنيساً ووجه دلالة  
على ثبات النفي أنه استعملته العرب مراداً به المحصر

والحصر قد يدل عليه الكلام كالجواد زيد والكرم في العرب وشر  
أهرذانات ، ولذا ذكر الحاة في باب الاستثناء . والحصر الملاحظ فيه  
حاء على بهج الاستثناء المنقطع لأنه من التنوين عند الخليل وعلي هذا  
وصح افادته ثبات النفي وظهر عدم التجوز في مراداته وأنه لا يتصور فيه  
التشبيه .

والتنوين المذكور قد يستعمل في مقام التهكم وقد صرح به ابن  
فارس في باب فقه اللغة في باب ما يحري مجرى التهكم والهزء فقال  
ومن هذا الباب أتاني فقرتيه .

حفاء وأعطيته حرمانا ، وقال المرزوق :

قرنيا هم المأثور البيض كالدمى

وقد يستعمل بدونه كما في قوله تعالى . ﴿ يوم لا ينفع مال ولا  
بنون الا من أتى الله بقلب سليم ﴾ وفي الحديث من كان له إمام فقراءة  
الإمام قراءة له وقد فسر بهذا المعنى ولا يمكن فيه التهكم . هذا ما  
يمكن أن يقال في هذا الموضوع .

وهذه أمثلة مما ورد في الجزء الأول الذي ورد كله في التراكيب  
أي علم النحو بينما راعى جل الجزء الثاني في الأنية .

## باب من الفعل يبدل فيه الآخر من الأول ويجري على الاسم لجرير :

لحرير .

لقد لمتنا يا أم عيلان في السرى وبمت وما ليل المعطى بسائم<sup>(1)</sup>  
الشاهد في الأحبار عن الليل بالنوم اتساعا ومحازا والمعنى وما  
المعطى بسائم في الليل وصف أنه عدل في ادمان ومواصلة سرى الليل  
فكان يلومنا في ذلك من ينام عنه ونصلي شدته دونه لما نرجو من الفائدة  
في عيه فلا نصغي الى لومه فيه وعزله .

هذا باب من اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل المضارع في  
المفعول في المعنى فإذا أردت من المعنى ما أردت في فعل كان متونا  
نكره ، وتقول في هذا الباب هذا صارب زيد وعمرو اذا أشركت بين الآخر  
والأول في الجار لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف فيمتنع أن  
يشرك بينه وبين مثله وأن شئت نصسته على المعنى وتصغر له ناصبا  
فتقول : هذا صارب زيد عمرا كأنه قال ويصرب عمرا ومما جاء على  
المعنى قول جرير :

جئني بمثل بي ندر لقومهم أو مثل أسرة مسطور من سيار  
وقال كعب بن حميل التعلبي :

أعني ببحوار العنان تحالنه اذا راح يردى بالمدجج أحردا

---

(1) ص 99 من كتاب سبويه طبعة بيروت شاهد 19،

وأبيض مصقول السطام مهيدا      وذا خلق من نسج داود مسردا<sup>(2)</sup>  
فحملة على المعنى كأنه قال واعطني أبيض مصقول السطام أو  
قال هات مثل أسرة منظور بن سير والنصب في الأول أقوى وأحسن  
الشاهد في حمل أبيض على معنى حوار العنان ، لأن معه  
أعطني وتاولني خور العنان وأبيض مصقول السطام ، وجعل سيبويه هذا  
تقوية بالنصب المعطوف في قولك : هذا صارب زيد وعمرا ، لأن  
المعنى يضرب زيدا وعمرا وأراد حوار العنان فرسا مقادا متأيا لـ  
العنان عند الجذب والتعريف والخوار الضعيف اللين ، فقد رأينا أن  
سبويه مراعاة للمعنى عدل عن التشريك في الحار ونصبه على إصمار  
فعل وذلك في مثل وأبيض .

ومما حمل على المعنى فصب على الطرفية لا على المععولية  
قول الشاعر :

فقصرن الشتاء بعد عليه      وهو للذود أن يقسمن حار  
الشاهد فيه نصب الشتاء على الطرف جوازا لما فيه من التوقيت ،  
لأنه زمان بعينه أو جوازا لكم لما فيه من الكمية المعلومة ، لأنه فصل  
يقتضي ريع العام      وصف نوقا قصرت ألسنها على فرسه وحميته لها  
ومنع من أن يغار عليها فتقسم وحصر فصل الشتاء لأنه أشد الرمان  
عندهم والجار هنا الجير المانع تقول العرب أنا أجارك منه أي محيرك ،  
وأنشد في الباب لأبي النجم : أتى لها من أيمن وأشمل . الشاهد فيه  
قوله من أيمن وأشمل وإخراجها من أن يكونا ظرفا لدخول من عليهما .

وصف طليعا وبعامة فقال : كلما أسرعت إلى أدحيها وهو مبيصها

---

(1) ص 106 من كتاب سيبويه طبعه بيروت شاهد 138

عرض لها يمينا وشمالا من علاحها ويروي يبرى لها أي يعرض وأنشد  
في الباب لعمر بن كلثوم :

وكان الكأس محراها اليمينا<sup>(1)</sup>

قال البغداد في الحراة .

صددت الكأس عن أم عمرو وكان الكأس محراها اليمينا

ورد هذا الشاهد في باب ما ينتصب من الأماكن والوقت وذاك لأنها  
ظروف يحتتمع فيها الأشياء وتكون فيها ما تنصب لأنه موقع فيها ويكون  
فيها وعمل فيها ما قبلهما كما أن العلم إذا قلت أنت الرجل علما عمل فيه  
ما قبله وكما عمل في الدرهم عشرون إذا قلت عشرون درهما كذلك  
يعمل فيها ما بعدها وما قبلها فالمكان قولك هو حلقك وهو قدامك  
وأمامك وهو تحتك وقبالتك وما أشبه ذلك ومن ذلك أيضا هو ناحية من  
الدار وهو ناحية الدار وهو ناحيتك وهو نحوك وهو مكانا صالحا وداره  
دات اليمين وشرقي كذا . قال الشاعر وهو جرير :

هبت جنوبا فذكرى ما ذكرتكم عند الصفاة التي شرقي حوران<sup>(2)</sup>

وقالوا منازلهم يمينا ويسارا وشمالا قال عمرو بن كلثوم .

صددت الكأس عما أم عمرو وكان الكأس محراها اليمينا

أي ذات اليمين ، وحدثنا بذلك يونس عن أبي عمرو وهو رآه  
وتقول هو قصدك .

---

(1) ص 136 ، 137 شاهد 196

(2) شاهد 197



كما قال الشاعر وسمعا بعض العرب يشده كدا .

سرى بعدما عار الثريا بعدما      كأن الثريا حلة الغور فحل  
أي قصده يقول هو حلة الغور أي قصده ، سمعا ذلك ممن يوثق  
به من العرب ويقال . هما حطان حابتي أنفسهما يعني الحطين اللدين  
اكتناه حبي أنف الطيبة قال الأعشى .

نحر الصوارس يوم الحوصاحية      جبي فطيمة لا ميل ولا عرل  
فهذا كله ينتصب على ما هو فيه وهو غيره وصار بمنزلة النون الذي  
يعمل فيما بعده نحو العشرين ونحو هو حير ملك عملا فصار هو حلفك  
وريد حلفك بمنزلة ذلك والعامل في حلف الذي هو موضع له والذي هو  
في موضع حره ، كما أنك اذا قلت : عبد الله أحوك فالأحر قد رفعه  
الأول وعمل فيه وبه استغنى الكلام وهو مفصل منه ومن ذلك يقول  
العرب هو موضعه وهو مكانه ونذا مكان هذا وهذا رجل مكانك ذا أردت  
البدل كأنك قلت هذا في مكان ذا وهذا رجل في مكانك ويقال للرجل  
اذهب معك بملان فيقول معي رجل مكان فلان أي معي رجل يكون بدلا  
منه ويعني عناه ويكون في مكانه واعلم أن هذه الأشياء كلها انتصابها  
من وجه واحد ومثل ذلك هو صدرك وقربك واعلم أن هذه الأشياء كلها  
قد تكون أسماء غير ظروف بمنزلة ريد وعمرو وسمعا من العرب من  
يقول

دارك      دات      اليمير      قال الشاعر وهو ليد .  
فعدت كلا الفرحين تحسب أنه      مولى المخافة حلفها وأمامها  
ولسيبويه رحمه الله بحث في غاية الطرافة يتصل بهذا البيت أعني

استعمال اللفظ ظرفا حيا واسما غير ظرف حيا آخر بعنوان ( باب وقوع الأسماء ظرفا وتصحيح اللفظ على المعنى<sup>(١)</sup> جعل فيه ( متى ) جواب طرف وغير ظرف وهي من أسماء الزمان كما جعل ( أين ) من أسماء المكان كذلك وهكذا ( كم ) إلا أنه خصها في حالة ظرفيتها دون الأولين بالدخول على الطرف العام المتصل الذي لا يحور التعييص فيه مثل سير عليه الليل والنهار والظهر ، لأنها لا تكون جوابا إلا على العدة التي احتضت بها كم أي عدة الليل والنهار من الساعات وعدة الظهر من الأيام ، يقول عن متى : من ذلك قولك متى يسار عليه وهو يجعله طرفا فيقول اليوم أو غدا أو بعد ذل وذلك في المستقبل ، وتقول كم سير عليه فتقول أمس وذلك في الماضي يكون طرفا على أنه كان السير في ساعة من سائر ساعات اليوم ، ويجوز أن يكون السير في اليوم كله ، لأنك تقول سير عليه في اليوم وذلك على الطرف ، كما جعل سيبويه جواب هذه الآيات من الأسماء غير ظروف تقول : سير عليه اليوم بالرفع ومعناه سير عليه سير اليوم ، والرفع على سعة الكلام والايحاز ، كأنه قال : أي الأحيان يسار عليه أو سير عليه وذلك يكون على ( كم ) غير ظرف وعلى ( متى وأين ) غير ظرفين وتختلف كم عن متى وأين أن كم يأتي في جوابها الظرف العام المتصل الذي لا يحور التعييص فيه مثل سير عليه الليل والنهار والظهر ، لأنها لا تكون جوابا إلا على العدة ، وكم هي الصالحة للعدة ، لأن المراد في كم سير الله فيجاب عدة الأيام والليالي فهي هنا ظرف مختص بكم لأنه لا يصح أن تقول لقيته اليوم وأنت تريد لقاءه في ساعة دون الساعات إلا أن تريد سير الله الدهر أجمع

(١) ص 133 انظر سيبويه ص 31. dhk gfd a 203 وشرح الفوائد السع الطوار 565

على التكثير فلا يصلح المثال جوابا لمتى في قولك متى لقيته ، وتحرى  
الأماكن في أين مجرى ( متى ) في الأيام والديالي بمعنى لقيته كل  
اليوم ، وإنما تصلح جوابا لكم بمعنى لقيته عدة الساعات .

وإنما يصلح الاستغراق على السعة في حالة الرفع فقد يقول  
الرجل سير عليه الدهر وهو يعني بعض الدهر ويكثر ذلك كما يقول  
الرجل جاءني أهل الدنيا وعسى أن لا يكون حاءه الا حمسة وستكثر  
وكذا شهرا ربيع حين تشبه جاء على السعة عندهم ، ولا يجوز أن  
تقول : يضرب شهري ربيع وأنت تريد أحدهما يعني على الطرفية كما  
لا يجوز في اليومين وما شابههما ، وتقول : يذهب الشتاء وانطلقت  
الصيف سمعا العرب الفصحاء يقولون انطلقت الصيف أحروه على  
جواب متى لأنه أراد أن يقول في ذلك الوقت ولم يرد العدد كما أجره  
على كم لما فيه من الكمية المعلومه لأنه فصل يقتضي ربع العام وكذلك  
ظرف المكان تكون على الاختصار والسعة فترفع سير عليه ليل طويل  
سواء وصف سماء وصف الليل أم لا ان أردت هذا المعنى وان شئت  
جعلته ظرفا مثل أين سير عليه فتقول : خلف دارك بالنصب والنصب  
على الاستغراق والرفع على الاتساع ولا يجوز أن يراد بالحرف غير ما  
أراد النحويون

واسم الرمان والمكان المحصور يصلح لمتى وأين كما يصلح لكم  
وينصب حينئذ على الطرفية والاسم غير المحصور كالدهر يصلح لمتى  
وأين على الاتساع مراد به البعض مرفوعا أما اذا جعل ظرفا فإنه يصلح  
لكم على العدد دون متى وأين اللذين لا يصلح لهما الظرف الا اذا كان  
معينا كرمضان أو موضوعا أو معرفا مثل سير عليه يوما أتانا فيه فلا في  
الزمان أو سير عليه خلف دارك ، في المكان ، فمعنى الطرفية يتعين له

النصب ومعنى السعة يتعين له الرفع .

ولدقة هذا الموضوع أحب أن الخصه<sup>(1)</sup> فأقول وبالله التوفيق :

الزمان أربعة أقسام : أولها المعين بالعملية للمعدود الدال بلفظه على عدد محدود مثل رمضان المحرم من غير أن يذكر قبلهما كلمة شهر الصيف أو الشتاء . وهذا القسم يصلح لأداتي الاستفهام ( كم ) و ( متى ) نحوكم شهرا صمت ، متى رجعت من سفرك ؟ والجواب : صمت رمضان ورجعت الصيف .

ثانيها : غير المعين وغير المعدود فلا يصلح جوابا لواحد منهما مثل حين وقت .

ثالثها : المعين غير المعدود فيقع جوابا لأداة الاستفهام ( متى ) فقط مثل يوم الخميس وكلمة وشهر المصاف الى اسم بعده من أسماء الشهور مثل شهر صفر - شهر رجب - وذلك جوابا عنها على قول القائل : متى حضرت ، متى تغيت ؟

رابعها : المعدود غير المعين فيقع جوابا لأداة الاستفهام « كم » فقط نحو يومين - ثلاثة أيام - أسبوع - شهر - حول - والذي يصلح جوابا للأداتين كم ومتى ( أو أين مثل متى إلا أنها للمكان ) وهو القسم الأول أو يصلح جوابا للأداة وهو القسم الرابع يستغرق الحدث ( المعنى ) الذي تضمنه ناصبه سواء أكان الجواب نكرة أم معرفة ، بشرط ألا يوجد ما يدل على أن الحدث مختص ببعض أجزاء ذلك الزمان ، فإذا قيل كم سرت ؟ فأجبت شهرا وحب أن يقع السير في جميع الشهر ليله وبهاره إلا

---

(1) من مراجع هذا الموضوع الهمع ج 1 ص 197 والبيان ج 2 ص 95

إن قامت قرية تدل على أن المقصود المبالغة والتحور ، وكذا إن كان  
الجواب المحرم مثلاً ، وكذا يقال في الأبد والذهر مقروبين بكلمة  
( أل ) فالحدث الواقع من ناصهما يستغرق ليلاً ونهاراً

فإن كان حدث الناصب أي معناه محتصاً ببعض أحرء الزمان فد  
قيل كم سرت ؟ فأجبت شهراً وحب أن يقع السير في جميع الشهر ليله  
ونهاره والا إن قامت قرية تدل على أن المقصود المبالغة والتحور  
وكذا إن كان الجواب : المحرم مثلاً فإذا كان حدث الناصب أي معناه  
محتص ببعض أحرء الزمان استغرق بعضها الذي يحتصر به وانصب  
عليه وحده دون غيره من الأحرء الآخر فإذا قيل كم صمت ؟ فكان الجواب  
شهراً ، انصب الصوم على الأيام دون الليالي لأن الصوم لا يكون الا  
نهاراً وإذا قيل كم سريت فكان الجواب ( شهر ) انصب السري على  
الليالي دون الأيام لأن السري لا يكون الا ليلاً وكذا يقال في الليل والنهار  
معرفتين ، فالحدث الواقع على كل منهما متصور على غرضه الخاص .

وعبر ما سبق في ١ ، ٢ يجوز فيه التعميم والتعريض كيوم وليلة  
وأسماء أيام الأسبوع وأسماء الشهور بشرط أن يذكر قبلها المصاف وهو  
كلمة شهر كشهر رمضان وشهر المحرم وهكذا رأي آخر من عدة آراء في  
هذا البحث هو أن ما صح جوازا لأداة الاستفهام كم أو متى يكون الحدث  
( المعنى ) في جميعه تعميماً أو تشبيهاً فإذا قلت سرت يومين فالسير  
واقع في كل منهما من أوله إلى آخره وقد يكون في كل واحد من التقسيط  
أذنت ثلاثة أيام ومن الصالح لهما تهجدت ثلاث ليال .

أرأيت دقة بعد هذه الدقة في تعيين المعنى المراد دون اكتفاء  
بنصب الطرف ومعنى الطرفية يتعين له النصب ومعنى السعة يتعين له  
الرفع ، فالأسماء إذا وقعت ظروفها أو غير ظروف جعل أعرابها حسب ما

توضح من معنى بل إن جواب الحروف في الكلام يختلف في تبيان  
المعنى فقد يصلح لكم ما لا يصلح لمتى وأين كما في الليل والنهار  
والدهر المص الذي لا يصح منه العص الا على التابع العددي .

الا أن الحق أبلغ والباطل لحليج والباطل هو اتهام النحويين  
بالحري وراء الصناعة . ومما حمله سيويه على المعنى الثانوي البعيد  
وحمله غيره في الإعراب على غير المراد منه ما ينتصب على اضممار  
الفعل المتروك اظهاره . انتهوا خيرا لكم ، ووراءك أوسع لك وحسبك  
خيرا لك اذا كنت تأمر ، وذلك قول الشاعر وهو ابن أبي ربيعة :

فواعديه سر حتى مالك أو الربا بينهما أسهلا<sup>(1)</sup>

واما نصت خيرا لك وأوسع لك لأنك حين قلت انت انته فانت تريد  
أن تحرجه من أمر وتدخله في آخر ، وقال الخليل كأنك تحمله على هذا  
المعنى كأنك قلت انت وادخل فيما هو خير لك فنصبته لأنك قد عرفت  
أنك إذا قلت له انت أنتك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب وحذفوا  
الفعل لكثرة استعمالهم اياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على  
أمر حين قال انت فصار بدلا من قوله : انت خيرا لك وادخل فيما هو خير  
لك ونظير ذلك : انت يا فلان أمرا قاصدا انما أردت انت وآت أمرا قاصدا  
الا أن هذا يجوز لك فيه اظهار الفعل فانما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول  
به لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم ما  
رأيت كاليوم رجلا وسرحتا مالك موضع بعينه والسرحتان شجرتان شهر

---

(1) ص 169 لشهد 225 على نصب أسهل باضممار فعل دل عليه ما قلناه لأنه لما قال فواعدي سر  
حتى مالك أو الربا بينهما علم أنه يريد لها داعي إلى تبيان أحدهما فكأنه قد انت أسهل  
لأمرين وغير سيويه تقديره بكر أسهل عليه وقد بين بطلان ذلك وعلة امتناعه

لموضع بهما والربا جمع ربة وهي المشرف من الأرض

ولعل خبر ما يمثل لنا تنجية الاعراب للمعنى ما أنشدته سيويه في  
باب ( احراء الصفة على الاسم فيه في بعض المواضع أحسن

وأي فتى هيجاء أنت وحرارها إذا ما رجال بالرحال استقلت<sup>(1)</sup>

الشاهد فيه عطف جارها على فتى هيجاء والتقدير أي فتى هيجاء  
وأي حرارها أنت ، فحارها نكرة لأن أبا إذا أصبحت الى واحد لم يكن الا  
نكرة لأنه فرد الحس فحارها وان كان مصافا الى صمير هيجاء فهو نكرة  
في المعنى لأن صمير الهيجاء في العائدة مثلها فكأنه قال : أي فتى  
هيجاء وأي حرارها أنت ولا يجوز رفعه لأنه اذا رفع فهو على أحد وجهين  
أما أن يكون عطفا على أي او عطفا على أنت فن كان عطفا على أي  
وجب أن تكون باعادة حرف الاستهزام وخرج عن معنى المدح فيصير أي  
فتى هيجاء وجرارها أنت ، وإن كان عطفا على انت صار التقدير أي فتى  
هيجاء أنت والذي هو جار الهيجاء فكأنه قال أنت ورجل اخر حار هيجاء  
ولم يقصد الشاعر هذا والهيجاء الحرب ومراد بفتاها القائم بها الملقى  
فيها وحرارها المحير منها الكافي لها ومعنى استقلت نهضت .

ومما تجاوز به سيويه المعاني الأولية التي تبدو للمعرب فيظن أنها  
أحوال وحملها سيويه على التعظيم قول عمرو بن شاس الأمدى .

ولم أر ليلي بعد يوم تعرضت بين أثواب الطراف من الأدم  
كلابية وريّة حترية نأتك وخانت بالمواعيد والذمم<sup>(2)</sup>

(1) ص 585 الشاهد 359

(2) لشاهد 424 ص 336

الشاهد في نصب كلابية وما بعدها على التعظيم ونصب أساس على الاختصاص والتشنيع وليست بأحوال لفساد المعنى على ما بينه سيويه والطراف قبة من آدم وهي لأهل الثروة والعنى وأراد بأثوابها المستور وقوله كلابيه وبرية وحبثرية نسبة إلى قبيلها ثم إلى فصيتها ورهطها لأدنى إليها تفخيما لها ومعنى نأتك عدت عنك يقال نأتبه وبأيت عنه بمعنى .

ومن القواعد المشهورة أن العنادى الشبيه بالمصنف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا ينصب ويكون معربا ، وقارىء الشاهد الآتي لا يستطيع أن يدرك إلا بعد تفكير عميق أن المنادى الآتي نكرة مقصودة مبنية على الضم بليت

ألا بيت بالعلياء بيت ولولا حب أهلك ما أتيت<sup>(1)</sup>

فالكلام انتهى عند النداء وبدأ كلاما آخر بقوله : بالعلياء بيت لي وهذا هو الفصل في اصطلاح البلاغيين حوانا عن سؤال سائل فكأن سائلا قال لماذا تنادي فقال لي بالعلياء بيت ، وهو من شواهد سيويه نسبة إلى عمرو بن مقاس ، وأورده في باب النداء قال الأعلم الشتمري الشاهد فيه رفع البيت لأنه قصده بعينه ولم يصمه بالمجرور بعده فينصه ، لأنه أراد لي بالعلياء بيتا ولكي أؤثرك عليه لمحتني في أهلك .

وفي باب المفعول المطلق لا يكتفي سيويه بالتحدث عن أن حذف عامل المصدر يصير الجملة مرفوعة فيعربها مبتدأ وإنما يعلل لماذا

---

(1) لشاهد 461 ص 365 طبعة بيروت



عدل عن النصب الى الرفع ان الجملة قد انتقلت من أن تكون جملة فعلية تفيد الحدوث الى جملة اسمية تفيد الدوام الثبوتي وشاهد ذلك .

عجب لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجب<sup>(1)</sup>

أورده سيويه بأنه على اضممار مبتدأ أي أمري عجب ، وقال الأعلام وتبعه ابن خلف يجوز أن يكون مرفوعا بالابتداء وان كان نكرة لوقوعه موقع المنصوب ويتضمن من الوقع موقع الفعل ما يتضمن المنصوب فيستغني عن الخبر لأنه كالفعل والفاعل فكأنه قال أعجب لتلك القضية أو خبره لتلك وهذا هو المعهود في المصادر المنصوبة اذا رفعت جعلت متدا وحل متعلقها خيرا مثل . الحمد لله والسلام عليك لتكون في معنى الأصل أعني الجملة الفعلية لا تزيد عليها إلا بالدلالة على الثبات وقد يحل غير متعلقها خيرا كقوله تعالى ( فصبر جميل ) أي أحسن من غيره .

ولعلماء المعاني رأي آخر فقد قال السيد في شرح المفتاح إن الاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه تعرض لاقتترانه بزمان وحدوثه فيه ولا لدوامه نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل حار أن يقصد به الحدوث بمعونة القرائن كما في ضائق ويحوز أن يقصد به الدوام في مقام المدح والمبالغة ، وكذا حكم اسم المفعول وأما الصفة المشبهة فلا يقصد بها إلا محرد الثبوت وصفا أو الدوام باقتضاء المقام ، والجملة الاسمية اذا كان حرها اسما فقد يقصد بها الدوام والاستمرار الثبوتي بمعونة القرائن واذا كان خبرها مضارعا فقد يعتر استمرارا تجديديا ، وهذه الافادة أيضا بمعونة القرائن

---

(1) الشاهد 262 ص 189 ح 1

كما في ( الله يستهزيء بهم ) لكن هذا الاستمرار التجديدي مستفاد من المضارع في الحقيقة ، وفائدة الحملة الاسمية هاها تقوى الحكم ، وليس كل جملة اسمية مفيدة للدوام فان قولك ريد قام يفيد تحدد القيام ، فقول الشارح هنا : انما وحب حذف الفعل لأن المقصود من مثل الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث والتحدد الح ، مشكل ، لأنه ها حملة اسمية حرها فعل مضارع أو اسم فاعل ( مقدر بالظرف ) عجب يستقر أو مستقر دال على الحدوث لعمله فهي للاستمرار التجديدي لا الدوامي ، وحيث لا فرق بين ذكر العامل وحذفه ، لأن التقدير ما ريد الا يسير سيرا وزيد يسير سيرا ، فكيف جعل العرض من هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له مع أن الحملة الاسمية حرها مضارع فان أجيب بأن الحملة انما أفادت الحصر أو التكرير أو الدوام الثبوتي للزوم حذف العامل ، ورد عليه الحملة الاسمية التي حرها ظرف اذا قدر المتعلق فيها فعلا فانها لا تفيد الدوام الثبوتي مع لزوم حذف العامل .

فان أجيب بأن الدال على الدوام الثبوتي انما هو الحصر أو التكرير لا الجملة الاسمية التي قدر خبرها فعلا كما يدل عليه قوله بعد ذلك لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام ورد عليه أن كلامهم مطلق لم يفيد بهذا القيد .

ومراد الشارح من استعمال المضارع للدوام انما هو مطلق الدوام بصرف النظر عن الثبوت والتحدد لأنه لا يفيد الثبوتي إلا بالقرينة .

وقول الشارح : لما كان المراد التخصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلا يريد أنه قد علم أن الدال للدوام عنده هو الحصر

أو التكرير فالترم حذف ما دلالة تنافي ذلك وهو العامل لأنه إما فعل وهو موضوع للتحديد واستعماله في الدوام إذا كان مضارها ليس وصفا بل بالقرائن فنظرنا إلى أصل الوصف والتزم حذفه وفيه أن المحذوف كالثابت كما يدل عليه كلامهم في متعلق الطرف الواقع حره إذا أقدر بالفعل وقوله أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل أي للتحديد فلا يفيد الاستمرار وضعاً وإن استعمل فيه بمعونة القرائن

وفيه أيضاً أن المحذوف كالثابت في عمله إنما ينافي جملة على الاستمرار الثبوتي إذا كان عاملاً في المفعول ، أما عمله في الطرف أو في المفعول المطلق كما هنا فلا ينافي إعادته للدوام الثبوتي وأما إذا عمل في المفعول به فانه مفيد الاستمرار التحديدي فصح كلام الشارح أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عامتها لزيادة المبالغة في الدوام وأن وجه رفعه على الخبرية كما ورد سيويه إنما هو لإفادة هذا المعنى فوق كونه حراً أو مبتدأ عاملاً في الطرف

ومن الشواهد التي اختلف الاعراب فيها باختلاف المعنى ما ذكره سيويه في باب ما أخرى محرى ليس في بعض المواضع سبعة أهل الحجار ثم يصير إلى أصله<sup>(1)</sup> تقول ما عبد الله حارحاً ولا معر ذهب ترفعه على أن لا تشرك الاسم الآخر في ما ولكن تتدنه أي على الاستفهام ، ثم يوضح سيويه الفرق بين التشريك في الحكم لأعرب (الوصل في اصطلاح البلاغيين) والاستثاف بالمحيء بالفعل لماضي ليتصح معنى التشريك أو الاستثاف فيورد المثال ، ما كان يريد داهما ولا

(1) الشاهد 42 من الكتاب ص 42

عمرو مطلقا فالتشريك هنا في تسليط الكينونة في الماضي على الإطلاق عمرو ، أما اذا جعلت عدم ذهاب زيد الآن لا في الماضي فإليك تستأنف فتقول ما كان عبد الله مطلقا ولا زيد داهب .

والوجهان جائزان في ما ، الاشتراك بالنصب ليس زيد ولا أخوه داهيين وما عمرو ولا خالد منطلقين بالاشتراك في ليس ، وفي ما ، ويجوز ما عمرو ولا خالد مطلقان على الاستئناف إلا أن معنى الاستئناف نفى شيء غير كائن في حال الحديث ، والاستدعاء في كان أوضح لأن المعنى يكون على ماض وعلى ما هو الآن .

ويفرق سبويه بين كان وليس وما في الاعمال ففي ما يكون النصب اذا كان مرفوع الوصف من سب اسم ما مثل ما زيد عاقلا ولا كريما أبوه ، كما يجوز الرفع ولا كريم أبوه ، أما اذا كان أحنيا وجب الاستئناف والرفع مثل ما زيد ذاهبا ولا عاقل عمرو لأنه ليس من سببه .

وفي الأحبي يحور النصب مع كان وليس لجوار تقدم الخبر منهما بخلاف ما فلا يجوز ما زيد مطلقا ولا ذاهبا عمر ، لأنه لا يصح ما ذاهبا عمرو

أما في السببي حينما نضع المظهر كان المضمرة وتقدم الخبر مثل ما زيد ذاهبا ولا محسن زيد ، وزيد الثاني هو زيد الاول فالرفع أجود لأن في الوصف صميرا فإذا لم تذكر الاسم الطاهر زيد اضطررنا الى اظهار الصمير فقلنا ما زيد ذاهبا ولا محسنا هو مع أن المكان للاضمار في الوصف فالكلام يصير ضعيفا ركيكا حينما نقول ما زيد مطلقا زيد .

وتكرير الاسم مطهرا في جملتين أحسن من تكريره في جملة واحدة لأنه يستعي بعضها عن بعض ولا يكاد يذكر الا في ضرورة

كقولك زيد صرب ريذا فإن كانت إعادته في حملتين حسن كقولك زيد لقبته وريد أكرمه لأنه قد يمكن أن يسكت عن الحملة الأولى ثم يستأنف الأخرى بعد ذكر رحل غير زيد فلو قيل زيد صربته وهو أهسته لحاز أن يتوهم الصمير لغير زيد فإذا أعيد مظهرا أزال التوهم ومع إعادته مؤهرا في الحملة الواحدة كقولك زيد صربته لا يتوهم الصمير لغيره لأنك لا تقول زيد صربت عمرا ، والإظهار في مثل هذا أقل لأنه لا يشكل ومثال القبيح الذي تكرر في حملة واحدة :

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نعص الموت ذا العسى والمقيرا<sup>(1)</sup>

ومثال الحسن الذي تكرر في حملتين :

لعمرك ما معن تشارك حقه ولا مسيء معن ولا متيسر<sup>(2)</sup>

أما الأجنبي كلية عن اسم ما فلا يجوز العطف على خبره بالنصب على التشريك وجعل الكلام حملة واحدة إذ لا رابط بينهما .

قال سيويه رحمة الله عليه : ما أبو ريب داه ولا مقيمة أمها ترفع لأنك لو قلت ما أبو زينب مقيمة أمها لم يجر لأنها أي مرفوعة الوصف ( أمها ) ليست من سبه اسم ( ما ) ( الأب ) وإنما هي من سبب ريب ، وإنما عملت ما في الأب لا في ريب بخلاف ليس فإنها تعمل في الأحبي مقدما ومؤحرا لقوتها ومثال لذلك قول الأعور الشبي .

هون عليك فان الأمور ربكف الإله مقاديرها  
فليس بآتيك مهيهها ولا قاصر عنك مأمورها<sup>(3)</sup>

(1)

(2) المرجع لسبق لشاهد 45

(3) الشاهد 46 ص 43

للأعور الشئ كذا في الحماسة البصرية وفي شرح أبيات الكتاب  
للزمخشري وقال في

ولا قاصر عنك مأمورها

ثلاثة أوجه أحدها : أن يكون مأمورها مبتدأ وقاصر خبره ثم  
تكون الحملة بأسرها معطوفة على الحملة الأولى كقولك ما زيد قائما  
ولا عمرو منطلق

الثاني : أن تنصب قاصرا وتعطف على محل يأتيك كأنه قال  
فليس مهيها أتيا لك ولا مأمورها قاصرا عنك والعامل في الأتيس الأولين  
والمعطوف عليهما عامل واحد وهو ليس كقولك ليس زيد قائما ولا  
عمرو مطلقا فكان ليس قد عملت مقدما خبرها على اسمها وذلك حائر  
عند البصريين .

الثالث . أن تجر قاصرا على أتيك ثم لا يحلو إما أن يكون  
مأمورها بمنزلة منهيها محمولا على ليس وهو من باب العطف على  
عاملين ، لأنك أثبت بالواو مناب ليس والباء هي تأتيك رائدة وإما أن  
تحمله من قولنا ليس أمة الله بذاهية ولا قائم أخوها معطف قائم على  
ذاهية وأخوها رفع بقائم فيحبر عن أمة الله بدهانها وقيام أحيها فتكون  
قد عطفت خبرا على خبر فكذلك قاصر معطوف على باتك ومأمورها  
رفع بقاصر وتكون قد أخبرت عن مهيها بقصور المأمور .

وكان القياس على هذا مأمورة إلا أن المهي لما كان بعض  
المأمور أنه فعله كدهت بعض أصحابه .

ومعنى إضافة المأمور الذي يكون مع المنهي ويذكر معه ويقرن به  
لأن الإضافة تكون بأدنى سبب وفي هذا الوجه الثالث تعسف ، وقاصر

عنك مقصر من ايتابك ، ومعنى في كف الرحمن عند أهل الطر في مكة  
وسلطانه كما قال البيهقي في كتاب الاسماء والصفات فهل كان  
سيويه يكتفي بأن يعرب هذا معطوفاً أو مستأنفاً فيرفع أو كان يطر الى  
المعنى وسلامة الأساليب العربية

وقد أطلنا ولكنا أردنا أن نشرح ما ألمح اليه سيويه من المعاني  
البلاغية فرددنا الى مصطلحاتها البلاغية وليكون حكماً عليها مؤيداً  
بقول العلماء ان سيويه كان يصيب هذه المعاني وغيرها مما لا يصل  
بصحة التراكيب وهيئاتها وهي المعاني الأولية لأن نظره الى هذه الناحية  
كان في الرتبة الثانية من وعيه وعقله وكان الذي يسبق الى تفكيره المعنى  
والعرض ولذا نفذ إليهما في عمق ودقة تستثير الأفكار

5 ( النحويون هم المؤسسون الأول لعلم البلاغة لما فتنوا  
وقعدوا تقديماً وتأخيراً وذكرًا وحذفًا وهو ما يؤيد ايغالهم من  
غير رفق في البحث عن المعنى

لقد ست أصول البلاغة في روضة السحة واللغويين وقد أولوا  
اعراسها تعهداً حتى أصبح طيب الحى مبارك الثمرات

فلم تظهر مسائل البلاغة مد شأتها مستقلة ممتازة ولم تخصص  
لها الكتب وتفرّد فيها المؤلفات الا بعد أن عبرت حيا من الدهر مشورة  
في ثايا الصحف مورعة مع مسائل العلوم الأخرى وقد عرفنا الدوافع  
التي كانت تبعث على بحث هذه المسائل ودراستها ونحاول الآن أن  
نتحدث عن الطوائف العلمية التي كانت تثير هذه السحوث وتدرسها وعن  
جهود كل طائفة منها في هذه الناحية على مقدار ما يهدي الاطلاع .

إذا كنا سنقسم العلماء في هذا الفصل اجماعاً فليس معنى هذا ان  
من بين تلك الطوائف من الفروض والحدود ما يحول دون حسان واحد  
من احداها في الأخرى فانه لم يقدم واحد من العلماء على الدرس  
الملاغي الا بعد أن كان له في علم اللغة قدم راسخة وفي البصر بأساليبها  
ووجوه بيانها كفاية تؤهله في خوض هذا الغمار وإن شئت أن تجعلهم  
جميعاً طائفة واحدة وأن نسميهم علماء اللغة لم نعد في الرأي ولم  
نحائب الصواب .

وما دعانا الى هذه التفرقة وهذا التقسيم الا متاعاً بعض الباحثين  
فيما ذهب اليه توصلاً الى رأي في نشأة هذه العلوم سوف نعرف قيمته  
ومقداره في الميزان متى حان حيله من هذا البحث ، والطوائف العلمية  
التي كان لها فضل هذه الدراسة في نظرنا هي طوائف اللغويين  
والمفسرين والأصوليين والنقاد والمتكلمين .

وأول ما نبدأ به من أحاديث اللغويين والسحاة فانهم فيما نرى أسبق  
من تعرض لهذه البحوث بالتدوين وهم أساتذة الطوائف الأخرى  
ومعلموها ثم هم بعد هذا كله أسبق العلماء إلى أفراد الكتب في هذا  
العلم وسوف يتضح لنا كل ذلك فيما يحيى ، وللغويين والسحاة كلمات  
في معنى البلاغة تدل على أنهم عنوا بها وبحثوا عن وسائلها منذ قديم  
وفي الكتب كثير من مثل قول خلف الأحمر ، ( البلاغة لمحة دالة )  
وقول ابن الاعرابي : البلاغة التقرب من البعية ودلالة قليل على كثير<sup>(1)</sup>  
وقول الخليل بن أحمد ( البلاغة ما قرب طرقاه وبعد متناه )<sup>(2)</sup> وقول

(1) عمدة ج 1 ص 213

(2) العمدة ج 1 ص 216



الأصمعي ( البليغ من طبق المفسر وعناك عن الميسر وهو عبارة جامعة  
كما أشار الجاحظ تحوي كل ما حواه قول جعفر بن يحيى في معنى  
البيان ( أن يكون الاسم يحيط بمعناك ويحلى عن معراك وتحرحه من  
الشركة ولا تستعين عليه بطول الفكرة والذي لا بد منه أن يكون سليماً من  
التكلف بعيداً عن سوء الصنعة بريثاً من التعقيد ، عينا عن التأويل <sup>1</sup>

ولهم جهود مشورة في الكتب بحثوا فيها مسائل هذا العلم أشياء  
دروس الدعة لاستساطر الفواعد وتقرير الأصول واد كان النحو هو ارتقاء  
سمت كلام العرب في تصرفه من عرب وغيره كالتشبيه والجمع  
والتحقير والتكسير والاصافة والسب والتركيب وغير ذلك من  
الخصائص ليلحق بمن ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في  
المصاحبة 1 4 كما يقول ابن حي ، فلا عراية أن يجد الاعراب في كتبه  
الأولى ممزوجة بكثير من أسرار التراكيب إذن مهمة النحو في نظرهم لا  
تقف عند حدود الاعراب بل هي أكرم من هذا وأعظم يوصحها أبو سعيد  
السيرافي حيث يقول « معاني النحو منقسمة بين حركات اللمط وسكناته  
وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها وبين تأليف الكلام  
بالتقديم والتأخير وتوحي الصواب في ذلك وتحب الخطأ

هذا عمل النحو وعنايته . بحث في وحوه الاعراب والساء وكشف  
عن مواطن الكلم اللاتقة بها ويرسم لطرق التأليف ومدهحه وهداية الى  
وحوه الصواب والجمال ويزيد هذا المعنى وصوحا قول السيرافي  
أيضا : إذا قال لك آخر : كن نحويا لعوي فصيحاً فانما يريد افهم عن  
نفسك ما تريد ثم رم أن يفهم عنك غيرك وقدر اللمط على المعنى فلا

---

1، البيان و تنبيه ح 1 ص 86

يفصل عنه وقدّر المعنى على اللفظ فلا يقص منه هذا إذا كنت في تحقيق شيء على ما هو به فإذا حاولت فرش المعنى وبسط المراد فأحل اللفظ الروادف الموصحة والأشياء المقربة والاستعارات الممتعة وسدد المعاني بالبلاغة أعني لوح منها شيء حتى لا تصاب إلا بالبحث عنها والشوق إليها ، لأن المطلوب إذا طفر به على هذا الوجه عروحا وكرما وعلا وأشرح منها شيئا حتى لا يمكن أن تحتوي فيه أو يتعب أو يعرج عنه لا غماضه<sup>(1)</sup> .

فالنحو أدن هو انتحاء كلام العرب ووقائعه وتفصيله وأسراره بهذا المعنى فهمه السائقون وعلى هذا الأساس جروا في دراسته وما جف مأوه وصوحت أزهيره إلا عند المتأخرين حين قصروه على وجوه الأعراب والبناء .

وتغنى النحاة المتقدمين الذين أنشئوا النحو ورادوا فيه وكان له أثر في وضع أصل من أصوله وهؤلاء لم يغفلوا عن تبيان الأسرار ودقائق الفروق بين مختلف التراكيب ومؤلفاتهم تنطق بذلك وشهد له وكتاب سيبويه واحد منها لم يقتصر صاحبه على بحوث التحويل بمزجها بحوث البلاغة كما أوردنا العديد من الأمثلة في الباب السابق . وكما يأتي لأن سيبويه هو الأساس وهو قطب الرحى ومركز الدائرة الذي نعتمد عليه في بحثنا هذا .

وبعنى بالمؤخرين من جاءوا بعد هؤلاء فأخذوا آراءهم يرححون بعضها على الآخر ويؤولون فيما ذهب إليه فرقمهم كل حسب هدى تفكيره ووحى قريحته ، واتجهوا في جمعهم لقواعد النحو اتجاها يختلف عن

---

(1) الأشباع والمؤاسة ج = ص 454

اتجاه المتقدمين في أسلوبهم ونظامهم ولكي لم أظهر نص يحدد الرمن الذي يفصل بين هؤلاء وهؤلاء بحيث يكون متميزاً تمام التمييز ولكن لبحوث العلمية المنتظمة تأتي إلا أن يحاول الباحث وضع الحد تمثيلاً مع النظام وتسهيلاً لهذا عملت أن أحصل الرمنحشري المتوفي سنة ٥٣٨ هـ هو حلقة الاتصال بين المتقدمين والمتأخرين لأنني رأيت أنه أظهر رحل اتجاهه في تأليفه اتجاهها يحالف من تقدم وانه لم يكن له أثر في وضع لم يكن له فيه كبير فصل إلا ما جمع من مؤلفات السابقين وإلا ما عقد من أبواب ونظم وفصول وليس أسلوبه وأصحا وصوح أبي القاسم الرحاحي وغيره من المتقدمين ، كذلك ليس فيه اصطلاحات وتعريف وغموض مؤلفات ابن الجاحظ وابن مالك ومن جاء بعدهما وإنما كان وسطا بين هؤلاء وهؤلاء .

وستطيع أن يحزم بأن قواعد النحو قد وطدت دعائمها بعد القرن الرابع المبحري اللهم إلا وضع الاصطلاحات التي وضعها المتأخرون في كتبهم ، فكتب السحاة المتقدمين التي ابتدأت بالكتاب حتى توحها إلى ابن حني ببحوثه في الخصائص هي التي عليها المعول وهي التي جمعت النحو سنتقي من موارده الصحيحة وهذبا عدما لهم قرائح صافية ، وهم وإن لم يكونوا عربا فصحاء قبل أن تفسد الألسنة في الحزيرة والفترة التي كانت بين أواسط القرن الرابع إلى أواسط القرن السادس كانت فترة تعليل لمسائل النحو حتى جاء المتأخرون وعلى رأسهم الرمنحشري فأحدوا مؤلفات القدماء يحتصرونها على الحفظ في أساليب معقدة وابن مالك من المتأخرين كانت له آراء مستقلة وحدم ابن هشام كتاب الله بعرض كثير من آيات الله الكريمة يعربها ويوضح معانيها حتى عد مرجعا قيما في أعراب الآيات وبيان ما فيها من وجوه وإن كان

قد عالى في ذكر كثير من اللهجات العربية الشاذة مغالاة الكوفيين في  
طريقتهم .

وليكن لنا عود على بدء ما تحدثنا فيه عن كتاب سيويه في معرض  
حديثنا عن علماء النحو السابقين الذين كانوا أيضا علماء بلاغة فورد  
مريدا من الأمثلة ، انه يقول في جواز تقديم المفعول على الفاعل .  
« كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم بشأنه أعني وان كانا جميعا  
يهمانهم ويعنيانهم » ، فهو يوضح سرا من أسرار التقديم هو العناية  
والاهتمام ويزيد السياقي عليه سرا آخر فيقول : واكتسوا تقديمه سرا  
من التوسع في الكلام ، لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع  
وربما اتفق أن يكون السجع في الفاعل فيؤحروه ، ولسيويه مواطن  
كثيرة من كتابه ذكرنا الكثير منها يبرز فيها النكت البلاغية ويكشف عن  
بعض الأسرار كحديثه عن الحذف استعناء لعلم المخاطب ودلالة المقام  
 وتمثيله له بشواهد كثيرة منها قول قيس بن الخطيم :

نحن بما عدنا وأنت بما عدك راض والرأي مختلف (1)

وبيت ضابئ الرجمي .

فمن بك أمسى بالمدينة رحله فاني وقيا رايتها لغريب (2)

وأنت حين تقرأ في كتب النحاة الأولين تجدهم في الغالب  
يحاولون أن يحددوا لكل تركيب حالا لا يختص به ولا يغني فيه ولا يغني  
غيره فيها عناه وكتاب سيويه أيضا يشهد بهذا وانظر فيه إن شئت باب

(1) كتاب سيويه ج 1 ص 50 شاهد 59

(2) المرجع السابق ص 60

الأفعال في القسم<sup>(1)</sup> أو باب نهي الفعل أو اقرأ قوله . ( مررت برجل أسد أبوه ) إذا كنت تريد أن تجعله شديدا ومررت برجل مثل الأسد أبوه إذا كنت تشبهه<sup>(2)</sup> اقرأ هذا وكثيرا ما يكون ثم انظر ماذا ترى ؟ أليس كله تبيانا للأساليب وتصريفا بين مختلف العبارات وتحديدًا لمواطنها حتى لا يتسرب الخطأ فيكون كلام في موضع كلام وهل البلاغة إلا أن تصيب اللفظ اللائق به وأن تناسب بين المعنى والعبارة التي تنشئها له

ولم يكن سيويه سيج وحده في هذا الباب فانه ثقل فيه أساتذته وكثيرا ما يقول سألت الخليل وسمعت من يونس ثم تابعه تلامذته على هذا النحو فكان لكل منهم فيه نصيب وهذا محمد بن يزيد المراد يقسم الكلام الى اختصار مهم وإطباب معجم ، ويتحدث عن فصائل الكلام فيذكر منها التخلص من التكلف والسلامة من التزيد والبعد من الاستعانة ويحذف من عيوبه هجنة منها التخلص من التكلف والسلامة من التزيد ولبعد من الاستعانة ويحذف من عيوبه هجنة منها : التخلص من التكلف والسلامة من التزيد والبعد من الاستعانة ويحذف من عيوبه هجنة الألفاظ بعد المعاني وقبح الضرورة ويصير لذلك المثل بقول الفرزدق

وما مثله في الناس إلا مملكا أبو أمه حي أسوه يقاربه  
وبأمثلة كثيرة أخرى<sup>(3)</sup> وبعد أن يبين معنى الاستهزام في قول عبد الله بن معاوية ابن عبد الملك بن جعفر بن أبي طالب :

أأنت أخي ما لم تكن لي حاجة فان عرضت أيقنت أن لا أخليا

(1) ص 520

(2) ص 269 ط بيروت باب ما يكون من الأسماء صفة مجرد وليس تدعى ولا صفة مشبهة

(3) لكامل ج 41 ( ج 1 ص 176

وكتاب ( المقتضب ) من كتب النحو ، وقد تحدث كذلك عن القلب<sup>(1)</sup> والالتفات<sup>(2)</sup> وقصة الكندي في عبارات الخير مشهورة فالعرب يقولون : عبد الله قائم لحالي الدهر وأن عبد الله قائم للمتردد ووالله إن عبد الله لقائم للمنكر .

وفي كتب اللغة كثير من هذه البحوث فأبو الفتح عثمان بن حني يعتقد في كتابه الخصائص بابا يوضح فيه أن العناية بالألفاظ ليست إلا للعناية بالمعاني إذ كانت عنونا لها وطريقا إلى اظهارها<sup>(3)</sup> وبابا آخر للاطباب بالاعتراض<sup>(4)</sup> واس فارس يتكلم عن التغليب والمعاني التي يخرج اليها كل من الأمر والاستفهام عن حقيقته<sup>(5)</sup> وعن القلب<sup>(6)</sup> والاطناب بالتكرار<sup>(7)</sup> والالتفات<sup>(8)</sup> واستعمال كل من الماضي والمضارع في مكان الآخر الى غير ذلك من البحوث التي تشبهها والتي يخصص لها الثعالبي قسما خاصا من كتاب فقه اللغة ويسميه سر العربية

وإذا حاولنا وزن هذا الجهد وتقديره فإنا نخص هؤلاء العلماء بنصيب وافر من علوم البلاغة ذلك النصيب هو قسم النظم او المعاني حروا فيه متلاحقين حتى انتهى الى عبد القادر الحرحاحي وانتظم له فيه

(1) ج 1 ص 671

(2) ج 023 1 812

(3) الخصائص ج 642 322 .

(4) ج 443 1 923

(5) اصاحبي 751 151

(6) اصاحبي 371 271

(7) 177

(8) 683

كتاب ( دلائل الاعجاز ) وحسبك من كتب وليس معنى تخصيص هذه لطائفة بقسم النظم أنهم لم يتعدوا بحوثه إلى غيرهم مما سماه العلماء بعد علم البيان أو علم ليدع في كل منها يد شركوا بها غيرهم من الطوائف الأخرى يعرف ذلك عندم بقراء في كتبهم كما عرصو لشرح بيت من الشعر أو تحليله ، و نظر إلى سيويه جسم يعرض لتفسير بيت من شواهد كتابه وتوضيح ما فيه من التوسع ثم يقول ومن ذلك قول الحساء

ترنم ما رتعت حتى اذا أدكرت فاسم هي يقال وإدبر

فجعلها الاقار والادبار محار على سعة الكلام كقولك بهارك صائم وليك قائم على أن يصح ما لأعمال الفعل في اللفظ دون المعنى وفيه يقول ومما جاء على اتساع الكلام والاحتصار قوله « وسأل لقرية التي كما فيها ولعير التي أقلنا فيها وإنا لصادقون »<sup>1</sup> إنما يريد أهل لقرية فاحتصر وعمل لفعل في لقرية كما كان عاملا في الأهل لو كان ههنا ومثله من مكر الليل والنهار ، وإنما المعنى مكرهم في الليل والنهار ، وقد تعالى . « ولكن البر من آمن بالله » ، إنما هو . ولكن البر من آمن بالله ، ومثله في الاتساع قوله عز وجل « ومثل الذين كفروا كمثل الذي يبعث نارا لا يسمع الا دعاء وبداء فلم يشبهوا ثم يبعث وإنما يشبهو بالمعوق به وإنما المعنى ومثل الذين كفروا كمثل الباعق والمعوق الذي لا يسمع ولكنه جاء على سعة لكلام والايجار لغنى المحاطب بالمعنى ومثل ذلك من كلامهم « سو فلان يطؤهم الطريق وإنما يطؤهم أهل الطريق »<sup>2</sup>

(1) سورة يوسف

(2) ص 131 وفوق الحساء الشاهد ، 27 ص 198 ح . طبعة بيروت

وغير سيويه مثله في هذه الساحة فهي قول امرئ القيس .  
وقد اعتدى والطير في وكساتها بمنحرد قيد الأوابد هيكل  
ذكر الأصمعي وأبو عبيدة وحماد وقلهم أبو عمرو أنه أحسن في  
هذه اللفظة وأنه اتبع فيها فلم يلدح وذكروه في باب الاستعارة البليغة  
وكان أبو عمرو بن العلاء لا يرى أن لا حد مثل قول دي الرمة :  
أقامت به حتى ذوى العود والتوى      ولف الثريا في ملاءته الفجر  
ويقول : ألا ترى كيف صيد له ملاءة ولا ملاءة له وإنما استعار له  
هذه اللفظة (1) .

ولا يضرب هذه الأمثال لقول إنها دراسة علمية في البلاغة أو  
المعاني وإنما نسوقها لدل على أن هؤلاء القوم هم أصحاب هذه  
المصطلحات عرفوها استبطا من كلام العرب وطقوها على ما يعرض  
لهم في الكتب تطبيقا لا تتحجج الا الدراسة العلمية ولهم في ذلك كتب  
حمسة ككتاب التوسعة في كلام العرب لاس السكيت . وفي اللخميرة  
لابن دريد باب موسع للاستعراض وتوجد له في دار الكتب مجموعة  
خطية باسم « ابن دريد » مرتبة على أربعة أبواب ، باب حروف تقع  
مستعارة وباب في الحروف التي جورتها العرب أو غلظت فيها وباب  
الاسمين يطلب أحدهما على صاحبه وباب ما جاء مجموعا وإنما هو  
اثان أو واحد (2) كما تكلم ابن فارس على كثير من أبواب البلاغة وتكلم  
الحليل والأصمعي وابن فارس في البديع (3) .

(1) لعمده ج 1 ص 239

(2) فهرس دار الكتب ج 6/3

(3) لصاحبي



وقد كان بين السحاة والدعويين من بعدهم أهل زمانهم أدري الناس  
بوحوه البيان وأكثر لعلماء معرفة بخصائص الكلام وهذا مروان بن أبي  
حمزة يعرض شعره على يونس بن حبيب السحوي قبل أن يطهره على  
الناس ، وفي مخطوطات مكتبة برلين رسالة من ابن الواثق لى أبي  
العباس ثعلب يسأله عن بلاعتي النظم والنثر أيهما أبلغ<sup>(1)</sup>

وقد عرف السحاة ما يحب عليهم في هذه الناحية وإذا كانوا قد  
استدبروا لحياطة اللغة حفاظا عليها وشمروا لاستبطان القواعد وتأصيل  
الأصول وبدلوا جهدا مشكورا في سبيل تصحيح العبارة وتسديد المصطلح  
ووضعوا كذلك كثيرا من الكتب في النحو واللغة فلم لا يكون لهم مثل  
هذا الجهد في إظهار الناس على مواطن الحسن النحوي وأسرار الحمل  
في البيان وهدايتهم إلى البراعة في التعبير والافتقار على حسن  
التصوير

فقد كان ذلك فحو هذا المحي وأفردو فيه الكتب وطهر للأحمر  
السحوي المتوفي سنة 194 كتاب تهنى اللعاء ولأبي هفان أحمد بن حرب  
المهرمي المتوفي سنة 195 كتاب صناعة الشعر ولان السكيت لموهي  
سنة 244 كتاب البيان ولأبي حاتم السحستاني المتوفي سنة 260 كتاب  
الفصاحة ومحمد بن يزيد المررد المتوفي سنة 285 كتاب البلاغة وكتاب  
قواعد الشعر ولأبي حنيفة الديبوري المتوفي سنة 290 كتاب الفصاحة  
ولأحمد بن يحيى ثعلب المتوفي سنة 219 كتاب قواعد الشعر وللحامص  
السحوي المتوفي سنة 305 كتاب البيان ولان مقسم المتوفي سنة 362 هـ  
كتاب المدخل إلى علم الشعر ولأبي سعيد السيرافي المتوفي سنة 368

(1) المهرمست ص 207

كتاب صفة الشعر والبلاغة ولأبي أحمد العسكري المتوفي سنة 382  
كتاب صناعة الشعر وللدحايمي المتوفي سنة 388 كتب الرأفة وحليته  
المحاصرة والهللحة وسر الصلعة والحالي والعاطل والمحرر ، ولأس  
حي المتوفي سنة 392 كتاب المحاسن في العربية ولأبي هلال  
العسكري المتوفي سنة 395 كتاب الصاعئين وكتاب محاسن النظم  
والنثر ولأس فارس المتوفي سنة 395 هـ كتاب لغة الشعر<sup>(1)</sup>

وهذا غير ما أسهموا به في النواحي الأخرى كصيعهم في تفسير  
القرآن والكشف عن وجوه اعجازه وحسب أن نعرح على كتاب اعجار  
القرآن لعبد الجبار فلا ريب أن القاصي أبا الحسن عبد الحار الأسد  
ابدي قاصي القصاء للدولة السوية بايران أكبر أعلام المعترلة<sup>(2)</sup> الذي  
يمتد حتى سنة 415 للهجرة حين لبي داعي ربه وله مصنفات كثيرة ربما  
كان أهمها كتاب المعنى في أبواب التوحيد والعدل ، ونعي الآن الإدارة  
العامة للثقافة في وزارة الارشاد القومي باحراج<sup>(3)</sup> وقد صدرت منه  
بصلة أحرار من بينها الحرء السادس عشر الحاص بعجار القرآن وسوة  
الرسول ( ص ) وفصل القول في الاعجاز ودلالة القرآن على سوة  
الرسول وكيف أنه يقع في المرتبة الرفيعة من البلاغة التي تحرر عن  
العادة

ويهما من حيث موضوع البلاغة الذي نحن بصدد تأريجه وتبيين

---

(1) وردت أسماء هذه الكتب ومؤلفيها في معجم لأدباء ولهبرست وكشف نظون وبعية لرحاء  
والصاحبي

(2) انظر ترجمه عبد الجار طعانت لشافعيه للسكي 129/114,3 وتاريخ بغداد 111 118 ولسان  
الميران 386,3

(3) بالجمهورية العربية الليبية وكان عمل الباحث هناك

تطوره فصلا قصيرا في الكتاب عرص عند الحوار في أولهما<sup>(1)</sup> رأى  
أستاده أبي هاشم الحائلي في الفصاحة التي بها يفضل بعض الكلام  
على بعض ، معقبا عليه ، اما ثانيهما فعرض فيه برأيه الخاص في الوحة  
الذي يقع به التفاصيل في فصاحة الكلام وسيردان ضمن استعرصت  
الآراء في جهة الاحار في القرآن الكريم حتى لا يطول الكلام باردوح  
رأيه مفردا وضمن الآراء الأخر .

### التفكير في جهة الإعجاز في القرآن الكريم من حيث هو كلام باللسان العربي :

قال النظام المعتزلي إن الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من  
الاحار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يحور أن يقدر عليه  
العباد لولا أن الله معهم سمع وعجز أحدثهما فيهم فهو ينكر اعجاز  
القرآن في نظمه وتأليفه ويعتبر بيان القرآن بيانا عربيا عادي كان في  
استطاعة العرب إن يأتوا بمثله لولا أن الله صرف عقولهم عنه<sup>(2)</sup>

وشجع رأي النظام الملاحدة على الطعن في نظم لقرآن الكريم  
والرداية عليه فتصدى لهم علماء المسلمين وعمدوا على دحض  
حججهم وكشف العطاء عن صلالهم وافترائهم ، وكان كتب لمحار  
لأبي عبيدة أول كتاب بحث في أسلوب القرآن بعرضه على أساليب  
العرب وتقرير أنه نمط مه وكذلك كتاب المشكل لاس قتيبة دفاعا عن

---

(1) انظر ترجمه عند الحوار صفقات شافعية لسكي 92 ، 41 ودرج تعداد 118 ، 11 و 118

المرن 683

(2) بالجمهورية العربية لينة وكان عمل الباحث هناك نظريه عند انماهر في النظم ص 22 وأثر  
«عرا في تطور لغد العربي ليدكتور محمد رعلون سلام ص 57

الأسلوب القرآني ومقابلة بينه وبين لغات العرب في الكتابة يشنان عروبة القرآن رداً على هؤلاء المصللين ولما شجع رأي النظام الملاحدة على الطعن في نظم القرآن ظهر رد فعل ذلك عند غيرهم من الطوائف الأخرى المزهين اعجاز القرآن عن أن يكون بهذه المشاككة بل ظهر من المعتزلة من عارض رأي النظام كالجاحظ تلميذه وعمل هؤلاء على إثبات اعجاز القرآن من حيث هو أسلوب تعبير ، فقد رأى الجاحظ أن الاعجاز بالنظر إلى ذات القرآن متصل بنظمه وحده بصرف النظر عما اشتمل عليه من المعاني وهو يستدل على ذلك بأنه تعالى طلب إلى العرب أن يأتوا بعشر سور من مثله في النظم والروعة والتأليف حتى ولو حوى التأليف كل باطل مفترى لا معنى له <sup>(1)</sup> وكلمة النظم عند الجاحظ في معرض حديثه عن القرآن مرادفة للتأليف كقوله : إن الرسول تحدى لبلغاء والحطباء والشعراء بنظمه وتأليفه

ويرى السقلاي - وكان أشعرنا - أن القرآن معجز بهذا المعنى الثاني الذي ذكره الجاحظ يقول السقلاي : إن القرآن معجز لأن نظمته خارج عن جميع وجوه النظم المعتاد في كلامهم ومساين لأساليب خطابهم ومن ادعى ذلك فلا بد له من أن يصحح أنه ليس من قبيل الشعر ولا السجع ولا الكلام الموزون غير المقفى لأن قوماً من كفار فريش دعوا أنه شعر ومن المنحدة من يزعم أنه فيه شعر ومن أهل الملة من يقول أنه كلام مسحوع إلا أنه أفصح مما اعتادوه من اسجاعهم ومنهم من يدعي أنه كلام موزون فلا يخرج بذلك عن أصناف ما يتعارفونه من الحطاب <sup>(2)</sup>

( 1 ) نظرية عبد لفاهر ص 23 واعجاز القرآن للسقلاي ص 75

وقد حوز بعض الأشاعرة أن الاعجاز وقع بالتحدي لكلام الله القديم القائم بنفسه ولكن المعول عليه عندهم وهو التحدي بهذه الألفاظ الدالة على القديم يقول الباقلاني « إن الاعجاز واقع في نظم الحروف التي هي دلالات وعبارات عن كلام الله القديم وأن التحدي إنما كان بأن يأتوا بمثل الحروف التي هي نظم القرآن مطومة كظمها متتابعة كتتابعها مطردة كاطرادها ولم يكن بأن يأتوا بمثل الكلام القديم الذي لا مثل له وينكر عبد الجبار المعتزلي بصدده حديثه عن اعجاز القرآن أن ترتبط الفصاحة بالنظم بمعنى الأسلوب والطريقة في التعبير كما يرى الباقلاني ، يقول عبد الحارث : قال شيخنا أبو هاشم إنما يكون الكلام فصيحاً لحرالة لفظه وحسن معناه ولا بد من اعتبار الأمرين ، لأنه لو كان جزل اللفظ ركيك المعنى لم يعد فصيحاً فإذن يجب أن يكون حاملاً لهذين الأمرين وليس فصاحة الكلام بأن يكون له نظم محصوص ، لأن الخطيب عندهم يكون أفصح من الشاعر والنظم يحتل إذا أريد بالنظم اختلاف الطريقة وقد يكون النظم واحداً وتقع المزية في الفصاحة والمعتز ما ذكرناه ، لأنه الذي يتبين في كل نظم وكل طريقة<sup>(1)</sup>

ويقول عبد الجبار مؤيداً رأي استاده أبي هاشم الحبائي « إن العادة لم تحر بأن يختص واحد بنظم دون غيره فصارت الطرق التي عليها يقع نظم الكلام معتاده كما أن قدر الفصاحة معتاد ، فلا بد من مزية فيهما ولذلك لا يصح عندنا رأي عند المعتزلة أن يكون اختصاص القرآن بطريقة في النظم دون الفصاحة التي هي حرالة اللفظ وحسن المعنى . ومتى قال القائل إن اعتبر طريقة النظم فلا بد من اعتبار

(1) للمعنى أبواب التوحيد والعدل جـ 16 واعجاز القرآن بشر وزارة الثقافة مـ 1970

المرية في الفصاحة فقد عاد الى ما أردناه لأنه اذا وحب اعتذر ذلك فمتى حصل مثل تلك المزية في أي نظم فقد صحت المهيئة<sup>(1)</sup>

وإذا كان عبد الجبار يؤيد رأي أستاذه في ارتباط الاحجار بالفصاحة التي هي حزالة اللفظ وحسن المعنى فانه يستدرك على أستاذه ما فاتته من بيان ان الفصاحة لا تظهر الا في الكلام المؤلف ومعنى ذلك انه يربط الفصاحة بالمعنى الآخر للنظم عند الجاحظ وهو تأليف الكلام . وإن كان عبد الجبار لم يطلق على هذا المعنى اسم نظم اعلم ان الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وانما تظهر في الكلام بالصم على طريقة مخصوصة ولا بد مع الصم من أن يكون لكل كلمة صفة وقد يجوز في هذه الصفة ان تكون بالمواصفة التي تتناول الصم وقد تكون بالاعراب الذي له مدخل فيه وقد تكون بالموقع وليس لهذه الأقسام الثلاثة رابع ، لأنه إما أن تعتبر فيه الكلمة أو حركاتها أو موقعها ولا بد من هذا الاعتبار في كل كلمة ثم لا بد من اعتبار مثله في الكلمات إذا انصم بعضها الى بعض لأنه قد يكون عند الانضمام صفة وكذلك لكيفية اعرابها وحركاتها وموقعها فعلى هذا الوجه الذي ذكرناه انما تظهر مزية الفصاحة لهذه الوجود دون ما عداها<sup>(2)</sup> .

ويذكر عبد الجبار فساد الرأي الذي يقول : إن القرآن معجز من حيث هو حكاية للكلام القديم أو عبارة عنه أو لأنه في نفسه قديم<sup>(3)</sup> ومهما يكن من شيء فإن عبد الجبار يعارض الباقلاني الأشعري في ربطه للاعجاز بالنظم بمعنى الأسلوب ونوع الكلام من حيث أسلوبه

(1) المصدر نفسه من 197 198

(2) المصدر نفسه من 199

(3) الحيوان ج 4 ص 40

وطريقته في التعبير وفي قوله بأن الاعجاز واقع في ألفاظ القراء لمعبر عن كلام الله القديم ويربط إعجاز القراء بالظم بمعنى التأليف وهو أحد المعنيين اللذين ذكرهما الحاحط للظم وقد ربط الحاحط الاعجاز بهذا المعنى قبل أن يربطه به عند الحار ، وكلا هذين الحاحط وعند الحار يفضل الظم على المعنى في الدلالة على فصاحة الكلام والحاحط يقول : والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها المحمي والعربي والندوي والمدني وإنما الشأن في إقامة الوزن وتحير اللفظ وسهولة المحرح وكثرة الماء وفي صحة الطبع وجودة السبك وإنما الشعر صياغة وصرب من السح وجنس من التصوير<sup>(1)</sup>

وعند الحار يقول إن المعاني وإن كان لا بد منها فلا تظهر فيها للمزية وإن كان تظهر في الكلام لأجلها ولذلك سجد المعبرين عن المعنى الواحد يكون أحدهما أفصح من الآخر والمعنى متفق وقد يكون أحد المعنيين أحسن وأرفع والمعر عنه في الفصاحة أدون فهو لا بد من اعتباره وإن كانت المزية تظهر بغيره ، على أننا نعلم أن المعاني لا يقع فيها ترايد وإدراك يجب أن يكون الذي يعتبر الترايد عند الألفاظ التي يعبر عنها على ما ذكره<sup>(2)</sup> وقد شرح عند الحار كيف تكون الفصاحة ميذاً للاعجاز وبين صحة التحدي بالكلام ، الفصح فذكر أن للكلام الفصح مراتب ونهايات وقال أن حملة الكلمات وإن كانت محصورة فتأليفها يكون على طرائف مختلفة ومن أجل ذلك تختلف مراتب الكلام في الفصاحة فيجب ألا يمنع أن يقع فيه التفاصيل وتبين بعض مراتبه من بعض ويزيد عليه قدر يسيراً أو كثيراً ، وما هذ حاله

(1) مصدر معناه

(2) بمعنى حد 16 من 109

فالتحدي صحيح فيه ، لأن فيه مقادير معتادة تصح فيها زيادات في الرتب غير معتادة وصار ذلك في بابه بمنزلة مقادير وما يمكن القادر ما أن يفعله إنها مقادير معتادة تصح فيها زيادات في مراتب غير معتادة فكما صح فيما حل هذا التحدي فكذلك القول فيما ذكرناه في الكلام<sup>(1)</sup>

فكلاهما ذهب الى أن العبرة في المصاححة التي يتماثل بها الكلام إنما هي في مواقعه وكمية إيراده وطريقة أدائه وما يحري فيه من نسب وعلاقات نحوية ، وكلاهما يجعل المصاححة صفة معقولة ويحعل الصور اليبية من صفات اللفظ لا من صفات الظم ولا عرة بقصر الكلام وطوله وليس هناك الا صم الكلام بعضه الى بعض وهذه نظرية عبد القاهر في دلائل الاعجاز

وحاء عبد القاهر فوضع نظريته : الظم ، مستهديا بما قاله عبد الحار المعتزلي من قبله متسعا اياه في اثبات أن البلاغة والبيان أمر يتسع للمعجزات ويقبل العقل أن يتصل به الاعجاز، وفي ربطه البلاغة بالظم بمعنى تأليف الكلام فميدان الظم بهذا المعنى ميدان فسيح وإن العقل ليتقبل بالرصي والارتياح أن يفضل بعض الكلام بعضا في ميدان الظم وأن يتقدم منه الشيء ثم يزداد من فضله ذلك ويرقى منزلة فوق منزلة ويعلو مرتبا بعد مرتب ويستأنف له عاية بعد غاية حتى ينتهي الى حيث تنقطع الأطماع وتحسر الطنون وتسقط القوى وتستوي الأقدام في العجز<sup>(2)</sup>

غير أن عبد القاهر - وكان أشعريا - ونحن نعرف أن أبا الحسن

(1) المصدر نفسه المعنى جـ 14

(2) دلائل الاعجاز ص 29 ونظرة عبد القاهر ص 112



الأشعري قال : إن الكلام نوعان : نفسي ولفظي والكلام النفسي بالنسبة الى الله قديم .

ومن أجل ذلك استهدف عبد القاهر من نظريته في النظم فوق إثبات ان البلاغة محصورة في النظم وذلك أمر يتسع للمعجلات على نحو ما قال عبد الحار - بيان أن جوهر الكلام هو ذلك الكلام النفسي وأما الكلام اللفظي فهو ظل لهذا الكلام النفسي

وكان عبد القاهر الى أشعريته نحويًا وكان الارتباط الأساسي للنحو باللغة القائمة على الألفاظ مدعاة الى اتهام النحو بالنمطية والى عملة أرباب هذه التهمة عن قيمة النحو في أداء المعاني ومساعدة اللغة على الإفصاح عنها ، وقد بررت هذه التهمة على النسبة لمتعصبي للمصطلق اليوناني الزايرين على لغة العرب التي كان النحو العربي عنونها وحوهرها

إنك ستجد في القرآن إعجازا غير بلاغة لفظه تصدى لا يصاحبه علماء النحو اللغوي حتى لم يدعوا للأواحر الا أن يستعبروا أقوالهم ويرددوا أفكارهم ، ولأصبر لك مثلين والدر تميزه يهضح عن نفسه وشمس الضحى تزيل الصباب

تناول بعضهم آية البقرة ﴿ ولکم فی القصص حیاة یا أولی الألباب لعلکم تتقون ﴾<sup>(1)</sup> فتناول المطلع الكريم ﴿ ولکم فی القصص حیاة ﴾ وقرن إليها حکمة من قول العرب البلیغ وهي ( القتل أنفی للقتل ) فوجد فضل التعبير فی الآية بعدم تکرار کلمة ویاستعمال لفظ

---

(1) آية 179 لبقرة

القصاص بدل لفظ القتل وتشكير كلمة حياة ليذهب المكر في وصفها كل مذهب ثم بإفادة الآية أن الحياة كما يفهم من كلمة ( لكم ) ليست لواحد بل للمجتمع عامته وشرح بعضهم عظمة الأسلوب واتساق الألفاظ في قوله تعالى ﴿ وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلَعِي وَعِصْ الْمَاءُ وَقْصِي الْأَمْرَ وَاسْتَوْتِ عَلَى الْجُودَى ، وَقِيلَ نَعْدَا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾<sup>1</sup> فتحلت له الميزة الطاهرة وبهرته المضيئة القاهرة من نداء الأرض وأمرها بما يخصها ونداء السماء كذلك وأمرها بما يخصها ومحيي ( عيضر ) مناسبة لصيغة ( قيل ) وتقرير ذلك كله في قوله ( وقصى الأمر ) ثم بيان الفائدة منه باستواء السفينة على الحود مع إضمار لفظ السفينة عدولا به عن الذكر ، لما في هذا الإضمار من الفحامة وفي النهاية تحيي ( وقيل نعدا للقوم الظالمين ) مقابل ( وقيل يا أرض ) في البداية .

جراهم الله عما ، علموا كيف تكشف الثام اللفظ مع اللفظ وتبين دلالة الكلام على معناه دلالة لم يسبق إليها سابق ولا يكاد يدركها لاحق .

إنك إذا قست كل قول بليغ إلى بعض آيات الكتاب الكريم فانك تجد الحوهر غير الحوهر وكأنت بالآية تنادي على نفسها إنه قول رب العالمين ، فلا تملك إلا أن تذكر الآية الصادقة ﴿ قُلْ لِّسْ احْتَمَعْتُ الْأَرْضَ وَالْحَرَّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ﴾

---

(1) سورة هود آية 44

( 6 ) الصرح العالي الذي يمثل بلاغة عبد القاهر  
لم يقم الا على القواعد النحوية ولولا ما مهدت له من إفادتها  
لمعان ثرية ما أشاد البناء

ليس بين أيدينا معلومات واضحة عن حياة عبد القاهر بن عبد  
الرحمن الحرحاني وكل ما نعرفه عنه أنه ولد بحرحان إحدى المدن  
المشهورة بين طبرستان وخراسان وأنه كان فقيها شافعيًا أشعريًا وأنه لزم  
بريل بلدته أن الحسين محمد بن الحسن الفارسي ابن أخت أبي علي  
الفارسي وكان يعد إمام النحاة بعده فعكف على دروسه وأخذ عنه كل  
علمه ولعل هذا هو الذي جعله يؤلف في النحو كتاب العوامل المائة غير  
أن شهرته إنما دوت في الأفاق بكتاباتة البلاغية ويقولون إنه ظل بلدته لا  
يرحها حتى توفي سنة 471 للهجرة

ولعبد القاهر مكانة كبيرة في تاريخ البلاغة إذ استطاع أن يصنع  
نظريتي علمي المعاني والبيان وصنعًا دقيقًا أما لنظرية الأولى فحصر  
بعرصها وتفاصيلها كتابه ( دلائل الإعجاز ) وأما النظرية الثانية فحصر بها  
وبمباحثها كتابه أسرار البلاغة وتغنيها النظرية الأولى لأنها التي تتصل  
بموضوعنا المعنى والاعراب .

فبعد القاهر في نظريته يكرر أن يكون للمعاني مزية في البلاغة كما  
أنكر ذلك بالقياس إلى الألفاظ من حيث هي ألفاظ في مستهل كتابه  
والمعول إنما هو على النظم والأسلوب والصياغة كما يدل كلام المحافظ  
ومضى يبرهن على رأيه بأن إعجاز القرآن للعرب ، عجزهم عن  
معارضته وقعودهم عن محاكاته ، إنما كان لأوصاف نزل بها وهي  
أوصاف لم تكن في ألفاظه من حيث هي ألفاظ منطوقة بأصواتها وحروفها  
وحركاتها وسكناتها ، وإنما من حيث المعاني المتصلة بتراكيبها

وأساليبها ، ويقول : إن الصور البيانية تدحل في التراكيب والأساليب فهي حرة من النظم وليست سر حماله واعجازه وعاد إلى بيان طائفة من أسرار النظم ثم رجع يرد في عنف على أصحاب اللفظ قائلا :<sup>(1)</sup>

اعلم أنني على طول ما أعدت وأبدأت وقلت وشرحت في هذا الذي قام في أوهام الناس من حديث اللفظ لربما طننت أبي لم أصع شيئا ، وذلك أنك ترى كأنه قد قصي عيهم أن يكونوا في هذا الذي نحن بصدده على التقليد السحت وعلى التوهم والتحيل وإطلاق اللفظ من غير معرفة بالمعنى وقد صار ذلك الدأب والديدن واستحكم الداء منه الاستحكام الشديد وهذا الذي يبناه ووضحاه كأنك ترى أبدا حجابا بينهم وبين أن يعرفوه وكأنك تسمعهم منه شيئا تلفظه أسماعهم وتكره نفوسهم ، وحتى كأنه كلما كان الأمر أيسر كان عن العلم به أبعده وفي توهم خلافه أقعد وذلك لأن الاعتقاد الأول قد نشب في قلوبهم وتأشب فيها ودحل بعروقه في نواحيها وصار كالسات السوء الذي كلما قلعتة عاد فنست والذي له صاروا كذلك أنهم حين رأوهم يقردون اللفظ عن المعنى ويجعلون له حسنا على حده ورأوهم قد قسموا الشعر فقالوا<sup>(2)</sup> إن منه ما حسن لفظه ومعناه ومنه ما حسن لفظه دون معناه ومنه ما حسن معناه دون لفظه ، ورأوهم يصفون اللفظ بأوصاف لا يصفون بها المعنى ، ظنوا أن لفظ من حيث هو لفظ حسا ومزية ونملا وشرف وأن الأوصاف التي تحبوه أياها هي أوصافه على الصحة ، وذهبوا عما قد قدما شرحه من أن لهم في ذلك رأيا وتديرا وهو أن يفصلوا بين المعنى الذي هو العرص وبين الصورة التي يحرح فيها ، فنسبوا ما كان من الحسن والمزية في صورة

---

(1) الدلائل ص 255 وما بعدها ومن مراجع هذا كتاب الملاعة بطور وباربع لندكور شومي

المعنى الى اللفظ ووصفه في ذلك بأوصاف هي تخرج عن أنفسها انها ليست له كقولهم ( إنه على المعنى وإنه كالوشى عليه وإنه قد اكسب المعنى دلا وشكلا وإنه رقيق أبيض وإنه منمكن ، وإنه على قدر المعنى لا فاصل ولا مقصر الى أشباه ذلك مما لا يشك أنه لا يكون وصفاته من حيث هو لفظ وصدى صوت الا أنهم كأهم رأوا سلا حرام أن يكون لهم في ذلك فكر وروية وأن يميروا فيه قبلا من دبير

إذن فصاحة الألفاظ وبلاعتها لا ترجع الى الألفاظ شهده الصفات التي توصف بها وإنما ترجع الى صورتها ومعرضها الذي تتحى فيه وبعبارة أخرى ترجع الى نظمها وما يطوي فيه من خصائص ومعنى ذلك أن هذه الصفات ليست صفات للألفاظ في أنفسها وإنما هي صفات عارضة لها في التأليف والصياغة بسبب دقائق بلاغية لم تكن لها قبل سياقها الذي أحدثه في صور نظمها ويمضي في التدليل على أن المصاححة لا ترجع الى اللفظ ذاته قائلا<sup>(1)</sup>

إن هذا الوصف ( لإعجاز ) يعني أن يكون وصفا قد تحدد بالقرآن وأمر لم يوحد في غيره ولم يعرف قبل نزوله ، وإذا كان كذلك فقد وحب أن بعدم أنه لا يحور أن يكون في الكلم المفردة ، لأن تقدير كونه فيها يؤدي الى المحال وهو أن تكون الألفاظ المفردة التي هي أوصاع اللغة قد حدث في حداقة حروفها وأصواتها أوصاف لم تكن لتكون تلك الأوصاف معها قبل برول القرآن وتكون قد احتضت في أنفسها بهيئات وصفات يسمعها السامعون عليها اذا كانت متلوة في القرآن ولا يحدون لها تلك الهيئات والصفات خارج القرآن ولا يحور أن

(1) الدلائل ص 271

تكون في معاني الكلم المفردة التي هي لها بوضع اللغة ، لأنه يؤدي الى أن يكون قد تحدد في معنى الحمد والرب ومعنى العالمين والملك واليوم والدين وهكذا وصف لم يكن قبل نزول القرآن وهذا ما لو كان ههنا شيء أبعد من المحال وأشع لكان إياه ، فالألفاظ المفردة سواء من حيث أصواتها وزنة حركاتها وسكناتها ولو صح ذلك لبطل اعجاز القرآن وأن هذا الاعجاز شيء تجدد بنزوله بعد أن كان معدوما وحدث بعد أن كان مفقودا .

ويتوسع عند القاهر في بسط هذه الفكرة ليؤكد أنه حتى زنة كلمات القرآن ونظام قواصله لا يدخل في الاعجاز ، إذ القواصل في الآيات كالقوافي في الشعر ، ولو أنها كانت موضع تحدي لاستطعوا معارضة القرآن بفصول من الكلام لها نفس مقاطعه وقواصله على نحو ما صنع مسيلمة الكذاب وينكر أن تكون الاستعارة أصلا في الاعجاز ، لأنها تحري في آيات معدودة ولا يلبث أن يستدل على بطلان أن تكون الفصاحة صفة للفظ من حيث هو لفظ استدلالا لا منطقيا .

يقول<sup>(1)</sup> : لا تخلو الفصاحة من أن تكون صفة في اللفظ محسوسة تدرك بالسمع أو تكون صفة فيه معقولة تعرف بالقلب ، فمحال أن تكون صفة في اللفظ محسوسة لأنها لو كانت كذلك لكان ينبغي أن يستوي السامعون للفظ الفصيح في العلم بكونه فصيحاً وإذا بطل أن تكون محسوسة وجب الحكم ضرورة بأنها صفة معقولة ، وإذا وجب الحكم بكونها صفة معقولة فانا لا نعرف اللفظ صفة يكون طريق معرفتها العقل دون الحس إلا دلالة على معناه ، وإذا كان كذلك لزم منه العلم

---

(1) الدلائل ص 284

بأن وصفت للفظ الفصاحة وصف له من جهة معناه لا من جهة نفسه

وعبد القاهر لا يريد بالمعنى هنا مدلول اللفظ فقد هاجم آبا من اودعوا المعاني بهذا المصمون حسا ومزية بلاعية ، اما يريد المعنى الاضافي الذي اطل في تصوير شعبه على نحو ما سيتضح قريبا أما دلالات الألفاظ وأعراسها فمثلا مثل الألفاظ نفسها لا تدخل في حصائص الكلام التي يعول عليها في الاعجاز .

وبرى عبد القاهر يعترف بالمعنى المتداول للفصاحة الذي توصف به المعردات من حيث عدوية اللفظ وسلاسته وسهولة محارجه في النطق كما يوصف به النظم متاعا في ذلك للدحاحط الذي يقول . إن المعاني مطروحة في الطريق وواضح من ذلك إن عبد القاهر يرد إعجاز القرآن الى حصائص في أسلوبه ورء جمال اللفظ وجمال المعنى أو بعدة أخرى الى حصائص في نظمه تطرد في جميع آياته ولكن كيف نكشف عن هذه الحصائص ؟ وبأي المصاييح يهتدي في تبينها ؟ وفي الوقوف على كيفياتها ؟ لقد رأى عبد الحار كما أسلفنا يقول . ( اعلم ان الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وانما تظهر في الكلام بالصم على طريقة مخصوصة ولا بد مع الصم من أن يكون لكل كلمة بالاعراب الذي له مدخل فيه ، وقد تكون بالموقع وبراء يشرح ذلك متحدث عن التقدم والتأخر والحركات التي تحتصر بالاعراب مكرا أن يكون لبية اللفظ وحسن النغم وعدوية القول والاستعارة والمجاز دخل في الفصاحة التي هي مباحث الاعجاز واستقر ذلك كله في نفسه وآمن بأن التفسير الصحيح للاعجاز ينبغي أن يطلب في علاقات الكلام الحوية ، وكان عالما نحويا كبيرا قد أشربت روحه كل ما كتبه أستاذه محمد بن الحسن الفارسي وأبو علي الفارسي وابن جني فاصططمت مباحثهم في نفسه

واضطربت معها مباحث البلاغيين من قبله ومباحث الخطابة وبقد الشعر ، وحقا ان لم يشر الى المباحث الأخيرة في الدلائل ولكنه اشار اليها في أسرار البلاغة مما يدل على أنه قرأ كتاب الخطابة لأرسطو عند ابن سينا وأصرابه واطلع على ما فيه من حديث عن صحة تأليف الكلام وما ينبغي أن يراعى فيه من الروابط ومن التقديم والتأخير ومن الاتساق بحيث لا تظهر فيه معاطلة وما ينبغي أن يراعى في الاستفهام وفي وصل الكلام وفصله وما يحري فيه من تقطيع ومن سجع واردة<sup>(1)</sup> .

لقد انتفع عبد القاهر بأراء من سبقه بعد أن تدوقها كما هضم آراء النحاة مد سيبويه في خصائص التعبيرات النحوية في المعاني الإضافية فأفاد من ذلك في دراسته التي انتهت به الى وضع نظريته في المعاني الإضافية وصور الأداء النحوية للكلام أو عبارة أخرى في النظم والخواص التركيبية لدمارات وهو يستهل الدلائل بأن معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلام بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب من بعض والكلام ثلاث : اسم وفعل وحرف . وللتعليق فيما بينها طرق معلومة ، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام : تعلق اسم باسم وتعلق اسم بمعل وتعلق حرف بهما فالاسم يتعلق بالاسم بأن يكون حرا عنه أو حالا منه أو تابعا له صفة أو تأكيداً أو عطف بيان أو بدلا أو عطف بحرف أو بأن يكون الأول مضافا الى الثاني أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل المفعول ويكون الثاني في حكم الفاعل له أو المفعول . . . وأما تعلق الاسم بالمفعول فبأن يكون فاعلا له أو مفعولا أو يكون منزلة من الفعل منزلة المفعول وذلك في خبر كان وأحواتها والحال والتمييز ومثله الاسم المستصحب على الاستثناء . . . وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب أحدها أن يتوسط

(1) يرجع تلخيص لخطابة لابن سيبويه ص 213



بين الفعل والاسم فيكون ذلك في حروف الحر وكذلك سبيل الواو  
الكائنة بمعنى مع وكذلك حكم الا في الاستثناء . والصرب الثاني  
العطف والصرب الثالث تعلق بمجموع الحملة كتعلق حرف النهي  
والاستفهام والشرط والحرء بما يدخل عليه . .

ومحتصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من حرف واحد وأنه لا بد من  
مسد ومسد اليه والنظم بذلك هو معاني النحو التي يدور عليها تعلق  
الكلام بعصه بعض ويقول إن هذه المعاني يناقشها علم البيان ويشيد  
به وربما يفصح عنه من لطائف التعبير ودقائقه وحواصيه ويعرض للشعر  
ومنزلته واصعاء الرسول صلى الله عليه وسلم اليه ، واستحسانه اياه كما  
يعرض للنحو مكبرا من أمره . يسوء بعلم الفصاحة وأنه لا بد لكل كلام  
تستحسسه من جهة معلومة وعلة مصوطة ويقرر أن الفصاحة والبيان  
والبلاغة ترد جميعها الى خصائص الكلام وراء ألقاطه ومعانيه ، وهي  
خصائص تعود الى النظم وترتيب الكلمات على حسب ترتيب المعاني  
الاصافية في النفس ، ويعرض للكتابة والمحار والاستعارة ليؤكد أن  
البلاغة فيها لا تعود الى مدلولاتها وانما تعود الى إثباتها وطريقة إسنادها  
ويفصل القول في مراده من النظم على هذا النحو<sup>(1)</sup>

« اعلم أن ليس النظم الا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه  
علم النحو وتعمل على قوابيه وأصوله وتعرف مناهجه التي بهجت فلا  
تريخ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تحل شيء منها ،  
وذلك أن لا نعلم شيئا يتغيه النظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب  
وفروقه ، فينظر في الحبر الى الوجوه التي تراها في قولك » ريد

( 1 ) له لائى ص 63

مطلق ، وزيد ينطلق ، ويطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ،  
والمطلق زيد ، وزيد هو المطلق ، وزيد هو مطلق ، وفي الشرط  
والجزاء الى الوحوه التي تراها في قولك . إن تخرج اخرج وإن خرجت  
خرجت ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت ، وأنا ان  
خرجت خارج ، وفي الحال الى الوحوه التي تراها في قولك : جاءني  
زيد مسرعا وجاءني يسرع وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع وجاءني قد  
أسرع وجاءني وقد أسرع فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث  
يسبغ له ويظهر في الحروف التي تشترك في معنى ، ثم ينفرد كل واحد  
مها بخصوصيته في ذلك المعنى ، فنضع كل من ذلك في حاص  
معناه ، نحو أن يجيء بما في نفي الحال وبلا اذا أراد نفي الاستقبال ،  
وبأن فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون وبإذا فيما علم أنه كائن ،  
ويظهر في الحمل التي ترد ، فيعرف مواضع الفصل فيها من مواضع  
الوصل ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء وموضع  
الهاء من موضع ثم وموضع أو من موضع أم وموضع لكن من موضع بل  
ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله وفي  
الحدف والتكرار والاضمار والاطهار ، فيضع كل من ذلك في مكانه  
ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

وهذه القطعة من كلام عبد القاهر مع القطعة الأنفة الذكر تحمل  
مباحث عدم المعاني ، فقد ذكر الاسناد والمسند والمسند اليه وما  
يحريان فيه من صور كثيرة فالمسند أو الحبر يكون اسما او فعلا  
مصارعا ، ويكون معرفا أو مكررا ويتقدم المسند اليه ويتأخر عنه وقد  
يفصل بينهما بضمير فصل ولكل ذلك وجه في التعبير والشرط والجزاء  
يأتيان على صور كثيرة ولكل صورة دلالتها الخاصة والحال تكون اسما او  
فعلا مصارعا او جملة اسمية حرها اسم او فعل وقد تكون ماضيا مسبقا

نقد وحدها أو بقدر الواو ولكل ذلك موضعه الدقيق في الكلام، وإذا كانت للأسماء والأفعال خصائص في التعبير فإن للحروف أيضا خصائص دقيقة ، فإن النفي بما غير النفي بلا وموضع استخدام إن الشرطية غير موضع استخدام إذا . وبالمثل تختلف مواضع حروف الوصل والعطف ولا بد معها من معرفة مواضع الفصل والوصل بين لغارات . وبجانب ذلك كله لا بد من معرفة مواضع التعريف والتكثير في الأسماء مسددة أو مسددة إليها . وأيضا لا بد من معرفة مواضع التقديم والتأخير والذكر والحذف والتكرار . والاصمار والاطهار . وتندرج في المواضع الأخيرة صور من الإيثار الذي يقوم على الحذف والاطباب الذي يقوم على التكرار

وهذه المساحة هي نفس المساحة التي انتهى إليها علم المعاني عند الزمخشري والرازي والسكاكي ومن حللهم وعادة ما هناك أن عند القاهر لم يشرها إلى صور الطب ، على أنه سيفصل الحديث فيما بعد عن الاستفهام ، ومصى عقب ذلك يتحدث عن فساد النظم حين يعتمد الشاعر إلى المعاظلة ، على شاكلة قول المرردق في مديح ابراهيم بن هشام المخرومي .

وما مثله في الساس الا مملكا أبو أمه حي أبوه يقدره

فانه أفسد الكلام بسوء ترتيبه ، ويظهر ذلك حين بعيد لكلمات إلى ترتيبها الطبيعي وهو وما وما مثله في الساس حي يقاربه الا مملك أبو أمه أبوه » وهو يقصد بالملك هشام بن عبد الملك بن أخت الممدوح وخرج من ذلك إلى تطبيق نظريته في جمال النظم ، وكان مما احتاره لهذا التطبيق أبيات للبحثري في مديح الفتح بن حاقان ، وهو يعرضها

على هذا النحو يقول<sup>(1)</sup> : اعمد الى قول السحري

بلوبا ضرائب من قد يرى      فما ان رأينا لفتح صريبا  
هو المرء أبدت له الحادثا      ت عزمنا وشيكنا ورأيا صليب  
تنكر في خلقي سؤدد      سمحا مرجى وبأسا مهيبا  
فكالسيف ان جثته صارحا      وكالحر ان جثته مستثيا

فاذا رأيتها قد راقتك وكثرت عندك ووحدت لها اهترازا في نصبت  
فعد ، فانظر في السبب واستقصى في النظر ، فانك تعلم ضرورة أن  
ليس الا أنه قدم وأخر وعرف ونكر وحذف وأصمر وأعاد وكرر وتوحي  
على الجملة وجهها من الوجوه التي يقتضيها علم السحر ، فأصاب في  
ذلك كله ثم لطف موضع صوابه ، وأتى مأتي يوحى المضيعة ، أفلا ترى  
أن أول شيء يروقك منها قوله . ( هو المرء أبدت له الحادثات ) ثم قوله  
( تنكر في خلقي سؤدد ) بتنكير السؤدد واصافة الحلقين اليه ثم قوله  
( فكالسيف ) وعطفه بالماء مع حذفه المستدأ لأن المعنى لا محالة فهو  
كالسيف ثم تكريره الكاف في قوله ( وكالحر ) ثم أن قرن الى كل واحد  
من التشبيهين شرطا جوابه فيه . ثم أخرج من كل واحد من الشرطين  
حالا على لسان ما أخرج من الآخر ، وذلك قوله : ( صارحا ) هناك  
و ( مستثيا ) وهنا . ولا ترى حسا تنسبه الى البطم ليس سببه ما عدت  
او ما هو في حكم ما عدت فاعرف ذلك ، ومضى عبد القاهر يسوق  
أمثلة مشيرا فيها الى جمال التعبير النحوي وحسن ما بداحله من صيغة  
فعلية أو تقديم وتأخير أو وضع للفاء أو ثم أو فصل للكلام واستئناف أو

(1) «دلائل ص 65 ومعه وشيك سريب ، صيب قويا شديد ، بصرائب لشيم  
ولطباع ، صريب شبيه ومثل ، صارحا مسيح

تكثير أو تعريف أو مروحة بين كلامين في الشرط والجزاء أو تقسيم ثم جمع ، وربما جاء بالصرب الأخير استطرادا لأنه يدخل في الديق والحسن المعنوي وبراء يقف هنا ليتحدث عن الفقرة التي يصد بعضها على بعض دون تكثير في وصل جملها وفصلها وأحكام هذا الوصل وللمصل بحيث تكون لها هيئة في الصياغة الحوية من مثل قول المحاحط في مفتاح كتاب الحيوان « حبيبك الله الشهة وعصمك من الحيرة وحمل بيتك وبين المعرفة سببا ، وبين الصدق سببا ، وحجب اليك التثبت ورين في عيبك الانصاف وأداقك حلاوة التقوى ، وأشعر قلبك عر لحق وأودع صدرك برد اليقين ، وطرده عنك دل اليأس ، وعرفك ما في الباطل من المدلة وما في الجهل من القلة » ومن هذا النمط نفسه قول بعضهم في وصف خطيب « ما أفصح لسانه وأحسن بيانه وأمضى حياته وأبل ريقه وأسهل طريقه » يقول عبد القاهر بعد أن أضاف أمثلة أخرى على هذه الشاكبة : « فما كان من هذا وشبهه لم يجب به فصل إذا وجب إلا بمعناه أو سمون ألفاظه دون نظمه وتأليفه ، فمزيتة مقصورة على المراوحة والسجع وتأليفه ، أما نظام صياغته فلا يحوي شيئا من الدقائق واللطائف المتصلة بالمصل وبالتعريف والتكثير وما إلى ذلك .

ويعقد عبد القاهر بعد ذلك فصولا يصور فيها نظريته في المعاني لاصافية ويبدأ بالتقديم والتأخير لأجزاء الكلام ويشير إلى ما قاله سيويه ( من انهم يقدمون المفعول على الفاعل أحيانا إذا كان بيانه أهم وكانوا شأنه أعنى ، ويرجع التقديم والتأخير إلى علل بيانية هي ترتيب معاني الكلام الاصافية في نفس صاحبها ولكي يوضح ذلك درس التقديم والتأخير مع الاستفهام بالهمزة ومع النفي وفي البحر المشت وفي طائفة من العبارات فهي الاستفهام إذا ولي الهمزة الاسم مثل : أأنت قلت هذا الشعر بتقديم الصمير على الفعل كان الشك في قائل الشعر أهو

المحاطب أم غيره أما الشعر فلا شك فيه ، وإذا وليها الفعل مثل ( أقنت هذا الشعر ؟ ) كان الشك في الفعل نفسه وهل نظم الشعر حقاً أو لم ينظمه ، فالتقديم والتأخير لا يأتيان للاهتمام أو العناية وإنما يأتيان لتحرير المعاني فالهمرة يليها دائماً المسئول عنه سواء في التقرير وغير التقرير ومن خير الأمثلة لذلك الآية الكريمة : ﴿ قلوا أنت فعلت هذا بالهتاء يا ابراهيم قال بل فعله كبيرهم هذا ﴾ فقد أحاب ابراهيم بما يدل على أنهم سألوا عن الفاعل ، ولو كان تقريرهم له بالفعل لا بالصمير لكان الحواب فعلت أو لم أفعل ، ونفس هذا يطبق على ما يلي الهمرة من المفعولات ، والحال مثل الآية الكريمة : ﴿ قل أغير الله أتخذوليا ﴾ إذ أفاد تقديم المفعول فيها تشديداً واضحاً في الإنكار ولو أحرما اتضح هذا التشديد وما فيه من عد هذا الاتحاد جهالة وصلالة ما بعدها ضلالة .

وأورد أمثلة للنفي تتضح فيها المعاني الدقيقة في اتحاده النفي الى ما يلي الأداة كما فعل في الاستفهام ثم تحدث عن المعاني الاضافية التي تلاحظ في تقديم المسند اليه والمفعول سواء في النفي أو الاستفهام وكذلك الشأن اذا قدمت المسند اليه في الجملة الحصرية المثبتة فتقديم المعرفة في مثل أنا فعلت يأتي لغرضين . اما تخصيص المسند اليه المسند كقولك أنا سعييت في حاجتك لمن رعم أن غيرك انهرد بالسعي أو أن اخر شاركك فيه واما تقوية الحكم وتأكيده في دهر السماع مثل : هو يعطي الجريل ويحب الشاء ، وتقديم المسند اليه اذا كان نكرة يفيد التخصيص فانك اذا سألت شخصاً أرجل حائك كان السؤال اما عن الحسن واما عن الواحد أي أرجل حائك أم امرأة أو رجل جاءك أم رحلان ، وقس على ذلك وإذا فلا فرق عند القاهريين

تقدم المسد اليه معرفة او نكرة في حالة الاستفهام وكذلك النهي  
والاثبات فيما يظهر بالحكم واحد وناقض في الموقفين ولا فرق عنده بين  
معرف ومنكر ومظهر ومضمر

وينتقل الى الحذف ويبدأ بحذف المستدأ عند تعيينه وقيم القرينة  
ملاحظا أن حذفه حيثذ يكون أفصح من ذكره ، وأن ذلك يكثر في الشعر  
حين يذكر شخصا ويقدم بعض أمره ثم يقطع ويستأنف الكلام كقول  
بعض الشعراء :

سأشكر عمرا إن توأخت ميتي      أيادي لم تمس وإن هي جلت  
فتى غير محبوب الغنى عن صديقه      ولا مطهر الشكوى إذا الفعل رلت  
ويقول إن الممس تحس في مثل هذا الحذف أسا ، وفي الوقت  
نفسه قد تستثقل الذكر حتى كأنما تريد أن تتوقاه وتتحاماه .

وفصل القول في حذف المفعول قائلًا إنه يحذف حين يريد  
المتكلم إثبات الفعل لنفاعل أو نفيه عنه على الإطلاق دون ملاحظة  
تخصيصه بمن وقع عليه كآية الكريمة : ﴿ قل هل يستوي الدين  
يعلمون والدين لا يعلمون ﴾ ، وهذا النوع من الحذف على لوبيس  
لو أن يراد فيه أصل الفعل كآية الكريمة من غير إشارة الى شيء آخر ،  
ولو أن يراد فيه مفعول خاص ولكنه لا يذكر لدلالة الحال عليه ويأتي معها  
قول المحترى يمدح الخليفة المعتر بالله ويعرض بالمستعين :

شحو حساده وغيط عداه      أن يرى مبصر يسمع واع

فقد أراد أن يرى مبصر وأثارة ويسمع واع أحباره ولكنه حذف  
المفعولين لدلالة على أن آثاره وأحباره بلغت من الشهرة والكثرة بحيث

يمتع حفاؤها إذ أصبحت شغل الأسماع والأنصار وكأنه لم يعد هناك صاحب سمع أو بصر إلا وهو يعرفها ومن ثم يصبح شجى لاعدائه أن يكون هناك أي مبصر أو أي سميع .

ويقول عبد القاهر إن المفعول به قد يكون مرادا ولكن يحذف لعرض البيان بعد الانهزام على نحو ما يوضح ذلك فعل المشيئة مثل ' لو شئت جئت ، ومثل ﴿ ولو شاء لهداكم أجمعين ﴾ أي ولو شاء أن يهديكم لهداكم أجمعين - مع أن ذكره قد يكون ضروريا ، إذا كان حاصلا مثل .

ولو شئت أن أبكي دما لكيتة عليه ولكن مساحة الصبر أوسع إلى غير ذلك من صور حذف المفعول

ويحرج من ذلك إلى الحديث عن فروق صور الحر أو المسد ويلاحظ أنه إذا كان اسما دل على الثبوت وإذا كان فعلا دل على التحدد ويقول إنه إذا كان مضارعا دل على أن الفعل يتكرر ويقع مرة بعد مرة ويضرب لذلك مثلا قول طريف بن تميم .

أو كما وردت عكاظ قبيلة بعثوا إلى عريهم يتوسم

فانه دل تعبيره يتوسم على تجدد التوسم والتأمل والظن ، ويترك الفعل إلى الاسم ويلاحظ فروقا واضحة من أن يقول ' زيد منطلق وزيد المنطلق والمطلق زيد وبذلك يحوصل في الفروق بين تنكير الخبر وتعريفه وهو يستهل كلامه : فإن التعبير الأول إنما يقال لشخص خالي الذهن عن أي انطلاق فقد حدث سواء من زيد أو غير زيد ، أما التعبير الثاني فيقال لشخص قد علم أن انطلاقا حدث ولا يعرف ممن كان



أمن زيد أم من غيره فانت تعيد له المطلق ، والتعريف حيث يدبره  
العهد ومن أحل هذا الفرق بين التعبيرين يحوز ذلك أن تقول زيد مطلق  
وعمره ولا يحوز أن تقول : زيد المنطلق وعمره « لأن أول عبارة  
تخصيص وأخرها نفي للتخصيص » .

ويقارن عبد القاهر بين قولك « زيد المطلق » وقولك « المطلق  
زيد » ويلاحظ أن العبارة الثانية أقوى في القصد ، ذلك أن المطلق فيها  
أعم إذ الألف واللام فيها لاستغراق الحسن بخلاف المطلق في العبارة  
الأولى

ويبحث في الحال وأنها تحيء مفعلة وحملة وأنها اذا كانت حملة  
تحيء تارة بالواو وأخرى بغيره وفي تمييز الوجيه كما يقول صعوبة  
ويأخذ في بيان ذلك ملاحظاً أن الحملة اذا كانت مؤلمة من متداً وحر  
فالعالب أن تحيء مع الواو مثل جاء زيد وعمره أمامه ، واذا كان المتداً  
ضميراً يعود على صاحب الحال تحتم ذكرها مثل : جاءني وهو متسهم ،  
واد كان حر الحملة لاسمية ظرفاً مقدماً أو حاراً ومحروراً ، مقدمين كثر  
فيه ترك الواو كقول شارح

إذا أنكرتني سدة أو بكرتها حرجت مع الباري على سواء

وإذا كانت الحملة فعلية وفعلها مشت امتعت الواو<sup>1</sup> مثل ﴿ ولا  
تمن تستكثر ﴾ وينتقل إلى الفصل والوصل بين الحمل ويؤيه بأهميتها  
في لئلاغة والوصل عطف جملة على أخرى بالواو دون غيرها ويحب في  
ثلاثة مواضع

---

1، لأن لو في رأى عبد القاهر هذا تكون معطوف وحب زيد بحال

( 1 ) اذا اشتركت الجملتان في الحكم الاعرابي مثل هو يصبر ويضع .

( 2 ) اذا استحدثت الجملتان خبرا أو اشاء مع المناسبة وعدم المانع من العطف مثل اذا قدم عليك رسل عدوك فاكرمهم وأقلل لشهم

( 3 ) اذا كان ترك العطف يوهم خلاف المقصود مثل لا وشماك الله .

والمصل ترك العطف مطلقا ويحب في ثلاثة مواضع

( 1 ) اذا كان بين الحملتين اتحاد في المعنى كأن تكون الثانية توكيدا للأولى كآية التبريل ما هدا بشرا ان هدا الا ملك كريم ومثل ذلك إذا كانت توضيحا : أمدكم بما تعدمون أمدكم بأنعام وسين .

( 2 ) إذا اختلفا خبرا أو اشاء ولم توحد المناسبة بينهما في المعنى كقول جرير .

يا ال مروان . إن الله فضلكم فصلا عظيما على من دبه البدع  
( 3 ) اذا كانت الثانية خبرا عن سؤال شأ من الأولى كقول بعض الشعراء :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحرر طويل

ومما يتعين فيه المصل أن يوهم العطف وصلا في الكلام غير مقصود على نحو ما تصور ذلك الآية الكريمة ﴿ وادخلوا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم إنما نحن مستهزئون ﴾<sup>(1)</sup> ﴿ الله يستهزئ بهم ﴾

( 1 ) سورة البقرة الآت 14 ، 15

فانه لم توصل جملة لمط الحلالة بما قبلها حتى لا تدخل فيه فيطر أن  
استهزاء الله بهم انما يكون حين يحلون الى شياطينهم يسما هو ستهزء  
متصل ويعرض لجملة معطوفة بالفاء لا على التي قبلها مباشرة ، بل على  
جملة أسبق منها ويقول إن الذي حسن ذلك أن الجملة الفاصلة ترتبط  
بالأولى ارتباطا يجعلها كأنها جزء منها

ويلاحظ أن الشرط أحيانا قد يكون حملتين فتكونان كأنهما  
واحدة ، على نحو ما جاء في التزليل ﴿ ومن يكسب خطيئة او اثما ثم  
يرم به بريئا فقد احتمل بهتاناً واثماً مبيناً ﴾ فالشرط في الآية بما هو  
محموع الحملتين الأولين ويورد هنا ملاحظة دقيقة على ما يكون بين  
فصول الكلام وفقره من روابط بحيث أن يعرف ربطها ومكان هذا  
الربط ، ويصور ذلك في آيات التزليل ﴿ وما كنت بجانب الغربي إذ  
قصينا الى موسى لأمر وما كنت من الشاهدين ولكنا أنشأنا قرونا فتطاول  
عليهم العمر وما كنت ثاويا في أهل مدين تتلو عليهم آياتنا ولكنا كنا  
مرسلين ﴾<sup>(1)</sup>

فانما لو حريبا على الظاهر وجعلنا كل حملة معطوفة على ما بينها  
مع من ذلك المعنى ، اد يلزم أن يكون قوله ( وما كنت ثاويا في مدي  
لكن ) ويصح اطراد الكلام كأنه قيل . ولكلك ما كنت ثاويا في أهل  
مدين ( الى مرسلين ) معطوفة على محموع الحمل قبلها أو بعبارة  
أخرى على . ( وما كنت بجانب الغربي الى العمر ) وهي ملاحظة  
نفيسة لم يستعملها البلاغيون بعد عند القاهر في بحث الصلة وما  
يدخلها ، ويوه عند القاهر بأمر العظم وأن فصاحة الكلام ينبغي أن ترد

1. ب 44 ، 45 من سورة القصص

الى جمال المعاني الاضافية على نحو ما صورنا ذلك في صورنا ذلك في صدر حديثنا عن الدلائل ، وأيضا ينبغي أن يرد الى هذه المعاني جمال الاستعارة والكناية ، ويعرض صورنا من التعبير الدقيق الذي يدل على المحقق نظام التأليف التركيبي في اللغة من ذلك تعرض حلف الأحمر لبشار حين أشده قصيدته التي يقول فيها .

بكرًا صاحبي قل الهجير ان ذاك النجاح في التبكير

فقد قال له خلف : لو قلت مكان الشطر الثاني ( بكرًا فالنجاح في التبكير ) كان أحسن فقال له بشار : ( اسي نيتها أعرابية وحشية ) ولو قلت بكرًا فالنجاح كان هذا من كلام المولدين ، ويقول عبد القاهر : إذا جاءت ان على هذا الوجه اغنت غناء الفاء العاطفة وأصافت الى ذلك رونقا عجيبا . اذ يصبح الكلام مقطوعا موصولا معا ، ومما يدل على ما تحتاجه هذه الدقائق البلاغية من فطنة استخدام كلمة كل ، ويعرض عليها عبد القاهر طائفة من عباراتها ويحللها تحليلًا بديعًا ينتهي منه الى أنها إن دخلت في حيز النفي فتقدمتها أدوات كانت لنفي الشمول فمثل « ما كل رأي الفتى يدعو الى رشد » و « لم يأتني القوم كلهم » و « لم أركل القوم » يصب فيه النفي على العموم لا على كل فرد وإذا أخرجت « كل » من حيز النفي كان المعنى على شمول النفي وعمومه جميع الأفراد على نحو ما يتضح في مثل : ( ادعي على شيئا كله لم أصنعه ) وكلام عبد القاهر هنا شديد الصلة بكلام المناطقة مما يدل على ثقفه بالمنطق واصطلاحاته وقوانينه .

ومن دقائق ما صورته هنا الآية الكريمة ﴿ وجعلوا لله شركاء الجن ﴾ ، فقد ذهب الى أن الجن منصوبة بمحذوف يدل عليه سؤال مقدر ، كأنه قيل بعد كلمة ( شركاء ) فمن جعلوا شركاء لله تعالى ؟ قيل

البحر أي جعلوا البحر ، وبذلك نص على حذف المسند حين توجد  
القريبة . ومن هذه الدقائق آية التسيه : ﴿ ولتحدثهم أحرص الناس على  
حياة ﴾ فانه نكر لمط حياة ولم يعرفها لأن المعنى على الازدياد من الحياة  
لا على الحياة من أصلها فهم يحرصون مهما عاشوا على أن يزدادوا الى  
حياتهم حياة اي جزءا من حياة مهما صؤل وصغر ، ومن هنا وحسب  
التكثير للحياة في الآية الأولى : ﴿ ولكم في القصص حياة ﴾ لأن  
القصص لا ينشأ عنه الحياة من أصلها وإنما ينشأ عنه ما يستأنف منها  
وأیضا فان الحياة التي يردها القصص إنما هي لمن يروعه حقوق  
القصص ، بمعنى أنها ليست شاملة لكل الناس ومن هنا حسن  
التكثير . ويحيل عبد القاهر في تبين مثل هذه الدقائق على الذوق ثم  
يعرض للمجر ويحلل طائفة من أمثله مستكشفا لما سمى المحاز  
الحكمي أو العقبي .

ثم يعرض لأصرب الحر ويستشهد بما رواه ابن الاساري من أن  
الكندي المتفلسف ركب الى أبي العباس المبرد<sup>(1)</sup> وقال له : إني لأحد  
في كلام العرب حشو ، فقال له أبو العباس في أي موضع وجدت  
ذلك ؟ فقال أحد العرب يقولون . عبد الله قائم ثم يقولون إن عبد  
الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله لقائم ، والألفاظ متكررة والمعنى  
واحد . فقال له أبو العباس ، بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ  
فقولهم عبد الله قائم اخبار عن قيامه ، وقولهم إن عبد الله قائم جواب عن  
سؤال سائل وقولهم : إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه فقد  
تكررت الألفاظ لتكرر المعاني . فما أثار المتفلسف جوابا « ويعلق عبد  
القاهر على ذلك بقوله . وإذا كان الكندي يذهب هذا عليه حتى يركب

(1) انظر ص 181 البلاغة بطور تاريخ للدكتور شوقي صيف

فيه ركوب مستهم أو معترض فما طنك بالعامه ومن هو في عداد العامة ، ممن لا يحظر شبه هذا سأل ، ويأخذ في تحليل طائفة من العبارات المدوغة بلفظ ( ان ) ومعروف أن البلاغيين بنوا من إحاطة المبرد فصلا تحدثوا فيه عن ضروب الاساد الحبري ، وعبد القاهر هو الذي فتح لهم أبواب هذا الفصل ، اذ يذهبون الى أن العبارة الأولى في كلام الكندي لخالي الذهن والغرض منها إفادة الحكم ، أما الثانية فللسائل والغرض منها تأكيد الحكم وأما الثالثة فللمنكر والعرض.مها الصالحة في التأكيد ، وذهب عبد القاهر ها الى أن خالي الذهن والشاك المتردد لا يؤكد لهما الكلام إذ قال إنه يحسن التأكيد اذا كان المحاطب له طر في خلاف الحكم المؤكد وعقد قلبه على النفي على أنه فتح الباب لتأكيد الكلام في الصورة الأولى لأسباب بيانية وهو ما سماه البلاغيون بعده بالحروج على مقتضى الطاهر

وتحدث عن القصر الذي أشرنا اليها سابقا بتعريف المسد والمسد اليه ولاحظ أن القصر الثاني في مثل المنطلق زيد أقوى من القصر في مثل « زيد المنطلق » وفرق بين اما وبين ما والا فالأولى لا تتضمن نفيا بخلاف الثانية والأولى تجيء لخبر لا يجهله المخاطب ولا يدفع صحته او لما ينزل فنزلته مثل ﴿ اما انت مدر من يحشاها ﴾ وأما ( ما والا ) فيأتیان في خبر يكره المخاطب ويشك فيه ، كقولك لشخص : « ما انت الا محطىء » وفرق ثالث هو أن ( اما ) تفيد ايجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره ، فاذا قلت انما جاءني زيد تضمن ذلك أنك نفيت أن يكون الجائي غيره فكأنك قلت ( جاءني زيد لا عمرو وهكذا يهرق في جميع الأبواب بين المعاني باختلاف الأدوات وباختلاف مكان الكلمات وينوه طويلا بنظم الكلام وأن فصاحته

وبلاغته وروعته انما ترد الى هذه المعاني الاضافية التي يجلوها ويعرص لبعض الصيغ القرآنية وغير القرآنية مبينا ما فيها من دقة التعبير وجماله .

ويتحدث عن الاعجاز القرآني ويرد ما يطر من أن اللفظ وما قد يتصل به من استعارة وغير استعارة مدخل فيه وكذلك الشأن في حسن الألفاظ وجمالها الحسي ووقف مرارا عند الصور اليبانية من المحار والكناية والاستعارة ليؤكد أن جمالها لا يرجع الى مدلولاتها ومضامينها وانما يرجع الى المعاني الاضافية التي يلاحظها الحادق البصير في تراكيب العبارات وصيغاتها وخصائص بطنها وصور نسقها وسبقها ومعنى ذلك أنه عرض في « الدلائل » للصور البيانية لا لغرض بحثها بحثا مفصلا وانما لاثبات أنه يطبق عليها في النظم ومعانيه الاضافية ما يطبق على العبارات الحقيقية وعد الاستعارة محازا عقليا تقوم على ادعاء معنى اسم لاسم آخر مثل الكناية والتمثيل ذاكرا أن حسنها في المعنى الاصافي<sup>(1)</sup> ويلتفت عند القاهر الى معنى مهم هو أن تفسير بيت أو آية من الذكر الحكيم لا يساويهما في نظم التعبير وأدائه وهي ذلك الشهادة الناطقة بأن المعول في البلاغة والاعجاز انما هو على النظم ، والا أصح لتفسير البيت بلاغته ولتفسير القرآن اعجازه ، وهو ما لا يقول به أحد ويؤديه ذلك الى فكرة دقيقة في بحث السرقات الشعرية وهي أن بيتين مهما اتفقا في المعنى لا بد ان يكون بينهما خلاف في أدائه ونظمه وهيئة تعبيره ، واذا كان العلماء بالشعر قد قالوا إن معنى في بيت هو نفس المعنى في البيت الثاني فانهم لا يريدون أن حكم البيتين مثل حكم الاثنين وصفا في اللغة لشيء واحد كالليث والأسد مثلا ، وانما يريدون أنه يجمعهما جنس واحد ، ثم يفترقان بخصائص وصفات كالحاتم

(1) الدلائل ص 309

والحاتمة والقرط والسوار والسوار وسائر أصناف الحلى التي يصممها جنس واحد وتختلف أشد الاختلاف في الصفة والهيئة .

ويعرض طائفة من الأبيات التي تضوي تحت مبحث السرقات وبين ما بين كل بيتين أو أبيات تشترك في معنى من فرق في النظم والآداء ويسمى هذا الفرق باسم الصورة كالفرق بين اسان واسان وفرس وفرس بخصوصيته تكون في صورة هذا لا تكون في صورة داك ويقول ما ملخصه : لو كان المعنى في أحد البيتين يكون على هيئته وصفته في البيت الآخر وكان التالي من الشاعرين يجيئك به معادا على وجهه لم يحدث فيه شيئا ولم يعير له صفة لكان قول العلماء في شاعر : انه أخذ المعنى من صاحبه فأحسن وأجاد وفي آخر انه أساء وقصر لغوا من القول ، من حيث كان محالا أن يحسن أو يسيء في شيء لا يصنع به شيئا . وكذلك كان يكون جعلهم البيت نظيرا للبيت ومناسبا له خطأ منهم ، لأنه محال أن يناسب الشيء نفسه وأن يكون نظيرا لنفسه . وأمر ثالث وهو أنهم يقولون في واحد انه أخذ المعنى فظهر أخذه ، وفي آخر : انه أخذه فأخفى أخذه . ولو كان المعنى يكون معادا على صورته وهيئته وكان الأحذ له من صاحبه لا يصنع شيئا غير أن يبدل لفظا مكان لفظ لكان الاختفاء فيه محالا ، لأن اللفظ لا يحفي المعنى ، وإنما يخفيه اخراجه في صورة غير التي كان عليها ، وهي فكرة طريقة منتهى الطرافة . ولو اعتنقها أصحاب البلاغة في عصر عبد القاهر وبعده لخففوا من حدة بحثهم في السرقات الشعرية وعرفوا أن للاحق دائما فصلا في الصورة التي يخرج بها المعنى اخراجا جديدا ، وإنما أدى عبد القاهر اليها بحثه في معظم الكلام وسقه واتحاذهما ميرانا لبلاغته وهو ميزان حاول به أن يزن الصور البلاغية في التعبير كما ووزن صورته الحقيقية ، وردها أو رد العناصر المهمة في بلاغتها الى طريقة التأليف



للعبارات وسياق الألفاظ منها ، وهو يجعله نفسه جهدا شديدا في تبين هذه العناصر حتى يوضح فكرة النظم وشعبه وخصائصه وسحبه المختلفة

وهي نسب يكشفها العقل البصير الذي يستطيع أن يحدد عن طريق العلاقات النحوية في التعبيرات الى حمايا البلاغة ودقائقها في الصياعات المختلفة ، وعبد القاهر مع إيمانه بأن العقل يستطيع أن يصل الى ادراك هذه الدقائق والحفايا يوه بالدوق وأنه ضروري لتمييز جيد الكلام من رديئه يقول في تضاعيف كتابه<sup>(1)</sup> ( ان من حرم الدوق عليه أن يقلد من ملكه وعرف به كيف يصور مراب النظم وعليه أن يأخذ بهسه بالتدريب حتى تتكون له الحاسة التي يصر بها حصائص الكلام . وقد ردد ذلك في خاتمة كتابه قائلا : إنه لا بد لشخص من ملكة ومن دوق وقريحة حتى يفهم على معاني الحمل البياني في النظم وحتى يتكشف له العطاء ويرتفع عن بصره الحجاب الضيق

وتحدث عن بعض صحف الكتاب عن السجع والجناس ليدل على أنهما لا يحسان الا في نسق مستو منتظم وأن الجمال البلاغي لا يرد اليهما في ذاتهما كما لا يرد الى مجرد السهولة الطاهرة في الألفاظ والسلاسة والسلامة مما يثقل على اللسان<sup>(2)</sup> .

( وواضح من كل ما سبق أن عبد القاهر استطاع في الدلائل أن يفسر نظرية النظم تفسيرا ردها فيه الى المعاني الثابتة )<sup>(3)</sup> او كما قلنا الى

(1) دلائل ص 602

(2) دلائل ص 463 وما بعده

(3) دلائل ص 781 وفي موضع معرفة

المعاني الإضافية التي تلتبس في تركيب الكلام حسب مضامينه ودلالاته في النفس ، وهي معان ترجع الى الاسناد وخصائص مختلفة في المسند اليه والمسند وفي أضرب الخبر وفي متعلقات الفعل من معمولات وأحوال وفي الفصل بين الجمل والوصل وفي القصر وفي الأيثار والاطناب وهي نفسها الأبواب التي ألف منها من خلفوه علم المعاني ، وحقا تناثرت في كتابات من سبقوه بعض ملاحظات وبعض مصطلحات غير أن هذا ينبغي أن لا يضللنا فنعمطه حقه ونزعم أنه إنما جمع ملاحظات سابقه فالحق أنه ابتكر هذه النظرية<sup>(3)</sup> التي قام على أساسها علم المعاني وإذا كان المحدث نتيجة للانتفاع بسابقه وجريا على سنة التطور قد يكمل المبتدئ بالمزيد فقد استدرکوا شعب باب الاشياء وظلت كتاباته المارة الهادية بأصوائها الكثيرة المشعة وحسبه انه قرأ كتاب سيويه وتفهم ما فيه من معان ثرية كانت الأساس المتيقن لاشادته هذا البناء .

ومن كل ما تقدم نوقن بما لا يدع محالا للشك أن نظرية عبد القاهر في المعاني تعتمد على القواعد النحوية التي تراعي نظم الكلام وتراكيبه لا الكلمة المفردة وحال آخرها ، فالكلمة المفردة إنما تراعي وسط التركيب الذي جاءت فيه مراعي وضعها من حيث ما قبلها وما بعدها مذكورا او مقدرا .

« يقول ابن الأثير : ولست أعني بالجزل من الألفاظ أن يكون وحشيا متوعرا عليه عنجهية البداوة بل أعني بالجرل ان يكون متينا مع عذوبته في الفم ولدائته في السمع » لعله كان يرى الجزالة قوة معنوية تنتقل من صياغة صادقة متماسكة لمعنى قوى متماسك وإن جاءت

الألفاظ سهلة سلسة إذ أن تماسك المعنى وتراطط النظم قد أحدث كلاهما من القوة والتمكّن ما لا يحدثه اللفظ الغريب

واللفظ الغريب لا يحدث قوة إطلاقاً إلا إذا صادف مكانه الصادق من التجربة والا فهو ححر ثقيل في طريق القارئ يرهقه ويصيبه

أفلح اس الأثير اذن في حديثه عن الجزالة والرقّة وبخاصة حين أشار الى أن من الجزالة ما يعدب ويلذ ، لأن العدوّة والندادة بعض صفات الرقّة دون مراعاة ولهذا التداخل المتصل فسر الكاتب السليح الأستاذ أحمد حسن الزيات يرحمه الله من سرد هذه الأوصاف النقدية الى أوصاف غيرها تكون أكثر ضطاً وتحديدًا حين قال في كتابه لأصيل ( دفاع عن البلاغة ) . قرىء في كتب النقد والبلاغة فتجد من صمحة الى صفحة سلاسل من الوصف الجزائي تتلاحق على الكلام السليغ فلا تحدده ولا توصحه ، ذلك لأن أكثرها من الألفاظ التي أشاعها الكتاب في الناس من غير تقييد ولا تحديد فظلت معانيها مهمة . ودلالاتها شائعة من ذلك قولهم : الجرالة والسهولة والمصاحة والوضوح والصدق والطلاوة والحلاوة والمائية والصنعة والسك والحك والسمو والشرف والحلال الى آخر هذه المعوت المتداخلة التي لا تعين حداً ولا تبين مزية .

وللأستاذ الزيات رحمه الله عذره حين يرى الكتاب يملثون الصفحات بأوصاف حصرها في الأصالة والوجازة والتلازم ولكن المشكلة لم تحل بعد ، لأن التلازم معنى جمالي سيفصله ناقد غير الزيات بالفاظ لا تخرج عن مضمون السلاسة والقوة والجزالة والرقّة فيعود ثانية الى هذا التداخل الذي فر منه الأستاذ ، وأنا أرى أن النقد الحيد يستطيع أن يضع اللفظ النقدي موضعه الصحيح ولن يضيره أن

يستعمل لفظتي الحزالة والرقة اذا تحقق ما تشيران اليه من سمات فلبق عليهما غير نامسين ما اكده ابن الأثير<sup>(1)</sup> .

هذه مقدمة لا بد منها لدراسة الحزالة والرقة في الأسلوب القرآني ومنها نعرف أن الحزالة جزالة موضع لا جزالة كلمة او بيت او آية فالذين يقفون عند الكلمة وحدها في النص الأدبي أو يتجاوزونها الى البيت الواحد أو الآية المفردة يتروون السياق بترا وكذلك الرقة لا تكون في لفظة منقطعة من سياقها ، كما نعرف أن التماسك الأمر لا يكون بقوة الألفاظ وحدها بل بما تعبر عنه من مواقف قوية تتطلب التلازم بين اللفظ والمعنى أو بين الشكل والمضمون ، كما يقال في هذه الأيام ، ويقتضي ذلك أن يكون الأديب صادقاً كل الصدق في نقل الحواطر شديد الشعور بتبعته الأدبية التي لا تحمل زركشة اللفظ ورنيه مسحة طاهرية لا صلة لها بالنبع الحقيقي الذي يجيش في أعماق النفس ، إذ إن رسالة البيان الأولى هي اظهار ما في النفس من الحقائق اظهاراً يوضحه الخيال الكاشف والنظم الموحى والجرس المعبر .

فاذا جاء ذلك كله بعيداً عن الخلجات الساخنة او مقنعة ستائر زائفة من عجب الصنعة فلا أداء ولا بيان وما دامت الجزالة والرقة كلتاهما ترجعان الى الموضوع . وهذا ما تطورت اليه علوم البلاغة الطر الى الموضوع ككل بعد سلامة الجمل والتعبيرات وشحنها بالمعاني التركيبية المعبرة عن شتى الانفعالة ومختلف الأحاسيس بالتقديم والتأخير والذكر والحذف والوصل والفصل والقصر والتأكيد . . الخ مما تحدثنا عنه آنفا .

---

(1) البيان القرآني للدكتور محمد رجب البيومي - سلسلة البحوث لاسلامية لكتاب لوحد بعد لثلاثين

7) دراسة المذاهب النحوية من حيث إنها  
أثر لخلاف على طلب معنى  
أو أن لها منزحاً آخر يهيم وراء الأعراب  
أيا كان المعنى الذي يكشف عنه

ما المدرسة ؟ وهل كانت هناك مدارس نحوية ؟ ومن الذي  
أسسها وما خصائص كل منها ؟

المدرسة ما هي إلا اتجاه له خصائص مميزة يبادي بها فرد أو  
جماعة من الناس ثم يعتنقها آخرون ، وهي في نظر بعض الباحثين  
ليست إلا استادا مؤثرا وتلاميذ وقد اجتمعوا على تحقيق غرض موحد  
وبهجوا للوصول اليه منهاجاً موحداً<sup>(1)</sup>

ويرى ( جوتولدفيل ) أنها الاشتراك في وجهة النظر الذي يؤلف  
الجهة العلمية ويربط العلماء بعضهم بعض على رأي واحد<sup>(2)</sup>

وليس بين هذه الآراء كبير اختلاف لهذا نتحاورها الى آراء  
الباحثين في المدارس النحوية في القديم والحديث أما القدماء فقد  
اعترفوا بوجود المدارس النحوية التي تتمثل في المدرسة البصرية وهي  
أسبق الثلاث ثم المدرسة الكوفية ومن بعدها مدرسة بغداد على اختلاف  
بيهم في طريقة تناول ، فأصحاب الطبقات ومن لف لفهم يقسمون  
الحاة الى بصريين وكوفيين ويجمعون على ذلك ثم يحتلون في تسمية

---

1 ( مدرسة الكوفة ص 129 طبعة دار المعرفة بغداد ( سبهي محرومي )

2 ( مقدمة لانصاف ترجمة الدكتور لحار

ما وراء هاتين المدرستين فيقسمهم الزبيدي الى مصريين<sup>(1)</sup> وقرويين  
وأندلسيين ، أما العكبري فيسميهم المدنيين حيث يقول . النحويون  
حنس تحته ثلاثة أنواع : مدنيون وكوفيون وبصريون وابن السديم  
يصرح باسم العداديين ويجيء بهم في أعقاب البصريين والكوفيين ،  
أما غير أصحاب الطبقات من المترجمين يعتمدون على تاريخ  
الوفاة أو على حروف الهجاء فانهم يصنون غالباً على أن هذا بصري  
وذاك كوفي مثلاً ، وفي هذا التصريح دلالة على اعتراف القدماء بأن  
هناك مدرسة تغاير الأخرى ، أما المحدثون فمهم من اقتنع بصحة ما  
ذهب اليه القدماء من وجود بعض المدارس النحوية المتميزة ومنهم من  
تشكك في ذلك ، من الفريق الأول المرحوم أحمد أمين حيث يقول وأياً  
ما كان الأمر فقد اختلفت مدرسة الكوفة عن مدرسة البصرة في مبادئ  
أساسية<sup>(2)</sup> والأستاذ أمين الحولي حيث يقول . ( والكسائي الكوفي  
باجاته هذه يشير الى قوله ( أي هكذا خلقت ) يذكرنا بمدرسة قومه في  
النحو وما يمثل اليه من التبع اللغوي وعدم اتباع التأويلات البعيدة .

والامعان المنطقي الذي جنحت اليه مدرسة البصرة المناطرة ،  
ولم تكن الغلبة لمدرسة الكوفة التي لمحت طبيعة اللغة بل كانت  
لمدرسة البصرة العقلية المنطقية الح ومن المستشرقين الذين يؤيدون  
وجود بعض المدارس النحوية المتميزة ( يوهان فك ) هي كتابه  
( العربية ) حيث يقول ( وكانت لعلماء البصرة مذاهب معتمدة في

(1) طبقات اسحويين للزبيدي

(2) الجمع لأبي القاسم عبد الواحد بن عبي العكبري الصفحة الأولى من مخطوطة دار  
الكتب / 5

(3) مثل العماد الحلبي في كتاب شذرات الذهب في أخبار من ذهب وابن الأثير في كتاب  
برهة الألبا

القياس النحوي تختلف عن مذاهب الكوفيين كما سذك كل من القبيلين  
في تفسير الظواهر اللغوية طريقا خاصا<sup>(1)</sup> .

أما الفريق الآخر ذلك الذي يتشكك في قيام مدرسة كوفية ومن ثم  
لا يرى قيام مدرسة بغدادية ، اذ انها ليست الا امتزاج المدرستين  
المصرية والكوفية معا فأبرزهم ( جوتولد فايل ) حيث يقول عن الكوفيين  
في مقدمة الانصاف ( انهم لم يؤسسوا مدرسة نحوية خاصة )

أما ( برر كلمان ) فلم يكن في رأيه قاطعا ولا واضحا كما كان  
فايل وان كانت عبارته تشعر بالانكار حيث يقول : ( قد افترض العرب  
فيما بعد استنادا الى روايات التاريخ الأدبي أن الخلاف كان قائما بين  
مذهبيين لغويين هما مذهب البصرة ومذهب الكوفة وأن هذا الخلاف لم  
يسو الا بعد أجيال عندما اندمجت المذهبان وتوحدا في مدرسة بغداد ولكن  
الذي يظهر لنا أن المنافسات بين علماء هاتين المدرستين البصرة  
والكوفة قد بولغ فيها الى حد لا مرور له فانت تراه قد نسب ذلك الى  
افتراض العرب وربما كان معنى هذا انه لا يرى ما يراه العرب ولكنه عاد  
فقال والذي يظهر لنا أن المنافسات قد بولغ فيها الى حد لا مرور له وليس  
في هذا انكار لوجود المدرستين وكل ما فيه انكار للمبالغات التي وصلت  
عن المنافسات بين المدرستين ، ومن هنا لم يكن واضح الرأي في هذه  
القضية .

أما دائرة المعارف الاسلامية فقد حدث حذو ( جوتولد فايل )  
حين قال قائلها : لا نستطيع في الحقيقة أن نقول بوجود مذهب مكتمل

---

( 1 ) صحى الاسلام 294/2 الطعة الخامسة

لسحاة الكوفة وهو أمر سبق أن بيته فايل<sup>(1)</sup> ولا شك أنها كانت حقيقة قائمة كما سنبينه بالتفصيل في الباب القادم ( تحديد دقيق للخلاف بين المدارس ) وقد اختلف في مؤسس المدرسة البصرية .

أ - يرى ابن فارس في كتاب الصحابي أنها بدأت قبل أبي الأسود فلما قل النحو في أيدي الناس جده أبو الأسود<sup>(2)</sup>

ب - ويرى كثير من القدامى والمحدثين أنه أبو الأسود الدؤلي المتوفي سنة 567 بأمر الامام علي أو زياد على اختلاف الروايات<sup>(3)</sup> .

ج - وبعض المستشرقين يستكروا وضع أبي الأسود أصول النحو العربي .

د - ومن العرب من قال إنه نصر بن عاصم المتوفي سنة 89 هـ ومنهم من قال إنه عبد الرحمن بن هرو المتوفي سنة 117 هـ .

هـ - ويرى الاستاد ابراهيم مصطفى أن واضع النحو هو عبد الله بن اسحاق الخصرمي المتوفي سنة 117 هـ .

ز - ويرى بعض الباحثين المحدثين أن الحليل وسيبويه هما اللذان اخترعا النحو اختراعا .

وقريب منه قول من يرى أن تاريخ المدرسة البصرية يبدأ بعمل ( سيبويه ) وليس المجال هنا مجال تأييد أو تفنيد . أما المدرسة الكوفية فلم تكن أسعد حظا في الاختلاف

---

1 ( بطر ترجمة ثعلب 200/1 طبع 1930

2 ( لصاحبي في فقه اللغة ص 10 طبعة المؤيد 1328

3 ( مراتب النحويين لأبي لطيف اللعوي ص 7 طبعة بهمة مصر



أ - يرى بعض القدامى أن مؤسسها معاذ الهراء

ب - والأكثر على أن أبا جعفر الرؤاس هو المؤسس الأول  
لمدرسة الكوفة .

ج - وبعض المحدثين يذهب إلى أن الكسائي هو المؤسس  
الحقيقي لهذه المدرسة استناداً إلى أن الرؤاس أو غيره لم يخلف لنا  
شيئاً وعلى كل فلقد كان لكل مدرسة شخصيتها المستقلة في فترة من  
الزمان .

ولا يعني وجود المدارس المتميزة أن يكون بين كل مدرسة  
وأخرى حدود فاصلة مائة بل هناك قدر مشترك بين الجميع ، وهذا  
الاشتراك لا يتناقض مع التميز والتشخيص وإذا جاز لنا أن نضرب مثلاً  
بالإنسان فإنا نجد قد اشتركا بين الإنسانية جمعاء ثم بعد هذا نجد  
خصائص فردية تميز كل شخص على حدة وهو ما يسمونها في علم  
النفس بالفروق الفردية وكذلك المدارس النحوية لها قدر مشترك بين  
الجميع ثم لكل مدرسة خصائصها التي تميزها عن الأخرى وفي هذا  
التشبيه رد مقنع لمن أراد أن يقتنع ممن أنكروا المدرسة الكوفية أو  
المدارس النحوية بوجه عام زاعمين أن اشتراك المدارس في بعض  
الخصائص يفسد عليهم قضية التشخيص .

هذه واحدة مما ينبغي أن نثبسط له مرة أخرى أن قياس مدرسة  
بحوار أخرى لا يعني أنها تنشأ فجأة بل لا بد لها من التدرج في كثير من  
الأحيان فإن الذي يرصد الحركات الفكرية يرى أنها تتطور مع الزمن  
عالب فتكون البداية لمحة خاطفة ثم تنمو رويداً رويداً إلى أن تبلغ مبلغاً

من الصبح يصح أن يطلق عليه اسما من الأسماء المميرة وكذلك شأت  
مدرسة بغداد بالتدريج حتى استوى أمرها<sup>١٠</sup> وكذلك المدرسة  
الأندلسية

وقد أن أن تناول هذه لمذاهب بين لمعنى والاعراب فنقول  
وبالله التوفيق :

إد عرفنا أن الاعراب دخل لكلام للتمييز بين المعاني وتنوع  
مسائل الشيخ الامام كمال الدين أبي الركت الأساري هي كتابه  
الانصاف بحد هذه المسائل التي بلغت مائة واحد وعشرين مسألة  
لوحدها ان الخلاف في أغلب المسائل بل حنها اما يرجع الى المعنى  
افرادا وتركيا ، نحد مثلا ارتفاع كل من المستأ والحر وهو خلاف إعرابي  
الا يستطيع أن يرجعه الى الخلاف على المعاني فالكوفيون الذين  
يقولون : إن المستأ قد ارتفع بالحر والحر قد ارتفع بالمستأ انما  
يرجعون هذا الارتفاع الى عدم انفكاك كل من المستأ والحر عن الآخر  
وعدم الانفكاك معنى من المعاني ، والبصريون الذين يقولون : ان  
المستأ قد ارتفع بالحر والحر قد ارتفع بالمستأ اما يجعلون هذا  
الارتفاع سبب عدم انفكاك كل من المستأ والحر عن الآخر وعدم  
الانفكاك معنى من المعاني ، والبصريون الذين يقولون إن المستأ الذي  
ارتفع بالانتداء قد جعلوا التجرد من العوامل أمانة ودلالة والدلالة تكون  
بالعدم كما تكون بالوجود ، وكذلك رفع الطرف الحر ( بالمستأ هي رأي  
الكوفيين ورفعه بالتجرد من العوامل ، ورفع المستأ بعد لولا ونصب

---

١٠ ( أنور كروب نغراء بلدكتور مكى الانصاري

الاسم في باب الاشتغال والاعراب بالحروف لا تعدم وجود معنى من المعاني مسب هذا الاعراب ولا سوق الكلام من غير دليل .

في كتاب الصاحبى لاس فارس<sup>(1)</sup> من العلوم الحليمة التي حصت بها العرب الاعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ وبه يعرف الحبر الذي هو أصل الكلام ولولاه ما مير فاعل من مفعول ولا مضاف من معنوت ولا تعجب من استههام ولا صدر من مصير ولا نعت من توكيد .

وفي موضع آخر قال<sup>(2)</sup> فأما الإعراب فيه تمييز المعاني ويوقف على أعراض المتكلمين وذلك أن قائلًا لو قال : ( ما أحسن زيد ) غير معرب ، أو ضرب عمرو زيد غير معرب لم يوقف على مراده ، فإذا قال : ما أحسن زيدا ، أو ما أحسن ريد ، بالرفع أو ما أحسن ريد بالجر ، أبان الاعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها منهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ، فما الأولى تعجبه والثانية نافية والثالثة استهامية ، فقد دخل الإعراب الكلام ، الأسماء مثلاً ، لأن المعاني تعتورها فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافا إليها ولما لم تكن في صورتها وأنيبتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن المعاني فقالوا : ضرب ريد عمرا الخ

ودليل آخر على ما يظن أنه خالص للاعراب والواقع انه يحمل في

( 1 ) ص 42

( 2 ) ص 161

طياته معنى من المعاني وهو اختلاف النحاة في اعراب المشي والجمع والأفعال الخمسة .

نقل السيوطي في الأشباه والنظائر<sup>(1)</sup> بالقول في الاعراب ، أحركة هو أم حرف قل قد قلنا إن الاعراب دال على المعاني وأنه حركة داخلية على الكلام بعد كمال سائه فهو عندنا حركة داخلية على الكلام نحو الضمة في قولك هذا جعفر والفتحة من قولك رأيت جعفرا والكسرة من قولك مررت بجعفر . هذا أصله ومن المجمع عليه أن الاعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع وذلك الحرف هو حرف الإعراب فلو كان الاعراب حرفا ما دخل على حرف هذا مذهب البصريين وعند الكوفيين أن الاعراب يكون حركة وحرفا فاذا كان حرفا قام بنفسه واذا كان حركة لم يوجد الا في حرف . ثم قد يكون الاعراب سكوبا وحده وكذلك الحزم في الأفعال المضارعة ، وحرف ، فان قال قائل : فأين يكون من الاعراب ؟ سكوبا وحده وحرف ؟ قيل له يكون سكوبا في الأفعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يصرب ولم يذهب وحده في هذه الأفعال اذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقص ولم يعز ولم يحش ، فاذا قال قائل : فهل يكون الاعراب حرفا عند سيويه وأصحابه في شيء من الكلام ؟ قلنا له . هذا الذي ذكرناه هو الأصل وعليه أكثر يدار كلام العرب وقد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ونحو مطرد فيه ثم يعترض لبعضه علة تحرجه عن جمهور نابه فلا يكون ذلك ناقصا للباب كما مثلا ذلك فيما تقدم وذلك موجود في سائر العلوم حتى في علوم الديانات ، كما يقال بالاطلاق الصلاة واجبة على

( 1 ) السيوطي في الأشباه والنظائر ص 121

البالغين من الرجال والنساء ثم نجد فيهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها وكما يقال من سرق من حرر قطع وقد نجد القطع ساقطا عن بعضهم ولهذا نطائر كثيرة فكذلك حكم الاعراب وحقيقته على ما ذكرناه ، ثم انه عرص في بعض الكلام ضرورة دعمه الى جعل الاعراب حروفا وذلك في تشية الأفعال لمصارعة وجمعها وفعل لمؤث المخاطب في المستقل وذلك في حمسة أمثلة من الفعل وهي يفعلان وتفعلان ويفعلون وتمعلون ، هذه ، علامة الرفع في هذه الأفعال الخمسة ثبات النون وحذفها وعلامة الجرم والنصب .

فان قيل : ما الذي أوجب نصير الاعراب في هذه الأفعال حروفا وهو النون ؟ قيل له ما قال سيويه وهو أنه قال . الاعراب يدخل على آخر حرف في الكلمة وذلك الحرف يسمى حرف الاعراب وآخر حرف في هذه الأفعال النون فلو جعلت النون حرف الاعراب لوجب ضمها في حال الرفع وفتحها في حال النصب وكان يلزم من ذلك أن تسكن في حال الجرم ولو أسكنت وجب سقوط الألف التي قبلها والواو والياء لالتقاء الساكنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين ، وكان يذهب ضمير الاثنين والجمع والمؤث في حال تأخير الأفعال بعد الأسماء ، ويسقط عن ذلك في تقديم الأفعال على الأسماء في لغة من يشي ويجمع لفعل مقدما ، فكان يصير الفعل كأنه للواحد ويظل المعنى ، فلما امتنع ذلك جعلت النون نفسها علم الرفع ، فما صارت علم الرفع وحب حذفها في الجزم ، لأن الحازم يحذف ما يشت في الرفع ، فان كان في حال الرفع حرف ساكن حذفه الجارم ، نحو لم يقض ولم يعز ولم يحش فجعلت النون محدوفة في الجزم لسكونها كما حذفت الواو والياء والألف لسكونها وجعل النصب مضموما الى الجزم فحذفت النون فيه أيضا ففعل لم يفعلوا ولم يفعلوا ولن يفعلوا كما صم النصب في تشية الأسماء

وجمعها الى الحفظ لأن الحزم في الأفعال بطير الخفص في الأسماء .

فان قال قائل فان النون في يفعلان وتفعلان وسائر هذه الأسماء متحركة وقد حكمت عليها بالسكون ، ورعمت أن الحارم اذا دخل على حرف ساكن حذفه فلم حذفت النون وهي متحركة ؟ ولم زعمت أنها ساكنة ؟ والجواب في ذلك أن يقال له : ان النون في هذه لأفعال مضارعة للسكون كما ذكرنا لأنها ليست حرف اعراب فيما سكنت وقبلها ساكن تحركت لالتقاء الساكنين وليست الحركة فيها علامة استحقاقا فحكمها حكم الساكن فلذلك حذفها الحارم .

فان قال قائل . فهلا جعلت الحروف التي قبل هذه النون في الأفعال حروف الاعراب ؟ فالجواب في ذلك أن الألف التي قبل هذه النون في يفعلان وتفعلان والواو في يفعلون والياء في تفعلين ليست من بناء الفعل ولا تمامه إنما هي ضمير الفاعلين علامة كما ذكرت لك فلم يجز أن تكون حروف اعراب الفعل لذلك .

فان قال قائل فلم جاز أن يحيى اعراب الفعل المستقل بعد الفاعل في قولك الزيدان يقومان والزيدون يقومون وما أشبه ذلك فقد جاءت علامة رفع الفعل بعد الفاعل وهي شات النون وكذلك النصب والحزم لأنهما يحدف النون وهي بعد الفاعل أفيجوز أن يكون اعراب شيء موجودا في غيره وكون ذلك الشيء معربا ؟ قيل له : إن الفعل لما كان لا يحلو من الفاعل ولا يستغني عنه ضرورة ، ثم اتصل به مضمرة فصار كبعض حروفه وصارت الجملة كلمة واحدة ، فجاز لذلك وقوع الاعراب بعد ضمير الفاعل لما صارت ( الكلمة كلمة واحدة والدليل على ذلك اسكان لام الفعل في قولك فعلت اسكنت اللام لثلاثا تتوالى في كلمة واحدة أربع حركات .

وبهذا يتأكد لنا ما قاله أبو القاسم الزجاجي . إنما ذكر سيويه اختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني حجة لاختلاف الاعراب كما حالقوا بين الألفاظ للمعاني<sup>(1)</sup> نحو ذهب وحلس ، كذلك أكرمني أحوك وأكرمت أخاك هما يحتلمان وكذلك فرق بين الفاعل والمفعول به والمضاف والمضاف إليه في الاعراب إذ اختلفت معانيهما .

وأنا لسائقون لها المسألة الرسورية التي كان الخلاف فيها سياسياً لنثبت أن سيويه حينما نطق بالصميم مرهوعاً - كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإدا هو أياها ، قال فإذا هو هي إنما كان يعتمد على المعنى .

رحل سيويه إلى مدينة بغداد في عهد هارون الرشيد أملاً في الوصول إلى المحدث المادي والأدبي في ظل رعاية الوزراء البرامكة وهو يهدف من وراء ذلك التفوق على الكوفيين الذين استأثروا بهيات الخلفاء العباسيين ووزرائهم فأراد أن يرهن أمام الناس أن العلماء المصريين يفوقون علماء الكوفة وفي أحد المجالس العلمية دارت مناظرة بينه وبين علماء الكوفة حصرها ( الكسائي ) إلا أن المناظرة لم تكن علمية بقدر ما كانت سياسية أساء فيها الكوفيون إلى سيويه قاصدين من وراء ذلك القضاء على مدرسة البصرة وعلمائها واستعان علماء الكوفة بعصر الاعراب للاستشهاد بهم فقالوا . الرأي ما رأى الكسائي أو أنهم نطقوا بها ، ولو أن غير الحاضرين طولبوا بالنطق لما طاوعتهم السنتهم إذ إن المقول عن العرب والمقيس على كلامهم إنما هو بالرفع فصحوا فيما أرادوا وتحاملوا عليه بشدة فأخفقوا ونهارت آماله في بغداد وقرر الرحيل

---

1 ( قال سيويه - باختلاف اللفظ لاختلاف المعاني نحو ذهب وحلس ص 15

الى مسقط رأسه في مدينة البيضاء على يحد منها ما يعوصه عن حماقه في  
بعداد ولكن الصدمة كانت قوية فلم يحتملها فمات مكموذا قبل أن يصل  
الى بلده وهو في شيراز عام مائة وثمانين هجرية ودفن بها

قال الكوفيون كما ذكر اس الأباري في المسألة التاسعة والتسعين  
من كتابه الانصاف في مسائل الخلاف ص 413 مطبعة حجازي  
بالقاهرة .

فوجه الدليل في هذه الحكاية أن العرب وافقت الكسائي وتكلمت  
بمذهبنا وقد حكى أبو ريد الأنصاري عن العرب : قد كنت أظن أن  
العقرب أشد لسعة من الرسور فإذا هو إياها ، مثل مذهبها فدل على صحة  
ما ذهبنا اليه ، وأما من جهة القياس فقالوا : إنما قلنا ذلك لأن ( إذا ) إذا  
كانت للمعاجة كانت طرف مكان ، والطرف يرفع ما بعده وتعمل في  
الحزب عمل وجدت ، لأنها بمعنى وجدت

وقد قال أبو العباس أحمد بن يحيى بن ثعلب . أن ( هو ) في  
قولهم فإذا هو إياها عماد ونصبت ( إذا ) لأنها بمعنى وجدت على ما  
قدمناه

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا انه لا يحوز الا الرفع  
لأن ( هو ) مرفوع بالابتداء ولا بد للمستند من خبر ، وليس ها هنا ما  
يصلح أن يكون خبرا عنه ، الا ما وقع الخلاف فيه ، فوجب أن يكون  
مرفوعا ولا يحوز أن يكون منصوبا بوجه ما ، فوجب أن يقال . فإذا هو  
هي ، فهو راجع الى الرنور ، لأنه مذكر ، وهي راجع الى العقرب ،  
لأنه مؤنث

وأما الحوالب عن كلمات الكوفيين : ( أما ما روي عن العرب من



قولهم . فادا هو اياها فمن الشاد الذي يعبا به كالحرم بلن والنصب بلم  
وما أشبه ذلك من الشواد التي تخرج عن القياس على أنه قد روي أنهم  
أعطوا على متابعة الكسائي جعلاه . فلا يكون في قولهم حجة لتطرق  
التهمة الى الموافقة .

وأما قولهم ( إن إذا إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة وجدت ولا  
تعمل عملها كما أن قولهم حسك زيد ، بمعنى الأمر وهو اسم وليس  
بفعل كقولهم ( أحسن يريد ) لفظه لفظ الأمر وهو بمعنى التعجب  
وكقولهم « رحم الله فلانا » لفظه لفظ الخبر وهي في المعنى دعاء ،  
وكقوله تعالى في قراءة من قرأ الرفع ﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾ لفظه لفظ  
الخبر والمراد به السهي . وكقوله تعالى : ﴿ فهل أنتم متتهون ﴾ أي  
انتهاوا ، لفظه لفظ الأمر والمراد به الخبر ، وكقوله تعالى : ﴿ والوالدات  
يرضعن أولادهن ﴾ أي ليرضعن لفظه لفظ الخبر ، والمراد به الأمر الى  
غير ذلك من الأماكن التي لا تحصى كثرة فكذلك نقول نحن هـ ها « إذا  
بمعنى وجدت وهي في اللفظ ظرف مكن ظرف ، وطرف المكان يجب  
رفع المعرفتين بعده فوجب أن يقال « فادا هو هي » وإن قالوا « إنها تعمل  
على الطرف وعمل وجدت ، فترفع الأول لأنه ظرف وتنصب الثاني على  
انها فعل يصب مفعولين « فاطل » لأنهم ان اعملوها عمل الطرف بقي  
المصور بلا ناصب وإن اعملوها عمل الفعل لزمهم وجود فاعل  
ومفعولين ، وليس لهم الى ايجاد ذلك سبيل . واما قول أبي العباس  
ثعلب « ان هو في قولهم فادا هو اياها » عماد وهو ما يسميه البصريون  
الفصل يحذف من غير أن يخل بمعنى الكلام وإذا حذف ها بطلت  
فائدته لأنه يصير فإذا إياها وهذا لا معنى له ولا فائدة فيه فاطل فادهوا اليه  
والله أعلم .

ولو أحسننا النظر بالاعراب ونفينا عنهم المؤامرة وقلنا انهم نطقوا  
مخلصين للنصب لما كان في هذا ما يشين سيويه ، لأنه لم يكن لدى  
علماء الكوفة ما يؤهلهم الى القياس الحوي وصوابه فقلوا كل  
مسموع وقاسوا عليه .

ومذهب البصرة دو اتقان وتحريج وتقعيد لأن التواطؤ معهم  
يضعف فيهم ثقة الدارسين من العلماء والرواد ، وهذه المسألة شاهد  
جديد على قوة المذهب البصري وسلامة محاه ، والكوفيون علويون  
مخلصون لسي هاشم ومالوا بعد ذلك الى سي العباس منهم أنصار أهل  
البيت وهم بعد قيام سي العباس حصن دوعهم المكيب وسياح قوتهم  
الناهضة ، أما البصريون فأميون متعصبون ، والكوفيون في ظلال  
الرشيد أولى بالاستعلاء وفي مقدمتهم الكسائي مؤدب الأمين ولي عهد  
الرشيد وصاحب سمر الخليفة فاذا بهص سيويه ليحتل مكانته بعلمه  
ودكته وشانه فلا بد أن ينتحيء الكسائي الى من يعتصم به ويحميه وهو  
شر له أطماع الانسان ورغائه ، وهو فيما بينه وبين نفسه يستشعر قوة  
سيويه الذي يتقد حماسة ويتأجج قوة وشبابا سيستطيع في حولته  
الاولى أن يذل شيوخه ويكشف الكوفة عن مكان الصدارة ليحتلها  
البصريون عن جدارة واستحقاق واذا كانت الاخلاق الفاصلة تحرم عليه  
أن يستعين بورراء الدولة لنصرتة كما قالت بعض الروايات أن يحيى  
البرمكي قال مخاطبا سيويه بعد أن نطق الاعراب بالنصب قد تسمع أيها  
الرجل ، فهو حريص على منزلته ، وبالعت الروايات فقالت ان سيويه  
دل واستكان ثم مات متأثرا بانهزامه وهذا ربط للمسيبات بغير أسبابها ،  
لأن سيويه لم ينهرم اطلاقا في معتقد نظرائه من العلماء فكلهم قد  
اعترف بصوابه وسداده وتوفيقه

أما بعد وفاة سيبويه فقد أنصفه جميع من كتبوا عن المناظرة في مدى ألف عام أو تزيد ومن أحسن الظن بدخيلة الاعراب لجأ إلى التأويل المتعسف ، ولعل ابن هشام السحوي هو أشهر من ترع تخريج رأي هؤلاء تخريجا مقبولا لرسوحي وتمكنه وقدرته على التأويل وسيأتينا تخريجه .

وقد جعله ابن خلدون في مقدمة ابن هشام تربع سيبويه ونظيره ، وحسب سيبويه أن يصفه العلماء في حياته ، ويتجمع خلفاؤهم من بعدهم على تأييده فأين الانهزام الشنيع ؟ اللهم الا اذا عد بعده عن السيطرة في قصور الخلفاء انهزاما في مرأى من يجعلون أقدار العلماء وفق الماصب والألقاب ، وهؤلاء ليسوا من ذوي الرأي بحال .

فالنصب مجاف للمعنى خارج عن القياس واستعمال الفصحاء ولذا تحمل النحويون في تخريج هذا النصب على أوجه ، ثم تعقبوها ، ذكر بعضها الرضى في شرح الكافية باب الظروف ، وأفاض القول فيها الأعلام الشتمري ونقل كلامه المقرئ في نهج الطيب في فصل برأسه في الجزء الثاني عنوانه ( المسألة الزبورية ) وأجاد ابن هشام في المعنى الباب الأول مبحث ( إذا ) فذكر أوجه خمسة مع التعقيب على كل وجه بما يفيد ، وهذه الأوجه الخمسة جمعها الجوهري مختصرا في هذا النظم .

وفي ضمير النصب تاليا إذا تعدد التوجيه فادر المأخذا  
مفعولها أو نائب المرفوع أو نصبه بفعله المقطوع  
أو أنه مفعول فعل مطلقا أو معرب حالا أنيب فارتقى

وأنا لمورود هنا تعقيب ابن هشام على الأوجه الخمسة بإيجاز :

1 ( تصميم الطرف معنى وجدت : خطأ لأن المعاني لا تنصب  
المفاعيل الصحيحة وإنما تعمل في الظروف والأحوال ولأنها تحتاج على  
زعمه الى فاعل والى مفعول آخر فكان حقها أن تنصب ما يليها .

2 ( وعقب على استعارة الضمير من مكان ضمير الرفع أو قولهم  
( نائب المرفوع ) كما ورد في كلام الجوهري قائلًا : ويشهد له قراءة  
الحسن ( اياك يعبد ) ساء الفعل للمفعول ولكنه لا يتأتى فيما أجازته من  
قولك فإدا ريد القائم النصب فينغي أن يوجه هذا على أنه نعت مقطوع  
أو حال على زيادة ال ، وليس ذلك مما يقاس ، ومن جود تعريف الحال  
أو رعم أن اذا تعمل عمل وحدث وانها رفعت عند الله بناء على أن  
الطرف يعمل وان لم يعتمد فقد أخطأ لأن ( وجد ) يصب المفعولين  
ولأن مجيء الحال بنقط المعرفة قليل وهو قابل للتأويل

3 ( وعقب ابن هشام على جعلهم الضمير ( اياها ) مفعولا به على  
ان الأصل فإدا هو يساويها قائلًا نظيره قراءة على رضى الله عنه ﴿ لئن  
أكله الذئب وبحى عصة ﴾<sup>(1)</sup> بالنصب أي توجد عصة أو نرى عصبة ،  
وأما قوله تعالى . ﴿ والذين اتحدوا من دونه أولياء ما عبيدهم الا ليقربوا  
الى الله رضى ﴾<sup>(2)</sup> اذا قيل أن التقدير يقولون : ما عبيدهم فإما حسنه  
استحسان إضمار القول

4 ( وعقب ابن هشام على اعرابها مفعولا مطلقا ، والأصل فإذا هو  
يلسع لسعتها بقوله : مثله . ما ريد الا شرب الابل وهذا أوجه ما وجه به  
النصب

1 ( سورة يوسف 14

2 ( الرمر 3

(5) وعقب على الوجه الخامس وهو نصب الضمير على الحال من الضمير في الخمر المحذوف والأصل فإذا هوائت مثلها بقوله . مثل : قضية ولا أبا حس لها ، وهو وجه غريب مني على اجازة . له صوت صوت حمار بالرفع صفة لصوت بتقدير مثل ، وصعفه سبويه وأجاره اس مالت ناء على حواز ان تخلف المعرفة السكرة ، مررت برجل رهير ، وهذا ريد رهيرا بالنصب وتمرقوا أيادي ساء فهل بعد هذا شك في أن كل وجه من هذه الأوجه اما اعتمد على معنى من المعاني ، والأولى ما لا يحتاج الى تأويل وهو الرفع ، لأن المبتدأ بعد اذا يحتاج الى خبر يتم به تشبيه الرنبور بالعقرب وحسنا أن القرآن الكريم أبلغ الكلام قد ورد به . ﴿ فإذا هي بيضاء للماطرين ﴾<sup>١١</sup> وعلى نمط هذه الآية أي كثير

ولحظورة هذه المماطرة نوهت عنها أعدب كتب الأدب والتراحم والتاريخ فقد ذكرت في أمالي الزحاحي كما ذكرت في ترجمة سبويه في طبقات الريدي والمهرست وبرهة الألباب ووفيات الأعيان ومعجم الأدباء غير أنها ذكرت مرة أخرى في معجم الأدباء ترجمة الكسائي وقد نوعه عنها حازم الانصاري في منظومته النجوية المشهورة معترفا لسبويه بالحق وممددا بغنة الكسائي دون نصه وعدالة وعرض لها السيوطي في الأشباه والنظائر .

أول الفر السابع ( في المماطرات والمجالسات الح ) في الحرء الثالث ولش طهر الكسائي سبويه في هذه المماطرة طلما لقد ثار به مه على يد الريدي في المماطرة الآتية التي اندحر فيها الكسائي الكوهي

١١ ( سويه لشعره ٢٢ )

لتغلب اليزيدي البصري<sup>(1)</sup>

بين الكسائي واليزيدي

قال العسكري اجتماع الكسائي واليزيدي عند الرشيد فجرت  
بينهما مسائل كثيرة فقال له اليزيدي أتحيذ هذين البيتين ؟  
ما رأيا حربا نقر عنه اليسر صقر  
لا يكون العير مهرا لا يكون المهر مهر

فقال الكسائي يجوز على الاقواء وحقه لا يكون المهر مهرا فقال  
له اليزيدي فانظر جيدا فنظر ثم اعاد القول . فقال اليزيدي لا يكون  
المهرا مهرا محال في الاعراب ، والبيتان جيدان وانما ابتدأ فقال المهر  
مهر ، وضرب بقلنسوته الارض وقال أنا أبو محمد فقال له يحيى بن  
حالد . خطأ الكسائي مع حسن أدبه أحب اليك من صوانك مع سوء  
أدبك أتكتني قدام أمير المؤمنين وتكشف رأسك ؟ فقال إن حلاوة  
الطمر وعز الغلة أدهبا عني التحفظ<sup>(2)</sup>

وفي أمالي الزجاجي والأغاني منظومات أخرى حوت بينهما  
فالكسائي الذي اعتمد على الصناعة وحدها والذي اعتمد على المعنى  
باعرابه يكون الثانية تأكيدا لفظيا وما بعده تأكيد معوي حيث ابتدأ بالمهر  
وآخر كلمة في البيت هي الخبر .

---

1 ( شأه اسحو ص 43 وبهامشة المرجع كتاب التصحيح وتحريف ما وهم فيه نكسائي  
واليزيدي هو أبو محمد يحيى بن المبارك بن المعيرة العدوي مولى سي عدى شأ بالصرة  
ويلقى عن أبي عمرو بن أبي سحو والحسن ويوسف وغيرهم توفي سنة 202 نظر ص 81  
شأه اسحو

2 ( المرجع السابق شأه اسحو

فالموضوع ليس أمر صناعة لفظية آلية ولكنه فقه المعنى التركيبي وسلامته وعدم تناقضه إذا قمنا أن يكون المهر مهرا .

وهذه ماضرة وردت في أمالي الرجاحي بين الكسائي الذي كان دريئة الكوفيين وحامي حقيقتهم ، كان الكسائي والأصمعي بحضرة الرشيد وكانا ملازمين له يقيمان باقامته ويطعنان بطعه فأشد الكسائي

اني جزوا عامرا سوأى بفعلهم أم كيف يجروني سوأى من الحسن أم كيف يمع ما تعطي العلوق به رثمان أنف اذ ما ص باللس

فقال الأصمعي : اما هو رثمان أنف بالنصب فقد الكسائي اسكت ما أنت وذاك يحور بالرفع والنصب والخفض ، أم لرفع فعلى العطف على ما ( أي البدل ) لأنها في موضع رفع يستفح فيصير التقدير أم كيف ينفع رثمان أنف ، والنصب تعطي والخفض على الرد على الهاء في نه قال فسكت الأصمعي ، قال ابن هشام في المعنى : وصوب بن الشجري انكار الأصمعي فقال لأن رثمانها للو بأنها هو عطيتها ايه لا عطية لها غيره فاذا رفع لم يبق لها عطية في البيت ، لأن في رفعه حلاء تعطي من مفعولية لفظ وتقديرا والحر أقرب الى الصواب قليلا واما حق الاعراب والمعنى النصب وعلى الرفع فيحتاج الى تقدير صمير راجع الى المبدل منه أي رثمان أنف له والصمير في بفعلهم لعامر ، لأن المراد به القيلة ، ومن يعي البدل مثلها في .

أرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة ، وأكرر ذلك بعصم ورعم أن من متعلقة بكلمة ( البدل ) محذوفة ، فترجيح النصب في رأي الأصمعي اما هو الحرص على الاعراب الذي يتطله المعنى

( 1 ) من ماضرات الطور . ثاني مع ساعيتها ص 39 من نشاء النحو

## 8 ) تحديد دقيق للخلاف بين المدارس النحوية

وطبيعة كل مدرسة مما يتصل أصلا

بموضوعنا : المعنى والاعراب

كانت المدرسة النحوية ثمرة من ثمرات الأعمال القرآنية التي حرص عليها المسلمون الأولون لحفظ القرآن وحفظ التراث الديني الذي تسلموه تحقيقا لرغبة الشعوب الأحبية الداحنة في الاسلام انذاك وكان الحرص على انماء هذه الدراسة شحنة مباشرة لاختلاف المسلمين في قراءاتهم الشائعة بينهم ولظهور بوادر الدخن في الأفكار الاسلامية المفتوحة في لغة التخاطب باحتكاك العربية بغيرها من لغات الأقوام الذين عاشوا جنبا الى جنب مع العرب الوافدين ، ولا ينتهي بنا السير الى القرن الثاني حتى كان العمل لحفظ القرآن واللغة ألزم منه في الماصي لكثرة الأجانب ولمزيد اختلاطهم بالعرب وكان على النحاة إذ ذاك وفيهم ناس ليسوا بعرب عسء ثقیل لتعميم هذه الدراسة وتسهيلها للمقبلين على تعلم العربية ولم يكونوا يحتاجون الى أكثر من أداة يستعينون بها على مزاوله هذه اللغة في سهولة ويسر وكان أوفى الدارسين بهذا الغرض هو الدراسة المصرية التي حاولت أن تفرغ اللغة بقوالب ثابتة وقواعد مضبوطة فمال الدارسون الى نحوهم وساروا على نهج دراستهم

أما البحث الحر وأما الدرس الواسع الذي يمثل اللغة العربية وأما المنهج الملائم لطبيعتها فليس ذلك كله بالغرض الذي يهدف اليه الدارسون إذ ذاك اللهم الا المتخصصون منهم ولذلك لم يقبل الدارسون على النحو الكوفي لسعة روايته وكثرة اللهجات المتمثلة فيه



لأن الدارس المتقدم على تعلمه لغة الدولة لا يعنيه من ذلك كله إلا ما يسر له التكلم بلغة عربية تهى بفهم القرآن والسنة وتدعم تدينه وتسهل له العيش في مجتمع لعنه الرسمية تسمى اللغة العربية .

وقبل الموازنة بين المدهين نتعرض لأسباب الخلاف وطبيعة كل مدرسة ولا نستطيع أن نرجع الخلاف الحوي كله إلى أنه أثر لطلب معنى كائناً ما كان بل هناك خلاف سببه الصاعقة والأعراب وحدهما وسمثل لكل على أن العالب الأعم الذي يبلغ أربعة أمثال إنما يظهر فيه الخلاف على طلب معنى وهناك عوامل كثيرة أثرت في كل مذهب

1 ( منها سبق البصرة بولادة النحويها إذ إن العرب المازحين إليها من القبائل العريقة في اللغة الفصحى قد استطاعوها فاتخذوها دارهم وأكثرهم من قيس وتميم الذين بقوا على عربيتهم

2 ( وقربها من سوق المربد التي عادت في الإسلام سوق عكاظ في الحاهلية ، فكانت فيه الوادي الأدبية والمجامع الثقافية تألفت فيه حلقات الانشاد والمفاخرة والمناقرة والمعاطمة ومحالس العلم والأدب ، فكان الشعراء يؤمونه ومعهم رواتهم ، وكانت لفحولهم حلقات خاصة فيه ، كما كان العلماء والأدباء والأشراف ينزلون فيه للمذاكرة والرواية والوقوف على ملح الأخبار ، واللعيون يأخذون عن أهله ويدونون ما يسمعون ، والنحويون يسمعون فيه ما يصحح قواعدهم ويؤيد مذاهبهم<sup>(1)</sup> .

3 ( موقعها الجغرافي على طرف البادية مما يلي العراق فهي أدنى

---

1 ( راجع الأعاني أحبار حرير ج 8 ص 29 طبع دار الكتب

المدن الى العرب الأقحاح الذين لم تلوث لغتهم بعامية الأمصار فعلى مقربة منها نوادي نجم غربا والبحرين جنوبا والاعراب تفد اليهم منها ومن داخل الجزيرة العربية بكثرة كل اولئك يسر لعلماء البصرة تدوين القواعد ووجود مدد من اللسان العربي المصيح لا ينهد ، لا حاجة تهتمها الرحلة في مدى الطبقتين الأولين لأنهم لما بلغوا العاية في تحريد القياس وتعليل النحو وتعريفه .

وكان نشوء النحو في البصرة تلبية لداعي المحافظة على صيانة اللغة العربية مما نزل فيها منذرا بالخطر المدلهم وكان تعلمها واحبا على من دخل في الاسلام من غير أبناء العرب أن يتعلمه ليعرف لغة القوم الذين صار منهم حتى يتم الاندماج بهما وتستحكم أواصر الوحدة فيهما .

( انما المؤمنون اخوة ) والفضل في ذلك راجع الى (أبو الأسود) الذي توطنها مع تشييعه للعلويين ومنوذة البصريين للعلويين وشييعتهم .  
الا أن حب العلم وحده حذبهم اليه انتعاء وجه الله فشددوا عضد أبي الأسود في التدوين وكانوا له حير معين ، وكان لتعاونهم معه أن دونت القواعد معتمدة على عناصر ثلاثة .

1 ( سلامة من أخذوا عنه من العرب المقطوع بعراقتهم في العروبة

2 ( الثقة برواية ما سمعوه عنهم عن طريق الحفظة الأثبات الذين بذلوا النفس والتفيس في نقل المرويات عن قائلها معزوة اليهم

3 ( الكثرة الفياضة من هذا المسموع التي تحول لهم القطع بنظائره وتسلمهم الى الاطمئنان عليه في بوط القواعد به والا اعتبروه

مرويا يحفظ ولا يقاس عليه الا اذا لم يرد من نوعه ما يخالفه فلا بأس من  
اعتباره مبني للتقعيد عليه ، ومن هنا ارتضى العلماء رأي سيويه الذي  
ألحق فيه فعولة بفعيلة في النسب في حذف حرف المد وقلب الحركة  
فتحة اعتمادا على سماعه في النسب الى شوءة شئيا وعدم سماع ما  
يحالفه فسيان هذه اللمعة ، ولذا قال ابن جماعة في حاشيته على  
الحاربردى فهو جميع المسموع منها فصار أصلا يقاس عليه .

تلك حال السانقين منهم وهم بذلك خطوا الخطوة التي ترسمها  
خلفهم بعدهم عندما حانت المنافسة بين اللذين وأخذت الكوفة تنحار  
لنفسها وتتهىء لها طريقا آخر مل زاد عدد البصريون نشاطا ومثارة على  
السير في مهاجمهم اذ قد بدأ وقت دك اختال الألس ودخل الى الطباع  
الفساد وخص شيء من ذلك الى الأجيال الناشئة في الحصر فاحتلف  
المصريان على بعضهما وتمكنت مهما العصبية وأخذ كل في الطعن  
على الآخر .

وقد بالغ البصريون في التحري والتقيب عن الشواهد السليمة  
وأبدوا في ذلك ما شهد به الدهر فتجافوا عن كل شاهد محول وممتنع ،  
وأية ذلك أول كتاب لهم وهو كتاب سيويه وقد اعترفت له شهادة العلماء  
فيه من شيوخه وأترابه والذين بعده فكانت أقيستهم وقواعدهم قريبة  
الصحة لكفالة مقدماتها بسلامتها فلا غرابة بعدئذ أن جعلوها الحكم  
بينهم فيما يرد من الكلام غير مكثرئين بما جاء محالفا لها مما لا طهير له  
ولا مثل في كثرة الاستعمال والتداول فهم بعدئذ أمامه إما أن يؤولوه  
تأويلا يتفق وقواعدهم وأما أن يستكروه لكثرة ما اندس من الرواة وذوي  
الاهواء في اللغة وأما أن يتلمسوا الضرورة اذا كان في نظم  
المحفوظات ، ومثال ذلك عدم عمل الوصف الا معتمدا على هي أو

استفهام أو موصوف فيرد عليهم قول الطائي .

خبير سو لهب فلا تك ملغيا      مقالة لهبي إذا الطير مرت  
فيؤ ولونه بأن الوصف خبر مقدم والمطابقة على حد : والملائكة  
بعد ذلك ظهير ووجوب تدكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه مع  
المؤنث السالم فيرد عليهم فيها . آمنت به بنو اسرائيل ، وقول عبده بن  
الطيب :

فبكى بناتي شجوهن وروحتي      والطاعنون الى ثم تصدعوا  
فيتخلصون بأن هذين الجمعيتين لم يسلم فيهما نظم الواحد فكانا  
كجمعي التكسير وإذا استطعنا أن نرجع الى المعنى والتأنيث والتدكير  
ووجوب المطابقة في المثال الثاني فان البصريين أعربوا المثال الأول  
على التقديم والتأخير قصدا الى اطراد القواعد على أن الوجهين جائزان  
عند الاعتماد في المفرد .

### ( المذهب الكوفي )

وتأخر الكوفيون عن البصريين وصحوا من سبائهم وعر عليهم أن  
تسمع شخصياتهم في البصريين فأرادوا أن يكون لهم نحو خاص ولا  
يتنحون فيه اتجاه البصريين ، ولديهم من الوسائل ما يهيء لهم بيل  
مأمولهم فاستمعوا من الاعراب الثاوين بالكوفة وقد كانوا أقل عددا  
وأضعف فصاحة ممن كانوا بالبصرة وان كان منهم لفيف من سي أسد  
وغيرهم الا ان اغلبهم اليمانيون وأهل اليمن في عين أهل التمهيص ممن  
لا يستند اليهم لخلاطهم الحبشة والهند والتجار الذين يفدون اليهم من  
مختلف الأمصار ، ولم تقم سوق ( الكناسة ) بالكوفة ، التي كانوا

يرتفعون منها حاجتهم مقام ( المرید ) بالبصرة فهبط الشعراء والخطباء من العرب المياسير والاعراب العقف المنتجعين للأرزاق هذا مع تصورهم عن جزيرة العرب يسوع معين هذا العلم ، وحيلولة صحراء السماوة بينهم وبينها ، فلم تكن لهم فيها الا رحلات قليلة لبعث الشقة وثقل المؤونة كرحلة الكسائي المعروفة وهو زعيم طبقتهم الثانية التي تحاذي الرابعة البصرية اما طبقتهم الاولى فلم تكن الا رحلات على حين ان الطبقة الثالثة البصرية التي تقابلها أملت في الرحلات بلاء حسا عاد على اللغة العربية بالآثر الذي لا يلى ،

وإذا كان للشعر أثره الكبير في تدوين القواعد بعد كتاب الله عز وجل وستة نبيه عليه السلام لتماسكه ومصابرته لأحداث الزمان فقد أخرجوا ما نسخ منه النعمان وطمره في قصره الأبيض ، فزحر بحره عندهم الا أن الحل والافتعال من حماد الراوية وحلف الأحمر البصري الذي لبس على الكوفيين دون البصريين عصبية انتقاما منهم لخلهم عليه بالشعر كما قال أبو زيد حدثني خلف الأحمر قال أتيت الكوفيين لأكتب عنهم الشعر فبخلوا به على فكنت أعطيهم المنحول وأخذ منهم الصحيح ، ثم مرضت فقلت لهم ويلكم أبا تائب الى الله هذا الشعر لي فلم يقلوا مي فقي منسوب الى العرب لهذا السبب .

إن المصادقة التي جمعت بين هذين الوضاعين لكهيلة بتوريث الكوفيين توهيبا لمذهبهم فليس في الرواة جميعا على كثرتهم ومحاولة بعضهم الصنع من يداني حمادا وخلفا فهما طبقة في التاريخ كله يعرف ذلك من له المامة بالأدب .

أنصر ذلك البصريون فصدفوا عن شواهد الكوفيين وطرحوها ظهريا الا ما كان من فرد واحد عن فرد واحد كرواية أبي زيد البصري عن

المفصل الضبي الكوفي بينما الكوفيون يتلقون بالقبول رواياتهم ويعتمدون على شواهدهم .

وقد استشهد الكسائي ناشر المذهب الكوفي بكلام أعراب الحليمات الذين قدموا بعداد وصرخوا خيامهم في قطر بل وهم من زعانف العرب الذين أحتل لسانهم فارداد مذهبه صغفا ولولا هم ما دار الكسائي وحده سيبويه في الماطرة البعوضة ، انما اعتمد على لغتهم واحتج بكلامهم وكانوا له مطاهرين ولذلك قال اليزيدي :

كنا نقيس النحو فيما مضى      على لسان العرب الأول  
فجاء أقوام يقيسونه      على لغى أشاخ قطر بل  
فكلهم يعمل في نقص ما      به يصاب الحق لا يأتلى  
إن الكسائي وأصحابه      يرقون في النحو الى أسفل

ومن ذلك كله نرى أنه لم يتبها لهم بيثة تصلح أن تكون مبعاً لتمييز هذا الفن كيئة البصريين بمن فيها وفي أرباضها وما دس منها من العرب الخالص ، يضاف الى هذا ما استعزهم للعمل حثيثا في ابراز فن يصارع الفن البصري غيرة منهم وحقا على البصريين فأضافوا الى كل مسموع لهم وقاسوا عليه فعثرت بهم عجلة الرأي ولم يدققوا تدقيق البصريين بل تدرجوا مطاوعة لمناديتهم الى الاكتفاء بالشاهد الواحد ولو خالف الأصل المعروف المتفق عليه بين الفريقين<sup>(1)</sup> .

قال الاندلسي : ( الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء

1 ( شاء النحو للامتداد المرحوم محمد الطنطاوي ص 112

مخالف للأصول جعلوه أصلا ويوبوا عليه بخلاف البصريين<sup>(١)</sup> بل اهتم  
يستشهدون بشعر بيت لا يعرف شطره الآخر ولا قائلهم كدليلهم على  
جواز دخول اللام في خبر لكن يقول المجهول .

ولكنني من حها لعميد<sup>(٢)</sup>

وقد كانت بذرة المدرسة العدادية الأولى عند عيسى بن عمر  
الثقفي المتولي عام تسعة وأربعين ومائة من الهجرة اد رأياه يخرج الى  
علمه البصري ظللا من خصائص المدرسة الكوفية فكان يقيس على  
الشاهد الواحد النادر شأنه في ذلك شأن الكوفيين كما فعل في ( حوار )  
حين أجراها مجرى الممنوع من الصرف ولم يعطها حكم المنقوص  
استادا الى بيت للفرزدق ، مخالفا بذلك جماعة البصريين في سهجهم  
الذي لا يعتمد على الشاهد النادر كما تبدو هذه النعمة نفسها لدارس  
النحو بصورة أوضح عند أبي زيد الأنصاري ولعل مرد ذلك الى أنه ما  
كان يعرف العصية المذهبية بل كان يأخذ عن الكوفيين كما كان يأخذ  
عن البصريين وربما كان يونس بن حبيب المتوفي سنة ستين وثمانين  
هجرية مثلا جيدا للخروج على المدرستين الكوفية والبصرية معا حتى  
قيل له فيه قياس في النحو ومذاهب يتفرد بها لعلها كانت بواة المدرسة  
العدادية في طور نشأتها الأولى مثل التصحج والاستواء ثم يذهب الى  
الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة فنرى فيه طورا جديدا من أطوار هذه  
النشأة نراه قد اقترب من الكوفيين اقترابا كبيرا ووافقهم في مسائل  
كثيرة ، منها : اعراب فعل الأمر على أنه حزم من المضارع المحروم

1 ( الاقتراح ص 100

2 ( باب كان وأحواتها من شواهد الرمحي في الفصل والحرانة شاهد 815 والمعنى محث  
لكن

وحوار زيادة من في غير الايجاب مع المعرفة الى غير ذلك من المسائل  
الكثيرة التي يقف عليها الدارس وهناك مسائل خالف فيها الأخفش  
الكسائي وأستاذه الحليل بن أحمد

وعبر هذه وتلك مسائل خالف فيها البصريين والكوفيين فهو الذي  
جعل مدرسة بغداد تظهر بشكل أقوى لأنه جمع الى علم البصريين علم  
الكوفيين بعد رحيله الى بغداد في أخريات حياته واضوائه تحت كف  
الكسائي كان من نتيجة احتكاك الأفكار ظهور هذه الآراء عند الأحفش  
واحتلاط المذهبين في تمكيده أشبه ما يكون باختلاط مياه النهر العذب  
بماء المحيط الأجاح فانهما يجريان الى أمد حبا الى حب ولكنهما لا  
يمترحان في هذه المرحلة ومن هنا عددناه مرحلة تطورية فحسب ، وأما  
الكسائي فانه راق ظهرت فيه بعض الملامح لأنها كانت حافة الى حد  
كبير

( كل هذه الحركات الفكرية كانت بمثابة الارهاص والتمهيد  
للمذهب الجديد ذلك الذي اكتمل في شخصية الفراء وعقليته بتيحة  
امتراح المنهجين واتحادهما اتحادا كاملا ، نشأ عنه عصر جديد له  
خصائصه المميزة وطابعه المستقل وبذلك كان الفراء في نظرنا هو  
المؤسس للمذهب البغدادي<sup>(1)</sup>

وكان ابن جني يطلق اسم الكوفيين على الكسائي والفراء مع ابن  
كيسان وابن شقير وابن الخياط ، وتارة يطلق على الثلاثة الآخرين اسم  
البغداديين .

---

( 1 ) نعمة نوحه بسبوطي

( 2 ) أبو ركري الفراء لندكور مكي الانصاري



لقد كان من أثر تلاقي الفريقين بعدد تنوع النزعات الى ثلاث :

منهم من غلت عليه النزعة البصرية كالرجاح وابن السراح والرجاج والصغار واس درستويه والسيرافي والفارسي والرماني ، ومنهم من غلت عليه النزعة الكوفية ، كأبي موسى الحامص وابن الأسري وابن حالويه ومنهم من جمع بين النزعتين كاس قتيبة واس كيسان والأحفش الصغير واس شقير وابن الحياط وتطفويه ،

يقول الدكتور شوقي صيف<sup>(1)</sup> متحدثا عن المدرسة البعدادية « وكأما اتجهت اتجاهها مبكرا عند اس كيسان واس شقير واس الحياط برع فيه أصحابه الى آراء المدرسة الكوفية وأكثروا من الاحتجاج لها مع فتح الأبواب لكثير من آراء المدرسة البصرية وأيضاً مع فتح باب الاحتجاج لبعض الآراء الحديثة ، واتحاهم مقابلاً عند الرجاحي ثم عند أبي علي الفارسي واس جني برع فيه أصحابه الى آراء المدرسة البصرية ، وهو الاتجاه الذي ساد فيما بعد لا في مدرسة بغداد وحدها بل في جميع البيئات التي عيت بدراسة النحو .

ثم تقاطر على بلاد الأندلس كثير من علماء الشارقة لنوفر المعربات مادياً وأدبياً فتولد من هذين العاملين حركة في علم النحو في ظل الأمويين ازدهرت في آخر عهدهم مع اطراد نموها وازداد ازدهرها في عهد من أتى بعدهم .

وقد عدلوا عن بعض آراء المشاركة في النحو وحالهم في مساهم تعليمه وتدوينه ، واستدركوا عليهم مسائل فاتتهم ويدل ذلك استحدثوا

---

( ١ ) ص 248 المدارس النحوية در المعارف بمصر

مذهباً رابعاً عرف بمذهب المعارضة أو الاندلسيين ظهرت مبادئه من أوائل القرن الخامس الهجري الذي يعد بحق فجر النهضة النحوية في هذه البلاد . ولقد كانت نهضة رائدها الحب الخالص لهذا الفر في تلك البلاد المحرومة منه زمناً طويلاً ومن ذلك الحين قرروا كتاب سيويه .

ومن أمثلة مذهبهم :

( 1 ) منع توكيد العائد المنصوب المحذوف قياساً نحو جاء الذي صرحت نفسه ، والواقع أن حذفه يحدث لبساً في معنى نفسه أهي مفعول به أم توكيد .

( 2 ) اعتبار الفعل القلبي معلقاً عن الجملة المسبوقه بالمعلق بعد المفعول الأول .

قال ابن هشام ( قال جماعة من المغاربة إذا قلت علمت زيدا لأبوه قائم أو ما أبوه قائم فالعامل معلق عن الجملة وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثان وحالف في ذلك بعضهم لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب وأن لا يؤثر العامل في لفظها وأنه لم يوجد معلق وذلك نحو علمت زيدا أبوه قائم <sup>(1)</sup> .

وهذا خلاف لا أثر له في المعنى .

( 3 ) اعتبارهم نصب ( غير ) في الاستثناء كنصب المستثني إلا ، قال ابن هشام : أو انتصاب غير في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب الاسم بعد إلا عندهم <sup>(2)</sup> .

---

1 ( لمعنى انتاب الثاني الجمل التي لها محل من الاعراب الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً

2 ( المعنى انتاب الأول ( غير )

( 4 ) حواز العطف في تمييز المقدار المكون من الحسنين نحو  
عدي رطل سمن وعسلا ذكر ذلك السيوطي في همع الهوامع .

( 5 ) عدم اعتبار العطف لأم المنقطعة مطلقا قال الصبان ( قابن  
حي والمغاربة يقولون ليست بعاطفة أصلا لا في المفرد ولا جملة ،  
والعطف معنى من المعاني وأشهر علمائهم الزبيدي والأعلم والشتمري  
وابن السيد البطليوسي وابن الطراوة وابن البادش والحمي وابن طاهر  
والسهيلي وابن مصاء القرطبي وابن خروف ، ثم ورث القطران النحو  
في مصر والشام حين اختلف ملوك بني الأحمر وتفرقوا أحزابا واستعرت  
الحروب بينهم وكذلك سقوط بغداد في الشرق في أيدي التتار ولم تتغير  
نزعتهم عن نرعة بغداد وقرطبة ولما بكر المعارضة عن المشاركة في  
النزوح الى القطرين ومعهم مؤلفاتهم سبق مذهبهم على مذهب  
الشارقة . وحسنا أن نذكر ابن مالك الاندلسي وكذا الكافية والشافية له  
أيضا وقد راجت أقوال ابن مالك حتى عند المشاركة فقد نقل الرصي عنه  
كثيرا في شرحه الكافية لابن الحاجب ، وإذا كانوا قد عنوا بالمتون  
فلكثر ما ضاع من كتب النحو والمتون كقيلة بجمع ما كثر من القواعد  
في موجز الكلام فكانت كعلاج بدا لهم ، ومن أشهر علماء القطرين ابن  
الناظم وابن الحاس والرازي وابن هشام بسبح وحده فما من كتاب الا  
وفيه شاهد على علو كعبه ، وفي المعاني وازن كثيرا بين المذاهب  
الحوية وان كان صفوه مع النصريين ومما احتار من مذهب الكوفيين

( 6 ) انكارهم وجود أن المعسرة وورود أن شرطية واعراب فعل  
الأمر بالحرم بلام مقدرة لأنه مقتطع من المضارع المجزوم وعدم وجوب

أن تكون أم المنقطعة بمعنى بل والهمزة جميعا قال ( والذي يظهر لي قولهم إيد المعنى في نحو « أم جعلوا لله شركاء ليس على الاستعهام » والخلاف على المعنى هنا )

ولأن مذهبي البصريين والكوفيين هما الأساسان لأي المذهبيين أقوم قبيلا وأهدي سبيلا .

### من آراء القدماء

أ ( يقول السيوطي . ( اتفقوا على أن البصريين أصح قياسا لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية )<sup>(1)</sup> .

ب ( في موطن آخر من كتاب الاقتراح أحد يعيد على الكوفيين منهجهم في الاهتمام بكل مسموع فيقول « لو سمعوا بيتا واحدا فيه جوار شيء محالف للأول جعلوه أصلا ونوبوا عليه » .

ج ( وفي كتاب الهمع طفق يندد بمدح الكوفيين فيقول . إذا سمعوا لفظا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابا .

أما أقوال المحدثين فمبها ما يأتي

أ ( يقول المستشرق ( جو تولد فايل ) حينما تعرض لمنهج الكوفيين والقراء : كثيرا ما أعانوا العقل الانساني السليم على أن يحصل على حقه إلى جانب تفسيرات البصريين الفنية العقلية وتعليقاتهم المنهجية الصاعية<sup>(2)</sup> .

1 ( مقدمه الانصاف ترجمه الدكتور لبحار محطوطه بحث لطح

2 ( لمو عد الحوية مادي وطريقها من 73

ب ) أما المرحوم أحمد أمين فيرى أن البصريين أكثر حرية وأقوى عقلا وطريقتهم أكثر تنظيما وأقوى سلطانا على اللغة والكوفيون أقل حرية وأشد احتراماً لما ورد عن العرب ولو موضوعاً .

جـ ) ويرى بعض المحدثين أن البصريين يقهون عند الشواهد الموثوق بصحتها الكثيرة النظائر ولذا كانت أقيستهم وقواعدهم أقرب إلى الصحة وكانوا يؤولون ما ورد مخالفاً للقواعد ويحكمون بأنه شاذ ومصنوع ولذا كثر عندهم ما قل عند الكوفيين من التأويل والحكم بالشدوذ والضرورات<sup>١١</sup>

د ) ويقول بعض الدارسين يعنى على مهج الكوفيين في الاعتداد بكل مسموع إن الكوفيين بعلمهم هذا قد فتحوا باباً واسع القوة على أنفسهم فهم إذن أقاموا لكل مسموع ورناء المسموع في اختلافه لا يقف عند نهاية

هـ ) ويرى بعض المحدثين أن نحاة الكوفة كانوا يلمحون الطبيعة اللعوية ويمتارون بهم العربية فهما لا يقوم على افتراضات وتكهنات واستهداء بقوانين العقل وأصول المنطق ولكنه يقوم على تذوق اللغة وحسن طبيعتها

وقد دافع الدكتور مهدي المحزومي في كتابه : المدرسة الكوفية النحوية عند البصريين في معرض تحدثه عن حركات التيسير الحديثة لسحو قائلها .

كان حرياً بهذه المحاولات أن تنظر إلى السحو الكوفي نظرتها إلى

---

١ ) سعيد الأفغاني في أصول سحو ص 165

النحو البصري وأن تفيد من أعمال الكوفيين في تجديد النحو أو تيسيره ولكن لم يكن من بين أصحاب المحاولات قديما وحديثا من التمت إلى ضرورة الاستفادة من المذاهب النحوية المختلفة وعدم التقيّد بمذهب واحد في مسألة بعينها .

وستظل هذه المحاولات تعاني نقصا كبيرا ما دامت قصرت جهدها على النحو البصري وحده ، أو النحو الذي وصل إلينا وهو نحو يكاد يكون نصريا خالصا لولا بعض الآثار الكوفية التي فرضت نفسها على هذه الدراسة وأعانها على البقاء نحاة حاولوا الجمع بين أعمال السلف المختلفة واقتفاء الصالح منها وما وصل إليهم قليل من كثير لو توافر لديهم لما عاقهم عن الأخذ به عائق من عصبية أو غيرها ، فإذا أردنا نحوا تتمثل فيه العربية تمثلا صادقا فيسبغ الا تقتصر على مذهب بعينه فقد لاحظ الدارسون قديما وحديثا أن النحو البصري لم يستكمل الاستقرار وأن جهود البصريين كانت قد قصرت عن بلوغ الغاية لأنهم قصروا الأخذ على قبائل معينة ، ولأن أما عمرو بن العلاء البصري كما يقول ( ما انتهى إليكم مما قالت العرب الا أقله ولو جاءكم وافرا لجاءكم علم وشعر كثير )<sup>(1)</sup> .

وسيكون النحو الذي نحاول بناءه من حديد حاويا لكثير من الأصول النحوية الكوفية مستبعدا تلك القيود التي فرضها النحو البصري مستأصلا الطفيليات الدخيلة على هذه الدراسة فلا أقيسة مطلقة ولا تعليقات نظرية ولا تأويلات متكلفة لا تمت إلى طبيعة الدراسة بقراءة أو صلة . أما القول بأن الكوفيين جعلوا من اللامنهج في سماعهم منهجا

---

١ ( الفروع النحوية مادها وطريقتها ص 76 )

حاصلهم فسمعوا اللحن والخطأ واحترزوا عمن فسد لغته من الاعراب  
والحضر<sup>(1)</sup> .

أو أن البصريين عنوا بالسماع فحرروه وصبطوه واحترموا على  
حين ربه الكوفيون ويلبوه فقول ساذج إن دل على شيء فانما يدل على  
أن صاحبه استراح الى أخبار الأولين واطمأن الى أن المسألة انتهت الى  
هذا الحد بحيث لا يحتاج بعده الى هتر أو محاكمة ، وليس مما يعاب به  
البحر الكوفي إن كان قياسه مشوشا غير واضح المعالم ، ولا مطرد ولا  
منسجم في أحزائه ، لأن القياس طارئ دخيل نادت هذه الدراسة  
بتطمله وكان على الأولين أن يدركوا هذه الحقيقة وأن يتحسبوا في هذه  
الدراسة ما من شأنه أن يتحكم فيها ويفسدها ولكنهم انصافا لجهودهم  
احتهدوا فحانهم الصواب

كذلك ليس مما يعاب عليهم ان اعتمدوا كل الاعتماد على النقل  
فقد انتهيا من تقرير اللغة بأنها رواية ونقل لا قياس ونقل وأن أداة  
الاستنباط فيها هو الاستقرار لأن اطراد السماع على غير القياس أحيانا  
كما صرح به ابن جني ، يدل على أن اللغة ليست مطردة كلها وإذا لم  
تكن مطردة فهي غير منطقية ، لأن قضايا المنطق لا تعرف الشذوذ فوجود  
مسموعات كثيرة تتحلف عن القياس ينقض الأساس الأول الذي قام  
عليه القول بأن البحر قياس وعقل<sup>(2)</sup>

يؤيد هذا ما قاله ابن هشام فيما نقله السيوطي : ( اعلم أنهم  
يستعملون غالبا وكثيرا وادرا وقليلًا مطردًا ) ، فالمطرد لا يتحلف

1 ( سعيد الأفغاني في أصول النحو ص 165

2 ( المرجع السابق

والغالب أكثر الأشياء ولكنه يتحلف والكثير دونه القليل ، والقليل دونه والنادر أقل من القليل فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين غالبا والخمسة عشر بالنسبة اليها كثير ، والثلاثة قليل والواحد نادر<sup>(1)</sup> .

لأن هذه النتائج انما تعتمد على الاستقراء وتتفق مع السبب المثوية التي ينتهي اليها المشتغلون بالاحصاء اليوم .

ويؤيده أيضاً موقف الأصوليين وهم كما يقول الأستاذ الخولي :  
أئمة النحاة المقتدي بهم من القياس في اللغات فابهم يقررون أن القياس لا يجري فيها وهذا ابن الحاجب وهو أحد الأصوليين يرى أن رفع الفاعل ونصب المفعول انما ثلثا بطريق الاستقراء هذا الى أن يرى هنا أن القياس في الدراسة النحوية لا يعود عليها بفائدة ولا يضيف اليها جديداً لأن القياس فيها لا يوصل الى مجهول وذلك أنه اذا قيس لفظ على لفظ لوجود علة مشتركة فلا يؤدي هذا القياس الى مجهول ، لأن الحكم الذي ينشده المدرس النحوي من رفع أو نصب أو خفض ، ومن اعراب أو بناء معلوم بالاستقراء وكل ما هنالك أنه بعد عمل المقيس على المقيس عليه يكرر اشتراكهما في علة الحكم من فاعلية ومفعولية وإضافة وغيرها وليس هو الغرض المنشود

وفي بيان هذا يقال إذا قيس رفع خالد في ( جاء خالد ) على رفع زيد في جاء زيد فلا يحقق هذا الا تقرير أن ( خالداً ) فاعل كزيد ، أما الرفع وهو المفروض أن يكون هو المجهول فمعلوم بالاستقراء لأنه سمع مرفوعاً .

كما عاب الدكتور مكي الأنصاري في كتابه أبوركربا الفراء اعتماد

---

( 1 ) دعه صاحب مدرسة الكوفة النحوية عن الاقتراح



المصريين على المنطق قائلًا : ( ومن نماذج خروج اللغة عن منطق العقل الى منطقها الخاص ) ، ظاهرة العدد والمعدود ، وظاهرة الشخص وتقسيمه الى متكلم ومخاطب وعائب وظاهرة التوافق السياقي في تأنيث الفعل وتذكيره واليك الأمثلة .

أ ) يقول بعض الباحثين في ظاهرة العدد والمعدود ، ربما كانت العلاقة بين العدد والمعدود في اللغة العربية من أوضح الدلالات على خروج الظواهر اللغوية على المنطق العقلي فحين إذ نعد الأقل من العشرة بمزلة العدد الجمع فنقول ثلاثة رجال في حين أما مع الأعداد فوق العشرة نكتفي بالمفرد فنقول مائة رجل وألف امرأة وذلك لأن الاقتصاد في الاستعمال اللغوي قد يسيطر على كثير من ظواهر اللغة حين لا يكون هناك لس أو إبهام وهو اقتصاد محمود لا يعد نقصا في تلك اللغة التي تلجأ اليه ، ومهما اجهد اللغويون أنفسهم في تبرير تلك الاستعمالات فلن يستطيعوا انكار انها لا تمت للمنطق العام بصلة وذلك لأن للغات منطقها الخاص<sup>(1)</sup> .

ب ) أما ظاهرة الشخص وانقسامه الى ثلاثة أقسام في اللغة العربية ، المتكلم والمخاطب والعائب ثم انقسامه الى سبعة أشخاص في لغة أخرى فهذا يدل على أن اللغة لا تخضع لسلطان العقل<sup>(2)</sup>

ج ) وفي موطن آخر يقول تحت عنوان ( مظاهر التوافق السياقي )

فالتذكير والتأنيث نواح نظريزية تقسيمية خلافية لتفريق بين

1 ) من أسرار اللغة ص 87 الدكتور إبراهيم أنيس

2 ) منهج البحث في اللغة ص 221 للدكتور تمام حسين

طائفتين من الكلمات من ناحية سلوكها في السياق والفعل يؤث حوازا مع كل أنواع المجموع حتى جمع المذكر السالم في رأي الكوفيين ومع بعضها الذي يشمل جموع تكسير المذكر أيضا في رأي غيرهم ، فارتباط التذكير والتأنيث الحوي اما يكون باعتبارات تختلف في لغة عنها في الأخرى فهو إذن ( تطريز اجتماعي يتفق أحيانا مع الواقع ) ويختلف أحيانا أخرى فليس من المنطق في شيء أن يؤنث المذكر أو يذكر المؤنث ولكن اللغة لها مطلقها الخاص<sup>(1)</sup> .

غير أن البصريين ومن لف لفهم أرادوا أن يحضروا اللغة من رواية أخرى لمنطق أرسطو فهم يصرون على أن تكون كل جملة مكونة من مسد ومسند اليه ولهذا قدروا محذوفاً يتعلق به الطرف ليكون حراً في مثل قولهم ( محمد عندك ) ورفضوا أن يؤدي الظرف في هذه الوظيفة في حين أنه يستطيع أداءها ولا حاجة مطلقاً لأن يحدث تأويلاً في الجملة لا تدل عليه ، وذلك لأنهم لم يعرفوا الجملة الناقصة ويرونها في النداء مثل : ( يا محمد ) فيقدرون ( أدعو ) وكذلك تحية وسلاماً وصبراً وشكراً ، فيقدرون الفعل لأعراب الاسم ولا وجه له وإنما هي جملة ناقصة والاسم استعمل بدلاً من الفعل فصار منصوباً ومه مثل : لا بأس ولا صير<sup>(2)</sup>

( فلو عرفوا أن من الممكن أن توجد تراكيب ناقصة التكوين تفيد معنى كالجملة المتكاملة تماماً ولكنها لا تتكون من مسد ومسند اليه لأراحوا أنفسهم من تقدير عوامل لا موضع لها في التركيب ولا تزيد

---

1 ( البصريون لا يعرفون بالمنطق الخاص للغة الذي ورد فيه تأنيث ميم الحس وتذكيره مرة أخرى

2 ( حياء النحو للدكتور إبراهيم مصطفى

التركيب الا مسحاً وتشويهاً<sup>(1)</sup> كما أنهم أخضعوها للتعليلات الفلسفية مثل الذي نراه في كتاب الانصاف لابن الأنباري وغيره من مطولات النحو وحواشيه كما أنهم شطروا القياس من شطرين

أ) قياس لغوي      ب) قياس صناعي

أما القياس اللغوي فمنه مثلاً أن يقيسوا مصدر فعل لم يسمع على مصدر فعل قد سمع وذلك لا ضير فيه بل انه من عوامل النحو اللغوي .  
تلك هي آراء القدماء والمحدثين وباستعراضها وفحصها يستخلص منها ما يأتي .

1) فريق يفضل المذهب البصري على الكوفي ويعتمد في هذا التفصيل على أن البصريين لا يلتفتون الى كل مسموع بل يعتمدون على الكثير ويجعلونه أساساً للتقعيد ويتحكمون في اللغة في حين أن الكوفيين على العكس من ذلك يهتمون بكل ما سمع من العرب مهما خالف القواعد والأصول الغالبة ويجهلونه قاعدة جديدة فالتفضيل يقوم على أساسين هما .

أ - عدم التفات البصريين الى كل ما سمع من العرب .

ب - تحكمهم في اللغة عند احضاعها لسلطان العقل والمنطق

2) وفريق آخري يؤيد المنهج الكوفي ويرى أنه أعان العقل البشري على تدقيق العربية بعيداً عن التكهات والافتراضات العقلية المنطقية ، كما أنه يمتاز بكثرة الرواية والاستقراء ولو أنه استقراء ناقص الا أنه

---

1) المدخل للدكتور عبد المجيد عابدين

استقراء أوسع من استقراء البصريين على أية حال

## دفاع عن البصريين

لقد فتح الكوفيون الباب على مصراعيه لكل مسموع مما يعسر معه وضع قواعد ثابتة وذلك ما يؤدي الى اضطراب القواعد وتصاريها ، والمدرسة المصرية حين بحث الشواذ عن قواعدها ولم تحدوها ولم تسقطها بل أثبتتها مسوبة الى قائلها مؤولة لها حتى تطرد قواعدها وحتى تتضح القاعدة السليمة . وكأنما غاب هذا العمل وما أرسى به علم النحو على صاحبي رسالتي : المدرسة الكوفية وأبي زكريا الفراء الذين قدما آراءهما حامدين للكوفيين موقفهم راعمين أنهم كانوا أدق من البصريين في فقه طبيعة اللغة العربية والاحساس بدقائقها التي لا تحصع دائما لمنطق العقل وهو كلام لا يقوله الا من غاب عن دمه كيفية وضع القواعد في العلوم ورفع ما يعترضها من اضطراب بحيث تبسط سلطاتها على جميع العناصر والحرثيات بسطا تاما كاملا . وما يعرف كتابا يعلم دقة الحس اللغوي على نحو ما يعلمها كتاب سيبويه فهو يلقي قارئه الحس المرهف والشعور الحاد والسليقة العربية

والبصريون لم يقيسوا على الشاذ النادر في العربية حتى يكون لقواعدها الاطراد والشمول كما تحروا الرواية عن الاعراب تثبت فلم يرووا الا ممن خلصت عربيتهم من شوائب فهم الأدق حسا الأكثر عمقا الأضبط تصحيحا لما يذعن بعض الشعراء عن طريق التأويل والتحريج والتحليل الدقيق البصير لا على العقل وحده بل على السليقة والطبع مما سأل في نظر عاقرتها من أمثال سيبويه مشرع النحو وصانع قواعده وقوانينه وأستاذه الخليل واضع العروض ، والكتاب يزخر بتحليلاتهما

الرائعة وتذوقهما البارع الذي لا يقف عند الاحاطة بالخصائص اللغوية والنحوية بل تمتد أيضا الى الخصائص البيانية والأدبية فضلا عن الحواطر التي ما كانت تعمر القارئ سحاليها ويتسع عندهم مجالها لو لم يكونا قد استوعبا طبيعة اللغة واقتناص فوائدها واتقناها اتقانا كاملا

( ونحن نعرف أن كلا من البصريين والكوفيين أهل قياس وسماع الا أن البصريين لما قلت أقيستهم بالنسبة للكوفيين لعدم قبولهم كل مسموع وعدم تعويلهم على القياس النظري اعترضوا أهل سماع ، ولما كانوا يحترمون القياس ويهدرون ما خالفه اعترضوا أهل قياس والكوفيون لما كثرت أقيستهم ، إذ قاسوا على كل ما سمع وعولوا على القياس النظري سمو أهل قياس ، ولقبولهم كل مسموع واحتجاجهم به ولو لم يعلم قائله ولم تتأكد سلامة ملكته سمو أهل سماع أيضا )<sup>1</sup> .

وقد استخدم الكوفيون القياس بدون استناد الى أي سماع كقياسهم العطف بلكن في الايجاب على العطف ببل في مثل (قام زيد بل عمرو) فقد طبقوا ذلك على لكن وأجازوا ( قام زيد لكن عمرو ) بدون أي سماع عن العرب يحير لهم هذا القياس<sup>(2)</sup>

وربما كان من أهم ما يدل على أنهم كانوا يرفضون السماع أحيانا ، وبالتالي يرفضون ما يني عليه من قواعد وأحكام أنهم رفضوا الاعتداد بما رواه سيبويه في الكتاب من إعمال أسماء المبالغة في أقوال العرب المصحاء وأشعارهم ، فقد روى قولهم في الاختبار : أما العسل فأنا شراب ، ننصب العسل معمولا به لشراب ، كما روى طائفة من

1 ( دراسات تطبيقية للمرحوم الاستاد عبد السمح شاه

2 ( الهمع ص 37 ج 2

الأشعار عملت فيها صيغ المبالغة الخمس وعلى الرغم من ذلك كان الكسائي والبراء ينكران عمل هذه الأسماء محتجين هم وأصحابهم بأنها فرع من أسماء الأفعال وأسماء الأفعال فرع عن الفعل المضارع ولذلك صعب عملها<sup>(1)</sup> ومما رفعوا فيه السماع ، ومما رفضوا فيه السماع لا سماع أبيات قد تكون شاذة ، بل سماع إحدى القراءات وإعمال أن ( المحممة ) من الثقيلة ( النصيب ) فقد زعموا أن الثقيلة إنما عملت لشبهها بالفعل الماضي في سائتها على ثلاثة أحرف وإيها مبنية على الفتح مثله ، فإذا خففت زال شبهها به فوجب أن يبطل عملها ، ولم يلتفتوا لاحتجاج البصريين عليهم بقراءة نافع وابن كثير وهي من القراءات السبع ( وان كلا لما ليوفيههم ربك أعمالهم )<sup>(2)</sup>

وكأما حجتهم التعليل المنطقي الخالص سواء في هذه المسألة أو في سابقتها من منطق اللغة وتصاريح عباراتها الفصيحة السليمة ، فكيف يعيب المنطق على البصريين ولا نعيه على الكوفيين لأننا نتحدث عن مدرستهم أو نترجم لواحد منهم .

وفي هذا وبحوه ما يرد أقوى رد على من يزعمون أن الكوفيين كانوا أكثر بصرا بروح اللغة وأدق حسا وأنهم لم يخصصوا مثل البصريين للمنطق والفلسفة فقد كانوا يخصصون بدورهم لهما بل زادوا عنهم حصوعا أحيانا على نحو ما تصور ذلك المسألتان السابقتان ومعروف أن البراء وهو الواضع الحقيقي للنحو الكوفي كان معتزليا ومتكلما متفلسفا ، بل قال المترجمون له ، أنه كان يتفلسف في تصانيعه

1 ( محاسن ثعلب ص 150 )

2 ( لأصناف المسألة 24 ( سورة هو به 11 ، )

ويصطنع فيها ألفاظ العلاسفة .

ومن يرجع الى كتاب الانصاف في مسائل الخلاف بين  
السحويين : البصريين والكوفيين يجد فيه عتدا عزيزا من الحجج  
المطقية العقيدة التي أدلى بها الكوفيون في حوارهم وجدالهم الواسع  
مع البصريين مما يقض الزعم السالف بقضا ومعنى ذلك إنه يسفي أن  
يحذر مآلات المتشيعين للكوفيين حين يزعمون إهم كانوا يسون  
قياسهم دائما على السماع فقد كانوا يجافونه أحيانا ويصرنون عنه  
صفحا مهتدين بالمنطق العقلي الحاصر ، ومن يرجع الى كتاب سيبويه  
يحد مع ما يمتلىء به من حجج منطقية رائعة لا يدلى بقياس ولا قاعدة  
بحوية عامة دون سماع من أفواه الفصحاء الحلص وما يحوصون فيه من  
الشعر والكلام وهناك أمثلة من أمثلة الخلاف

### التضمنين بين البصريين والكوفيين في حروف الجر

يتردد بين النحاة أن حروف الجر يوب بعضها عن بعض فيتوهم  
من لادراية له أن المراد جوار وضع حرف مكان آخر غير صابط ولا توقف  
على اشتراك بينهما في المعنى ولا تشابه في الدلالة وهذا صرب من  
الحطأ الطاهر مما يجعل الباحث مضطرا الى تبيان حقيقة الأمر في بيانه  
حروف الجر بعضها عن بعض وهي في الحقيقة تتلخص في مدهين :

الأول . وهو رأي جماعة البصريين أن حروف الجر لا يوب  
بعضها مناب البعض الآخر وليس لحرف الجر الا معنى واحد يؤديه على  
سبيل الحقيقة لا المحار . والحرف ( في ) مثلا يؤدي معنى الطرفية ،  
والحرف ( على ) يؤدي معنى الاستعلاء ، والحرف ( من ) يؤدي معنى  
الاستداء ، والحرف ( الى ) يؤدي معنى الانتهاء ، وهكذا فان أدى

الحرف معنى آخر غير المعنى الأصلي الخاص به وجب القول بأنه يؤدي المعنى الجديد ، اما تأدية مجازية أي عن طريق المجاز لا الحقيقة ، واما بتصميم الفعل أو العامل الذي يتعلق مع حرف الحر ومجروره معنى فعل آخر أو عامل آخر يتعدى بهذا الحرف ، محذوف الجر مقصور على تأدية معنى حقيقي واحد يختص به ولا يؤدي غيره الا عن طريق المحاز في هذا الحرف أو من طريق التضمن في العامل الذي يتعلق به الحار مع مجروره ، فمن الأمثلة ( على ) فهو حرف حر يقتصر عندهم على معنى حقيقي واحد هو الاستعلاء ، فاذا قلنا : الكتاب على المضدة فهمنا جيدا هذا المعنى الحقيقي الدال على أن شيئا فوق آخر فالحرف مستعمل في معناه الأصلي ، لكنا اذا قلنا : اشكر المحسن على احسانه ، لم نفهم الاستعلاء الحقيقي ولم يرد على خاطرن أن الشكر حل واستقر فوق الاحسان لاستحالة هذا واما الذي يحظر ساك هو أن المراد ( أشكر المحسن لاحسانه ) فالحرف على قد جاء في مكانة اللام التي معناها السببية أو التعليل فأفاد ما تفيده اللام ولكن افادته على سبيل المجاز لأن لام التعليل تفيد التمكن والاتصال القوي بين السبب والمسبب أو بين العلة والمعلول والاستعلاء يشبهها في أنه يفيد التمكن والاتصال بين الشيئين ولهذا التشابه صح استعمال الاستعلاء مجازا مكان السببية والتعليل ، ونع ذلك استعمال الحرف الدال على الاستعلاء ، وكان الحرف الدال على السببية ، والقريبة الدالة على أن الحرف ( على ) مستعمل في غير حقيقته وجود الفعل اشكر ، اذا لا يستقر الشكر فوق الاحسان ولا يوضع فوقه وضعا حقيقيا ، وهكذا نقول في بقية حروف الحر حين يؤدي الواحد منها معنيين أو أكثر أو أن تسلك طريق التصميم فنضم الفعل اشكر معنى الفعل كافي ، الذي يتعدى على ، واذا قلت : ( نأيت من صحبة فلان ) فلا شك أن الفعل نأى لا



يتعدى بمن ، لكنه يتعدى ( بمن ) ولتصميم معنى الفعل ( نأى ) معنى الفعل ( بعد ) تحسد أن المثال أصبح مستساغا ومتمشيا مع ما تقتضيه ظروف كل كلمة في وضعها ومعناها خصوصا أنهم كثيرا ما يعمدون الى المعنى فيعطفون عليه وهي المسمى عندهم بالتوهم أو بالعطف على المعنى . وقد جاء في كتاب المغنى أن العطف على التوهم قد جاء في أوجه الاعراب كلها وحسبنا ما قاله الخليل وسيبويه في قراءة أبي عمر ( لولا أخرتني الى أحل قريب فأصدق وأكن من الصالحين )<sup>(1)</sup> فأكن عطف على أصدق على توهم دخول أن فهو عطف عليه باعتبار المعنى لأن أصدق في المعنى جواب للشرط ، وقال السيرافي والفارسي هو عطف على محل فأصدق لأنه في محل حزم جواب لشرط مقدر أي أن تؤخر في أصدق .

ونتيجة لذلك رأى جماعة آخرون وهم الكوفيون أن هذه الحروف يوب بعضها مناب غيرها وتحقيقا لهذين الرأيين نحدد أن التبدل مشهود في الكلمات ومشاهدة التغيير فيها عند التراكيب من ناحية النحو ومن جهة أخرى نلاحظ علاقتهما باللغة وبمحاري النطق العربي من جهة البلاغة وموافقتها أو مخالفتها ، فالفعل في اللغة يراد به معناه الأصلي والحروف المتعلقة أو حروف الجر لا تتغير ابدا بالنظر اليه ، وهذا ما يؤيد أرباب الرأي الأول وإذا تخلف ذلك ووضعنا حرفا مكان آخر عد ذلك غلطا قطعاً وهذه القاعدة أصلية مقتبسة من كتب اللغة ولا تخرج هذه عن قاعدتها الا اذا أردنا المجاز المرسل ، وهذا يقال له في مصطلح النحويين التضمين أو أن يراد باللفظة الحقيقية العرفية ، ومن ثم

---

( 1 ) معنى اللبيب جـ 2 ص 160 سورة ( الماعقون ) الآية العاشرة

يقولون إن حروف الجر ينوب بعضها مناب العصب الآخر بأن يبقى اللفظ على حاله لا يتغير وإنما يتغير حرف الجر بدلالة على أن الفعل تبدل معناه إلى ما يقربه من وجه في التوسع أو التعيير لمعناه والعلاقة في الغالب سببية ولا تذكر لمعلوميتها أو أنها صارت عرفاً لغوياً ولا يكر أن التضمين في اللغة العربية أصبح له مجال واسع في التركيبات اللفظية والمفردات اللغوية ، فقد قال ابن هشام في كتابه معنى اللبيب : الباب السادس : ذكر أمور جرت على ألسنة المعربين والصواب خلافها ( القصيدة الثالثة عشرة معناها خلاف بين البصريين والكوفيين ، والكوفيون يقولون . قد تنوب حروف الجر بعضها عن بعض قال ابن هشام . ( وحيثئذ فيتعذر استدلالهم إذ كل موضع ادعوا فيه ذلك يقال لهم فيه لا سلم أن هذا مما وقعت فيه اليانة ولو صح لحدار أن يقال : مررت في ريد ودخلت من عمرو وكتبت إلى القدم ) أي على معنى يريد ودخلت على عمرو وكتبت بالقدم ، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادعيت فيها لينة أن الحرف باق على معناه وأن العامل قد صمم معنى عاملاً يتعدى بذلك الحرف ، لأن التحاور في المعنى أسهل منه في الحرف<sup>١٠</sup> لأن الكوفيين يذكرون وجوده في الحرف ، فمن هذا يتضح لنا حلياً أن التصميم أحد دوره في الاستعمال في الأساليب ، لأنه سائغ وكثير ، وهذا ما دعى البصريين أن يقللوه ويقولوا به خصوصاً أن الكوفيين يذكرون التحوز في الحرف ، وأنا أميل إلى رأي البصريين لأن الدوق إليه أميل ، وقد ذكر المرحوم الأستاذ مصطفى صادق الرافعي المتوفي سنة سبع وثلاثين وتسعمائة وألف منه عشرة آلاف كلمة فحصر عن الإحصاء والنحو في هذه الحالة يراعي تحول الحروف ظاهراً ،

1 ( انعمى ج 2 ص 1 ، باب السادس

وعالب النقد من جهة مطابقة اللغة أو مخالفتها دون التفات الى مراعاة التضمين في المحار ومن هنا عد أنه حصل بصورة غير صحيحة وهذا التحمس في التأويل يلتزم وإلا فالملازمة غير قطعية ولا سيما عند تغيير المعنى بصرف المعنى الى معنى آخر يستدعي تعديل الحرف لعلاقة السببية أو لغيرها ، ومحل النزاع ما ورد في كتاب المعنى من أن حروف الجر لا ينوب بعضها مناب البعض الآخر الا بتحوطات ، فقد قال ابن هشام ما نصه : مذهب البصريين أن حروف الجر لا ينوب بعضها عن البعض الآخر بقياس كما أن أحرف العزم والنصب كذلك ومما أوهم ذلك فهو عندهم إما مؤول تأويلا يقبله اللط كما في قوله تعالى ﴿وَأَصْلِبْنَكُمْ فِي جَذوعِ النَّخْلِ﴾<sup>1</sup> ضمن في معنى على ولكن شبه المطلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء إما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف وإما على شذوذ اباة كلمة عن أخرى وهذا الآخر هو محمل الباب كله عند أكثر الكوفيين والمتأخرون منهم يجيزونه ومذهبهم أقل تعسفا .

فالبصريون يؤولون الفعل فالتجوز عندهم في غير الحرف أو في الحرف على الشذوذ والمتأخرون من الكوفيين الذين يجيزون نياة بعض الحروف عن بعض يجعلون التجوز في الحرف لأن الحرف له معان عديدة موضوعة له فاستعماله في كل واحد حقيقة ولكن البصريين يخالفونهم في ذلك فلم يجيزوا أن تنوب حروف الجر عن بعضها ويسبي على هذا الخلاف أن الأمثلة التي فيها حروف الجر لا يصلح تسلط الفعل عليها يؤول البصريون هذا الفعل ويأتون بفعل يتناسب وحرف الجر على طريقة التضمين أي أنهم يضمنون معنى الفعل الموجود معنى

( 1 ) سورة طه آية 71

اخر حتى لا يقع حرف الجر في غير ما وصع له . وبذلك وجدنا عددا من  
آيات القرآن وأبيات الشعر وقع فيها الخلاف على كلا المذهبين مثل هذه  
الآيات .

﴿ ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾<sup>(1)</sup>

﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم ﴾<sup>(2)</sup>

وقول الشاعر ( نضرب بالسيف ونرجو بالفرج )

وقول آخر ( سود المحاجر لا يقرآن بالسور )

قال المعص إن الباء في مثل هذه الأمثلة زائدة في المفعول فلا  
تفيد معنى سوى التأكيد بينما حكم البصريون أنها أصلية أفادت معاني  
سوى التأكيد ، وذلك انما يتأتى على التضمين في الفعل فيضمون فعل  
( تلقوا ) معنى الفعل ( تفصوا ) فالباء للاستعانة ، ويضمون الفعل  
( يرد ) معنى الفعل ( يهم ) فالباء للالصاق ويضمون الفعل ( برحو )  
معنى الفعل ( نطمع ) فمعنى الباء الطرفية ، ويضمون الفعل ( يقرآن )  
معنى الفعل ( يتركن ) فمعنى الباء السية أو الاستعانة ، وما جاز في  
هذه الآية والأمثلة يجوز في الآية الكريمة ﴿ ولأصديكم في حذوع  
النخل ﴾ فليست في معنى ( على ) فيؤول على انه استعارة ، او على  
التضمين على رأي البصريين في الفعل ومثل قول الشاعر .

في ليلة لا نرى بها أحدا يحكى علينا الا كواكبها  
فان ( على ) ليست بمعنى عن ولكن ضمير الفعل ( يحكى )

( 1 ) لفره 195

( 2 ) المح به 25

معنى ( يسم ) أي ينم علينا على وجه الافساد ومادة ( نيممة ) تتعدى  
بعلی ، ومثل الآية : ﴿ اني أحست حب الخير عن ذكر ربي ﴾ <sup>(1)</sup> المراد  
بحب الخير : حب الحيل ، والمراد بالذكر صلاة العصر حتى غروب  
الشمس ، والمعنى قدمت حب الخير عن ذكر ربي فضمنوا الفعل أحببت  
معنى الفعل ( قدمت ) أو معنى أثرت أو معنى تشبعت عن ذكر ربي على  
أن أحببت من أحب البعير احبابا اذا برك فلم يشد فأحب في الآية نظيرتها  
في هذا المعنى من البروك الى الشيط وهو القعود عن الخير وهو معنى  
تصمي لا حقيقي .

### تعليق على المذهبين

لا شك أن مذهب الكوفيين سار على الاتساع كدأهم فلا غرامة  
أن يؤدي الحرف عدة معان مختلفة وكلها حقيقي ولا غرامة في اشتراك  
عدد من الحروف في تأدية معنى واحد لأن هذا كثير في اللغة ويسمى  
بالمشترك اللفظي ، وهناك سبب آخر يؤيدهم هو أن الباحثين متفقون  
على أن المجاز اذا اشتهر وشاع بين الناطقين به انتقل هذا المحاز الى  
نوع جديد آخر يسمى الحقيقة العرفية فمن أشهر أحكامها أنها في أصلها  
مجاز قائم على ركنين : علاقة بين المشبه والمشبه به وقرينة تمنع من  
إرادة المعنى الأصلي ، فاذا اشتهر المجاز وشاع استعماله تناسى الناس  
أصله واختفى ركناه واستغنى عن اسمه ودخل في عداد نوع  
جديد يخالفه ويسمى الحقيقة العرفية فلو سلمنا أن حرف الجر لا يؤدي  
الا معنى واحدا أصليا وأن ما زاد عليه ليس بأصلي لكان بعد اشهاره  
وشيوعه في المعنى الجديد داخلا في الحقيقة العرفية وهي ليست بمجاز

خصوصا أن السمع أو الملكات اللسانية وكثيرا ما يلحقون الأشياء بالأشياء والنظائر بالنظائر وما اللغة الا كائن حي يخضع لكل نوااميس التعبير والارتقاء الطبيعي . ولكن رأي البصريين أقوى لأن أصل معنى اللغة الحقيقية والأفعال منها ما تتعلق بها حروف الحر الخاصة فلا تتجاوزها وبهذا لا ينوب بعضها عن بعض الا تحوطات عدها صاحب التصريح عند البصريين من التضمنين وذلك تأول الكلمة او مراعاة التضمن ، والتحوز في الحرف قبل أن يصح حقيقة عرفية تابع لمرامي الكلام تنبع لعلاقات مجازية فإذا زال السب عاد الكلام الى ما كان عليه من حقيقة والا لم يكن الأمر كافيا أو حسب الأهواء بأن تتصرف به حسب ما يريد دون مراعاة عوارض اللغة أي تتصرف بلا قياس .

يذكر الألوسي أن للتضمنين النحوي عند النحاة استعمالين أحدهما دلالة الاسم بالوضع على معنى حقه أن يدل عليه بالحرف كأسماء الشرط والاستفهام وأسماء الموصول وهذا أحد علل بقاء الأسماء فيقولون : بيت حيث الشرطية لتضمنها معنى ( ان ) أي أنها تضمنت مع معنى الطرفية الموضوعية معنى آخر حزئيا حقه أن يؤدي بحرف وهو الشرط المؤدي بلفظ ( ان ) ويقول أنه فصل ذلك في شرح مطومة العطار في علم الوضع ، والآخر وهو المقصود هنا من بيت القصيد من نظم عقود هذه الرسالة كما يقول الألوسي احراء أحكام لفظ على آخر ليبدل على معناه وقد عرفه بأنه اشراب لفظ معنى لفظ آخر ليعطي حكمه وهو يقول في شرح هذا قولنا ( أحكام لفظ ) أعم من الفعل ومن التعدية وغيرها لأنه قد يكون في الأسماء ومن اقتصر على الفعل حري على الغالب ويمضي فيذكر ما يورد على هذا التعريف وغيره من اعتراضات وردود ويخلص من ذلك كله الى موافقة اس جني فيما ذهب اليه من أن الفعل اذا كان بمعنى فعل آخر فان العرب قد تتوسع فتوقع أحد الحرفين

موقع صاحبه ايدانا بان هذا الفعل في معنى ذلك الآخر فلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه وذلك كقوله تعالى : ﴿ أحل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ﴾ وأنت لا تقول : رفثت الى المرأة وإنما تقول : رفثت بها أو معها ، لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الافضاء وكنت تعدي أفضيت بالي ، كقولك أفضيت الى المرأة حثت و ( الى ) مع الرفث ايدانا واشعارا بمعناه ويذكر الألوسي في موضع آخر من كلام ابن قيم الحوزية أن ظاهرية النحاة في هذا ونحوه من الاستعمالات يجعلون أحد الحرفين في معنى الآخر كما يجعلون ( في ) بمعنى ( على ) ويعني بظاهرية النحاة نحاة الكوفة .

وهم يرون أن الملحوظ غير الوضعي مستفاد من توسع في الفعل أو مشتقاته بل مستفاد من أن بعض حروف الحر ينوب عن بعض بطريقة الوضع أي أن الحرف موضوع لأكثر من معنى واحد فيؤولون ما كان لازما فتعدي نفسه مثل ( رحمتكم الدار ) أو متعديا بحرف واستعمل متعديا بنفسه مثل ( تمرؤن الديار ) بالضرورة أو الشذوذ ويجعلون ( التضمين ) من باب الشذوذ وإن كثر وقوعه في الكلام كقوله تعالى : ﴿ ولأصلبكنم في جذوع النخل ﴾ فهم يقولون أن ( في ) هنا بمعنى ( على ) .

وأما فقهاء العربية يعني نحاة البصرة فلا يرتضون هذا المذهب بل يجعلون للمفعول معنى مع الحرف ومعنى مع غيره فيظرون الى الحرف وما يستدعي من الأفعال فيشربون الفعل المعدي به معناه .

هذه طريقة سيويه وطريقة حذاق أصحابه ، يضمون الفعل معنى الفعل ولا يقيمون الحرف مكان الحرف .

وهي قاعدة شريفة حليلة المقدار تستدعي فطة ولطافة في الذهن  
وهذا نحو قوله تعالى ﴿ عينا يشرب بها عباد الله ﴾ فابهم يصممون  
يشرب معنى يروي فيعدوه بالباء التي يطلبها فيكون في ذلك دليل على  
المعلمين أحدهما بالتصريح به والآخر بالتضمن والاشارة اليه بالحرف  
الذي يقتضيه مع غاية الاختصار وهذا من بديع اللغة ومحاسنها  
وكمالها

ومن الأمثلة التي توصحها أتم توضيح فعل الهداية وهو يتعدى  
نفسه تارة وبحرف الى تارة وباللام تارة والثلاثة في القرآن .

فمن المعدي نفسه : ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ويهديك  
صراطا مستقيما ﴾ ، ومن المعدي بـ ( الى ) ﴿ وانك لتهدي الى صراط  
مستقيم ﴾ ، ﴿ قل انني هدايتي ربي الى صراط مستقيم ﴾ ، ومن  
المعدي باللام ﴿ الحمد لله الذي هدانا لهذا ﴾ ، ﴿ إن هذا القرآن  
يهدي للتي هي أقوم ﴾ .

ويروي الألوسي عن ابن قيم الجوزية أن الفروق بين هذه  
المواضع تدق حدا عن أفهام العلماء ويذكر لها قاعدة تشير الى الفرق  
وهي : أن الفعل المعدي بالحروف المتعددة لا بد أن يكون له مع كل  
حرف معنى زائد على معنى الحرف الآخر ، وهذا بحسب اختلاف  
معاني الحروف فان ظهر اختلاف الحرفين ظهر فرق نحو ( رغبت  
فيه . ورغبت عنه وعدلت اليه وملت اليه ، وملت عنه ، وسعيت اليه أو  
به ) وإن تقاربت معاني الأدوات عسر الفرق نحو قصدت اليه وقصدت له



وهديته الى كذا وهديته لكذا

فمعل الهداية متى عدى - ( الى ) تضمن الايصال الى العاية  
المطلوبة فأتى بحرف الغاية ، ومتى عدى باللام تضمن التخصيص  
بالشيء المطلوب ، فأتى باللام الدالة على الاختصاص والتعيس ، فإدا  
قلت هديته لكذا أفهم معنى دحرتة له ، وجعلته له ونحو هذا وإذا تعدى  
بفسه تضمن المعنى الجامع لذلك كله وهو التعريف والبيان والالهام

فالعاقل إذا قال ﴿ اهدنا الصراط المستقيم ﴾ وهو طالب من الله  
أن يعرفه اياه ويبييه له ويلهمه اياه ويقدره عليه فيجعل في قلبه علم  
وإرادته والقدرة عليه جرد الفعل من الحرف وأتى به مجردا معدي بنفسه  
ليتضمن هذه المراتب كلها .

ولو عدى بحرف لتعين معناه وتخصص ويحسب معنى لحرف  
ودعاء الى تأمل هذا ، لأنه من دقائق اللغة وأسرارها

أرأيت بعد هذا أن النحويين كانوا يكتفون في حروف الجر بأثرها  
الاعرابي فيما بعدها أم كانوا يبحثون عن صحة معناها في التركيب وأن  
هذا الأثر الاعرابي لا خلاف فيه وإنما الخلاف كان على طلب معنى .

أمطر الله شاييب الرحمة والرصوان عليهم فلقد أفنوا أعمارهم في  
سبيل أن يفقهونا في أسرار العربية بغية أن نحسن فهم ( الذكر ) الذي  
حفظة مرة بهؤلاء

والآن فلدعش لحظات مع الشيخ الامام كمال الدين أبي البركات  
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله بن أبي سعيد الأباري النحوي  
المولود في سنة خمس مائة وثلاث عشرة من الهجرة والمتوفي سنة

خمسمائة وسبع وسعين ستعرض فيها بعض مسائل الخلاف بين مؤسسي المدرستين الأولى : الكوفيين والبصريين لنرى : أيسرعون الى جانب المعنى أم الى جانب الاعراب وحده وإذا استعرضنا المسائل العشرين الأولى وجدنا أن المسائل التي ترجع الى الخلاف في المعنى تبلغ ضعف المسائل التي ترجع الى الصناعة وحدها ، وإذا كان ابن الأنباري قد مال الى جانب البصريين في مائة وأربع عشرة مسألة ومال الى جانب الكوفيين في سبع مسائل وهو بغدادى وقف مع البصريين كما يقول قابيل فليس ذلك مسوغا لأن نصف مدرسة بأنها ترع الى جانب المعنى وأخرى تنزع الى جانب الاعراب ، لأد الخلاف يرجع الى طبيعة المسألة نحوها فقد يكون الخلاف بين كلتي المدرستين قائما على طلب معنى وقد يكون الخلاف قائما على الصناعة وحدها ولكن الأول هو الغالب الكثير

المسألة السابعة<sup>(1)</sup> تضمن المبتدأ إذا كان اسما محتصا ضميرا هي رأي الكوفيين وعدم تصممه الضمير في رأي البصريين وهذا الخلاف لعدم مشابهة الفعل لفظا وتصممه معنى مثل خادما في رأي البصريين ذهب الكوفيون الى أن الضمير في اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له نحو قولك : ( هذ زيد صاربه هي ) يجب إعراره ، لأن اسم الفاعل يعمل حملا على الفعل فهو أصعب حتى لا يؤدي الى الالتباس لو قلنا زيد أخوه صارب وجعلنا الفعل ( الضرب ) لزيد ولم يبرز الضمير ، لأدى ذلك الى أن يسبق الى فهم السامع أن الفعل للأخ دون زيد بخلاف ما اذا جرى على من هو له مثل زيد صارب علامه

---

( ١ ) ص 43 الانصاف في مسائل الخلاف طبعة ٩ مكتبة حجازي

وأما شاهد الكوفيين . ترى أربابهم متقليديها :

فالتقدير أصحاب أربابهم ، إلا أنه حذف المصاف وأقام المصاف إليه مكانه ، فهذا راجع إلى المعنى ، فالنحويون المعتمدون لا يلتفتون إلى تصحيح اعراب مثل زيد عمرو مكرمه فمكرم خبر عن عمرو سواء عاد الضمير إلى زيد أم عمرو ولكن إذا عاد الضمير إلى زيد وجب إبراز الضمير تصحيحا للمعنى .

المسألة الثالثة عشرة : <sup>(1)</sup> في باب الاشتغال : الكوفيون يعملون الأول لسبقه والبصريون يعملون الثاني لقربه ، ودليل الكوفيين قول امرئ القيس :

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال  
فأعمل الأول ولو أعمل الثاني لصب ( قليلا )

وأما القياس فاعمال الأول أولى لقوة الابتداء والعناية به وبهذا لا يحوز إلغاء طننت إذا وقعت مبتدأ بخلاف ما إذا وقعت متوسطة ، ولو أعمل الثاني لأدى إلى الاصمار قبل الذكر .

أما دليل البصريين الثقلي فقوله تعالى : ﴿ آتوني أفرغ عليه قطرا ﴾ <sup>(2)</sup> ولو أعمل الفعل الأول لقال أفرغه ، وأما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى الاسم من الفعل الأول وليس في أعماله دون الأول نقص معنى فكان أعماله أولى .

---

١ ( ص 61 الانصاف

2 ( من آية 96 سورة الكهف

قالوا خشنت صدره وصدر ريد فأعملوا الباء في المعطوف ولم  
يعملوا الفعل وللقرب أثر كما في حجر ضب خرب

وردوا على الكوفيين أعمال امرئ القيس مراعاة للمعنى ، بأن  
هذا ليس من باب إعمال الأول أو الثاني لأنه لو أعمل  
الثاني لكان الكلام متناقضا من وجهين ، أحدهما : أن التقدير يكون  
كمانى قليل ، ولم اطلب قليلا من المال وهذا متناقض ، لأنه يخبر تارة  
بأن سعيه ليس لأدى معيشة وتارة يخبر بأنه يطلب القليل وذلك متناقض  
والثاني أنه ذكر في البيت الثاني الذي بعده ولكنما أسعى لمجد  
مؤثله فلماذا أعمل الأول والعرب يعنون بالمقارنة والجوار أكثر ، وأما  
حجة الكوفيين في الاضمار قبل الذكر فذلك لأن ما بعده يفسره ، لأنهم  
قد يستعصمون بعض الألفاظ عن بعض اذا كان في الملفوظ دلالة على  
المحذوف لعلم المخاطب كما قال تعالى . ﴿ والذاكرين الله كثيرا  
والذاكرات ﴾ ، فلم يعمل الآخر فيما أعمل فيه الأول استغناء عنه بما  
ذكره قبل ولعلم المخاطب أن الثاني قد دخل في حكم الأول فلا مانع من  
الاضمار قبل الذكر لشريطة التفسير ودلالة اللفظ .

فهذا الخلاف يرجع الى المعنى كما ذكرنا في بيت امرئ  
القيس .

### المسألة السابعة عشرة .<sup>(1)</sup>

جواز تقديم خبر ما زال عليها ، أجازة الكوفيين وابن كيسان ومعه  
البصريون والفراء من الكوفيين .

---

1 ( ص 99 الانصاف

احتج الكوفيون بأن زال فيها معنى النفي وما نافية وإذا دخل النفي على النفي أصبح إيجاباً كقولنا انتفى فصارت ككان في جواز التقديم ولذلك لم يقولوا ما زال زيد الا قائماً كما لم يقولوا كان زيد الا قائماً ، لأن الا انما يؤتى بها لنقض النفي كقولك ما مررت الا بزيد وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : انما قلنا انه لا يحور تقديم خبر ما زال عليها لأن ما للنفي والنفي له صور الكلام فجرى مجرى الاستفهام في أن له صدر الكلام فالحرف جاء لافادة المعنى في الاسم والفعل فينعي أن يأتي قبلهما لا بعدهما وكما أن حرف الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله فكذلك ها ها ، بدليل أنك لو قلت ريذا أضربت لم يجز ، لأننا قدمنا ما يتعلق بحرف الاستفهام عليه فكذلك ها هنا إذا قلت قائماً ما زال زيد ، ينبغي أنه لا يحور لأنك تقدم ما هو متعلق بما بعد حرف النفي عليه

وأما الجواب من كلمات الكوفيين في قولهم أن ما زال ليس نفي للمعل انما هي نفي لفارقة الفعل والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً ، قال البصريون هذا حجة عليكم فانا كما أجمعنا على أن ( ما زال ) ليس بنفي للفعل ، أجمعنا على أن ما للنفي ، ولو لم تكن للنفي لما صار الكلام بدخولها إيجاباً ، والكلام إيجاب و ( ما ) للنفي بدليل أنا لو قدرنا زوال النفي عنها لما كان الكلام إيجاباً ، وإذا كانت للنفي فينبغي أن لا يتقدم ما هو متعلق بما بعدها عليها لاستحقاقها صدر الكلام كالاستفهام .

وأما ما دام فما بمنزلة المصدر ، وما كان من صلة المصدر لا يتقدم عليه ، فهذا الخلاف راجع الى المعنى حيث اعتمد الكوفيون والبصريون على معنى النفي والإيجاب في جواز التقديم وعدمه ، فرقا بين الخبر والانشاء حتى لا تختلط المعاني ، وحجة البصريين أقوى لأن

الأسلوب سمع مع أنه ايجاب الا أن ما باقية على معناها في النفي وما حدث الايجاب الا بدحول زال التي نفت النفي .

### المسألة التاسعة عشرة : (2)

اعمال ما في لغة أهل الحجاز الصب في الخبر في رأي  
البريين وبصبه بحذف الخفض في رأي الكوفيين ومع أنه لا يترتب  
على عامل الصب خلاف في معنى الحملة وهو يفي الخبر عن الاسم  
الا أن الخلاف قائم على المعنى معتر من علل النحو ، فالبريون  
يعملونها شها ليس من وجهين (1) دخول كل منها على المستند والخبر  
وهي كل منهما الحال ويقوي الشبه دخول الباء في خبرها كما في خبر  
ليس وإذا ثبت ذلك حرت محراها .

وحجة الكوفيين أن القياس في ما أن لا تكون عاملة البتة ، لأن  
الحرف لا يعمل الا اذا كان مختصا بحرف الخفض لما اختص بالاسماء  
عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، واذا كان غير  
مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ، لأنه تارة يدخل  
على الاسم وتارة يدخل على الفعل ولما كانت ( ما ) مشتركة بينهما  
وجب الا تعمل ولهذا أهملت في لغة بني تميم ، وأعملها الحجازيون  
تشبيها بليس من جهة المعنى وهو شبه صحيح فلم تقو على العمل في  
الخبر كما عملت ليس ، لأن ( ليس ) فعل و ( ما ) حرف والحرف  
أضعف من الفعل فبطل أن يكون منصوبا بما ووجب أن يكون منصوبا  
بحذف حرف الخفض ، لأن الأصل ما يريد بقائم ، فلما حذف حرف  
الخفض نصب ، لأن الصفات متصبات الأنفس فلما ذهبت أبقت خلفا

مها ولهذا لم يجز النصب إذا قدم الحر نحو ( ما قائم زيد ) أو دحل حرف الاستثناء نحو ما زيد الا قائم ، لأنه لا يحسن دخول الباء معها ، فلا يقال : ما بقائم زيد وما زيد الا بقائم فدل ذلك على ما قلناه

وقد رد البصريون هذه الأدلة فقالوا . نحن معكم في قياس عدم عملها الا أن مشابهتها ليس اقتضت أن تعمل عملها وهي لغة القرآن قال الله تعالى : ﴿ ما هذا بشرا ﴾ وقال تعالى ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾ وقولهم : إن أهل الحجار أعملوها لشبه ضعيف فلم يقر أن تعمل في الخبر قلنا : هذا الشبه لها قد أوجب لها أن تعمل عملها وهي ترفع الاسم وتنصب الخبر على أن قد عملنا بمقتضى هذا الضعف فانه يبطل عملها ، اذا تقدم خبرها على اسمها وادخل حرف الاستثناء أو اذا فصل بينها وبين مفعولها بأن الخفيفة ولولا ذلك الضعف لوجب أن تعمل في جميع هذه المواضع ، وقد أوردنا ما ذكره سيبويه في قول المرردق

فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم إذ هم قريش وإد ما مثلهم شر وكيف يتحتم المدح بأعمالها ، لأن النبي حينئذ مسلط على الجملة كلها فنهي أن يكون في الشر مماثل لهم لعظم ما اتسموا به من فضائل النفس الناطقة .

وأما دعواهم أن الأصل : ما زيد بقائم فلا سلم وإنما الأصل عدمها وإنما أدخلت لوجهين .

أحدهما أنها أدخلت توكيدا للنفي ، والثاني : ليكون في خبر ما مازاء اللام في خبر ان ، لأن ما تنفي ما تثبت ان فحذبت الباء في خبرها نحو : ما زيد بقائم لتكون براء اللام في نحو : ان زيدا لقائم ، كما

جعلت السبب جواب لن ، ألا ترى أنك تقول لمن يفعل فيكون الجواب سيعمل ، وكذلك جعلت قد جواب لما ألا ترى أنك تقول . لما يعمل فيكون الجواب قد فعل ولو حذف لما فقلت يفعل لكان الجواب ( فعل ) من غير قد ، فدل على أن قد جواب لما فكذلك ها هنا وقولهم انه حذف حرف الخفض الخ قلنا هذا فاسد ، لأن الباء كانت في نفسها مكسورة غير مفتوحة وليس فيها إعراب ، لأن الأعراب لا يقع على حروف المعاني ، ثم لو كان حذف حرف الخفض يوجب نصب لوجب ذلك في كل موضع ، ولا خلاف أن كثيرا من الأسماء تدخلها حروف الخفض ولا تنصب بحذفها ، كقولك : ﴿ وكفى بالله شهيدا ﴾ ﴿ وكفى بالله نصيرا ﴾ ولو حذف حرف الخفض لقلت : كفى الله شهيدا وكفى الله نصيرا ، وقد ورد ذلك كثيرا في الشعر العربي كقول عبد بن الحساس :

عميرة ودع إن تجهزت غازيا كفى الشيب والاسلام للمرء ناهيا  
ولو كان كما زعموا لوجب أن يكون منصوبا فلما وقع الإجماع على وجوب الرفع دل على فساد ما ادعوه والله اعلم فالنصريون متمسكون بأن وقوع الباء في الحبر إنما هو تأكيد للنهي وهي حرف معى لا حرف إعراب وإذا حذف لا يلزم نصب الاسم بعدها

### رحلة مع بعض أبواب النحو التركيبية

أعتقد أنني فيما قدمت من شواهد الكتاب لسيبويه وما أوردت من آيات القرآن الكريم قد قدمت الدلائل الواضحات على أن النحويين لا



يعدون وراء الأعراب إلا بمقدار ما يهدفون من فقه المعنى وكذا ما قدمته من الخلاف بين البصريين والكوفيين وسقدم عما قريب إن شاء الله تحريج علماء النحو لما أشكل أعرابه من آيات الذكر الحكيم فيما ألف من كتب التفسير لهؤلاء النحويين المفسرين وبهما الآن أن نتبع بعض أبواب النحو التركيبية ليطمش القلب أن الحوليس صاعقة وجدلا ومتاهة يسوء بها الأسلوب ولكنه وسيلة الفهم والافهام !!...

## أ - ضمير الفصل :

من أنواع الصمير ضمير يسمى ضمير الفصل أو العماد وله أحكام خاصة ينفرد بها دون سواه

1) الصائم الممسك عن اللغويثاب ، ما المعنى الأساسي الذي نريده من هذا الكلام بحيث لا يمكن الاستغناء عنه ؟ أهو الصائم يثاب ؟ فتكون حملة ( يثاب ) ركنا أساسيا في الكلام لأنها خبر لا يتحقق المعنى الأصلي الا بوجودها وانضمامها الى المبتدأ كلمة الصائم ، وما عداهما فليس أساسيا وانما هو زيادة تخدم المعنى الأصلي وتكمله فنعرب الممسك عن اللغو صفة أم المعنى الأساسي : الصائم الممسك عن اللغو فكأننا نتحدث عن الصائم ونعرفه بأنه الممسك عن اللغو ، فتكون كلمة ( الممسك ) هي الأساسية والضرورية التي يتوقف عليها المعنى المطلوب ، لأنها خبر لا يستقيم المعنى الأصلي ولا يتم بدونه ، وما جاء بعدها فهو زيادة تكميلية تخدم المعنى الأصلي من غير أن يتوقف وجوده عليها ومن الممكن الاستغناء عنها ، الأمران جائزان على الرغم من الفارق المعنوي بينهما ولا سبيل لتفضيل أحدهما على الآخر لعدم وجود قرينة توحه لهذا دون ذاك .

لكنه اد، قلنا لصائم - هو - الممسك عن اللغو ، ولساب ، من  
لأمر يتغير بسبب وجود الصمير ( هو ) فيعين المعنى الثاني وحده  
ويمتنع الأول ويبرول الاحتمال الذي كان قائما قبل محي الصمير

( 2 ) ان المؤمن الذي يلتزم رصا الله يكفيه الله الناس ، ما  
المعنى الأساسي في هذا الكلام أهو تعريف للمؤمن بأنه ﴿ الذي  
يلتزم رصا الله ﴾ فيكون هذا التعريف ركنا أصيلا في الكلام لا يمكن  
الاستعناء عنه بحال وما بعده متمم له وريادة طارئة عليه يمكن الاستعناء  
عنها ، وعرب الذي اسم موصول خبر ان أم هو القول بأن « المؤمن  
يكفيه الله لناس » أف تكون الحملة الفعلية هي عصب الكلام لا يقوم  
المعنى إلا بها ، لأنها خبر ولا يتحقق المراد إلا بوجودها مع كلمة  
المؤمن وما عداها فريادة طارئة لا أصينة وتعرب كلمة ( الذي ) اسم  
موصول ( صفة )

الأمران متساويان يصح الأخذ بأحدهما أو بالآخر بعير ترجيح  
ولكن دا أتى بصمير الفصل امتنع الاحتمال الثاني ويتعين المعنى الأول  
والأخبار عن المؤمن بأنه هو الذي يلتزم رصا الله وما عدا ذلك فريادة  
فرعية غير أصينة في تأدية المراد فتكون كلمة ( الذي ) هي الخبر وليست  
صفة

فالصمير هو وأشباهه يسمى صمير الفصل ، لأنه يفصل في الأمر  
حين الشك فيرفع الاتهام ويزيل اللبس ، بسبب دلالة على أن الاسم  
بعده خبر لما قبله من متدا أو ما أصله المتدا وليس صفة ولا بدلا ولا  
غيرهما من التوابع والمكملات التي ليست أصلية في المعنى الأساسي  
كما يدل على أن الاسم السابق مستغن عنها لا عن الخبر وفوق ذلك كله  
يفيد في الكلام نفي الحصر والتخصيص ( أي القصر المعروف ) في

اللاغة ، تلك هي مهمة ضمير الفصل لكنه قد يقع أحيانا بين ما لا  
يحتمل شكاً ولا لبساً فيكون الغرض منه مجرد تقوية الاسم السابق  
وتأكيد معناه بالحصر والغالب أن يكون ذلك الاسم السابق ضميراً لقوله  
تعالى : ﴿ وكنا نحن الوارثين ﴾ وقوله : ﴿ كنت أنت الرقيب عليهم ﴾  
وقوله : ﴿ إن ترني أنا أقل منك مالا وولدا فعسى ربي أن يؤتيني ﴾ وفي  
المثال الأول قد توسط ضمير الفصل ( نحن ) بين كلمتي ( أنا )  
والوارثين ، مع أن كلمة ( الوارثين ) خبر كان منصوبة بالياء ولا يصح أن  
تكون صفة اذ لا يوجد موصوف غير ( نا ) التي هي ضمير ، والضمير لا  
يوصف وفي المثال الثاني توسط ضمير الفصل ( أنت ) بين التاء  
والرقيب ، مع أن كلمة ( الرقيب ) منصوبة ، لأنها خبر ( كان ) ولا تصح  
أن تكون صفة للتاء ، لأن الضمير لا يوصف كما قلنا وكذلك الشأن في  
المثال الثالث الذي توسط فيه ضمير الفصل ( أنا ) بين الياء وكلمة  
( أقل ) التي هي المفعول الثاني للفعل ، ( ترى ) ولا يصح أن تكون  
صفة للياء ، لأن الضمير لا يوصف وهكذا وقع ضمير الفصل قبل ما لا  
يصلح صفة بل قبل ما لا يصلح صفة ولا تابعا من التوابع أو المكملات  
وإذا كان البصريون يسمونه ضمير الفصل ، فالكوفيون يسمونه بأسماء  
أخرى تتردد أحيانا في كتب النحو فعضهم يسميه ( عمادا ) لأنه يعتمد  
عليه في الاهتداء الى الفائدة وبيان أن الثاني خبر لا تابع وعضهم يسميه  
( دعامة ) لأنه يدعم الأول أي يؤكد ويقويه بتوضيح المراد منه  
وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له ، وإبعاد الصفة وباقي التوابع  
وغيرها ، إذ يتعين الخبر يوضح المستدأ ويبين أمره لأن الخبر هو المستدأ  
في المعنى <sup>(1)</sup> .

شروطه ستة فيشترط فيما قبله أن يكون مبتدأ في الحال أو في الأصل كالأمثلة التي ذكرناها أولئك هم المفدحون ، وإنا لبحر الصافون الآية ، كنت أنت الرقيب عليهم تحدوه عند الله هو حيرا ، إن تربى أنا أقل منك مالا وولدا .

### والثاني كونه معرفة كالأمثلة

وسبب اشتراط هذا الشرط أن اللبس يكثر بين الحر والصفة لتشابههما في المعنى إذ لبحر صفة في المعنى بالرغم من اختلاف كل منهما في طبيعته وإعرابه وأن لبحر أساس في الحملة دون الصفة فالآتيان بضمير الفصل يريل للبس الواقع على لكلمة ويحعلها حر وليست صفة لا سيما والكرة أحوج ما تكون إلى الصفة ، لأن الصفة والموصوف لا يفصل بينهما فاصل إلا نادرا نعم قد يقع اللبس بين الحر وبعض التوابع الأخرى غير الصفة ولكنه قليل ، أما مع الصفة فكثير ويشترط فيما بعده أمران

وقد أجاز الفراء وهشام ومن تابعه من الكوفيين كونه نكرة وحملوا عليه ما طلت أحدا هو القائم وكان رجل هو القائم وقوله تعالى ﴿ أن تكون أمة هي أربى من أمة ﴾ ولكنها مؤولة واحتياح الكرة إلى الصفة لتكون معروفة قبل الحكم عليها أحوج منها إلى الحر ، فيحتمل أن تكون كان هنا تامة والصمير مستدأ وما بعده حر والحملة صفة ، وتنكيره الأول يمنع الفصل إذ لا يفصل بين الصفة والموصوف

ويشترط في الاسم الذي بعده :

- ( 1 ) أن يكون حيرا لمبتدأ أو لما أصله مبتدأ
- ( 2 ) أن يكون معرفة أو ما يقاربها في عدم قبول الكلام ال كإفعل

التفصيل سواء كان عدم قوله اللام لعارض كأفعل من المحرود من أن  
والإضافة

والمصاف كمثلك وعلام ريد أو لداته كلفعل المصارع وهو قول  
السهيلى قال في قوله تعالى ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَصْحٰكُ وَأَنكِ وَأَنَّهُ هُوَ أَمِت  
وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الرُّوحِيْنَ الذَّكْرَ وَالْأُنثَى ﴾ إنما أتى بصمير الفصل في  
الأوليين دون الثالث ، لأن بعض الجهال قد يشتت هذه الأفعال لعير الله  
لقوله عر وحل ﴿ أَمْ أَحْيَى وَأَمِت ﴾ وأما الثالث فلم يدعه أحد من  
الناس<sup>(1)</sup>

واشترط كون ما بعده معرفة لأن لفظ صمير الفصل يفظ المعرفة  
وفيه تأكيد فوجب أن يكون المدلول السابق الذي يؤكد هذا الصمير  
معرفة كما أن التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة أيضا لأنه لا  
يقع بعده - غالبا - إلا ما يصح وقوعه نعتا للاسم السابق ونعت المعرفة لا  
يكون إلا معرفة ولكل ما سبق وجب أن يكون بين معرفتين

أما ما قارب المعرفة وهو أفعل التفضيل المشار إليه فانه يشانه  
المعرفة في أنه مع ( من ) لا يحوز صامته ولا يحوز دحوى ال عليه فأشبهه  
العلم في أنه في الغالب لا يضاف ولا تدخل عليه أل هذا إلى أن وجود  
( من ) بعده يفيد تخصيصا ويكسبه شيئا من التعيين والتحديد يقره من  
المعرفة ، هكذا قلوا ولا داعي لشيء من هذا ، لأن السبب لحقيقي هو  
استعمال العرب ليس غير ومحنيء كلامهم مشتملا على صمير لفصل  
بين المعرفة وما شابهها ويشترط فيما بعده أمران أحدهما أن يكون بصيغة  
المرفوع فيمتنع . ريد إليه الفاصل وأنت إليك العالم وأما بك إليك

( 1 ) المعنى ج 2 ص 105

الفصل فحائر على البدل عند النصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين  
ولثاني أن يطابق ما قبله فلا يحور كـت هو الفصل ، لأن الضمير  
الأول مخاطب ولثاني عائب معاً للسر وتبعاً لدعوتهم في نطفهم

### فائدة ضمير الفصل :

وهي ثلاثة أمور : أحدها بظني وهو الاعلام من أول الأمر بأن  
ما بعده حر لا تبع ولهذا سمي فصلاً ، لأنه فصل بين الحر والتبع  
وعماداً لأنه يعتمد عليه معنى الكلام وأكثر الحويين يقتصر على ذكر هذه  
الفائدة ، وذكر التبع أولى من ذكر أكثرهم الصفة بوقوع الفعل في نحو  
كـت أنت الرقيب عليهم ، ولصمائر لا توصف ولثاني معوي وهو  
التوكيد ، ذكره جماعة ونسوا عليه أنه لا يحامع التوكيد فلا يقارن  
بفسه هو لفصل وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم به  
لكلام أي يقوى ويؤكد ، والثالث معوي أيضاً وهو الاحتصاص وكثير  
من النبايين يقتصر عليه ، وذكر الزمخشري اثلاثته في تفسيره وأولئك  
هم المصححون ، فقارن فائدته الدلالة على أن الوارد بعده حر لا  
صفة ، وللتوكيد وإيجاد أن فائدة لمسند ثالثة بالمسند إليه دون غيره

### اعرابه

كـت أنت الرقيب عليهم : يحتمل لفصلية والتوكيد لانتصاب ما  
بعده وان لحر الصافون المصدية والابتداء دون التوكيد بدحول  
اللام .

﴿ إنك أنت علام العيوب ﴾ يحتمل المصدية ولتوكيد والابتداء ،

ومن مسائل الكتاب . قد حركت فكت أنت أنت ، الضمير أنت متداً  
وحرر ولحملة حر كد ، ولو قدرت الأول فصلاً أو توكيد لقلت أنت  
بناك لأن حر كد يحب أن يكون منصوباً

وفي الحديث كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبوه هم  
اللدان يهودانه أو ينصرانه ، ان قدر في يكون ضمير لكل فأبواه متداً  
وقوله هما ام متداً ثان وحرره اللدان والحملة حر أبواه إما فصل وإما بدل  
من أبواه اذا أحرر اندال الضمير من الطاهر ، واللذان حر أبواه و ن قدر  
يكون حالاً من الضمير فأبواه اسم يكون وهما متداً أو فصل أو بدل  
وعلى الأول فاللدان بالألف لأنها حر المتداً هما ، وعلى الأخيرين هو  
بالياء لأنها حر يكون اذا جعل الضمير فصلاً أو بدلاً<sup>(1)</sup>

وقد وفي سيبويه رحمه الله ضمير الفصل في باب ما يكون فيه هو  
وأنت وأنا ونحن وأخوانهم فصلاً<sup>(2)</sup>

إذا احتاج الاسم قبله الى ما بعده كالفعل إذا اتصل معناه بما بعده  
فالاسم قد ابتدء به الكلام ونى على ما بعده فهو في حاجة الى حر  
والا فسد الكلام ، وذكر تفسير أستاذ الخليل في أن ذكر الضمير هو  
وأخوانه ليستدل المحدث أن ما بعد الاسم ما يخرجه مما وحب عليه وأن  
ما بعد الاسم ليس منه ، ( أي يحب أن يرى المحدث نفسه بذكر ما  
بعد ضمير الفصل الذي ليس مسياً عليه ) وقال . هذا الفعل الذي نرى  
عليه ما بعده مثل المتداً هو حسست وخلت الخ وكان وليس وأخوانهم ،  
فحب نقول . أصبح أبناك ولو كانتا بمنزلة جاء لقبح أن نقول : أصبح

---

١ . المرجع السابق

٢ ( لكتاب ج ١ ص ٤٦١ طبعة بيروت

العقل بدون الساء على الفاعل لأن هذه الأفعال السالبة يذكر بعدها ما يذكر في الابتداء

ثم قال إن ما بعد ضمير الفصل لا يعبر عن حاله قبل أن يذكر مستشهدا بقول الله سبحانه ﴿ ويرى الذين أوتوا العلم الذي أرسل اليك من ربك هو الحق ﴾ فالحق هنا معصوم ثان ليرى ورد سيويه رعم من قل إن ( هو ) في الآية لسابقة صفة إذ لا يصح أن يكون الضمير وصفا بدمظهر ( الموصول هنا ) فلم يتكلم بذلك العرب فيحب نصب ما بعد ضمير الفصل هنا ومثل الآية . إن كان ريد لهو الطريف ، ولو كان لضمير صفة هنا لم يجر دخول اللام ، لأن اللام لا تدخل في هذا الموضع على الصفة فتقول إن كان ريد الطريف عاقلا ، ولا يكون هو ولا بحر هنا صفة وفيها اللام . واستشهد لعدم التعبير بدخول ضمير الفصل

بمثال من كلام العرب بعد تمثيله بالقرآن الكريم ، والمثال من كذب كان شرا له أي كان الكذب المفهوم من الكلام الذي وضع مكانه الضمير فهو أي الضمير - هو وأحواته - بمنزلة اللغو في أنها لا تعبر ما بعدها عن حاله قبل أن تذكر لأن شرا حر كان ، ثم ذكر ما ذكرناه من شرط كون ما بعدها معرفة أو ما يشبهها وأجاز في قوله تعالى ﴿ إن ربّي أنا أقول منك مالا ﴾ أن يكون أنا صفة للياء ( أي توكيدا ) في اصطلاح المتأخرين أو ضمير فصل باعتبار أقل بعده مشبها للمعرفة في وصفه لدخار والمحروور ، وذكر سيويه حارة العرب أن يكون الضمير - هو وأحواته - متداها وما بعده حر ، والحيلة في محل نصب حر كان وذلك في الآية الكريمة ﴿ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون ﴾<sup>(1)</sup>

(1) سورة الزحرف آية 76



وفي قراءة حفص ( الطالمين ) والصمير فصل ، ثم ذكر الأوجه لحائثة  
في الحديث الشريف . ( كل مولود الح لدي ذكرناه وفي باب ما لا  
يكون هو وأحواتها فيه فصلا ) .

ذكر سيويه أنه اذا جاءت بكرة قبل الاسم تعبت ابتدائية ، لأن  
الكرة أحوح ما تكون الى الصفة ، وقد استقبح العرب أن يجعلوها  
فصلا في الكرة كما جعلوها في المعرفة وقال : إن أهل المدينة  
يجعلونها معرفة بين المعرفتين ويجهلون هو فصل ، ثم نقل عن الحلبي  
استعطامه أن يكون الصمير فصلا بعده الكره ، والصمير هو بمرلة  
( أنه ) في أنه من مسب ما قبله من بكرة ولا يستقيم أن يعمل مسوعات  
لكلام كالابتداء بالكرة من غير اعتماده على الي في فكما فتح الكلام  
بالكرة من غير مسوع فتح فيما أخرى محرى المسوعات من الوحب  
فتلا فهد مما يقوي ترك الفصل

أترى بعد ذلك أن لحويين يكتبون بأعراب دون آخر ، حله  
لمعنى ومراعاة التركيب والحكم هو الذي يحدد ذلك الأعراب دون ما  
ليس أو انهم بين البحر والصفة ، واعتار الصمير لعوا وما بعده مسب عليه  
الكلام ، أو هو أحد أركان البحر ، وفهم المعنى الذي أراده العرب من  
تعبيراتهم وورد على سقه أعظم كلام له حلاوة وعليه طلاوة وعلاه مشعر  
وأسمه معنق وهو يعلو ولا يعنى عليه

## 2 - جريان الخبر على غير ما هو له :

نعرف أن الخبر جزء أساسي في الحملة يكملها مع المستدا الذي  
ليس بوصف ويتمم معناها وهو ثلاثة أقسام مفرد وجملة وشبه جملة  
وهو قسمان حامد فارغ من الصمير مثل قول الشاعر .

ترنعت ما ترنعت حتى اد اذكرت فاما هي افسر ودبر

ومشتق مثل أسماء انها باصحة ، فكله أسماء متدا أول واس  
متدا ثان وباصحة حر المتدا الثاني مع أن معنى هذا الحر وهو باصحة  
واقع على الأول ولا حو به دون المتدا الثاني ، وهكذا كل وصف وقع  
حرا عن متدا غريب عن معنى ذلك الحر وعن مدلوله وهذا الحر بقول  
عنه السجاء « انه حار على غير صاحبه أو حار على غير من هوله »

ولما كان هذا الحر مشتقا كان لا بد أن يرفع صميرا أو اسما طهرا  
غير أن الصمير هنا يحور إبراره كما يحور استتاره بشرط أن يكون المسدأ  
المسبوب اليه الحر والمحكوم عليه حقيقة واصح لا يشته بغيره عند  
الاستتار أي بشرط أمن الدرس كما في المثال السابق

وهناك أمثلة للوصف الواقع حرا يصلح فيها أن يكون حاربا على  
من هوله وعلى غير من هوله فيقع الدرس في المراد حو ( ادرس  
الحصان متعبه ) فكله الفارس متدا والحصان متدا ثان ومتعبه حر  
الثاني وفيه صمير مسنر والحملة منهما حر لأول فما المراد من هذا  
المثال ؟ أتريد الحكم على الحصان بأنه يريد أن يتعب الفارس فيكون  
الحر حاربا على من هوله ؟ أم تريد الحكم على الفارس بأنه متعب  
الحصان فيكون الحر حاربا على غير من هوله ؟ الأمران محتملان مع  
اختلافهما في المعنى وهذه هي حالة الدرس حيث لا قريبه يرحح  
أحدهما على الآخر فان كان المراد هو المعنى الأول الذي يقتضي  
حرباا الحر على من هوله وحب ستار الصمير مراعاة للأصل السابق  
ليكون استتاره دليلا على ذلك المعنى فيقول ( الفارس الحصان متعبه )  
وإن كان المراد هو المعنى الثاني الذي يقتضي حرباا الحر على غير من  
هوله وحب إبرار الصمير متفصلا ليكون إبراره دليلا على حرباا به على

غير من هو له فيقول ( الفارس الحصان متعه هو ) ، فالصمير ( هو )  
عائد على لفارس المسبوب اليه ( أنه متعب ) والمحكوم عليه بذلك  
لحكم والصمير ( الهاء ) المتصل بالحر وهو الهاء في آخر كلمة  
( متعه ) عائد الى المتبدأ الثاني لأنه المفعول

كان في استطاعة النحاة أن يعرفوا الفارس متداً أول والحصان  
متداً ثانياً ومتعه حر المتداً الثاني ( الوصف حر والصمير مضاف اليه )  
والحملة من المتداً الثاني وحره في محل رفع خبر المتداً الأول فلماذا  
تحدثوا عن هذا المرحع ؟ وهل أخرى على من هو له أو على غير من هو  
له ؟ ولماذا أوحوا إمرار الصمير إذا عاد على غير من هو له ، به المعنى  
ومر عاته أما للسبب وبصاحا للمراد من الكلام ، فهل كان النحاة بعد  
ذلك يهجون وراء الأعراب فقط حاشا لله ، فقد أجهدوا أنفسهم في كل  
تركيب ليكون سليماً حارياً على سبيل العربية غير محاف للأصول العامة  
للغة ، وقد اشترط النحاة في الحر الحملة سواء أكانت اسمية أو فعلية  
أن يكون فيها صمير يربطها بالمتداً اللهم إلا إن كانت نفس المتداً في  
المعنى مثل نطقى الله حسبي

### 3 - الخبر شبه الجملة :

وبهما الآن أن نتحدث عن الخبر شبه الجملة وهو الطرف والجار  
والمحرور وضرورة تعلقهما بالفعل أو ما يشبهه إذا وقعاً أولاً صفة نحو  
أو كصيب من السماء ، الثاني . أن يقعاً حالاً نحو فخرج على قومه  
في ريته ، الثالث أن يقعاً صلة نحو وله من في السموات  
والأرض ، الرابع أن يقعاً حراً نحو ريد عندك أو في الدار .

والمراد شبه الجملة هنا أمران . أحدهما الطرف بوعية

الرماسي والمكابي والأحر وفي الحر مع محروره فالحر قد يكون طرف  
رماس نحو : الرحلة يوم الخميس والرحوع ليلة السبت وقد يكون طرف  
مكان نحو : الحديقة أمام البيت والنهر وراءه فكلمة يوم وليله وما  
يشبههما طرف رماس منصوب في محل رفع ، لأنه حر المستند وأمام  
ووراء وما يشبههما طرف مكان منصوب في محل رفع لأنه حر المستند ،  
وقد يكون الحر حارا مع محروره ، فالحر والمحرور في محل رفع حر  
المستند ويشترط في الطرف الواقع حرا وفي الحر مع المحرور كذلك  
أن يكون تاما أي يحصل بالأخبار عنه فائدة بمجرد ذكره ، ويكمل به  
لمعنى المطلوب<sup>(1)</sup>

الخامس أن يرفع الاسم الظاهر نحو أفي الله شك ونحو أعبدك

ريد

السادس . أن يستعمل المتعلق محذوفا في مثل : أو شبهه كقولهم  
لمن ذكر وهذا تقدم عهده حينئذ الآن أصبه كان حينئذ واسمع الآن ،  
وقولهم للمعمرس بالرفاء واليس باصمدا أعمرست السابع أن يكون  
المتعلق محذوفا على شريطة التفسير نحو : أبوم الجمعة صمت فيه ،  
ونحو ريد مررت به الثامن القسم بغير لاء مثل : والليل إذا  
يعشى ، وتالله لأكيدن أصامكم<sup>2</sup> ويقدر المحذوف بحسب المعنى  
فهي القسم مثلا تقديره أقسم وفي الاشتغال يقدر كالمطوق به نحو  
يوم الجمعة صمت فيه .

وفي النواقي يقدر كون عام وهو كائن أو مستقر أو مصارعهم إن

( 1 ) وهذا أحد الآراء لأنه حل محل المفرد والآخر أنه لابد من تعليلها بمحذوف

( 2 ) نظر للمعنى ج 2 ص 81

أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم اليوم أو في اليوم والحرء عد أو في  
 العد ويقدر كان أو استقرار وصفهما إن أريد المعنى واد، جهل لمعنى  
 يقدر الوصف لأنه صالح للأرمان كلها ، والكون العام وحب الحذف  
 والكون الخاص حائر الحذف إذا دل عليه دليل مثل فطلقوهن لعدتهن  
 أي مستقلات لعدتهن وقوله تعالى ﴿ حر بالحر والعبد بالعبد  
 والأشيء بالأشيء ﴾ لتقدير مقتول أو يقتل لا كثر

ورأى السحاة إذ أوحوا تعلق ( شبه الجملة ) رأي سديد ،  
 وحتتهم في تحتم ذلك التعلق قوية ، والحر هو امتدأ معنى وكذلك  
 المتدأ هو الحر معنى كما في مثل على لخطيب ، وخطيب في  
 هذه الجملة هو على وعلى هو الخطيب ، فكلاهما من جهة المعنى هو  
 الآخر وكذلك الشأن في كل متدأ أو حر على لسق السالف الوارد في  
 الاستعمال العربي فهو أردن معير تعلق تطبيق هذا الصابط لعدم  
 الصحيح على الخبر شبه الجملة لم يطق بل يصيد المعنى معه ولا  
 يصلحه إلا التعلق على الوجه الذي يذكره السحاة فهي مثل : على أممك  
 لا يصح أن يكون الطرف ( أمم ) هو على ولا أن يكون على هو أمام  
 نفسه . إذ المعنى في كل منهما مخالف للآخر تمام المخالفة ولا  
 يصلحه إلا أن يكون الطرف متعلقا بشيء آخر غير المتدأ هو كائن أو  
 موجود أو نحوهما وما يقال عن الطرف يقال في الحار الأصلي مع  
 المحرور إذ لا فائدة منهما إلا بمتعلقهما ، لأن الرمان المحرد لا وجود له  
 فمن المستحيل أن يوجد رمان لا يقع فيه حادث جديد أو لا يستمر منه  
 حادث موحود ، فحلوا الرمان من أحداث جديدة أو مستمرة محال ونهدا  
 سمي الرمان ظرفا تشبيها بالطرف الحسي كالأواني والأوعية التي توضع  
 في داخلها الأشياء وإذا كان الأمر هكذا فكل رمان مقرون حتما بالحادث

المتصل وكثير من هذه الحوادث أمر عام يدل على محرد الوجود المطلق من غير زيادة معنوية عليه فهو معروف فلا داعي لذكره إذ لا فرق في المعنى بين قولنا ( السفر حاصل عدا وقولنا السفر عدا ) ، لأنه هو والرمز مثل زمان كما سلف ، فذكر الثاني كاف في الدلالة على وجود المحذوف فهو مع حذفه ملاحظ وكأنه موجود ، هذا من الناحية العقلية المحصورة ، وهناك شيء يقولونه هو أن اللفظ الدال على الرمز لا يتم المعنى المراد بغير ملاحظة العامل المحذوف فلولا ملاحظته في مثل . السفر يوم الخميس لكان المعنى السفر زمان وهذا الزمان يوم الخميس بمعنى أن السفر هو الخميس كما ذكرنا وهو معنى فاسد ، وما يقال عن ظرف الزمان يقال عن ظرف المكان بشرط أن تتحقق الإفادة .

وظرف المكان يصلح خبرا عن المستند المعنى مثل : العلم عندك والمبتدأ الجثة . الكتاب أمامك

وأما ظرف المكان فيصلح أن يكون حرا عن المستند المعنى فقط بشرط أن تتحقق الإفادة كأن يكون الرمز خاصا لا عام مثل : السفر صباحا والراحة ليلا بخلاف الفصل دهر والأدب حيا لعدم الإفادة الأولى .

وتتحقق الإفادة أصلا بالثلاثة الآتية :

( 1 ) تنحصر ظروف الزمان مثل . نحن في يوم طيب ، أو علمية مثل : نحن في رمضان أو باضافة مثل نحن في شهر شوال ، ويحب حر الظروف الزماني في هذه الصور الثلاث يعني ويكون الحر مع المحرور في محل رفع خبرا ولا يسمى في حالة حره أو رفعه طرفا .

( 2 ) أن يكون المستند الذات مما يتحدد بأن يظهر في بعض الأوقات

دون بعض منه مواسم معينة يظهر فيها ثم يقطع ثم يظهر وهكذا فيكون شبيها بالمعنى مثل : البرتقال شهور الشتاء ، والطيح شهور الصيف ، والهلل الليلة ، وفي هذه الحالة يحور صب طرف الرمان أو حره نهي وهو في الحالتين في محل رفع حر .

( 3 ) أن يكون المستأ الدات صالحا لتقدير مصاف قلبه تدل عليه القرائن بحيث يكون ذلك المصاف أمرا معنويا ماسا كأن يلارم المرء بيته يوما للراحة فيعرض صديقه الحروح لرهة خريرة فيعتذر قائلا البيت اليوم والحر عدا . أي ملارمة البيت اليوم ونزهة الحر عدا والحالات الثلاث السابقة قياسية فصح محاكاتها وصوع الأساليب على مقصده ، لكن كيف يعرب الطرف لمكاني في غير تلك الأحوال الثلاثة وكيف يعرب المكاني وكيف بصطهما ؟

إن لأصل في الطرف أن يكون منصوبا مشرا أو في محل نصب .

( 1 ) فإن كان الطرف للرمان وقع حبرا عن معنى مستعرقا حار رفعه وبصه وحره نهي ويكون المرفوع هو الحر مباشرة ويكون المصوب أو المحرور مع حرف الحر في محل رفع هو الحر ، تقول : الصوم شهر أو شهرا أو في شهر ، والراحة يوم أو يوما أو في يوم والأكل ساعة أو ساعة أو في ساعة أي رمس الصوم ورمس الراحة وزمس الأكل ، لكن الأحسن الرفع مباشرة إن كان الرمان نكرة والمستأ المعنى يعم ذلك الرمان كنه أو أكثره ، نحو : الصوم يوم السهر ليلة ، وذلك لاستعراقه والمستأ عين الحر .

( 2 ) إن كان الطرف رمايا من أسماء الشهور ووقع حبرا عن مستأ

هو معنى ورمز تعين رفع الخبر مثل : أول السنة المحرم وشهر الصوم  
رمضان وذلك لما ذكره

( 3 ) إن لم يكن هذا الحر الطرف من أسماء الشهور ولكن المبتدأ  
يتضمن عملاً حر الرفع والنصب<sup>(1)</sup> مثل الجمعة اليوم أو السبت اليوم  
أو العيد اليوم لتضمنها معنى الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك  
لتضمنه معنى شأنك الذي تذكره فإن لم يتضمن عملاً كالأحد والأثنين  
والثلاثاء والأربعاء والخميس كان الرفع أحسن لاستعراق الاسم  
اليوم .

( 4 ) وإن كان الطرف للمكان وقع حراً لمبتدأ الدات في الحالات  
التي يصح وقوعه فيها خيراً لأفادته فالحكم كما سبق في<sup>(1)</sup>  
( 5 ) وإن كان الطرف للمكان ووقع حراً عن دات أو معنى وكان  
متصرفاً حر رفعه ونصبه مثل : الكبار جانب أو جانباً ، والأطفال جانب  
أو جانباً ، رفع كلمة جانب أو نصبها والرجل أمامك والدار خلفك الرفع  
أمام وخلف أو نصبها مثل العلم ناحية والعلم ناحية برفع كلمة ناحية  
أو نصبها فإن كان غير متصرف مثل ( فوق ) وجب نصبه نحو  
الكتاب فوق المكتب

( 6 ) إذا قلت طهرتك خلعتك حاز رفع الطرف المكاني ( حلف )  
ونصبه ، أما الرفع فلأن الحلف في المعنى هو الظاهر فالحر هو اسم  
محض معناه معنى المبتدأ وأما النصب فعلى الطرفية الواقعة حراً  
وكذلك ما يشبه ما سبق به الظروف المكانية نحو فعلك أسفل رحلك  
والركب أسفل منك ، وقد سبق أن الطرف المكاني المحرر إذا كان

---

1 ( وذلك لحوار استعراق العمل اليوم وعدم استعراقه



غير متصرف يجب نصبه مثل رأسك فوقك ورحلاك تحتك ، لأن فوق وتحت طرفان للمكان غير متصرفين .

( 7 ) إذا كان الطرف الرمائي غير متصرف مثل ( صحوة ) يراد بها صحوة معينة ليوم معين وحب النصب العمل صحوة .

( 8 ) إذا كان الطرف نوعيه متصرف محدود المقدار ووقع خيرا عن المبتدأ الذات حاء في الطرف الرفع والنصب شرط أن يكون المبتدأ الذات على نية تقدير مصاف مثله يدل على البعد والمسافة مثل . المدرسة ميل أو ميلا أي بعد المدرسة فإن كان المقصود أن المدرسة أو المدينة من أشياء تعد عما سرن ميلا تعين النصب على الطرية وكان الحبر هو الحار والمحروور ( متى ) بخلاف الرفع فإنه على تقدير بعد مكانها في ميل مثلا

( 9 ) من الأساليب الواردة عن العرب حامد وحده يريدون أنه في موضع التفرد وفي مكان التوحد فيحور اعراب ( وحد ) طرفا منصوبا في محل رفع خبر .

#### ملاحظة :

إذا ترك الظرف النصب على الطرية ، إلى الرفع أو إلى الحرف فإنه لا يكون ظرفا ولا يسمى بهذا الاسم .

( 10 ) إذا كان الظرف منصوب اللفظ أو المحل على الطرية وحب عدد الأكثرين أن يكون متعلقا بالعامل الذي عمل فيه النصب وهذا العامل يكون في العالب فعلا أو مصدرا أو شيئا يعمل عمل الفعل كالوصف نحو سافرت يوم الجمعة فوق دراجة بخارية أو أنا مسافر يوم

الجمعة فوق دراجة بحارية ، فالطرفان يوم وفوق ، متعلقان بعاملهما  
سافر أو مسافر ومعنى أنهما متعلقان به مرتبطان ومستمسان به كأنهما  
جرءا منه لا يذهب معنهما الا بالتعلق به ، فاستمساكهما بالعامل  
كاستمساك الجزء بأصله ثم هما في الوقت نفسه يكملان معناه

بيان هذا أن العامل يؤدي معناه في حملته ولكن هذا المعنى لا  
يتم ولا يكمل الا بالطرف الذي هو جزء منتم ومكمل له ففي مثل  
جلس المريض ، نحس في المعنى نقصا يتمثل في الأمثلة التي تدور  
في النفس عند سماع هذه الألفاظ ومن الأمثلة أين حس ؟ أكان فوق  
السري ، أمام السري ، وراء المائدة ، يمين الداخل ، شمال الحرح ؟  
متى جلس ؟ أصباحا أم ظهرا أم مساء ؟ وهكذا فإذا جاء الطرف الرمائي  
أو المكاني فقد أقبل ومعه جزء من المائدة ينضم الى المائدة المتحققة  
من العامل فيزداد المعنى العام اكتمالا لا بقدر الزيادة التي حلها معه  
فمحيثه إنما هو لسبب معين ولتحقيق غاية مقصودة دعت الى استحصاره  
وهي إيصال معناه وتكملة معى عامله فهذا وحسب أن يتعلق به

والاهتداء الى هذا العامل قد يحتاج في كثير من الأحيان الى فطنة  
وبقطة ولا سيما إذا تعددت في الحملة الواحدة الأفعال أو ما يعمل عملها  
حيث يتطلب استخلاص العامل الحقيقي من بينها أناة وتفهما ، نخذ مثلا  
لذلك أسرع الطائرة التي تحيرتها بين السحب ، فقد يتسرع من لا  
درية له فيجعل الظرف ( بين ) متعلقا بالفعل القريب وهو الفعل تحير  
فيفسد المعنى إذ يصير الكلام تحيرت الطائرة بين السحب ، إنما  
الصحيح أسرع بين السحب وهذا يقتضي أن يكون الطرف متعلقا  
بالفعل ( أسرع ) فيزداد معناه ويكمل بعض بعضه ، كما لو قلنا تخيرت  
الطيارة فأسرع بين السحب . مثال آخر : قاس الطيب حرارة

المريض وكتبها تحت لسانه ، فلا يصح أن يكون الطرف تحت متعلقا بالفعل ( كتب ) لثلا يؤدي التعلق الى أن الكتابة كانت تحت اللسان وهذا معنى فاسد لا يصح اما اذا تعلق الظرف ( تحت ) بالفعل ( قاس ) فان المعنى يستقيم وتزداد به الفائدة أي قاس الطبيب حرارة المريض تحت لسانه فالقياس تحت اللسان وهكذا يحب الالتفات لسلامة المعنى وحدها دون اعتبار لقرب العمل أو بعده عن الطرف

انا نكاد نلمس المعاني لمسا ونستحيد رفع الظرف إذا استعرق ولا نفقه الاحار عن الزمان بالجملة وأي الأفعال يتعلق به الطرف ليتصح المعنى ، وكل حركة لها علة يتضح منها المعنى المراد

إن الحركات من الرفع والنصب والحرفي الأسماء مثلا لم توضع محازفة تحيط حبط عشواء ولكن كل حركة وضعت لتفيد معنى وكل إعراب أعرب اما كان لمعنى يتضمنه فيجب أن يصف النحاة ولا نغمطهم حقهم ونشكر لهم هذا الجهد الذي بذلوه للتفرقة بين المعاني

#### 4- المبتدأ والخبر النكرة :

إذا قلنا الاتحاد قوة ، العلم نافع ، الايمان مطمئن ، حكما على الاتحاد بالقوة وعلى العلم بالنفع وعلى الايمان بالطمئنة ، أي حكما على المبتدأ بحكم معين هو الخبر فالمبتدأ في هذه الحمل الاسمية وبنائها محكوم عليه دائما بالخبر ، والمحكوم عليه لا بد أن يكون معلوما ولو الى حد ما والا كان الحكم لعوا لا قيمة له لصدوره على مجهول ، وصارت الجملة غير مفيدة إفادة تامة مثل زارع في القرية ، صانع في المصنع ، معلم في المدرسة وغيرها مما لا يفيد لإفادة الحقيقية المطلوبة بسبب عدم تعيين المبتدأ أو عدم تخصيصه أي بسبب

تسكيره تسكيراً تاماً لهذا امتنع أن يكون المستنداً بكرة ، إذا كان غير وصف  
لأنها شائعة مجهولة في العالَم فلا يتحقق معها الغرض من الكلام وهو  
الافادة المطلوبة فان هذه الافادة هي السبب أيضاً في اختيار لمعرفة لأن  
تكون هي المستنداً حين يكون أحد ركني لحملة معرفة والأخر بكرة  
مثل شجرة المتحركة ، ولكن إذا فادت البكرة العائدة المطلوبة صح  
وقوعها مستنداً وقد أوصلها السحاة إلى نحو أربعين موضعاً ولا حاجة إلى  
الاستقصاء ما دام الأساس الذي تقوم عليه هو الافادة فعلى هذا الأساس  
وحده يرجع الحكم على صحة الانتداء بالبكرة أو عدم صحته من غير  
داع لحصر المواضع أو عددها وقد تحدث ابن مالك عنها قائلاً .

ولا يحوز الانتداء بالبكرة ما لم تعد كعد ريد مرة  
وهل فتى فيكم فما حل لنا ورحل من الكرام عدت  
ورعة في الحير حير وعمل بر يربى وليقس ما لم يهل  
وهكذا فعل سيويه والمتقدمون ، ولهذا يرى بعض السحاة بحق  
الاداعي لهذا الشرط لأنه مفهوم بذاهة اد لا يتكلم عاقل بغير ما يفيد والا  
عرض نفسه وكلامه للحكم عليه بما لا يرصده أما المتأخرون فتوقعوا أن  
يحظى كثير مواضع الافادة فحاولوا أن يدلّوهم عليها بحصر مواضعها  
واستقصائها فأطالوا بغير حاجة أو احتصروا مع الاحلال

وإذا كان السحاة المتأخرون قد اشترطوا وصف البكرة لتفيد مثل .  
رحل من الكرام عدداً في قول ابن مالك أو بدأوه بنفي واستفهام الخ ،  
فإن سيويه يتحرى الدقة في هذا الموضع في الباب الذي عبّاه باب  
تخير فيه عن البكرة بكرة<sup>(١)</sup> وذلك قولك . ما كان أحد مثلك وليس أحد

[1] ص 37 ط من كتاب سيويه مشوراب مؤسسة لاعلمي لمطبوعات بيروت لسان ص 67

حير منك ، وما كان أحد محترثا عليك ، انما حسن الاخبار ههنا عن النكرة ، حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حالك شيء أو فوقه ، لأن المحاطب قد يحتاج الى أن تعلمه مثل هذا وادا قلت كان رجل داهيا فليس في هذا شيء نعلمه كان جهله ولو قلت كان رجل من آل فلان فارسا حسن ، لأنه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذاك في آل فلان وقد يجهله ولو قلت كان رجل في قوم فار سالم يحسن لأنه لا يستكر أن يكون في الدنيا فارس وأن يكون من قوم فعلى هذا النحو يحسن ويتبحر ولا يجوز في أحد أن تصعه في موضع واحد ولو قلت كان أحد من آل فلان لم يحر لأنه انما وقع في كلامهم نفيا عاما يقول الرجل : أتاني رجل يريد واحدا في العدد لا اثنين فتقول ما أتاك رجل أي أتاك أكثر من ذلك ثم يقول أتاني رجل لا امرأة فتقول ما أتاك رجل أي امرأة أتتك وتقول : أتاني اليوم رجل أي في قوته وبفاده فتقول ما أتاك رجل ، أي أتاك الصنفاء فاذا قال ما أتاك أحد صار نفيا عاما لهذا كله فانما محراه في الكلام هذا .

فانظر يا رعاك الله هل يكتفي سيبويه بوصف النكرة لتكون مفيدة يمكن الحكم عليها ، لا . انه يتتبع المثال ثم يطلب منك أن تنظر ماذا ترى من أمر المعنى أمفيد هو أم لا أن النكرة موصوفة في قولنا كان رجل في ثوم فارسا بشبه الحملة ( الجار والمجرور ) ولكنه لما كان هنا لم يحسن الحكم عليه مع وجود هذا المسوع ؟ والمسوع الآخر وهو بدء الكلام بالمعل الناسخ ، مسوغان وحدا من ناحية الصناعة ولكن سيبويه يقضه ولا يحيره وذلك لعدم إفادة معنى .

## 5 - تأخر الخبر وجوبا :

إذا تساوى كل من المتدا والحر في وجه تعريفهما أو تكبيرهما بحيث يصلح كل منهما أن يكون متدا نحو أستاذي رائدي في العلم مكافح أمين حدي مجهول ، أحمل من حرير أحمل من فطر ، وحب تأخير الحر ، لأن تقديمه يقع في لس ، اد لا توجد قرية تعينه وتميره والقرية هي العلامة التي تدل على المعنى وتوجه إليه وتريل عنه العموص واللبس فان كنت لمطا سميت لمطية وإن كنت غير لمط سميت معوية أو عقية وهي التي ترشد الى المتدا أو الحر حت وإن كان محدوقا وعى معه ، ومن لقرية المعوية ما قاله اس هشام أبو حنيفة وأبو يوسف ، وسونا سوا سائا رعا للمعنى ويضعف ان بقدر لأول مسدا ساء على أنه من الشيه اللامعكوس للمالعه ، لأن ذلك يادر لوقوع ومحلف للأصول ، اللهم لا أن يقتضي المقام ذلك للمدعة ، يقول اس هشام ( بحب الحكم بانتدائية المقدم وحرية المؤخر من الاسمين هي ثلاث مسائل أحدها أن يكونا معرفتين تساوت رتتهما نحو الله رسا ، أو اختلف نحو ريد الفاصل أو لفاصل ريد هذا هو المشهور وقيل يحور تقدير كل منهما متدا وحررا مطلقا ، وقيل المشتق خبر وإن تقدم نحو القائم ريد ، والتحقيق أن المتدا ما كان أعرف كريد في المثل أو كان هو المعلوم عند المحاطب كأن يقول من لقائم فتقول ريد لقائم فإن علمهما وجهل السة فالمقدم المتدا

الثانية أن يكونا بكرتين صالحتين للانتداء بهما نحو أفصل منك أفصل مي

الثالثة . أن يكونا مختلفتين تعريفا وتكررا والأول هو المعرفة

ريد قائم أما إن كان هو لسكرة فان لم يكن له ما يسوع الابتداء به فهو حر  
اتفاق نحو حز ثوبك وذهب حاتمك وان كان له مسوع فكذلك عند  
الجمهور ، وأما سيبويه فيجعله الممتدأ بحوكم مالك وحير ملك ريد  
وحسبنا الله ، ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير وإيهما شيهان  
معرفتين تأخر الأخص منهما نحو الفاصل أنت<sup>(1)</sup>

ان المعول عليه في حوار تقديم الممتدأ على الحر ليس التساوي  
أو التقارب في درجة التعريف والتكثير وأما المعول عليه وحده هو وجود  
قرينة تدل على أن هذا هو المحكوم عليه أي أنه ( الممتدأ ) وذلك هو  
المحكوم به ، أي الخبر على حسب المعنى بحيث يتمير كل من الآخر  
دون خلط أو اشتباه ، فمتى وجدت القرينة التي تصح الخلط واللس حار  
تقديم أحدهما وتأخير الأخرى على حسب الدواعي إلا ما وجبت له  
الصدارة وان لم توحد القرينة وحب تأخير الحر حتما من غير أن يكون  
للتساوي أو التقارب دخل في الحالتين فلا بد من مراعاة حال السمعين  
من ناحية قدرتهم على ادراك أن هذا محكوم عليه فيكون ممتدأ وأن ذلك  
محكوم به فيكون حرا فادا وقع في وهم المتكلم أن التمييز غير ممكن ،  
وأن اللبس محتمل وجب إزالته إما بالقرينة التي تعدده وتعددده وإما بالمرام  
الترتيب ليقدم الممتدأ أو يتأخر الخبر ليكون هذا التقدم دليلا على أنه  
لمتدأ ووسيلة الى نعيه لموفقته للأصل العالب في الممتدأ

إن الأمر عند النحاة ليس أمر صناعة ولكنه فهم المعنى من حيث  
إن هذا محكوم عليه وهذا محكوم به وتقديم أيهما حائر عند عدم اللبس  
أما عند اللبس فيجب إزالته باتناع الترتيب الطبيعي .

---

١ . المعنى ج 2 ص 84

## ٦ - أفعال المقاربة :

كان وأخواتها تدل على الوجود العام أو الوجود الخاص أو الوجود المستمر وأفعال هذه المجموعات لا تدل على الوجود ، فأفعال المقاربة إما تدل على مقاربة الفعل الحدوث ولكنه لم يقع ، وأفعال الرجاء إما تدل على توقع حدوث الفعل ولكنه لم يقع أو لما يقع ، وأفعال الشروع إما تدل على أن الفعل قد بدىء في إحداثه ولا علاقة لهذه الدلالات بما تدل عليه كان وأخواتها لذلك أفرد لها باب خاص ، وأما من حيث الاستعمال فكان وأخواتها عند النحويين مما يدخل على متداً أو حر نحو كان ريد خطيباً وكان عمرو يحطب وقد يكون الحر مفرداً كالمثال الأول وقد يكون فعلاً كالمثال الثاني

أما أفعال هذه المجموعات فلا يكون حرها إلا فعلاً ، اللهم إلا نادر جاء فيها الحر مفرداً كقول الشاعر :

أكثر في العدل ملحا دائما لا تكثرون إني عسيت صائما  
وقول تأبط شرا .

فأنت إلى (فهم) وما كدت أيبا وكم مثلها فارقتها وهي تصعر  
وأعلب الطن أن ما في أفعال المقاربة وأفعال الشروع من دلالة على مقاربة الفعل الحدوث ، أو توقع حدوث الفعل أو البدء به هو الذي اقتضى أن تكون أخبارها أفعالا ، لأن ترقب الحدوث أو إمكان مقاربة البدء به معناه أن الشيء لم يكن ولكنه متوقع أن يكون أو محتمل أن يكون أو بدىء به مد حين وهذا مما يناسبه الفعل دون غيره فهي قول الشاعر : اني عسيت صائما ، وما كدت ايبا ، من دلالة على الدوام



والاستمرار لذلك وحب الوقوف على المسموع .

ولتوضيح معنى الحبر الفعلي بقول : إذا قلنا الكأس تتدفق ،  
فالمعنى أن الماء يفيض فيها لأن أو مستقبلا ، فإذا قلنا كادت الكأس  
تفيض ، تغير المعنى وانحصر في أنها اقتربت كثير من التدفق وأنها لم  
تتدفق بالفعل ، وهذا التعبير سبب وجود الفعل الماضي في كاد ومن هـ  
المثل وأشابهه نسين أن الفعل الماضي ( كاد ) يؤدي في حملته معاً  
معنى خاص هو الدلالة على التقارب بين زمن وقوع الحبر والاسم سواء  
وقع لخير أو لم يقع أو كان مستحيلاً مثل قوله تعالى ﴿ يكاد ريتها  
يضيء ﴾ ومن أحل هذا سميت ( كاد ) فعل مقاربة ولها احوة تشاركها  
في تأدية هذا المعنى ومن أشهر أحواتها كرب وأوشك مثل : كرب الليل  
يقضى وأوشك الصبح يقلب بمعنى كاد فيها وهم بمعنى قرب ولذلك  
اشترط أن يكون فعلاً مضارعاً ومرفوعاً من فاعل أو نائبه ضمير في  
العلل أما اشترط أن يكون مسوقاً بأن لخاصة فذلك لتحخيص  
لمضارع الصالح للحال والاستقبال للرمن المستقبل دون زمن حر ،  
ويرفص الحاجة أن تكون مصدرية ، لأنها لو كانت كذلك لسبكت بما  
بعدها بمصدر مؤول يكون حراً للناسخ فيرتب على ذلك الإخبار  
بالمعنى عن الحثة ، وهو ممنوع فهي مثل : عسى محمود أن يحوذ ويقع  
المصدر المؤول من أن والمضارع وفاعله خبر ( عسى ) في كل نصب  
فيكون التقدير عسى محمود حوده فيقع حوده وهو أمر معوي حراً عن  
عسى وهو في الحق حر عن محمود ، لأن اسم عسى وحرها أصلها  
المبتدأ والحر ولا يحوز أن يكون المتدأ حثة وحره أمر معوي ولا يبيح  
ذلك ناسخ قلها وهذا رأى النصريين . ويحوز أن تكون أن ناصة  
مصدرية والمصدر المنسك حر إما على سبيل المبالغة وإما على تقدير  
مضاف قلها أو قبل اسم الناسخ فيكون التقدير : عسى محمود صاحب

حود ، أو عسى حب محمود حوده وحكم كاد كسائر الأفعال في أن  
معناه ومعنى حرها منفي إذا سفعها منفي ، ومشت إذا لم يسفها منفي

وقد حصل ذلك العلامة اس هشام في التحدث من أمور بين م  
شهر بين المعربين والصواب خلافها قال في لخرء اشبي من المعنى  
لثمن عشر ، قولهم في كاد . إثباتها منفي وفيها إثبات فادا قل كاد يفعل  
فمعناه أنه لم يفعل ، ودا قيل لم يكذ يفعل فمعناه أنه فعله ، دليل  
الأوب . وإن كادوا ليمنونك عن الذي 'وحينا اليك ، وقوله كادت  
النفس أن تفحص عليه ، ودليل الثاني . فدحوها وما كادو يفعلون  
( فابهم دحوها ) وقد اشتهر ذلك بينهم حتى جعله المعري عرا فحل

بحوى هذا العصر ، هي لمطة حرت في لساى حرهم وثمود  
إذا استعملت في صورة الجحد أثبت وان أثبت قام مقام ححد

والصواب أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن فيها منفي وإثباتها  
إثبات وبيان أن معناها المقاربة ولا شك أن معنى كاد يفعل قرب الفعل  
وإن معنى ما كاد يفعل ما قارب الفعل فحبرها منفي دائما ، أما إذا كانت  
مسية فواضح لأنه إذا انتهت مقارنة الفعل انتهى فعلا حصول ذلك  
الفعل ، ودليله إذا أخرج يده لم يكذ يراها ولهذا كان أبلغ من أن يقال لم  
يرها ، لأن من لم ير قد يقارب الرؤية ، وأما إذا كانت المقارنة مشة  
فلأن الاختار بقرب الشيء يقتضي عرفا عدم حصوله والا لكان الاختار  
حيث حصوله لا بمقاربة حصوله إذ لا يحسن في العرف أن يقال لم  
صلى . قارب الصلاة ، بل إن كان ما صلى حتى قارب الصلاة

عند كـ هذا التعرّ بصدى فكرتي وما كدت منه أشتي نورود  
فهذا حوب يرضيه أوو الهى وممتنع عن فهم كل لبيد

ولا يرو فيما ذكره بين كاد ويكاد فان أورد على ذلك ما كادو  
يفعلون مع أنهم قد فعلوا إذ المراد بالفعل الدبح وقد قال تعالى .  
﴿ فذبوها ﴾ ، فالحوب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر ، فإنهم  
كانوا أولا بعداء عن دبحها بدليل ما يتلى عينا من تعنتهم وتكرر سؤالهم  
ولما كثر استعصام مثل هذا فيمن انتفت عنه مقارنة الفعل أولا ثم فعله  
بعد ذلك توهم من وهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك  
الفعل بعينه وليس كذلك وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر كما فهم  
في الآية من قوله تعالى ﴿ فذبوها ﴾

وإن حرص النحاة على سلامة اللغة جعلهم يشترطون ما اشترطوا  
من كون حرها فعلا مضارعاً مطاوعاً بالوقوف عند المسموع فيما سمع  
ثم تنوع المعنى منها وفقهه هو الذي جعلهم يوردون لها نانا خاصا وليس  
همهم التحدث عن العمل وإنما فهم المعنى وسلامة التركيب ،

## 7 - حالات الاسم الواقع بعد الواو :

له حالات أربع :

أولها : حوار عطفه على الاسم السابق أو بضمه مفعولا معه ، ن لم  
يكن التنصيص بها على المصاححة بسبب أن الاسم السابق منصوب وأن  
العامل يصح أن يتسلط على الفعل أو الاسم الذي بعدها مباشرة فهي  
للعطف قطعاً نحو .

أرحو وأحشى وأدعو لله مبتعيا عموا وعافية في الروح والحسد

وواو العطف أحسن مثل بالغ ارحل ولاس ، فكلمة لاس  
بحور رفعها بالعطف على لرحل أو نصبها معولا معه ، وإنما كان  
العطف أحسن من النصب على المعية لأنه أقوى في الدلالة المعنوية  
على المشاركة والاقتراح ، ولا شيء يعينه هنا ومثله  
أصاء القمر والرحوم

ثانيها حوار الأمرين ، النصب على المعية حسن لئلا يفسر من  
عيب لفظي أو معنوي فمثال اللفظي : أسرعت والصديق ، فكلمة  
الصديق يحوز فيها الرفع عطفا على الضمير المرفوع المتصل ويجوز  
فيها النصب على المعية وهذا أحسن ، لأن العطف على الضمير  
المرفوع المتصل يشوبه بعض الضعف إذا كان بغير فاصل بين المعطوف  
والمعطوف عليه كهذا المثال والفرار من الضعف أفضل من الإقبال عليه  
بغير داع .

ومثال العيب المعنوي قولهم . لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها<sup>(1)</sup>  
وهذا معنى غير دقيق يحتاج تصحيحه إلى تأويل وتقدير لا داعي لهما  
وعليه أت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدي إلى حصول  
الرضاعة

وعليه أت من أن تركهما لا يستلزم تلاقيهما المؤدي إلى حصول  
الرضاعة ، وقد نتركهما ، لا نحول بينهما ، ولكن الأم تنهر منه ولا  
يمكنه من الرضاعة أو ينفر منها وفي كل حالة يجوز فيها الأمران ،  
العطف والمعية لا بد أن يختلف المعنى في كل أمر منهما ذلك أن  
العطف يقتضي المشاركة الحتمية بين المعطوف والمعطوف عليه في

---

1 ( ذكر سيويه هذا الموضوع في باب ما يظهر فيه العمل وينصب فيه لاس ص 76 ، أو

معنى الفعل من غير أن يفتصي المشاركة الحتمية بين المعطوف  
والمعطوف عليه في معنى الفعل من غير أن يفتصي المشاركة لرمية  
الحتمية فقد يقتضيها أولا يقتضيها فهي مثل

« اسبي محمود وصالح في السر » لا بد أن يشترك الاسمان في  
مؤاساة المتكلم وأن تتناولها لمؤاساة ، لأن العطف على بية تكرار  
العامل ، فكأنك قلت اسبي محمود واسبي صالح ، لكن ليس من  
اللام أن تكون هذه المؤاساة قد شملتهما وشملت المتكلم في زمن  
واحد ، فقد تكون في وقت واحد أو لا تكون والأمر في هذه المشاركة  
الرمية وعدهما متروك للقرائن والدلائل

أما المفعول معه فلا بد من المشاركة الرمية الحتمية ، أما  
لمشاركة المعوية فقد تقتضيها أولا تقتضيها فهي مثل . سافر الرحالة  
والصحراء ، تنعين المشاركة الرمية المحتمومة ، فحوار الأمرين في كل  
حالة يحور فيها أمران ليس معاه أن المراد منهما واحد وإنما معاه أن هذا  
الضبط صحيح إن أردت المعنى المعين المحتصر به وإن شئت فقل  
إن كل ضبط صحيح مهما لا بد أن يؤدي إلى معنى يحالف ما يؤديه  
الضبط الآخر يقول اس مالك في ذلك

والعطف إن يمكن بلا ضعف أحق والنصب مختار لدى ضعف لسو

يقول سيويه ( ويدللك على أن الاسم ليس على الفعل في  
صعت - يريد المثال الذي قدمه دليلا على المعية بالنصب ما صعت  
وإياك - ومراده بليس على الفعل ليس على المشاركة في العطف لأن  
العطف يضعف هنا لعدم الفصل بالصمير المفصل ) بذلك على ذلك  
أنك لو قلت أقعد وأحوك كان قبيحا حتى تقول أنت لأنه قبيح أن

تعطف على المرفوع المضممر فاذا قلت ما صنعت أنت ولو تركت هي  
فأنت بالحيار ان شئت حملت الآخر على ما حملت عليه الأول  
( المشاركة في الصنع والقعود بالعطف ) وإن شئت حملته على المعنى  
الأول ( المعية ) .

ثالثها : وجوب العطف وامتناع المعية وذلك حين يكون الفعل أو  
ما يشبهه مستلزما بقدر الأفراد التي تشترك في معناه ، اشتراكا حقيقيا ،  
أو لوجود ما يفيد المعنى مع المعية فمثال الأول : اتفق التاجر والصانع ،  
واحتصم العادل والطالم ، فكل فعل من هذين الفعلين اتفق واحتصم  
وأشباهها ، لا يتحقق معناه الا بالتعدد الذي يشترك فيه الأفراد في معنى  
العامل فلا بد من وجود اثنين أو أكثر يشتركان حقيقة في الاتفاق  
والاحتصام وهذا يتحقق بالعطف دائما لأنه يقتضي الاشتراك بالمعوي  
الحقيقي ، أما الاشتراك في الرمن فقد يقتضيه أولا يقتضيه فمثل ؛  
أكلت خالدة وأختها قد يقع أكلها في رمن واحد أو مختلف ، بخلاف  
المعية فانها تقتضي الاشتراك الرمني أما المعوي فقد تقتضيه حيناً ولا  
تقتضيه أحياناً كما عرفنا .

ومثال الثاني أشرق القمر وسهيل قبله أو بعده فتفسد المعية  
بسبب وجود قبل أو بعد

رابعها : امتناع العطف ووجوب النصب في الأصح ، إما على  
المعية إن استقام المعنى عليها وإما على غيرها إن لم يستقم كنصب  
الكلمة مفعولاً به كفعل محذوف وذلك منعا لفساد لفظي أو معنوي ،  
فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يجمع العطف نظر لك  
وطائرا ، لأن الأصل الغالب في العطف على الضمير المجرور ان يعاد  
حرف الجر مع المعطوف كما تكلم بذلك أكثر العرب ولا يعترض

سمحيء القرآن بالعطف بلا فاصل فإن ذلك على لغة العرب أيضا ولكن ليس هناك لس في فهم المعنى في سورة النساء ﴿ واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام ﴾ فالمعنى على لعطف لا على المعية وإن كان للعطف وجه آخر سوى لعطف على لفظة بالحر أو على محل الحر بالنصب هو العطف على لفظة الحلالة بالنصب في قراءه حمص ( والمعنى أنهم كانوا يقولون بأن لهم حالفا وكانوا يتساءلون بذكر الله والرحم فقل لهم اتقوا الله الذي خلقكم وتقوا الذي تتشددون به وتقوا الأرحام فلا تقطعوها أو واتقوا الله الذي تتعاطفون بذكره وبتدكار لرحم وقد أدن عر وحل إذ قرئ ، الأرحام باسمه ان صلته منه بمكان كما قرأ الا تعدوا الا إياه وبالوالدين إحسانا <sup>1</sup> فاشترط إعادة الحافض إذا عطف بالحر كما يقول حر الله المرحشري ( لأن الصمير المتصل متصل كاسمه والحر والمحرور كشيء واحد فكان في قولك مررت به ورب وهذا علامه ورب شديدي الاتصال فلما شئت الاتصال لتكرره أشبه لعطف على بعض الكلمة فم يحر ووجب تكرير لعامل كقولك مررت به وبزيد وهذا غلامه وعلام ريد ألا ترى الى صحة قولك رأيتك وربدا ومررت بزيد وعمر ، العطف بالنصب أو ( الطاهر على الطاهر ) لما سم يقو الاتصال لأنه لم يتكرر <sup>(2)</sup> له ، وتصحيحا لا طرد القاعدة أحاب عن قراءة ابن مسعود بأنها على تقدير تكرير الحر مثل فما بك والأيم من عجب

ومثال النصب لمانع معنوي يسمع العطف مشي المسافر والصحراء نصب كلمة الصحراء على المعية اد لو رفعت بالعطف على

1 ( الكشف ج 1 ص 372 ، 373 طبعه الحلبي 1948

2 ( لمرجع السابق

كلمة المسافر لكان المعنى مشيت الصحراء وهذا فاسد ، ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل محذوف ونصب الكلمة مفعولا به .

دعينا لحفل ساهر فأكلنا لحما وفاكهة ، وحضرا وماء عددا وغداء ساحرا ، فيحب نصب كلمة ( ماء ) وكلمة عشاء بفعل محذوف يناسب كلا منهما والتقدير شربا ماء عددا وسمعنا عشاء ساحرا ولا يصح النصب على المعية ولا على العطف والا فسد المعنى<sup>(1)</sup> .

والى شطر هذه الحالة يشير ابن مالك قائلا .

والنصب إن لم يحز العطف - يحب أو اعتقد إصمار عام نصب  
شيئ بربك أكان الأمر أمر رفع وغيره عطما بالاشرك أو نصب للمعية  
أم كان المعنى هو الذي يحدد علامات الاعراب المختلفة في العطف أو  
النصب على المعية

خامسها . وليسويده رحمه الله هنا بحث طريف بعثره حالة خامسة  
إد أوجب الرفع ولكن على المعية ومع النصب<sup>(2)</sup> لأن العطف إما كان  
على اسم وذلك قولك . أنت وشأنك وكل رحل وصيغته وما أنت وعند  
لله وكيف أنت وقطعة من ثريد وما شأنك وشأن زيد وقال المحلل  
يا ررقر أحبا بي خلف ما أنت ويب أيبك والفحر

وفرق بين هذا وبين الباب الأول ما يجوز فيه النصب والرفع مع  
ترجيح النصب ، لأن الصلة بين ما بعد الواو وبين ما قبله صلة بين

---

( 1 ) من مرجع هذا الموضوع النحو لوائي للاستاد عباس حسن

( 2 ) ص 177 ح 1 من كتاب مسويه



اسمين والصلة في الأول بين فعل واسم فاعمل ، لأنك لو قلت ما صنعت مع أحيك لكان مع أحيك في موضع نصب ولو قلت أنت وشأنك لكنت كأنك قلت أنت وشأنك مقروبان ، لأن الواو في معنى مع ههنا ، يعمل فيما بعدها ما عمل فيها قلبها من الاستداء والمستدأ ومثله أنت علم ومالك فاما أردت أنت أعلم مع مالك وكذلك ما صنعت وأحالك صنعت كيف أنت وعبد الله أو ما أنت وما عبد الله تحقير لأمره فالعطف ها على اسم لا على فعل ذلك قول الشاعر وهو ريباد الأعجم ويسان غيره

تكلفني سويق الكرم حرم وما حرم وما ذاك لسويق<sup>1</sup>

ويحمل اسم ان على المستدأ أيضا فادا نصب فهو على معنى لرفع مثل

فمن يك سائلا عني فابي وحسرة لا ترود ولا تعبر

فمعنى الواو فيه معنى مع لا أن ما بعدها محمول على ما قلبها والتقدير أنك والحيير مقروبان ألا ترى أنك تقول ما أنت وما زيد فيحسن الحمل على الفعل فالنصب على صنعت زيدا مثل : صررت زيدا ولم تر شيئا من هذا ليس بفعل فعل به هو فتحريه محرى الفعل .

وصعف سيبويه احراء الاسم محرى لفعل بالنصب في قول قله من العرب لم يحملوا الكلام على ما ولا كيف ولكنهم حملوه على الفعل على شيء ولو ظهر حتى يلفظ به لم ينقص ما أردوا من المعنى حين حملوا الكلام على ما وكيف ، كأنه قال كيف تكون أنت وفصحه من تريد وما كنت وزيدا لأن كنت وتكون يقعان ها ها كثيرا ولا ينقصان ما

1 (الشاهد 247 على طهار ما الأخيره نقويه برفع المعطوف في موضع ما أنت وزيدا لأن بمعنى ما أنت وما زيد لأن معنى ، شطرة الأخيرة احتصار شرب الحمر معر عنها بالسويق

نريد من معنى الحديث بمعنى صدر الكلام كأنه قد تكلم بها وإن كان لم يلفظ بها لوقوعها ههنا كثيرا ، ومن ثم أشد بعضهم وهو لأسامة بن حبيب لهدلي .

فما أسا والسير في متف بـرح بالذكر لصايط<sup>(1)</sup>

وكيف مثل ما على هذا المعنى إلا أن التقدير فيها على معنى يكون بخلاف . كل امرئ وصيغته وبت اعلم وربك وأنشأه ذلك فكله رفع لا يحور فيه النصب لأنه في معنى الحار لا لماضي كان ولا المستقل يكون وليس ذلك موضعا يستعمل فيه الفعل

فالنصب حملا على الفعل والرفع حملا على الاسم والرفع على انتظار الحبر وقد يتحقق معنى الرفع على قلة مع الحمل على النصب مع تقدير الفعل .

#### ( أ ) الاستثناء المنقطع :

لاستثناء هو الإحراج بإلا أو إحدى أحواتها ، لم كان واختلاف الحكم السابق عليها ، أو هو الطرح بإسقاط ما بعدها مما قبلها ، الاستثناء المتصل ما كان فيه المستثنى بعضا من المستثنى منه ، ولذلك صورتان ، الأولى : أن يكون المستثنى منه متعدد الأفراد والمستثنى أحد تلك الأفراد المتماثلة ، نحو تناولت الكتب إلا كتابا فالمستثنى منه

---

( ١ ) الشاهد 452 وهو شاهد على نصب اسير بأصمار الملاسة فهو منصوب نصبه بالمصدر القائم مقدم الفعل مالي وملاسي السير ، وقدره سيوييه ما كنت واسير وكيف أكون ولسير سهل نصبه بذكر الفعل لأن لو لا نصب ما بعدها على معنى مع حتى يكون قبلها الفعل أو يشتمل الكلام على معناه ولورفع اسير هنا عطفا على ما لكان أحوذ كما تقدم في الذي

وهو الكتب ، متعدد الأفراد والمستثنى واحد منها الدلية أن يكون  
المستثنى فردا واحدا ، ولكنه ذو أحرار ، ولمستثنى حره من تلك الأحرار  
مثل عطيت الحسم الا الوجه وفي الحالين يكون ما بعد ( الا ) محذوفا  
في لحكم لما قبلها ، ولا مانع أن يكون المستثنى المتصل حملة كقوله  
تعالى ﴿ فشرّبوا منه إلا قليلا منهم ﴾ ويحري ذلك في المتصل  
والمقطع كما في لصان أول باب لاستثناء وحاشية الأمير على لمعنى  
الحره الثاني باب الحمل التي لها محل من الأعراب ، وهذا يحور فيه  
الاتناع على الدلية و لصب على الاستثناء إذا كان الكلام تاما مفيد ،  
والاستثناء المقطع هو ما لم يكن فيه لمستثنى بعضا من المستثنى منه ،  
نحو حصر الصيوف الا سياراتهم ، اكمل الطلاب الا الكتب ومثل فوه  
تعالى عن أهل لحة ﴿ لا يسمعون فيها لعوا ولا تأثيم الا فيلا سلام  
سلاما ﴾ ، وليس معنى يقطاعه انه لا صبه به بالمستثنى منه ولا علاقة  
ترتبطهما ارتباطا معوي ، وإنما معناه يقطاع صبه العصبة بينهما فليس  
المستثنى حره حقيقيا من المستثنى منه ولا فردا من أفراده ومع انقطع  
هذه الصلة على الوجه السالف يكون هناك نوع اتصال معوي يرتبط  
بيهما ولهذا تؤدي أداة الاستثناء فيه معنى الحرف ( لكن ) ساكن  
النون أو مشدده الذي يفيد الابتداء والاستدراك معا وبالرغم من أن  
إفادته الابتداء والاستدراك معا ويقطع الصلة المعنوية من ما بعده وما قبله  
ومن ثم كان من المحتوم في كل استثناء مقطوع صحة وقوع الحرف  
( لكن ) الساكن النون ، أو مشدده موقع أداة الاستثناء فيه مع استفامة  
المعنى .

فالمستثنى المقطع ليس بعضا من المستثنى منه ( فليس فردا من  
أفراد نوعه أي صبه وليس جزءا من أحرار الفرد كما سبق فكيف يكون  
مستثنى وبينه وبين المستثنى منه هذا التحالف والتباين ؟ كيف يكون

المطروح مابدا حسن المطروح منه ٩ )

( 1 ) قال الحجة إن كان لمستثنى المنقطع حملة مثل قوله تعالى . لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعده الله العذاب الأكبر ، أعريت هذه لحملة في موضع نصب على لاستثناء و ( الا ) أداة استثناء حرف بمعنى لكن الساكنة النون التي تفيد الاستدراك وتقتضي أن تسفها حملة ، وتدحل على حملة جديدة اسمية أو فعلية فهي متوسطة بين حميتين فكأن التقدير ، لست عليهم بمسيطر لكن من تولى وكفر فيعده الله

( 2 ) إن كان المستثنى بالمنقطع معردا منصوبا فأداة لاستثناء ( الا ) تكون بمعنى ( لكن ) المشددة النون التي تفيد الابتداء والاستدراك وتعمل عمل ( إن ) نحو نام أصحاب البيت الا عصمورا معردا فكلمة ( الا ) بمعنى ( لكن ) المذكورة التي تقتضي بعدها حملة سمية لأصل تنصب فيها المستدأ وترفع الحر ولا بد من ذكر حملة أخرى قبلها فكأن التقدير نام أصحاب البيت لكن عصمور معردا فقط لم يسم

( 3 ) وإن كان المستثنى المنقطع معردا مرفوعا مثلا كما في حالة البدلية عند من يحدث في نحو ما سهر أصحاب البيت الا عصمور معرد ، كانت أداة الاستثناء ( إلا ) بمعنى لكن ( ساكنة النون ) فأصل التقدير سهر أصحاب البيت لكن عصمور معرد سهر ، وبالرغم من أن المنقطع ليس بعصا من المستثنى منه ، فلا يصح انقطاع العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه في الاستثناء المنقطع انقطاعا كاملا فلا يصح سهلت الحيل إلا الإبل لأن الصهيل معنى قاطع في صوت الحيل وحدها فلا صلة بين المستثنى والمستثنى منه مطلقا ، فيصير لكلام خلطا وترا ، بخلاف صوتت الحيل إلا الإبل

وقد عقد سيوييه للاستثناء لمقطع نانا بعنوان ( باب يحتار فيه  
 لنصب ) لأن الآخر ليس من نوع الأول مدأه بقوله<sup>1</sup> وهو لغة أهل  
 الحجار وذلك قولك ما فيها أحد إلا حمارا جاء به على معنى ولكن  
 حمارا وكرهوا أن يدلوا الآخر من الأول فيصير كأنه من نوعه فحمل على  
 معنى ولكن وعمل فيه ما فند كعمل العشرين في الدرهم ، وأما سونمير  
 فيقولون لا أحد فيها إلا حمارا أرادوا ليس فيها إلا حمار ولكنه ذكر أحدا  
 يؤكد لأن يعلم أن ليس فيها آدمي ثم أدل فكأنه قل ليس فيها إلا حمار  
 وإن شئت جعلته أسبها قل الشاعر وهو أبو نؤيب الهذلي

فان تمس في قمر برهوة ثويا أيسك أصدء القنور تصبح<sup>2</sup>  
 فجعلهم أيسه ومثل ذلك قوله : مالي عتاب إلا السيف جعله  
 عتابه كما أنك تقول ما أنت إلا سير ، إذا جعلته هو السير أي على  
 الاتساع ، وأهل الحجار يصون ذلك ومثله ذلك قوله

وبلدة ليس بها أنيس إلا العامير والا العيس<sup>3</sup>  
 جعلها أيسها وإن شئت كان على الوجه الذي فسرت في الحمار  
 أول مرة وهو على كلا المعنيين إذا لم تنصب بدل

ومن ذلك من المصادر ( ما له عليه سلطان إلا النكلف ) لأن  
 التكلف ليس من السلطان وكذا إلا أنه يتكلف هو بمرلة التكلف وإنما  
 يحيى هذا على معنى ولكن ومثل ذلك قوله عر وحل ﴿ ما لهم به من

1 ( ص 427 )

2 ( شاهد 543 )

3 ( شاهد 545 )

4 ( شاهد 458 )

## علم الا اتاع الطر ﴿

ثم قال وأما سو تميم فيرفعون هذا كله يجعلون اتاع الطر علمهم وحس الطر علمه والتكلف سلطانه وهم ينشدون بيت اس الأيهم التعليبي رفعا :

ليس بيبي وبين قيس عتاب غير طعن الكلى وصرب الرقاب  
جعلوا ذلك العتاب على الاتساع والمحار ، وأهل الحجار  
يصوصون على التفسير الذي ذكرناه أي على معنى لكر ( الاستدراك )  
ورغم الحيل أن الرفع في هذا على قوله .

وحيل قد دلمت لها بخيل تحية بينهم صرب وحيع<sup>(1)</sup>

جعل الضرب تحيتهم ، كما جعلوا اتاع الطر علمهم على  
الاتساع وجعل الثاني من حس الأول كما فسرت لك في الحمار إذا لم  
تحعله أنيس ذلك المكان ، وكلاهما على البدلية قال .

عشية لا تغني الرماح مكانها ولا الس الا المشرفى المصمم<sup>(2)</sup>

التميميون في لا أحد فيها الا حمار ، وهذا يقوي : ما أتاني ريد  
الا عمرو ، وما أعانه اخوانكم الا اخوانه لأنها معارف ليست الأسماء  
الأحيرة بها ولا فيها

ثم ذكر سيويه باب ( ما لا يكون الا على معنى لكر )<sup>(3)</sup>

---

1 ا شاهد 548

2 ا شاهد 551

3 ا ص 430

أي ما يجب فيه النصب على الاستثناء لمقطع لأن ما بعدها ليس  
 من حسن ما قلها ومثل له بقوله تعالى ﴿ فلولا كانت قرية امتت معيها  
 إيمانها إلا قوم يوس ﴾ أي ولكن قوم يوس . وقوله عز وجل ﴿ فلولا  
 كان من القرون من قبلكم أولو بقية يهتدون عن الفساد في الأرض إلا  
 قليلا ممن أنجينا منهم ﴾ ، أي لكن قليلا ممن أنجينا منهم ، وقوله عز  
 وجل : ﴿ أخرجوا من ديارهم بغير حق إلا أن يقولوا ربنا الله ﴾ أي  
 ولكنهم يقولون ربنا الله وهذا الضرب في القرآن كثير ومن ذلك من  
 الكلام لا تكون من فلان في شيء إلا سلاما سلام ، فهذا كله منصوب  
 على الاستثناء المقطع

لقد رأيت أن الرفع كان على البدلية سوء على الانقطاع كلية  
 والإبدال من أحد أو على الاتساع وإيجاد الصلة

أما النصب فكان على الاستدراك ومعنى لكن ، وقد أُجهد  
 لحويون أنفسهم قصدا إلى اطراء القواعد وتحريح كلام لعرب عليها  
 وقصدتهم أن يكون الأعراب حاربا على معنى صحيح

جعلوا من المصحح ومن ياتها بسا مصيئا كالنهار الصاحي  
 ب - إلا بمعنى غير

قد يقتضي المعنى أن تحرح ( إلا ) عن الحرفية وعن أن تكون  
 أداة استثناء لتكون اسما بمعنى ( غير ) وتعرب صفة شرطية  
 أولهما أن يكون الموصوف بكرة أو شبهها

وثانيهما : أن يكون جمعا أو شبه جمع والمراد بشبه الجمع ما  
 كان مفردا في اللفظ دالا على تعدد في المعنى مثل كلمة ( غير ) في

بحو - حاء غير العريب فغير الغريب وأشأهه متعدد حتما والمراد شسه  
النكرة المعرفة التي يراد بها الحس - كما سبق - كالمعرف نال  
الحسية .

فمثال ( إلا ) الواقعة صفة لجمع حقيقي هو نكرة حقيقية . سيهرم  
الأعداء فقد حرح لملاقاتهم حيوش كثيرة الا القواد والرماة فلا يصح أن  
تكون ( الا ) هنا حرف استثناء فيفسد المعنى ، اد الاستثناء يقتضي أن  
يكون المعنى حرح لملاقاتهم جيش طرحا ونقصا منه القواد والرماة ولا  
يعقل أن يحرح جيش كبير دون قواده ورماته ، ومثل تتسع قاعة  
المحاصرة لخموع كثيرة الا المحاضر - فهي هنا - كما في المثال السابق  
بمعنى غير ، ولا يصح أن تكون بمعنى ( الا ) الاستثنائية لثلا يترتب  
على ذلك أن يكون المعنى تتسع قاعة المحاصرة لخموع كثيرة طرحا  
ونقصا منهم المحاصر إذ لا يعقل أن تتسع قاعة المحاصرة للسامعين ولا  
تتسع للمحاصر فلا يمكن أن يحتنعوا لسماع محاصرة من ليس له مكان  
عندهم ، ومثل هذا قوله تعالى ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدت ﴾  
فلو كانت ( الا ) حرف استثناء لكان المعنى لو كان فيهما آلهة ليس من  
ضمنها الله لفسدتا ، اي لو كان فيهما آلهة أخرجنا وطرحنا منها الله  
لفسدت ، وهذا معنى يوحى بأنهما لا تفسدان اذا كان الله من ضمن  
الآلهة ولم يخرج ولم يطرح وهذا واضح البطلان ، بخلاف ما لو كانت  
( الا ) اسما بمعنى ( غير ) نعت للنكرة قبلها

قال ابن هشام<sup>(1)</sup> الثاني أن تكون بمرلة غير فيوصف بها ونيا ليها  
جمع مكر أو شبهه فمثال الجمع المكرر ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله

( 1 ) ص 67 ح 1 المعنى طبعه الحلبي



لفسدتا ﴿ فلا يحوز في الا هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى إذ  
التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس منهم الله لفسدتا وذلك يقتضي  
مفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم تصدأ وليس ذلك المراد ولا  
من جهة اللفظ لأن آلهة جمع مكرر في الإثبات فلا عموم له فلا يصح  
الاستثناء منه ولو قلت قام رجال الا زيد لم يصح اتفاقاً ورغم المرد  
أن إلا في هذه الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجاً بأن لو ندل على  
الامتناع وامتناع الشيء استناؤه ورغم ان التهريغ بعدها حائز وان يحول  
كان معاً الا زيد أجود كلام ، فالمرد يكتفي بصحة الدحول وأنه  
يدخل بالفعل ، ويرده أنهم لا يقولون . لو جاء في ديار لأكرمه ولا لو  
جاءني من أحد أكرمه<sup>(1)</sup> ولو كانت بمنزلة الذي لجار ذلك كما يحوز  
ما فيها ديار وما جاءني من أحد لأيهما لا يقعان الا بعد نهي ، ولما لم  
يحر ذلك دل على أن الصواب قول سيبويه ( الا وما بعدها صفة ) قال  
الشلوبين وابن الصائغ ولا يصح المعنى حتى تكون الا بمعنى غير  
والتي يراد بها البدل والعوض ، قالوا وهذا هو المعنى في المثال الذي  
ذكره سيبويه توطئة للمسألة وهو لو كان معاً رجل الا زيد لعلب أي رجل  
مكان زيد او عوضاً عن زيد اه قلت وليس كما قالوا ، بل الوصف في  
المثال وفي الآية مختلف فهو في المثال محصص مثله في قولك جاء  
رجل موصوف بأنه غير زيد ، وفي الآية مؤكداً مثله في قولك متعدد  
موصوف بأنه غير الواحد وهكذا الحكم أبداً إن طابق ما بعد الا موصوفها  
ولو وصف محصص له وأن حاله قالوا إذا قيل له عدي عشرة الا درهم  
فقد أقر له تسعة فان قال الا درهم غير درهم وكل عشرة فهي موصوفة  
بذلك فالصفة هنا مؤكدة صالحة للأسقاط مثلها في نعمة واحدة وتنحرح

( 1 ) لأن الواحد لا يشمله الجمع المستغرق ولو في سياق نسبي ولو سماه قول لأصلوبين أن  
دلالة الجمع المستغرق على الواحد بالمطابقة وأن أفراد الجمع احاد

الآية على ذلك إذ المعنى حيث لو كان فيهما آلهة لفسدن أي أن الفساد  
يترتب على تقدير تعدد الآلهة وهذا هو المعنى المراد

وقد ذكر سيبويه هذا الموضوع في ( باب ما يكون فيه إلا وما بعده  
وصف بمنزلة مثل وغير<sup>١</sup> ) وذلك قولك : لو كان معاً رجل إلا يريد لعلب  
والدليل على أنه وصف أنك لو قلت لو كان معاً إلا يريد لهنك وأنت تريد  
الاستثناء لكنت قد أحلت وبتقدير ذلك قوله عز وجل ﴿ لو كان فيهما آلهة  
إلا الله لفسدن ﴾ وبتقدير ذلك من الشعر قوله وهو ذو الرمة :

أنىخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا نعامها<sup>(2)</sup>

كأنه قال قليل بها الأصوات غير نعامها إذا كانت غير استثناء ومثل  
ذلك قوله تعالى ﴿ لا يستوي القاعدون من المؤمنين غير أولى الضرر ﴾  
وقوله عز وجل ﴿ صراط الدين أجمعتم عليهم غير المعصوب عليهم ﴾

ثم قال وإذا قال ما أتاني أحد إلا يريد فأنت بالحيار إن شئت جعلته  
صفة ولا يحوز أن تقول : ما أتاني إلا زيد وأنت تريد أن تجعل الكلام  
بمنزلة مثل إنما يحوز ذلك صفة وتبطل ذلك من كلام العرب : أجمعون  
لا يحري في الكلام إلا على اسم ولا يعمل فيه ناصب ولا حار

وقال عمرو بن معدى كرب :

وكل أح مصارقة أخوه لعمر أليك إلا الفرقدان<sup>(3)</sup>

كأنه قال وكل أخ غير الفرقدين مصارقة أخوه إذا وصفت به كلا

١ ١ ص 434

٢ ، الشاهد 559

٣ ، الشاهد 562

كما قال الشماح :

وكل حليل غيرها صم نفسه لوصل حليل صارم أو معاذر<sup>١</sup>  
أكان القصد إيراد هذه الأمثلة كلها والتطير لمعنى الا بمثل لغير  
معنى كل من المثالين أكد لقصد من هذا صاعدا لا وربي إنه المعنى  
الاستثناء إخراجا ووصف

## 9 - الإضافة اللفظية والمعنوية .

الاصافة اللفظية هي التي يعلب أن يكون فيها المصاف وصفا  
عاملا ورمه للحال أو الاستقبال أو الدوام ومتى اجتمع الأمران الوصفية  
العاملة والرمية المعية كان المصاف مشتقا بشبه مصارعه في نوع  
الحروف الأصلية التي تتكون فيها صيغتها وفي المعنى والعمل وكذلك  
في نوع الرمز - غاله - وهذا كله يتحقق في المضاف إذا كان اسم فعلة  
يعمل عمل فعله أو اسم مفعول كذلك فكلاهما وصف عامل رمه للحال  
أو الاستقبال كما يتحقق في الصفة المشبهة الأصلية لأنها تعمل عمل  
فعلها اللارم وتفيد الاستمرار ومثال اسم الفاعل . يشكو راكب الطائرة الساحرة  
اليوم بطأها بالنسبة للطائرة ، وعدا يشكو راكب الطائرة بطأها بالنسبة  
للصاروخ : فكلمة راكب في الجملتين مضافة وهي في الأولى اسم  
فاعل للزمن الحالي وفي الثاني اسم فاعل للزمن المستقبل ومثله صيغ  
المبالغه مثل : في شهر رمضان يتمرغ فلان للعبادة فتراه صوم النهار  
وقوام الليل .

ومثال الصفة المشبهة قولهم عرير النفس من يأبى الدبايا ولا أثر  
للاضافة اللفظية لأنها ليست على نية حرف الجر ، إذا دلت على الأرمه  
الثلاثة كما قلنا كانت إضافتها لفظية غير محصية وقد يحيى اسم الفاعل

( 1 ) ص 113 المعنى ج 2

دالا على الدوام فيكون بمعنى الصفة المشبهة ولكن ابن هشام في المعنى : نقل عن الزمخشري أن الإضافة ( محضة ) في مالك يوم الدين ، واسم الفاعل هنا بمعنى الصفة المشبهة يدل على الأرمية الثلاثة ، لأنه وصف لأعرف المعارف وهو الله سبحانه فهي تعيد التعريف ، قال الرمخشري : أريد باسم الفاعل هنا أما الماضي كقولك هو مالك عبيده أمس ، أي ملك الأمور يوم الدين ، وأما الزمان المستمر كقولك مالك العبيد فانه بمنزلة قولك مولى العبيد<sup>(١)</sup> وعلى هذا جعل الرمخشري اسم الفاعل هنا لا يتعين للأرمية الثلاثة فصحت أن تكون إصافته محضة

كما نقل ابن هشام عن الرمخشري أنه جعل الإضافة لفظية في آية الأنعام : حاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ذلك تقدير العرب العليم ، يصب الشمس عطقا على محل الليل وذلك لا يكون إلا إذا كانت الإضافة هنا غير محضة مع أنه يدل على الأرمية الثلاثة فكيف تكون محضة في مثال وغير محضة في مثال آخر

الحق أنه لا تناقض في كلام جاز الله الرمخشري لأن إضافة الصفة المشبهة - واسم الفاعل في المثالين بمعناها - قد تكون محضة في بعض الصور وغير محضة في أخرى فإذا كان الاستمرار أو الدوام يحتوي على الأرمية الثلاثة لكن قد توحد قرية تقوى جانب الرمن الماضي على غيره ولقرينة المقام والاعتبار الأول دائما أصبحت الصفة وعملت الحر مع تلك القرينة التي تطلت الإضافة وتكتسب الصفة التعريف من المضاف إليه كآية الفاتحة التي اكتست التعريف من المضاف إليه وقد غلبت

---

( ١ ) ص ١١٣ المعنى ح ٢

القرينة حاسب الرمن الماضي ، لأن المعنى منك الأمور يوم لأمر على حد وبأدى أصحاب الحنة كما قد ، أما إذا نعلب حاسب الحال أو الاستقبال بأن قامت قرينة تؤيد أحدهما فالإضافة غير محصنة فلا يعرف بها الوصف ولا يتخصص كآية الأنعام في قراءة من قرأ ﴿ فأنق الإصباح وحاعل الليل سكناً ﴾ ، فجعل الليل سكناً أمر لا يقتصر على زمان دون آخر فقد وقع في الماضي وهو يقع الآن وسيقع بعد ذلك غير أن الكلام فيه ما يقوي حاسب الحال والمستقبل على الماضي ويجعل الإضافة غير محصنة هو أن زمن الوصف في الآية قائم مستمر يشمل الماضي والحال والمستقبل ولكن هذا لدوام الرمي ليس متصل بالأجراء بغير انقطاع وإنما يتخلله انقطاع يرول ثم يعود مرة أخرى حين يجعل الله الليل سكناً يكون الليل موحوداً وحين لا يجعله سكناً يفتحي ثم يجعله مرة أخرى ثم يريله ثم يعيده وهكذا دو ليك فالاستمرار موحود حقاً ولكنه على ما وصفنا من توالي الابعاد والارالة بغير توقف ومن نحدد الظهور والاحتفاء بغير انقطاع ، أما الدوام المتصل على حالة واحدة وهي جعل الليل سكناً في جميع لحظات الزمان وأوقاته فلا وعود له وبما كان الانقطاع والتحدد هما من خصائص الفعل المضارع ورمن المضارع هو الحال أو الاستقبال كان الوصف ( المشتق ) الذي يشاركه فيهما شبيهاً به من الناحية المعنوية ومحمولاً عليه في ناحية أخرى هي الدلالة الزمنية أيضاً أي شبيه به في الدلالة على التحدد والحدث وفي الدلالة الرمنية المعينة وإذا كانت دلالة الوصف الرمنية على هذه الشاكلة فإن إضافته غير محصنة فلا تناقض إذن في كلام الرمحشري أما الإضافة المعنوية فهي التي تكسب التعريف بالإضافة إلى المعرفة والتخصص بالإضافة إلى النكرة مثل . المعنى في يد اللثيم قبيح رجل مروءة رجل علم .

وتكون على معنى حرف الجر على معنى اللام في مثل كتاب محمد ، وعلى معنى ( من ) في مثل ، ثوب حرير ، وعلى معنى ( في ) في مثل كفاح صبح ، فحرف الجر يكشف الصلة المعنوية بين المضاف والمضاف اليه ، وفائدة الاضافة اللفظية التحفيف بحذف التنوين

إن الأمر في الاضافة ليس أمر حركة اعرابية هي الكسرة ولكنها الوشائج والصلات بين المضاف والمضاف اليه ومعنى كل منهما في نفسه ومعنى في ذاته هذه الاضافة يترتب عليها معنى التعريف أو التحصيل

### تعليق عام :

إن تقديرات الحويين الوعاة لم تكن حط عشوء وانما كان هدفهم المعنى أيا كان هذا المعنى الذي يكشفون عنه ، كما أنهم في سبيل هذه العاية لا يفسدون صياغتهم اللفظية بل يحرصون على اطراد القواعد حريصون على الا يكون المعنى على حساب الاعراب والعكس صحيح فان تعارضا كان الحسوح الى المعنى مع التحريج على ضرورة احوارها العرب وهيا معا الى رياض حصائص ابن حي حيث تهب عليها سماته مسكبة الشدي عاطرة الأريج تحعلننا نحمد لهؤلاء القوم مشقة لسرى ووقوف أن تحت الرعوة اللين المصيح لقد عقد نانا معون ( الفرق بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى ) قال فيه <sup>1</sup> . « هذا الموصوع كثيرا ما يستهوي من يصعب نظره الى أن يقوده الى افساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا ( أهلك والليل ) معناه الحق أهلك قبل الليل وربما دعا

---

1 ( ص 279 الحصائص لاس جى مطبعة دار الكتب

ذاك من لا دراية له الى أن يقول : ( أهلك والليل ) فيجره وانما تقديره الحق أهلك وسابق الليل وكذلك قولنا زيد قام : وربما ظن بعضهم أن زيدا هذا فاعل في الصنعة كما انه فاعل في المعنى وكذلك تفسير معنى قولنا : سرتني قيام هذا وقعود ذاك بأنه سرتني أن قام هذا وأن قعد ذاك ، ربما اعتقد في هذا وذاك انهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى ولا تستصغر هذا الموضع فإن العرب أيضا قد مرت به وشمّت روائحه وراعتة وذلك أن الأصمعي أنشد في جملة أراجيزه ، شعرا من مشطور السريع طويلا ممدودا مقيدا التزم الشاعر فيه ان جعل قوافيه كلها في موضع جر الا بيتا واحدا من الشعر

يستمسكون من حذار الإلقاء    تبلغات كجذوع الصيصاء  
ردى ردى ورد قطاء صماء    كدرية أعجبها برد الماء<sup>(1)</sup>

تطرد قوافيها كلها على الجر الا بيتا واحدا وهو قوله :  
كأنها وقد رآها الرؤاء

والذي سورغ ذاك على ما التزمه في جميع القوافي وما كنا على سمته من القول وذلك انه لما كان معناه كأنها في وقت رؤية الرؤاء تصور معنى الجر من هذا الموضع فجاء ان نخلط هذا البيت بسائر الأبيات وكأنه لذلك لم يخالف ، ونظير هذا عندي نفيل طرفه :

في جفان تعري نادينا    وسديف حين هاج الصنبر  
يريد الصنبر فاحتاج للقافية الى تحريك الباء فتطرق الى ذلك

---

( 1 ) يصف قوما في سفينة بأنهم يمسكون بسكانات السفينة وسكانها : ذنبها الذي به تعدل وهو المعروف بالدفة وهي طويلة بلقاء كجذوع الضوضاء أي النخل وكنى بالثلفات عن السكانات لطولها يمسكون بها خشية أن تلقيهم في البحر فيهلكوا .

بنقل حركة الاعراب اليها تشبيها بباب قولهم هذا بكره وممرت بيكر ،  
وكان يجب على هذا ان يضم الباء فيقول الصنبرة ، لأن الراء مضمومة  
الا انه تصور معنى اضافة الظرف الى الفعل فصار الى أنه كأنه قال :  
حين هاج الصنبر فلما احتاج الى حركة الباء تصور معنى الجر فكسر الباء  
وكأنه قد نقل الكسرة عن الراء اليها ولولا ما أوردته في هذا لكان الضم  
مكان الكسر وهذا أقرب مأخذا من أن نقول : إنه حرف القافية للضرورة  
كما حرفها الآخر في قوله :

هل عرفت الدار أم أنكرتها بين بئراك فشئ عبقر  
في قول من قال : أراد عبقر ثم صرف الكلمة ونحوه في التحريف  
قول العبد :

وما دمية من رمى ميسان معجبة نظرا وإنصافا  
أراد فيما قبل ميسان فزاد النون ضرورة فهذا لعمري تحريف  
بتعجرف عارض من الصنعة والذي ذهبت أنا اليه هناك في ( الصنبر )  
ليس عاريا عن الصنعة فإن قلت : فإن الاضافة في قوله ( حين هاج  
الصنبر ) انما هي الى الفعل لا الفاعل فكيف حرفت غير المضاف اليه  
قبل الفعل مع أن الفعل والفاعل كالجزء الواحد وأقوى الجزئين منهما  
هو الفاعل فكأن الاضافة انما هي اليه لا الى الفعل فكذلك جاز أن  
يتصور فيه معنى الجر .

فإن قيل فأنت اذا أضفت المصدر الى الفاعل جررته في اللفظ  
واعتقدت مع هذا أنه في المعنى وقع فاذا كان في اللفظ أيضا مرفوعا  
فكيف يسوغ لك بعد حصوله في موضعه من استحقاقه الرفع لفظا ومعنى  
أن نتحور به فتوهمه مجرورا ؟ قيل هذا الذي أردناه وتصورناه هو مؤكد



للمعنى الأول لأنك كما تصورت في المجرور معنى الرفع كذلك تمت  
حال الشبه بينهما فتصورت في المرفوع معنى الجر ، الا ترى أن سبويه  
لما شبه الضارب الرجل بالحسن الوجه وتمثل ذلك في نفسه ورسى في  
تصوره زاد في تمكين هذه الحال له وتثبيتها عليه بأن عاد فشبه الحسن  
الوجه بالضارب الرجل في الجر ، كل ذلك تفعله العرب وتعتقده  
العلماء في الأمرين ليقوى تشابههما وتعمر ذات بينهما ولا يكونا على  
حرد وتناظر غير مجد ، فاعرب هذا من مذهب القوم وافترض تصب باذن  
الله تعالى .

ومن ذلك قولهم في قول العرب : كل رجل وصنعتة وأنت وشأنك  
معناه أنت مع شأنك وكل رجل مع صنعتة فهذا يوهم من أمم أن الثاني  
خبر عن الأول كما أنه اذا قال أنت مع شأنك خبر عن أنت وليس الأمر  
كذلك بل لعمرى إن المعنى عليه غير أن تقدير الاعراب على غيره وانما  
( شأنك ) معطوف على ( أنت ) والخبر محذوف للحمل على المعنى  
فكأنه قال : كل رجل وصنعتة مقرونان وأنت وشأنك مصطحبان وعليه  
جاء العطف بالنصب مع أنه قال :

أغر على معزاي لم يدر أنني وصفراء منها عيلة الصفوات

ومن ذلك قولهم : أنت ظالم إن فعلت ألا تراهم يقولون في معناه  
إن فعلت فأنت ظالم فهذا ربما أمرهم أن (أنت ظالم ) جواب مقدم ،  
ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه وانما قوله ( أنت ظالم ) دال على  
الجواب وساد مسده فأما أن يكون هو جواب فلا .

ومن ذلك قولهم في عليك زيدا . إن معناه خذ زيدا وهو لعمرى  
كذلك الا أن ( زيدا ) الآن انما هو منصوب بنفسى عليه من حيث كان

اسما لفعل متعد لا أنه منصوب بخذ .

ألا ترى الى فرق ما بين تقدير الاعراب وتفسير المعنى فاذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل اليه ، فان أمكنك ان يكون تقدير الاعراب على تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه وان كان تقدير الاعراب مخالفا لتفسير المعنى فضلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الاعراب حتى لا يشذ شيء وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر اصلاحه إلا تراك تفسر نحو قولهم ضربت زيدا سوطا أن معناه ضربت زيدا ضربة بالسوط وهو ما لا شك كذلك ولكن طريقة إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربته ضربة سوط ثم حذفت الضربة على عبرة حذف المضاف ولو ذهبت تتأول ضربته سوطا على أن تقدير إعرابه ضربة بسوط كما أن معناه كذلك للزمك أن تقدر أنك حذفت الباء كما تحذف حرف الجر نحو قوله أمرتك الخير واستغفر الله ذنبا فتحتاج الى اعتذار من حذف حرف الجر وقد غنيت عن ذلك كله بقولك أن على حذف المضاف أي ضربة سوط ومعناه ضربة بسوط فهذا لعمري معناه فأما طريق إعرابه وتقديره فحذف المضاف .